التخطيط الاقليمي والتنمية المستدامة

أ.د. محسن عبد الصاحب المظفر

دار عدن للنشر والتوزيع
بابل
2020

(نسخة مدققة و مصححة ومضاف اليها)

دار عدن
للنشر والتوزيع

٢٠٢٠م

الطبعة الأخيرة
□□ال

التخطيط الإقليمي المستدام والتنمية المستدامة

تاليف

أ. د. محسن المظفر

المقدمة

يُعدُّ التخطيط الإقليمي من الموضوعات المهمة وهو جزء من التخطيط الشامل الذي تعدهُ الدولة، لهُ مبادئه ومفاهيمه ووحداته القياسية والتطبيقية، وقد ظهرت جدوى هذا النوع من التخطيط من الدول التي قامت بتطبيقه.

وقد درَّستُ التخطيط الإقليمي في قسم الجغرافيا لأربع سنوات متتالية واضعاً أمامي تساؤلات عدة تؤلف مشكلات بحثية تتطلب الإجابة عنها، كي تتلاقى أطراف الموضوع مؤلفة وحدة متكاملة تجعله أقرب الى الموضوعية، وكانت التساؤلات كالآتي:

- هل التخطيط على أنواع متباينة؟ وما موقع التخطيط الإقليمي منها؟! وهل تتباين الدول والأقاليم في تطبيق نوع أو أكثر من التخطيط ونبذ أخرى منها بشكل يتوافق مع بنائها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟!
- ما الإقليم وما أنواعه؟ وما العوامل التي تقوم بدورها في تنوعه؟!
- هل هناك صلة قوية بين التخطيط الإقليمي والجغرافيا وما درجة هذه الصلة؟! وما الفروع الجغرافية الأقرب إلى التخطيط الإقليمي؟ وما صلته بالعلوم الأخرى؟!
- ما الخلفيات المعلوماتية والإحصائية التي يرتكز عليها التخطيط الإقليمي؟! وكيف يمكن تحديد أساسيات التخطيط وفق الأقاليم وضمنها؟!
- ما العوامل التي توجِّه التخطيط الإقليمي وتؤثر فيه؟!

- ما أهم النظريات والانموذجات ووحدات القياس المعتمدة في ابراز أفكار التخطيط الإقليمي وتطبيقها في حيز الواقع؟!
- هل التنمية هي التخطيط؟! هل التنمية حالة تطور حاصلة والتخطيط أسلوب أو خطة عملية للتنفيذ؟! الم تكن التنمية والنمو محصلة نهائية للتخطيط والتخطيط الإقليمي؟!
- هل يجب وضع فواصل بين ما هو متصل بالتخطيط وما هو متصل بالتخطيط الإقليمي.
- هل تنعدم الحدود بين ما يخص التخطيط والتخطيط الإقليمي وما يخص التنمية بوجه عام.
- هل هناك خلط بين ما يرتبط بالتنمية بوجه عام وما يرتبط بالتنمية المستدامة.
- هل توجد ضوابط للتنمية المستدامة وهل أن البحث الذي لا يلتزم بضوابطها يعد بحثاً لا يخصها، ومعنى هذا لا يصح تذييل التنمية بالمستدامة والكتابة عنها بغير كذلك.

هذه الأسئلة المثارة بترتيبها المذكور ألفت الإجابة عنها صلب الكتاب، وإجابة كلّ سؤال كونت فصلاً بحد ذاته.

واعتمد المؤلف على مصادر عدة عربية وأجنبية مستقاة من مكتبات عامة وخاصة في العراق والاردن والجماهيرية الليبية، وبجهود متتالية ظهر هذا المؤلف ليكون بين أيدي المعنيين بالتخطيط والمختصين بالجغرافيا والاجتماع وطلبة الدراسات الأولية والعليا في أقسام الجغرافيا.

أ. د. محسن عبد الصاحب المظفر
الجامعة الإسلامية - النجف الأشرف
2014م

الفصل الأول

أنواع التخطيط وتباييناته المكانية

التخطيط

يعرف التخطيط بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانات والموارد المتوفرة في الإقليم او الدولة أو أي موقع آخر على المستويات كافة ابتداءً من الشركة وحتى المدينة او المؤسسة او القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدة زمنية معينة، وان كانت النظرية الحديثة للتخطيط ترى أن التخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة على أساس أن أنماط التخطيط المختلفة يؤلف كلٌ منها نوعاً مميزاً من النشاط البشري الذي ينظم أو يطور قطاعه الإنتاجي أو إقليمه الخاص حسب أنظمة وقواعد دقيقة بصورة مستمرة وشاملة.

ويعرّف كذلك بأنه مجموعة التحويرات النظرية والعملية التي يجريها الإنسان بإدارة واعية، على عناصر البيئة المختلفة منفردة أو مجتمعة في سبيل أن يحقق أكبر منفعة عبر أفضل استعمال لمصادر الثروة الطبيعية والبشرية جميعها من اجل حالة أحسن وحياة أفضل للمجتمع الإنساني ضمن ظروف مكانية وزمانية محددة تهدف إلى تحقيق المصالح العامة القائمة على العدل والمساواة والرفاه الشامل، منطلقاً من حالة قائمة باتجاه حالة مستقبل أفضل.

يعرف التخطيط كذلك بأنه عملية منتظمة تخطو خطوات أساسية هي[13]:

1. اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات.
2. التوجه للوصول إلى أهداف محددة.
3. متابعة مراحل معينة.
4. العمل خلال فترة أو مدة محددة.
5. استخدام الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في وقتها.

ويرى التخطيط بهذه التعاريف أنه يرتبط بكل العلوم الدارسة للموارد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق اكبر قدر من الإنتاج والتنمية.

ولهذا تبرز بعض الخطوط التي تؤطر عمليات التخطيط وتدل عليها:

أولاً: إنّ العمليات والمشاريع كافة ومن ثم النشاطات الإنسانية مجتمعة تغطي نتائج أفضل عندما تستعمل التخطيط وتعتمده من تلك النشاطات العفوية والارتجالية غير المنظمة أو المخططة.

ثانياً: تتحدد الأفضلية في العمليات التخطيطية بمقاييس وضوابط فتجعلهُ أفضل وليس مجرد أفضلية بدون معيار وعلى سبيل المثال[19]:

أ - التكاليف المحسوبة على مستوى المشروع أو أي نشاط مخطط بالضرورة اقل من التكاليف المحسوبة على المشروع نفسه والنشاط نفسه بدون تخطيط.

ب - العائدات والأرباح التي تعود من أي مشروع أو نشاط إنساني خطط له اكبر من العائدات والأرباح من المشروع نفسه بلا تخطيط.

مراحل عملية التخطيط:

تمر عملية التخطيط بثلاث مراحل هي:

1. مرحلة جمع المعلومات والدراسة عن الموارد المتاحة وتسمى هذه المرحلة بـ: (المرحلة السابقة لوضع الخطة).
2. مرحلة إعداد الخطة وإقرارها، وتتضمن:

أ - تحديد الأهداف العامة للخطة.

ب - إعداد الإطار المبدئي للخطة.

ج - إعداد خطط فروع النشاط.

د - وضع الخطة في صورتها النهائية.

هـ - مرحلة إقرار الخطة.

3. مرحلة التنفيذ. وتتضمن:

أ - تنفيذ الخطة.

ب - مراقبة تنفيذ الخطة، أي متابعة الخطة والرقابة عليها بأجهزة عدة تؤدي كلٌ منها وظيفة محددة[44].

والرقابة أنواع هي:

1. الرقابة التخطيطية.
2. الرقابة الإحصائية.
3. الرقابة المالية.
4. الرقابة السياسية.

يذكر (أردن جون) ان للتخطيط سبع خطوات كالآتي[82]:

1. فحص الواقع ودراسة الحالة التخطيطية.
2. تحديد الأهداف.

3. صياغة السبل التخطيطية التي تكفل تحولاً تنموياً اقتصادياً واجتماعياً.
4. تطبيق أفضل السبل والبدائل على أساس مقياس يحدد الأفضلية.
5. مباشرة التنفيذ.
6. فحص الانجازات.
7. تأكيد المستجدات الايجابية.

وقسم (ألن ويلسون) عملية التخطيط إلى ثماني خطوات على ثلاث مراحل رئيسة هي[89] و[58] و[96]:

المرحلة الأولى: قاصرة على دراسة أدوات الإنتاج الأساسية.

المرحلة الثانية: تهتم بالأساليب المختلفة في تحليل ما يتعرض عملية تنفيذ وإعداد مفردات وإطار المشروع.

المرحلة الثالثة: تنصب على التنفيذ، وتتحدد الخطوات والمراحل كالآتي:

المراحل	الخطوات
أولاً: البحث والدراسة	1 - الأساليب الفنية 2 - المخططات 3 - صياغة المشكلات
ثانياً: وضع إطار المشروع بعد حل المشكلات	4 - معالجة التفاصيل الفنية الخاصة بالمشروع 5 - صياغة المشروع 6 - التقييم
ثالثاً: التنفيذ	7 - تحديد الأهداف 8 - التنفيذ

أنواع التخطيط

توجد في المصادر الباحثة في التخطيط تقسيمات عدة لأنواع التخطيط نذكر أهمها:

أولاً: التخطيط للدورات الاقتصادية والتخطيط من أجلال التنمية الاقتصادية[58]:

يقتصر التخطيط للدورات الاقتصادية على الدول الصناعية التي يوجد فيها قطاع خاص كبير وأسواق متقدمة والهدف منه هو تحقيق التوازن الاقتصادي والتخلص من الاضطرابات في حالات الرواج والكساد، وهذا النوع من التخطيط يعمل من خلال ميكانيكية السوق وعموماً أنه لا يغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، أما التخطيط من أجل التنمية فيهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ثانياً: التخطيط الاقتصادي: Economic planning

عرف جيمس ميد التخطيط الاقتصادي بأنه عملية تقوم بها الدولة بمقتضاها توضع قطاعات الاقتصاد في صورة متكاملة لفترة زمنية محددة[33].

إن التخطيط الاقتصادي عملية عقلانية تُستهدف عن طريق تدخل الدولة لتحقيق أغراض معينة مع تحديد الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الإغراض والتنسيق بينهما بما يكفل استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الإغراض المقررة في أقصى درجة من الكفاية ويقسم إلى نوعين:

أ - التخطيط الجزئي Partial planning:

ب - التخطيط الشامل Comprehensive planning:

إنَّ التخطيط الجزئي يُعدّ نوعاً من أنواع التخطيط ويقوم على استخدام الدولة لمنطق التخطيط القائم على تطبيق العلم في تحديد أهداف معينة،

وتعيين الوسائل التي تكفل تحقيقها في فترة زمنية محددة لمجموعة من الوحدات (اقتصادية واجتماعية) طبقاً للمعايير التي تستخدم في التصنيف، وأنواع التخطيط الجزئي الرئيسة هي:

1 - برامج المشروعات الرئيسة Programes for Basic projects.

2 - التخطيط القطاعي (البرامج القطاعية) Sectorial planning.

3 - برامج التخطيط الإقليمي (الإقليمية) Regional Planning[3].

شكل (1)

أنواع التخطيط

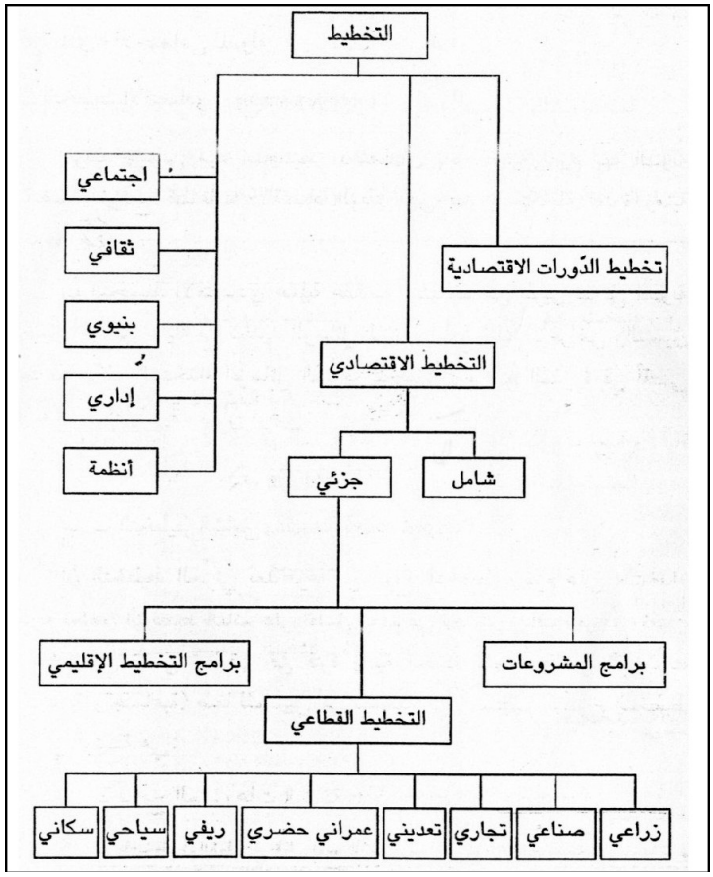

يعني النوع الأول قيام أجهزة الدولة بعمل دراسة فنية واقتصادية مهمتها التمهيد لاختيارات المشروعات الرئيسة التي تتخذ بعد ذلك كأهداف محددة لبرنامج تنموي، وتطرح عادة قائمة المشروعات للاكتتاب بواسطة رأس المال الخاص أو العام (محلي أو أجنبي) أما النوع الثاني فيشمل على الأنشطة القطاعية جميعها ويقوم على أساس تدخل الدولة عن طريق جهاز معين أو مجموعة من الأجهزة باستخدام المنطق العلمي وتعيين الوسائل التي تحقق تلك الأهداف.

وإن التخطيط القطاعي يشتمل على أنواع عدة من التخطيط هي:

1 - التخطيط الزراعي.
2 - التخطيط الصناعي.
3 - التخطيط التجاري.
4 - التخطيط التعديني.
5 - التخطيط العمراني الحضري(*).
6 - التخطيط الريفي (الاستيطاني).
7 - التخطيط الإسكاني.
8 - التخطيط السكاني.
9 - التخطيط السياحي.

أما النوع الثالث فهو التخطيط الإقليمي (البرامج الإقليمية) وهو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية، سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة

(*) وأسلوب تخطيطي عرف باسم التخطيط العمراني (Physical Planning Town) ظهرت أهميته في دول أوربا بعد الدمار الذي لحقها من جراء الحرب العالمية الثانية، ولقد ركز هذا النوع من التخطيط في بداية الأخذ به على الجوانب الانشائية والهندسية، ثم أخذ مع مرور الوقت باهتمام أكثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

من الأرض (الإقليم) لمعرفة إمكانات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلال مدة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساساً إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه ولأنه ينهض بمنطقة محددة (إقليم) فهو أقرب إلى الحكم المحلي أو النظام اللامركزية، فالسلطات اللامركزية أدرى بالموارد المتاحة أي أن التخطيط الإقليمي من اختصاص السلطات المحلية.

ووفق ذلك، يذكر أن مركزية التخطيط القومي ترتبط ارتباطاً قوياً بـ (لا مركزية الاقتراح والتنفيذ) أو بعبارة أخرى أن مركزية التخطيط يتوقف نجاحها على لا مركزية التخطيط الإقليمي[34] و[63].

وعرف (لدن) التخطيط الإقليمي على انه نوع يتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة محددة بينما عرفه (كونيرز) بأنه يركز على إقليم معين أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد وهو يهدف إلى تحسين أوضاع الإقليم[118].

التخطيط الشامل

هو نظام أو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لتشغيل أو تسيير الاقتصاد القومي الوطني بأبعاده الموضوعية أو التنظيمية والمكانية والرمانية من أجل تحقيق الموائمة المستمرة بين عمليتي الإنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات وبين الحاجات الإنسانية المتعددة المتزايدة، وذلك عن طريق حضر أنواع الموارد الاقتصادية المتاحة كافة والممكنة في الاقتصاد الوطني والقومي سواء أكانت مواد عينية أم بشرية أم نقدية أم مالية، وتحديد طرق وإجراءات وسياسات توزيعها على أوجه استخداماتها المختلفة بوساطة وحدات وقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة لتحقيق أهداف معينة في زمن محدد.

ثالثاً: التخطيط الاجتماعي Societal planning:

هو وسيلة عملية لتجميع القوى وتنسيق الجهود، وتنظيم النشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحد المواقف بحيث يمكن الانتفاع بذكاء الأفراد ومعلوماتهم وقدراتهم الذهنية والعملية مع استغلال الإمكانات البيئية والإفادة من تجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول إلى الهدف الذي يقابل حاجة المجتمع، وتحقيق الارتقاء إلى حياة اجتماعية أفضل[33].

وهناك نوع يدعى بالتخطيط الاجتماعي العام يهتم بتنسيق خدمات المجتمع بعد الكشف عن حاجاته وإمكاناته، ووضع هذه الإمكانات في سد مطالب المجتمع وحاجاته، ويظهر من هذا التخطيط ارتكازه على دراسات متعددة متشعبة وبحوث مستمرة ومتكاملة والوقوف على كل نواحي الوظائف الاجتماعية المهمة واللازمة لرسم ووضع عملية التخطيط.

رابعاً: التخطيط الثقافي Cultural planning:

ينفذ هذا النوع من التخطيط لضمان حد مناسب من الثقافة لأفراد المجتمع يساعدهم على التكيف مع مقتضيات التغيرات الجديدة ومواكبة العصر، وخلق ملاكات علمية تتولى تطوير البلد ودفع عجلة التنمية.

خامساً: التخطيط الإداري Administrative planning:

هو برنامج يعد لتنفيذ مشروعات التخطيط وتنسيق العلاقات في البلد المعين بين كل أطرافه، والتأكد من وصول الخدمات إلى أصحابها، بغية تحقيق عدالة مكانية، والفائدة المرجوة.

سادساً: التخطيط الطبيعي Physical planning:

دراسة الإمكانات الطبيعية البيئية من قوى ومظاهر طبيعية مختلفة لضمان استغلالها، وتوزيع السكان توزيعاً يؤدي إلى التعادل بين السكان والموارد، والتخطيط الطبيعي كذلك يعني تضافر مجموعة من الجهود أو تفاعلها بغض النظر عن درجة تنوعها لفريق متكامل يسعى لتحقيق حد أدنى من[115]:

أ - فهم واقع الحال.

ب - تحليل ذلك الواقع.

جـ - التنسيق بين متغيراته.

د - تنظيم ذلك بأنظمة معينة.

هـ - خدمة الوصول إلى الهدف الذي لا بد وان يكون واضحاً وضوحاً قابلاً للتنفيذ.

إن فهم وتحليل وتنسيق وتنظيم المتغيرات التي تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر وباستمرار على التوزيع المكاني للأنشطة البشرية وأنماط العلاقات المكانية العضوية بينها يوصل إلى استيعاب شامل وسليم لماهية ما تحتاجه الأقاليم والمستوطنات البشرية وما قد ينشأ من حاجة وان ذلك ليمتد شاملاً على الرقعة المكانية بأشكالها وإحجامها سواء كان ذلك محلة سكنية أو قطراً بكامله، وان ذلك قد يكون آنياً لمرحلة زمنية قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى، وفي أية من المراحل فلا بد أن تكون هناك خطة لحالة الطوارئ تعالج ما يستحدث ضمن إطار المخطط العام، لذلك، فيمكن القول بأن التخطيط الطبيعي يغطي وحدة المساحة أو المكان بأحجامها ووحدة الزمان بآمادها، فهو تخطيط يغطي المكان والزمان، انه تخطيط أفقي رأسي نحو الأفضل.

إن التخطيط الطبيعي يقود إلى مرحلة وضع المخطط العام أو التصميم الأساسي لمنطقة الدراسة لكي تبدأ عملية التنفيذ بعدئذ.

كما توجد أنواع واتجاهات حديثة من التخطيط تذكر هنا وفق التسلسل الوارد لأنواع التخطيط.

سابعاً: التخطيط النبري أو الموجه:

هو نوع من التخطيط موجه نحو الأنشطة المختلفة لتطبيق خطة معده، واتخاذ القرار المتعلق بتلك الخطة، ولهذا يقابل هذا التخطيط في الولايات المتحدة التخطيط الجديد والعملي ويذكر ان هذا النوع من التخطيط يحتاج إلى أربعة مستويات من التفكير، تفكير عادي وتفكير تحليلي وتفكير مستقبلي وتفكير استراتيجي، وتعد الأدوات التحليلية المنهجية أساس في هذا النوع من التخطيط، مع إعطاء المخطط حرية التغيير واتخاذ القرار.

ثامناً: تخطيط الأنظمة:

يعتمد هذا النوع من التخطيط على كون الخطة وحدة متكاملة ومترابطة من العلاقات المتداخلة مع بعضها، وبناء على ذلك، فان المنطقة أو المناطق المطلوب تنميتها وتطويرها، ينظر إليها كنظام عام شامل مكون بحد ذاته من أنظمة فرعية، وأن الدمج بين عناصر الخطة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال منهج النظام.

ويورد آخرون تقسيمات بتبويب آخر غير مختلف عن التقسيمات السابقة من حيث المعنى وكالآتي[38] و[58]:

شكل (2)

هيكل تقسيم التخطيط بحسب الحالات

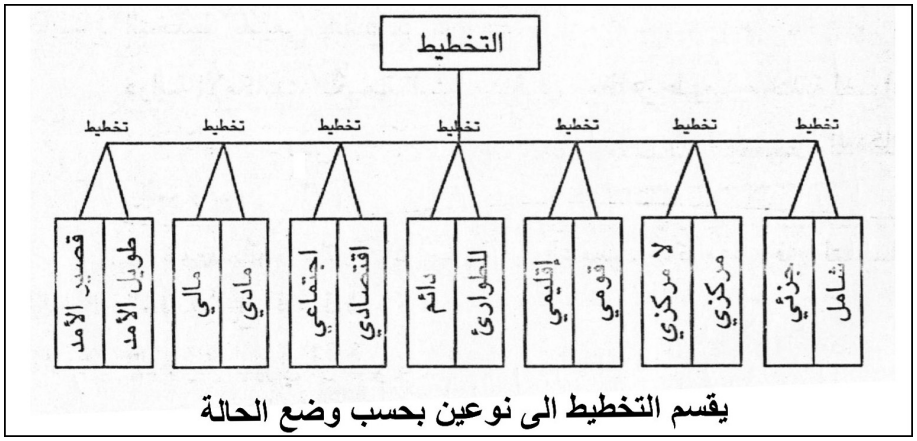

1 – التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:

يقصد بالجزئي هنا ذلك النوع من التخطيط المبني على أساس القطاعات كالتخطيط الزراعي والتخطيط الصناعي أو تخطيط جزء من الزراعة كالتخطيط لزراعة القمح، أما الشامل فينصب على القطاعات الاقتصادية.

2 – التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزية:

يقصد بالتخطيط المركزي، بأنهُ التخطيط الذي تتولاه السلطة المركزية أو العامة ممثلة بجهاز التخطيط، حيث تقوم بإصدار القرارات الخاصة وبمشاركة الأجهزة التخطيطية الأخرى، إما التخطيط اللامركزية فتقوم به أو بجزي من قراراته المشروعات أو السلطة المحلية.

3 – التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي:

يشمل التخطيط القومي على جميع الأقاليم أو المناطق التي تضمها الدولة، إما التخطيط الإقليمي فهو التخطيط لتنمية الأقاليم، ومن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو الأقاليم أو محافظات الدولة.

4 – التخطيط للطوارئ والتخطيط الدائم:

يهدف الأول إلى علاج خلل معين في اقتصاد الدولة أو مواجهة ظروف معينة كالحرب أو ما شابه ذلك، وينتهي هذا التخطيط بانتهاء الطارئ، أما التخطيط الدائم فينطوي على أهداف لا تتحقق إلا بالأجل الطويل، ومن صفاته الاستمرار.

5 – التخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

قد يكون التخطيط الاقتصادي مستهدفاً لتحقيق أهداف تنصرف إلى زيادة الإنتاج السلعي في مختلف القطاعات الإنتاجية، أما التخطيط الاجتماعي فهو يستهدف تحقيق مرامي اجتماعية تتمثل في زيادة معينة في عناصر الخطة الاجتماعية التي تغطي بعض قطاعات الخدمات كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والثقافية والترويجية والسياحية والتنظيمية، والتخطيط قد يكون اقتصادياً واجتماعياً معاً أي ان الخطة القومية اقتصادية اجتماعية برغم انه يطلق عليها خطة التخطيط الاقتصادي.

6 – التخطيط المادي والتخطيط المالي:

التخطيط المادي مبنيٌّ على أساس الموارد الحقيقية الأزمة لعمليات الإنتاج، أما التخطيط المالي فيقصد به الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لمد المشروعات لسد حاجاتها.

7 – التخطيط طويل الامد والتخطيط قصير الأمد:

إن التخطيط القومي الشامل يتضمن ثلاثة أنواع من الخطط من حيث بعدها الزمني، وهي الخطة البعيدة المدى من 10 – 20 سنة ومتوسطة المدى من 5 – 7 سنوات، والقصيرة المدى هي التي تتضمن بضع سنوات والتي يطلق عليها الخطة التنفيذية.

التمييز بين أنواع التخطيط الأخرى على أساس الأهداف[41]:

أ – الفرق بين العمراني والاقتصادي:

يهدف التخطيط العمراني إلى تطوير المدينة وتخطيط نماذج لاستعمالات أرضها، ويرتكز على شروط عدة تعد الأساس في بناء المدن ولهذا فهو وسيلة مهمة في تنفيذ التخطيط بينما الاقتصادي يرتبط بالهيكل الاقتصادي لمنطقة ما والمستوى الشامل لازدهارها، انه يعمل من خلال آلية السوق.

ب ـ الفرق بين تخطيط التخصص والتخطيط المتجدد:

يهتم تخطيط التخصص بالتنسيق وحسم المشاكل بحيث يؤمن استمرار النظام الحالي في العمل بكفاءة عبر الوقت بانسجام مع السياسات المتطورة، ويدعى أحياناً بالتخطيط المنظم، أما المتجدد فلا يهتم بالعمل بالأنظمة الحالية فقط بل يهتم أكثر بتطوير النظام وتحسينه ككل عارضاً أهدافاً جديدة محاولاً قولبة التغير على مستوى أوسع، ولذلك فهو يعرف بتخطيط التطور.

جـ ـ الفرق بين التخطيط للهدف التفصيلي المفرد والمتعدد:

هناك هدف عام للتخطيط كأن تقول الهدف (تحسين مستوى المعيشة في الدولة)، ولكن قد يكون الهدف محدداً، مثلاً (تحسين الأبنية في المدينة إلى مستوى محدد)، وقد تكون الأهداف تفصيلية مفردة مثلاً التخطيط لتحسين طرق الوصول الداخلية، وبالوقت نفسه تكون الأهداف متعددة، وعلى المثل نفسه، تحسين الوصول لجذب منشآت جديدة وتوسيع رقعة السوق، والأهداف قد تكون واضحة معرفة وأخرى كامنة اقل وضوحاً.

د ـ الفرق بين التخطيط الدال والملح:

يضع التخطيط الدال ببساطة المؤشرات العامة، وهو استشاري في تكوينه، أما الملح أو الآمر فيشتمل على توجيهات معينة فقد تضع الدولة خطة قومية لخمس سنوات (دالة) وقد تضع خطة ملحة في التنفيذ لتسارع التطوير.

التجارب التخطيطية الناجحة:

عندما يراد بتحقيق عمليات تخطيطية ناجحة لا بدَّ من ان تأخذ هذه العمليات الصور الآتية:

1 - أفضلية التجاري اللاحقة على السابقة، وذلك يعرف باستخدام التقويم والقياس للإجراءات السابقة وتشخص بموجب ذلك الأخطاء والسلبيات، ويؤخذ بنظر الاعتبار تجاوز تلك السلبيات والابتعاد عن الأخطاء واغتناء الخطة الجديدة بالتجارب السابقة والإعداد الأفضل للخطوات التخطيطية اللاحقة.

2 - ولما كانت التنمية Development هدف التخطيط، فعليه يتوجب في كلّ عملية تخطيطية أن تكون النتائج التنموية إيجابية في مجال ارتقاء الأداء الوظيفي ومستوى الاستثمار والتغيير في حياة المجتمع.

المبادئ الأساسية للتخطيط[34] و[46]:

إن من أهم المبادئ الأساسية للتخطيط من أجل تحقيق التنمية الشاملة هي:

1 - الواقعية:

لا بد أن يكون وضع الخطة على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه مع واقعية الأهداف والوسائل،

وعليه يتوجب ان تكون البيانات والمعطيات المستخدمة واقعية، وكذلك الإحصاءات والتنبؤات والحاجات والغايات.

2 – الشمول:

يعني شمول العملية التخطيطية لكل المتغيرات الأساسية في سياق تحديد الإنتاج الموسع (الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك)، وان تغطي الخطة المصادر الرئيسة كافة واستخداماتها على الصعيد المادي والمالي والبشري، لأن الاقتصاد القومي كل مترابط، اذ لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى.

3 – المركزية الديمقراطية:

إنها تعني وجود مركز تتمحور حوله القرارات المتخذة مع صفة الإلزام كشق أول، والديمقراطية كشق ثاني، أي المشاركة من قبل سكان المناطق في صياغة القرارات قبل ان تأخذ شكلها النهائي، ولا بأس في مركزية القرارات ولا مركزية التنفيذ.

4 – التناسق:

اذ يتطلب ان تكون أجزاء الخطة متناسقة متكاملة والتناسق كذلك مطلوب بين الأهداف وبين الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، على أن تكون الخطة كلاً متكاملاً، وأن المبادئ السابقة تساعد على تناسق الخطة.

5 – الإنجاز:

إنَّ الخطة هي أداة تنفيذ سياسية – اقتصادية – اجتماعية معينة لا بد أن ترتبط بمصالح محددة في المجتمع.

6 – المرونة:

إنَّ المرونة مطلوبة أمام التغيرات والتطورات التقنية والعلمية وفي مختلف المجالات، أي أنَّ لا تكون قيداً يحدُّ من التقدم في المجتمع، وانه لا بُدَّ لها من التجاوب مع الظروف المحددة.

7 – الالتزام:

ينبغي أن تكون للخطة برنامج عمل يشارك في تحضيره العاملون جميعهم في القطاعات الرئيسة فهي محصلة عمل جماعي وأن تنفيذها ملزماً لهؤلاء جميعاً، وهي تصدر بقانون من أعلى سلطة تشريعية في البلاد.

8 – الاستمرارية:

إنَّ التحضير للخطة يولد الخطة فكلما بادرنا بتنفيذ خطة وتقييم نتائجها، يلاحقنا العمل لوضع بذور الخطة التالية، وتسمى هذه الحالة بالخطط المتحركة أي العمل باستمرار.

أهداف التخطيط:

أهداف التخطيط متعددة نجملها كالآتي:

1 – تحسين كلٌ من الانتاج والخدمات سواء من حيث الكم أو الكيف.

2 – زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجاتها الأساسية سواء أكانت منتجات أم خدمات.

3 – أيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

4 - توزيع المشروعات المختلفة التي تنظمها اية خطة على اقاليم الدولة المتعددة أو قطاعات الانتاج المختلفة بما يتفق وظروف كل إقليم وقطاع وامكاناته وحاجاته مما يجنب النمو غير المتكافئ لإقليم من الاقاليم أو قطاع من القطاعات الانتاجية دون الآخر وما تبع ذلك من مظاهر مختلفة متعددة ينتج عنها العديد من المشكلات.

5 - التخطيط الإقليمي وسيلة لتنفيذ الخطط القومية: ان التركيز على التخطيط الشامل وعلى المستوى القومي يخلق فجوة بين ما يخطط له وبين ما يحدث فعلاً ثم الفشل بسبب غياب التفاصيل ولذلك يتطلب نقل تخطيط من تخطيط قومي شامل إلى تخطيط يعتمد التفصيل على مستوى تخطيط المشاريع والقطاعات والاقاليم فبدأ يظهر التخطيط القطاعي Sacteral Planning وتخطيط المشاريع Project planning ثم جاء التخطيط الإقليمي من خلال المطالبة باللامركزية[118].

6 - التخطيط الإقليمي يحقق التنسيق بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية والمركزية كحلقة وصل فهو يقع بين هيئات التخطيط المحلي وهيئات التخطيط المركزي فتكون رابطة بين الاعلى والاسفل وبالعكس لما يحقق الرابطة على المستوى الافقي بين مختلف القطاعات والهيئات والبرامج ومشاريع التنمية في الاقاليم المختلفة[118].

7 - التخطيط الإقليمي يحارب التخلف ويركز على حل مشاكل الفقر والبطالة والهجرة.

8 - التخطيط الإقليمي يحقق العدالة الاجتماعية وتعميق الوحدة الوطنية ويعزز مشاعر الانتماء ويحد من النزاعات.

9 - انه يحقق مشاركة الجماهير في مواجهة المشكلات وحلها.

10 - انه يحقق فكرة تقسيم العمل بين اقاليم الدولة الواحدة بعد التعرف على موارد وامكانات كل إقليم وتحديد المشاريع لكل إقليم ليتم التوازن بين الاقاليم.

11 - انه يقدم صورة واقعية عن الامكانات والموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم وكيفية استخدامها وتوظيفها[118].

التباين المكاني الدولي
لواقع التخطيط والتخطيط الإقليمي

إنَّ الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في توفير احتياجاتها الحياتية الضرورية تضطرها لأن تنحى بتفكيرها إلى الاستيراد لسد المتطلبات الملحة من جهة، بينما تحاول وبالوقت نفسه ومن جهة أخرى التوجه إلى التخطيط في سبيل استثمار مواردها المحلية، بالقدر الذي يسد جزءاً من احتياجاتها.

والتوجه يكون نحو فحص مكامن الثورة الطبيعة وكفايتها وإمكانات استغلالها، وان كانت الدول ذات الثروات ضعيفة الامكانات التخطيطية والعلمية، فإنها تلجأ إلى الدول المتقدمة للإفادة من خبراتها ومساعدتها في مجال التخطيط ثم التوجه نحو تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية.

وتختلف الدول في درجات التخطيط، فالدول الاشتراكية تحاول أن تأخذ بمبدأ التخطيط الكلي، والدول النامية تأخذ بالتخطيط الجزئي وفي بعض الدول يكون التخطيط المركزي والإقليمي إلزامياً، ويكون تخطيطاً إرشادياً في الدول الرأسمالية المتقدمة.

والدول المختلفة لا تهتم كثيراً في التخطيط لعدم اكتراث الحكومات وشعوبها بمبدأ التخطيط، ولا ترى ضرورة له، ويبقى العمل ينمو وبشكل غير مدروس بينما تولي الدول المتقدمة كل عنايتها للتخطيط، ولا سيما تخطيط المدن والتخطيط الاجتماعي وتخطيط الخدمات لرفع مستوى الرفاه للمجتمع، بينما تهتم دول متطورة أخرى بالتخطيط الزراعي والقطاعي بوجه عام وبالمواصلات واختيار مواقع المصانع، ودول نامية أخرة ترى في التخطيط الإقليمي السبيل لتحقيق الاهداف وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهر في بريطانيا في أوائل القرن العشرين تخطيط يرتبط بالمدن والريف إذ كُرِّس الاهتمام على وضع خطط لإقامة وتطوير مدن صناعية جديدة وإعادة تخطيط المدن الصناعية القائمة، كما نشط فيها الخطيط الإقليمي، خلال المدة ما بين الحربين العالميتين، وإن التخطيط خلال تلك المدة أدى إلى تغير وتطور الجنوب البريطاني وتخلف الشمال فضلاً عن إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتبعاً لذلك شكلت لجنة بارلو، التي نشرت تقريرها عام 1940م عن التوزيع الجغرافي للسكان والصناعة، ثُمَّ تبع تقرير (سكوت) عن الزراعة، والكل يوحي بإعادة التخطيط، وأنشأت وزارة لتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي للنهوض بكل مناطق بريطانيا.

بينما ألمانيا لم تسر على مبدأ التخطيط لأن رجال الأعمال لا يفضلون المركزية في النواحي الاقتصادية، ولكن ألمانيا بدأت مؤخراً تأخذ ببعض جوانب التخطيط العلمي للاقتصاد المتطور.

وإيطاليا برغم انها كألمانيا لا تحبذ التخطيط ولا ترغب المركزية، بيد أنها أخيراً أخذت بمبدأ التخطيط القومي وبخاصة بالنسبة لاستغلال الموارد المعدنية والطاقة، وأخذت كذلك بالتخطيط الزراعي وقطاعات أخرى إنتاجية وخدمية في مناطق الجنوب الإيطالي الأكثر تخلفاً.

وبعض الدول الاوربية تضع خططاً لمواجهة مشاكل طارئة أو حدوث أزمات اقتصادية وضرورات إقامة صناعة تحويلية ضخمة أو معالجة البطالة، بينما أخذت فرنسا بمبدأ التخطيط الشامل في تنمية مواردها الاقتصادية، والنهوض بمواردها البشرية وتطوير مناطقها المختلفة.

أما الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أو روسيا فقد بدأت التخطيط عام 1920، وكان أول مشروع للتخطيط الاقتصادي هو (Guelro) الذي اهتم بتطوير الطاقة، ثم وضع أول خطة مشروع للسنوات الخمس الأولى سنة 1928 للنهوض بالصناعات الثقيلة في المناطق الغنية بمواردها، أما الخطة

الثانية التي وضعها الاتحاد السوفييتي (سابقاً) فقد كانت في عام 1933 لتطوير الصناعات لا سيما في الجهة الشرقية من روسيا، ثم توالت الخطط الخمسية للنهوض بالصناعة الثقيلة وزيادة الإنتاج وزيادة الصناعات الحربية وبخاصة بعد سنة 1941 أثر مهاجمة الألمان، وقيام الاتحاد بإحداث تغيير في هيئة التخطيط المركزية (Gosplan) وأصبحت تشتمل على هيئتين أحداهما لوضع المشروعات الطويلة الأجل وثانيهما لمتابعة تنفيذ المخططات الاقتصادية، وقد اتبع نظام اللامركزية في الصناعات إلى مستوى 100%، وأعطيت المسؤولية لحكومات الجمهوريات، وأخذت تتولى الخطط الخمسية وتطوير الإنتاج وكان وضع الخطط وتنفيذها على أساس النظام اللامركزي لنشر الصناعات بينما الدولة تمتلك وسائل الإنتاج، وكان توزيع الصناعات يرتبط بهدفين، الأول تطور المناطق الصناعية القديمة، والثاني خلق صناعات ومناطق جديدة وقد أخذت دول عدة في العالم بمبدأ التخطيط اللامركزي مثل بولندا والصين وكوبا.

واتبعت الدول النامية التخطيط، وهي بأمس الحاجة إليه هي تواجه مشاكل عدة منها انخفاض مستوى المعيشة بانخفاض مستوى حصة الفرد من الدخل القومي ونقص الادخار ورأس المال وانخفاض مستوى الاستثمار، وإن بعض الدول النامية تواجه مشكلات في زيادة نمو سكانها، زيادة تفوق بكثير نموها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي.

وتحاول أكثر هذه الدول تطوير صناعتها والاهتمام بكلّ القطاعات وتطوير الزراعة والرعي لتجهيز الغذاء ومدَّ الصناعات بما تحتاجه من مواد أولية، وفي مثل هذه الدول يتطلب جعل التخطيط مركزي وإقليمي، وإن الدول النامية كان عليها الأخذ بالأولويات في الصناعة والزراعة وتطوير الخدمات.

وتعد الهند من الأنموذجات المهمة الممثلة للدول النامية أخذاً بمبدأ

التخطيط لاستثمار مواردها الطبيعية وحل مشكلات سكانها المتزايدين، وكانت خطة الهند تدعو إلى تطوير كل قطاعات الاقتصاد القومي، وليس التركيز على تطوير الصناعات التحويلية وحدها، إلى جانب تطوير الحياة الاجتماعية.

ومع تنفيذ الخطط الخماسية، فإنَّ الهند بقيت تعاني من المشكلات في المواصلات وانخفاض مستوى الأفراد ألمعاشي، وإن ما يميز الصناعة في الهند هو صغر حجم المؤسسات الصناعية، وأن 80% من عمال الصناعة يعملون في مصانع صغيرة يقل عدد عمال كل منها عن (20) عاملاً، وأن صغر الحجم هذا يزيد على تكاليف الإنتاج ويُضيّع قدراً كبيراً من الطاقة الإنتاجية ومن طاقة العمال[28].

والأقطار العربية الناهضة في طريق التنمية منذ الخمسينات بدأت تضع خططها الشاملة والجزئية والإقليمية لحصر مواردها وتحديد قدراتها للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتطوير الخدمات لمواجهة المشكلات الناجمة عن زيادة السكان وانخفاض مستوى الفرد المعاشي.

وإن الخطط ثلاثية كانت ام خماسية في مختلف الأقطار العربية أعدت للنهوض بالصناعة وكذلك الزراعة والرعي، والأخذ بمضامين التطور العلمي والتقني وإعداد ملاكات قادرة على الإنتاج للموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وتفسر الأمم المتحدة التطور بأنه حالة تشتمل على حاجات الإنسان الاجتماعية، ويعني التطور إذاً (النمو مع التغيير) وبذلك يمكن ان تتطور الدولة النامية لتلحق بالدولة المتقدمة[94].

وتقوم الأمم المتحدة بتأليف مؤسسات خاصة بها مثل: مؤسسات (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) و(هيئة التطوير الاقتصادي) وغيرها من الهيئات التي تأخذ على عاتقها التطوير الاقتصادي الدولي.

وعليه تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة القيام بالتخطيط القومي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، ليكون التخطيط الوسيلة لحصر الموارد الطبيعية والبشرية واستثمارها، كما أن الحاجة لتطوير الموارد البشرية وتوسيع آفاق الإنسان في التعلم والتدريب والعمل على تقليل البطالة في المجتمعات النامية سواء أكانت بطالة كاملة أم موسمية أم مقنعة وبخاصة في الدول التي تعاني من زيادة مضطردة في سكانها.

وإن التخطيط يمكن الدول النامية التي تعرف الكثير عن مواردها بأن تحصر تلك الوارد وتستثمرها بوجه أمثل، على ان تفيد الدول النامية من خبرات الدول المتقدمة.

اضطراب المفاهيم التخطيطية بالدول النامية[102]:

إن الدول النامية تعاني من مشكلة اضطراب المفاهيم والممارسات التخطيطية مما ولد مصاعب جمة خطيرة تتحدد بالآتي:

1 - غياب التخطيط بعيد المدى، إذ ان تجارب دول العالم الثالث لا تعد اكثر من خطط قصيرة ومتوسطة المدى تفتقر إلى السلاسل الزمنية بعيدة المدى تغطي قرن أو نصف قرن أو حتى عشرين عاماً، ان الخطط البعيدة المدى تنقل الدول من مرحلة تطورية إلى أخرى مثلاً ظروف ما قبل النهضة بها مرحلة النهضة أو الانطلاق، وقد حدد (روستو) و(فريد مان) سلاسل زمنية من ستين عاماً لكل مرحلة.

2 - التخطيط بالتجزئة: تفتقر الدول النامية عموماً إلى غياب التخطيط الطويل المدى والمتوسط حتى القصير المدى، وتضع بدلها التخطيط بالتجزئة وتأتي مرتبطة بطموحات شخصية للبناء والأعمار أو انشاء مشاريع ضخمة وقد يظهر هذا النوع من التخطيط عند تفاقم المشاكل المحلية مثل مشاكل المرور والسكن والبطالة...الخ، فالخطط تظهر

مرتبطة بظاهرة أو موضوع معين أي هي ليست خطط شاملة وقد لا تنسجم مع الخطط التي قبلها أو التي تتأتى بعدها.

3 - التخطيط تحت ضغوط القوى وتسيير الرأي العام: يقصد بها الضغوط المحلية على صانع القرار وتأثير مراكز القوى المتمثلة بالأغنياء والشخصيات، فأنه يضطر إلى تغيير اتجاه شارع مخطط له حتى لا يؤثر على مزرعة أحد الأغنياء، أو أنه بتأثير الرأي العام يقوم بتحسين مناطق الإسكان العشوائي.

4 - التخطيط المرتجل لصانع القرار: يرتبط هذا التخطيط بقرارات سريعة غير مدروسة من قبل رجال الدولة ورجال الأقاليم عند مرورهم بتلك الأقاليم أو المدن فيصدر منهم قرار ارتجالي مستعجل لإنشاء مؤسسة أو لتغيير منطقة.

5 - التخطيط بتوجيه من الكوارث: لا تستبدل بعض الدول خططها الفاشلة إلا بعد ما تحدث الكارثة وتضيق إمكانيات الدولة بالهدر المالي، فالمسئول لا يهتم إلا بعد ان تخيفه المخاطر فيلجأ إلى التخطيط الصحيح والسريع.

6 - الحرفية الآلية في عملية التخطيط: هذا التخطيط يتم باحتكار بعض المتخصصين كالمهندسين والاقتصاديين لعملية التخطيط دون غيرهم من النشاطات المهنية الأخرى كنشاطات الاجتماعيين والجغرافيين والإحصائيين، هذا الاختزال جعل عملية التخطيط في قوالب جامدة متكررة تفتقر إلى التحليل النفسي - الاجتماعي والتحليل الاقتصادي والبيئي المكاني.

7 - اختلاف التوازن في دور الدولة في التخطيط: أن الإمكان تستجيب لقواعد القوى الاجتماعية والاقتصادية كما أنها تتأثر بدور الدولة في التخطيط، فالدولة تقوم بـ:

1. تأمين توزيع البضائع والخدمات العامة وتحقيق توازن التوزيع.
2. تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد لتنظيم عملية اقتصاد السوق.
3. التنظيم الاجتماعي وإصلاح الخلل الاقتصادي - الاجتماعي.
4. الحافظة على الوضع الراهن للنظام السياسي الاقتصادي والاجتماعي كون الدولة تضم صناع القرار من رجال أعمال ومال.
5. تعمل الدولة كوسيط في منازعات المجموعات المختلفة في المجتمع.
6. ان للدولة نقاط ضعف وقوه في هذه الاهتمامات وانه من الصعب التوفيق بينها.
8. ضعف المشاركة العامة للجماهير في التخطيط: تعد الجماهير مدخلاً مهماً وقد أكدت ذلك تجارب عدة منذ الستينيات حيث أعطى جزء من العملية إلى رأي الجمهور وبذلك أخذت تتدفق المعلومات إلى الحكومات المحلية التي بضوئها يصح وضع الخطط ويصح التنفيذ، يقول: (Knox) ان المشاركة العامة تدعم عمل المخططين[103].

إن صناعة القرار التخطيطي العام يجب ان يعكس إرادة الناس، ويكشف عن حاجاتهم الحقيقية وان ينتقل التخطيط الإقليمي من اللامركزية إلى الجماهير المحليين.

تعد مشاركة الجماهير أساسية في التخطيط وان ذلك نابع من كون التخطيط بأنواعه إنما يهدف الإنسان ويتمحور حوله فهو له وبواسطته، وأهداف التخطيط هي أهداف الإنسان نفسه في وحدتي الزمان والمكان أي في المرحلة الحضارية التي يخطط بها له.

الفصل الثاني

أنواع الاقاليم وتباييناتها المكانية

تعريف الإقليم:

الإقليم عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما جاورها من الأقاليم الأخرى، فالإقليم قد يكون مناخياً أو تضاريسياً أو نباتياً، وقد يكون من التميز بحيث تتجانس فيه عناصر البيئة وأغلبها (نبات وحيوان وتربة ومناخ)، أما الإقليم البشري فيتمثل بالحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أم بشرية أم إدارية وبذلك قسمت الأرض إلى دول ودويلات ومقاطعات ومديريات ومحافظات وقد تتفق الحدود الإدارية مع الحدود الطبيعية أو قد لا تتفق، وقد يكون الإقليم شاغلاً رقعة واسعة من الأرض كأن تكون قارة أو دولة أو يكون الإقليم صغير المساحة بحيث يتألف من دولة صغيرة المساحة أو جزء من دولة بحيث تتجانس فيه الظاهرات البشرية والطبيعية وبذلك تختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة أو داخل الولاية الواحدة التي تنقسم بدورها إلى أقاليم أصغر[49].

وذكر في تعريف آخر مشابه، أن الإقليم[56] هو منطقة من سطح الأرض تتميز عما جاورها من مناطق أولها ظاهرات أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها، وتبعاً لهذا الأساس، توصف الأقاليم بأنها فيزيوغرافية أو سياسية أو إحيائية أو اقتصادية.

أسس تحديد الإقليم:

يعتمد في تحديد الإقليم على أسس عدة طبيعية كانت أم بشرية، كالآتي:

1 - بروز خاصية طبيعية معينة في الإقليم أو خصائص طبيعية تميزه عما حوله، كما تعكس خصائص الأقاليم المجاورة تمييزاً له، فللإقليم إذاً خصائص تحدد طبيعته، وكان الاعتماد سابقاً على الخصائص الطبيعية وحدها، وقد قسم (هيرمرستون) العالم إلى مناطق طبيعية باعتماد خصائص طبيعية هي شكل الأرض (Land form) والمناخ والنبات الطبيعي والبنية الجيولوجية والتربة.

2 - الاعتماد على ما يميز المنطقة والإقليم من خاصية بشرية واحدة أو مجموعة من الخصائص، علاوة على تحديدات يضعها الانسان كالتحديدات الرسمية (Formal) أو الادارية (Administration) أو الوظيفية (Function).

أنواع الأقاليم:

توجد أنواع من الأقاليم يمكن تعريفها كالآتي:

1 - الإقليم الطبيعي Physical Region:

أن هذا النوع من الأقاليم يعتمد على أي عنصر من عناصر البيئة الطبيعية مثل سلسلة جبلية أو منطقة سهلية أو هضاب أو وادي نهري أو صحراء أو نطاق مناخي أو منطقة نباتية، فيقال: إقليم جبلي وإقليم سهلي وإقليم صحراوي وآخر استوائي وإقليم غابات استوائية أو مدارية[16].

2 – إقليم الموارد الطبيعية:

يعرف هذا الإقليم على أساس مجموعة من الموارد الطبيعية أو بعض منها أو حتى مورد واحد، ويصبح هذا الإقليم مهماً، كأن يكون إقليم الفحم أو إقليم المعادن أو إقليم الأخشاب.

3 – الإقليم البشري:

يسمى الإقليم بالإقليم البشري عند التحديد المعتمد على خصائص سكانية كتوزيع السكان وأجناسهم وكثافاتهم وحرفهم ومستواهم المعاشي أو مظاهرهم الاجتماعية.

4 – الإقليم الإداري:

هو الإقليم المعرف وفق الحدود الإدارية بمحافظة أو مجموعة محافظات تضم وحدات إدارية صغرى مع مدينة مركزية ومدن أصغر منها ترتبط بها وظيفياً مثل إقليم محافظة البصرة أو إقليم إمارة الرياض، أو إقليم شعبية طرابلس[76].

5 – الإقليم الشكلي (الإقليم المتجانس) Formal Region:

هو الإقليم الذي تسود فيه ظاهرة من الظاهرات الطبيعية أو البشرية كإقليم مناخي أو إقليم تضاريسي أو إقليم صناعي.

6 – الإقليم الخاص:

هو الإقليم الذي يتميز بتماثل خصائصه العامة مثل إقليم محافظات الوجه البحري أو إقليم شط العرب أو إقليم حوض باريس، أو إقليم ولاية نيو انجلاند.

7 – إقليم المدن:

أ – أقاليم وظيفية أو (مركزية) Functional region: هي أقاليم المدن حيث تقوم مدينة بوظائف إقليمية لمحيطها أو حيث تكون العلاقات أو الوظائف متشابكة ويكون الإقليم بذلك مستقطب، وكمثال على ذلك، إقليم مدينة بغداد أو إقليم مدينة طرابلس أو القاهرة أو إقليم تجاري لمدينة تجارية[75] و[78].

ب – الإقليم الميتروبولتيان: Metroplitan region: أن إقليم الميتروبولتيان من الأقاليم التي ظهرت في السنوات الأخيرة ضمن تصنيف الأقاليم مع تحديد أبعادها وخصائصها وهو إقليم وظيفي للمدينة الكبيرة مثل إقليم مدينة نيويورك، وتدعى في بريطانيا Conurbation وهي في نمو مستمر منذ 1800م ودعيت منذ العشرينيات من القرن العشرين باسم إقليم المدينة ولكن عدت المناطق الحضرية أقاليم مستقلة، مثل إقليم مدينة بغداد الكبرى أو إقليم مدينة القاهرة الكبرى، وإقليم المدينة يتألف من طبقات عدة متراصة فوق أو داخل بعضها البعض كل طبقة تمثل خدمة أو نشاطاً أو علاقة مما يتصل بين المدينة وريفها، وليس من الضروري أن تتفق حدود كل طبقة مع الأخرى، وإقليم المدينة عند (تونين) دائرياً وعند كرستالر سداسياً.

8 – الاقاليم التخطيطية[75]:

هي أقاليم كبرى تحددها الدولة ويضم كل منها مجموعة من التقسيمات الإدارية الموجودة بحيث تخلق أقاليم ووحدات اقتصادية واجتماعية كبيرة تصلح لأغراض وشؤون الإدارة المحلية والتطوير وتقديم الخدمات الأساسية المختلفة، فالإقليم التخطيطي مبني على أساس الأسئلة التي تثار وأنواع المشاكل المراد حلها، أي أنه مبنيٌ على أساس الأسئلة التي تضعها السياسة التخطيطية، ومعنى هذا أن الإقليم التخطيطي

(والمبرمج) هو المنطقة المختارة التي يراد تطبيق القرارات المختلفة فيها بغض النظر عن كل العوامل.

ويذكر (هومشميدت)[86] إنه عندما يحدد معنى الإقليم التخطيطي ينبغي الفصل بين الإقليم من اجل التخطيط والأقليم من اجل التخطيط والإقليمية، إذ أن عمليات التخطيط والتنسيق تحدد الإقليم من اجل تحقيق أغراض التخطيط أي أن الإقليم يتفق مع الهدف.

يجب أن تتوفر في الإقليم التخطيطي شروط عدة هي[102]:

1. توفر مجموعة من المتغيرات والمكونات المتجانسة التي تضفي على الإقليم تفرداً وتوحداً.
2. تمنح الإقليم بقدر من التباين غير المخل الذي يوفر للإقليم التكامل العناصري والعضوية الملائمة المطلوبة لتنفيذ الخطة الإقليمية.
3. توفر نووية بالإقليم رئيسة تمثل قطب التنمية الذي يقود عملية التنمية داخل الإقليم في مراحلها الأولى حتى يتسنى ظهور أقطاب تنمية إقليمية فرعية أو صغرى داخل الإقليم التخطيطي لتشارك في عملية التخطيط والتنمية.
4. أفضله موافقة التقسيم الإداري مع تقسيمات الأقاليم التخطيطية بخاصة في وحداتها الكبرى، ويمكن ان يشتمل الإقليم التخطيطي على وحدات تخطيطية أو أقسام إدارية صغرى.

9 – الأقاليم المستقرة:

وتسمى بعض الأقاليم بالأقاليم المستقرة وهي الأقاليم المستقرة اقتصادياً واجتماعياً وقد اخبر (لانسوين) عام 1969م الفرضية المتعلقة بالاستقرار، فقد وجد التسلسل الهرمي للمدن في اسبانيا مستقراً وهذا يدل

على تقارب مستويات الدخل والتركيب الاقتصادي بين الأقاليم[83].

تقسيمات أخرى للأقاليم:

وحدد (فريدمان) أربعة من الأقاليم على أساس أغراض التخطيط والتنمية الاقتصادية بالآتي:

1. الأقاليم ذات الأقطاب (Core Regions)[104]:

وهي اقاليم المتروبولتيان أو أقاليم المدن المتصلة ذات نشاطات تقسم بالقدرة على استقطاب الفعاليات والسكان اليها على حساب الأقاليم التي حولها وتتحدد أقاليم الأقطاب على أساس الرحلة اليومية أو على اعتماد تسويق المحاصيل الزراعية السريعة التلف.

2. الأقاليم الانتقالية ذات النشاط الاقتصادي:

أقاليم بين أقاليم الأقطاب تمتد عند شبكات الطرق متميزة باحتوائها على موارد اقتصادية مع تنامي استثمار هذه الموارد ذات المصادر المتنوعة مما جعلها برغم قلة سكانها محاور ربط بين أقاليم الأقطاب.

3. أقاليم الثروات المتطرفة (Resouree Fucntioer Reg):

تدعى بأقاليم الموارد المتنوعة وغير المستغلة تصلح للاستثمار والاستيطان لكنها متطرفة عن أقطاب النمو.

4. أقاليم التدهور الاقتصادي (Down ward - Transitional Regions):

تدعى الأقاليم المختلفة عن ركب الأقاليم الأخرى (إقليم التدهور الاقتصادي) إذ أنها متخلفة بمستويات الاستيطان والصناعة والزراعة وان إمكانياتها كافة قليلة تعاني من مشكلات عدة، البطالة والكساد والمستوى

الواطئ للتعليم، الأمر الذي دعا أغلب سكان هذه الأقاليم إلى هجرها والرحيل إلى أقاليم المجاورة، وزاد من تفاقم مشاكلها.

تقسم الأقاليم بحسب نشاطات الأقاليم:

وقسم (ريتشارد سون) على أساس طبيعة نشاط الأقاليم وعلاقاتها بالعملية التخطيطية إلى ثلاثة أقاليم هي[105]:

أ. الأقاليم الإدارية (Administrative Reg):

تمثل الوحدات الإدارية التي تساعد على تلبية الاحتياجات الإدارية المحلية لشؤون هذه الوحدات وهي المعتمدة في التخطيط في البلدان النامية لما توفره من بيانات ومعلومات التخطيطيين.

ب. الأقاليم التخطيطية planning Reg:

مرّ ذكر هذه الأقاليم وهي المناطق المحددة لأغراض التخطيط، وان تجانس هذه الأقاليم يمكن من التخطيط وإجراءاته.

ج. أقاليم المشكلة Problem Region:

تظهر هذه الأقاليم في الدول المستقرة والنامية على سواء وهي أقاليم المعاناة لوجود المشاكل فيها التي تطلبت وضع حلول إنمائية عاجلة، والمعاناة تتحدد مثلاً بمشكلة البطالة والكساد أو مشكلة الازدحام.

تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية:

توجد طرائق ونظريات ومبادئ عدة في تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية وان المتبع أولاً هو تقسيم الدولة إلى أقاليم جغرافية لها صفات ومعالم متشابهة.

وبعد الدراسات الأولية لتجميع المعلومات وتحليلها وتقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية محددة، يتم وضع المخططات لها، وبالتالي يتم وضع خطة من أجل تحقيق التنمية القومية على ضوء الدراسات والنتائج السابقة وتقسيم الأقاليم التخطيطية إلى أنواع هي:

1. أقاليم ريفية زراعية يغلب عليها الطابع الريفي.
2. أقاليم عمرانية وهي أقاليم تتركز حول مناطق بها تجمعات سكنية كبيرة مثل المدن الرئيسية والعواصم التي تعاني من مشاكل عمرانية وصناعية يلزم علاجها.
3. أقاليم ذات موارد طبيعية غير مستغلَّة يتطلب الأمر تنميتها واستغلالها.

وينبغي في كل الحالات أن تتوفر في الأقاليم الوحدة الجغرافية والترابط الاقتصادي والتجانس الاجتماعي والثقافي فضلاً عن وحدة المشاكل التي تواجهها الأقاليم، والأفضل أن تكون الأقاليم محددة بحدود طبيعية وإلا فالحدود الإدارية مناسبة ليكون الإقليم إقليماً متكاملاً صالحاً للإنتاج والتصدير.

طرق تحديد الأقاليم:

لوضع خطة لتقسيمات الرقعة الجغرافية، تدعو بخصائصها إلى تحديد مجال الإقليم المراد شموله بعملية التخطيط، ويتم ذلك بمعيارين هما معيار التجانس والمقياس الوظيفي.

أولاً: تحديد الأقاليم المتجانسة التخطيطية[41]:

يتم تحديد الأقاليم المتجانسة من أجل التخطيط الإقليمي بتجميع الوحدات المحلية ذات الصفات المتشابهة تبعاً لمعيار معين محدد واضح

والتي تختلف كثيراً عن الوحدات خارج الإقليم على أساس المعيار المعتمد والمتجانس ضمن حدود معينة، أي ليس التجانس مطلقاً.

إذا كان المعيار ثابتاً، مثلاً الأرض ترتفع عن 500م، فإن التحديد يكون بسيطاً، ولكن هناك تنوع في المعايير كمعدلات البطالة ومعدلات الفعاليات ومؤشرات الهجرة، وان جل المعايير تتغير باستمرار، وقد استخدمت العديد من الأساليب لتحديد الأقاليم المتجانسة هي:

أ. طريقة الإعداد الموزونة:

افتراض أن منطقة درست وتحتوي على تسع بلديات تختلف تبعاً لمعدلات البطالة ومستويات الدخل الفردي ولأسباب تتعلق بالسياسة، إذ يمكن استخدام اختبارات إحصائية متنوعة هنا مثال في أقلمة البلدات على أساس معدلات البطالة، فقد يتقرر أن لا تنحرف أية وحدة ضمن الإقليم عن متوسط معدلات البطالة أكثر من انحراف معياري واحد، وعليه فإذا كان المتوسط (×) = 4% ومعيار الانحراف 1/ 2 % فإن البلدية التي فيها معدل البطالة 3% لا تدخل ضمن إقليم البطالة المتجانس.

ب. طريقة التحليل ألعاملي (The factor analysis method):

استخدم (سميت) هذه الطريق للإشارة إلى أقاليم الصحة الاقتصادية لشمال غرب إنكلترا حيث حدد (14) معياراً اجتماعيا واقتصادياً على أساس محلية السلطة، إن طريقة التحليل العاملي للعوامل يمكن استخدامها لعزل العوامل الأساسية ولجميع المناطق على أساس تحميل العامل، وفي تحليله حدد سميث، التغير الصناعي والتغير في الهيكل الاجتماعي، وتغير السكان، كعوامل صناعية واجتماعية، وبذلك تمكن من تحديد أقاليم الصحة الاقتصادية مبرزا لنكشاير وحزام الفحم - القطن لوسط لانكشاير كمناطق مشكلة مميزة، وان هذه الطريقة مهمة ليس لتحديد الأقاليم المتجانسة فقط بل هي مهمة للتخطيط كذلك.

شكل (3)

تحديد الاقاليم الوظيفية (طريقة الأعداد الموزونة)

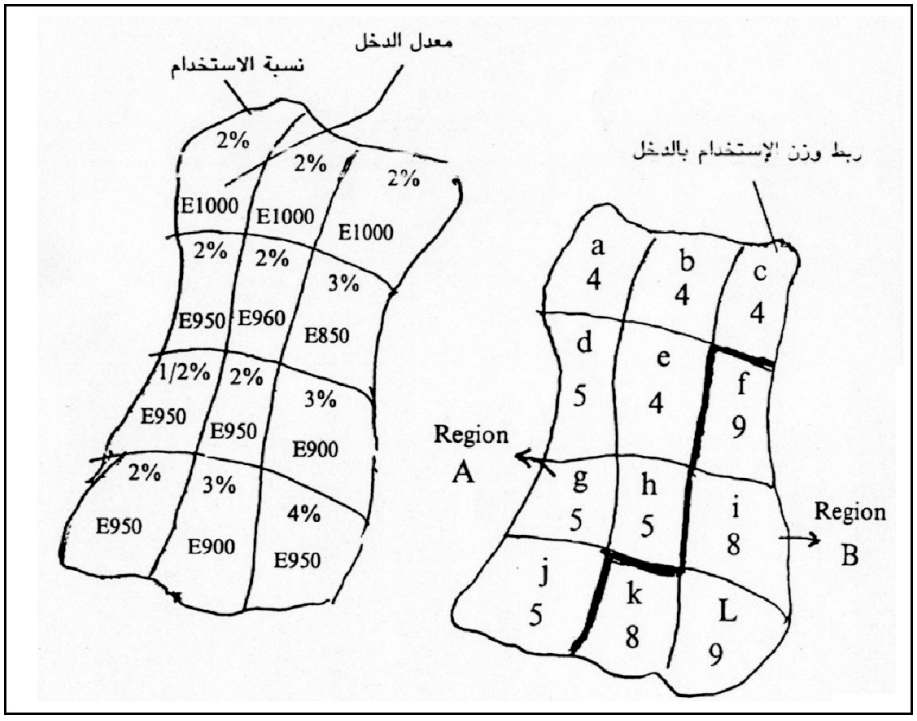

تطبيق اختبار احصائية متنوع إلى الاوزان لإقليم 8 وسط (×) = 5/ 4 ومعيار الحرافي (SD).

ولإقليم B (X) = 5/ 8، (SD) = 5% وعليه فإن الإقليمين متجانسين ضمن حدود × +1 (SD).

المصدر: جون كلاسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق 1978، ترجمة د. إميل جميل شمعان، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد، 1988، ص54-57.

ثانياً: تحديد الأقاليم الوظيفية أو ذات الأقطاب[106]:

تستخدم في تحديد هذه الأقاليم الطرق الآتية

أ - طريقة التدفقات: تستخدم على أساس احتساب قيم التدفقات التي تحصل بين الأقاليم مع الآخر أو بين أجزاء من الإقليم وبخاصة بين مركز وقطب الإقليم والأطراف الخارجية له، وهذه

التدفقات تشتمل على عدد من المؤشرات اهمها ما يلي:

1. الرحلة اليومية للعمل بين الأقاليم.
2. التدفق السلعي.
3. التدفق والانتقال من أجل الحصول على الخدمات.
4. النداءات الهاتفية بين الأقاليم.

ويتم حساب التدفقات باستخدام المصفوفات وذلك باحتساب التدفقات الواردة والصادرة لكل إقليم من والى الأقاليم الأخرى، ثم يتم بالتدفقات تحديد أكبر الأقاليم ويصبح مركز رئيس والأقاليم التي تليه بالتدفقات هي أقاليم ثانوية، إما الأقاليم الأخرى ذات التدفقات القليلة فهي أقاليم ثالثة.

ب - طريقة تحليل التجاذبات:

تستخدم هذه الطريقة في تحديد العلاقات بين الأقاليم وتحديد الأقاليم الوظيفية، وتبنى على أساس قانون الجاذبية العام وهي: إن العلاقة بين نقطتين تكون طردية بالنسبة لحجمها أو كتلتها أو عكسية مع مربع المسافة بينهما، وبموجب استخدام هذا القانون في تحديد الأقاليم[106]، فالحجم يعبر عن السكان والمسافة يعبر عنها بوحدة المسافة بين الأقاليم وبحسب المعادلة الآتية:

$$\text{ق أ ب} = \text{ك} \left[\frac{\text{س أ س ب}}{\text{م}^2 \text{أ ب}^2}\right]$$ حيث إن:

ق أ ب = ك حيث إن:

ق أ ب = قوة جذب بين الإقليمين أ، ب

(س أ) و(س ب) = عدد سكان الإقليمين أ، ب

K (ك) = معامل ثابت.

أ ب = مربع المسافة بين الإقليمين أ، ب.

10. أقاليم أخرى:

وترد تسميات كثيرة للأقاليم نذكر قسماً منها علماً أن بعض التسميات تتبع لتقسيمات تقدم ذكرها كالآتي:

أ - إقليم تأريخي Historical Region.

ب - إقليم سياسي Political Region.

ج - إقليم اجتماعي Cultural Region.

د - إقليم زراعي Agricultural Region.

هـ - إقليم صناعي Industrial Region.

و - إقليم رعوي Grazing Region.

ز - إقليم ترفيهي Recreational Region.

ح - إقليم مرضي Infected Region.

ط - إقليم خدمي Functional Region.

ي - إقليم متأخر Under developed Region.

ك - إقليم نامي Developing Region.

ل - إقليم متطور Developed Region.

وأنه برغم هذا التعدد للأقاليم، فأنها لا تخرج عن كونها نوعين رئيسين أولهما إقليم طبيعي وثانيهما إقليم بشري وان هناك تباينات بينهما فيما يخص أطر تقسيمهما ومفهوماتهما.

الإقليمية والمدنية:

بدأ الشعور الإقليمي يتنامى، وهدف هذا الشعور، هو التأكيد على قيمة الإقليم في الدولة لا كذيل فيها، وكان هذا يشير إلى مولد حركة

إقليمية، لم تظهر كمبدأ كامل، ولكن تطورت على مراحل وكانت الاولى هي (الإقليمية الحضارية) والثانية (الإقليمية الاقتصادية) التي تستهدف إعادة الحياة المادية إلى الأقاليم ودعم مواردها وإمكاناتها المحلية لتحقيق التوازن والاستقلال الاقتصادي من تبعية العاصمة (الميتروبولتيان)، أما الثالثة فهي مرحلة (الإقليمية السياسة) التي تهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي وأنها لا تخرج عن نطاق كيان الدولة، وتعني إعادة التنظيم الإقليمي ضمن الإطار القائم[12].

إذاً الإقليمية بدأت حركة ثم صارت ميلاً ثم أصبحت نظرية سياسية كاملة وهي تعني فلسفة المكان وسياسته، وإن التنظيم الداخلي للدولة لا يتم إلا عن طريق الإقليمية، فالدولة تتألف من أقاليم عدة مختلفة عن بعضها البعض طبيعياً وبشرياً وحضارياً واقتصادياً، ونادراً ما تتألف الدولة من إقليم واحد متجانس وإن الأقاليم المختلفة ينبغي أن تكون متفاعلة وفعالة في كيان الدولة، وتحاول الدولة التنسيق لخلق موازنات إقليمية بحيث تتوزع الأعمال والمشروعات على الأقاليم بما يكفل ديمقراطية المكان بإزالة الفروق المصطنعة إذ ليس من العدالة تحشيد الثروات في إقليم واحد، أي أن التخطيط هو الأساس لا التنميط وبمعنى آخر ان التخطيط الإقليمي هو الغاية وليس التنميط العاصمي (الميتروبولتيان) وعليه فإن تنظيم الدولة يتم إقليمياً لا عاصمياً وهكذا فإن الإقليمية والميتروبولتيان طرفاً نقيض[12].

الإقليمية الإدارية

وإلى جانب الإقليميات السياسية والحضارية والاقتصادية هناك أيضاً الإقليمية الإدارية Gouvernment formal regions وهدفها تحسين الإدارة وأحكام السيطرة على أجزاء الإقليم والتخطيط الأفضل باتجاه تنمية أفضل لكل جزء من أجزاء الدولة، ومن اجل ان تكون الإقليمية الإدارية قوية

مؤدية لأهدافها، يتوجب عندها الأخذ باعتبارات عدة منها أن يكون الإقليم الإداري ذا سعة مساحية تمكن من العمل داخله لتأدية المهام الإدارية للسكان، وأن يتسم الإقليم الإداري بتماسك أجزائه وسهولة ارتباطها ببعضها بحيث تمكن من أحكام السيطرة على جميع الأجزاء إدارياً وأن يخطط لها بغية الاستجابة لمتطلبات سكان الإقليم الاداري من خدمات وتنمية اقتصادية مع مراعاة الاختلافات الحضارية، والتكوينات الاجتماعية واختلاف التقاليد والمشاعر الإنسانية المحلية والإقليمية، كما يؤخذ في الإقليم الإداري الجانب الطوبغرافي والمساحة وحجم السكان، لأن مساحة الإقليم هي المجال الحيوي للتنظيمات الإدارية.

ولخص (فوست) أسس التقسيم الإقليمي الإداري للمقاطعات في انكلترا في ستة أسس، بعد أن قسم إنكلترا إلى (12) مقاطعة عام 1951م كالآتي[64]:

1. ينبغي الا تعترض الحدود الإدارية حركة السكان ونشاطهم اليومي فلا تفصل بين مكان العمل والسكن، وأن تتبع الحدود خطوط أو مناطق تخلخل السكان لا مناطق تكاثفهم.

2. ينبغي أن يكون لكل مقاطعة عاصمة حاسمة بمثابة مركز للحياة الإقليمية كما ينبغي أن تتوسطها ليسهل الوصول اليها من كل الأجزاء.

3. ينبغي لأصغر مقاطعة أن تكون من الحجم بحيث تبرِّز الحكم الذاتي، فيجب أن تشتمل على الموارد والإمكانات والخبرات ما فيه الكفاية، وهذا الحجم يختلف طبعاً بحسب حجم السكان من دولة لأخرى.

4. لا ينبغي للمقاطعة أن تكون من الضخامة في عدد سكانها بحيث تسيطر على المقاطعات الأخرى.

5. ينبغي للحدود الإدارية أن تتبع خطوط تقسيم المياه لا مجاري الأنهار بدون أن تقطع الأودية وحين يكون السطح مستوياً تستقيم الحدود.

شكل (4)

اقاليم فاوست

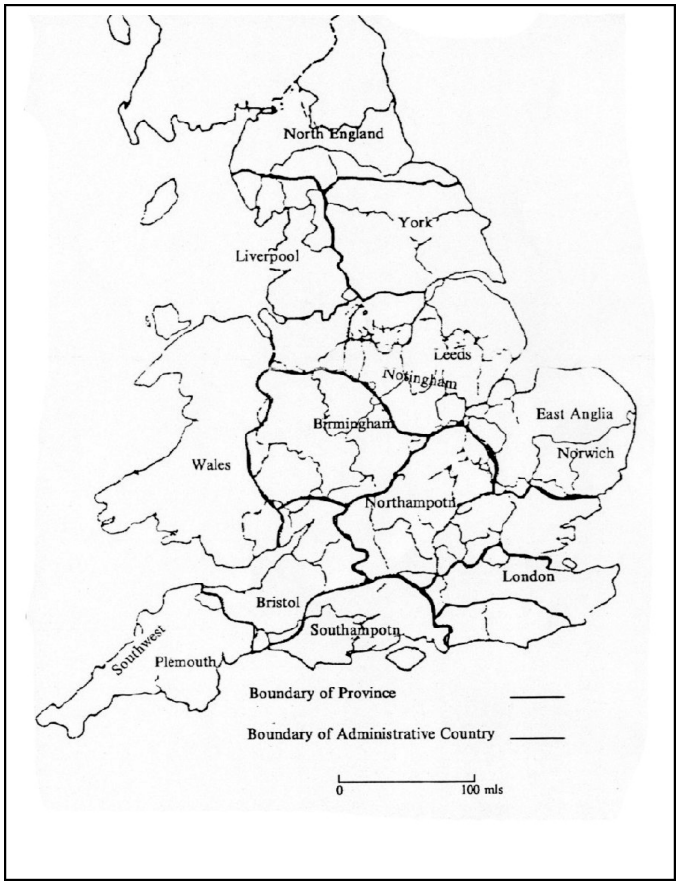

Source: C.B. Fawcett, Provinces of England, rcv. Cdn. By W. G. East and S.W. Wooldridge. Hutchinson (1961).

6. ينبغي للتقسيم أن يحترم الولاءات والتقاليد المحلية، وقد تطور الوعي الإقليمي في انكلترا مع تطور الجامعات ومحطات التلفاز الإقليمية الجديدة، لقد تم إعداد صيغ جديدة من الأقاليم وقد وضعت صحيفة الاقتصادي على سبيل المثال الخطة التطويرية لتقسيم بريطانيا إلى (15) إقليم جاءت ذروة هذه الحركة عندما تمَّ استحداث أقاليم

التخطيط الاقتصادي الإقليمي (Regional Economic planning regions) تحت إدارة العمال عام (1965)، إن الأقاليم ثمانية مضاف إليها ايرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز وهي مشابهة إلى الأقاليم القياسية الأصلية، وكذلك استحداث أقاليم في جنوب شرقي لبلاده، ودمج يوركشاير وهيموساید .

التخطيط والتقسيم الإقليمي في إنكلترا:

على الرغم من الآفاق المتذبذبة خلال الـ (40) سنة من تأريخه، فإن التخطيط الإقليمي يبدو الآن جيد التأسيس في المملكة المتحدة وأن حالة التدخل لمساعدة أقاليم المشكلة، وبخاصة المناطق الصناعية المتدهورة تستند على المسوغات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

كان العمل متجه نحو العمال لكن سعة الوسائل لتنفيذ هذه الإستراتيجية قد أظهرت بعضاً من الاتجاهات المثيرة، وتغيرت المناطق المحددة بالأصل من مناطق خاصة معتمدة كلياً على معيار البطالة تعطي اقل من 20% من البلد إلى تدرج هرمي لمناطق تطوير خاصة ومناطق وسطية معتمدة على معيار مركب وتغطي 50% من البلد، واتسع جذب العمالة وتحسنت الأوضاع، ولكن التخطيط على ما يبدو فاشلاً إلى درجة ما، وعليه فإن كفاءة الإجراءات الموجودة يجب ان تبقى دائماً تحت المراجعة، ويجب التحري عن الإمكانية لمؤشرات جديدة مثل الاستخدام الأوسع للقطاع العام وصناعة الخدمة بصورة كاملة.

شكل (5)

أقاليم التخطيط الاقتصادي (1975)

المصدر: جون كلايسون، مدخل التخطيط الإقليمي (1978). ترجمة اميل جميل سمعان، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1988.

ثم جرت الخطوات الآتية:

1. التخطيط ضمن الأقاليم في انكلترا بأهداف محددة وتطور هذا النوع من التخطيط وقد وضعت إجراءات الخطة الإقليمية هي:

   1. دراسة موارد الإقليم.

2. التحليل لمشاكل الإقليم والاحتياجات العامة الخاصة به.
3. العمل على خطط وبرامج موجودة للمستقبل.
4. تجميع معلومات عن خطط المستقبل للقطاع الخاص مع التحليل لمعدلات غير إقليمية وقومية وعالمية.
5. فحص التغيرات التي من الممكن أن تؤثر على الهيكل الحالي مثل الاتجاهات السكانية.
6. استخراج المعدلات الممكنة للتوسع في القطاعات.

2. التخطيط على أساس المستوى الإقليمي: إصدار دراسات كثيرة حول التخطيط الإقليمي لفترات ومستويات مختلفة، وظهرت على مستوى الإقليم الفرعي، دراسات وتحليلات للمراكز الحضرية وأقاليمها ووضعت خطط فرعية إقليمية.

التخطيط والتقسيم الإقليمي في فرنسا:

التخطيط الإقليمي ظاهرة حديثة في فرنسا، وقبل الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك أقاليم أو خطط ولكن حدثت تطورات، وظهرت مقدمات عن (مشكلة إقليم باريس).

وجاء التخطيط الإقليمي في فرنسا لنوعين من المشاكل هي مشاكل التباينات الاقتصادية - الاجتماعية بين أقاليم البلد والمشاكل العمرانية البيئية للمناطق الحضرية النامية التي يمكن معالجتها على نطاق حضري متميز.

التباينات الإقليمية في تطوير الاقتصادي والاجتماعي كبيرة في فرنسا إذ تسيطر باريس على حياة البلد وأن هذه الحياة متمركزة - حولها، وهناك تباينات بين الأقاليم وتباينات بين شرقي فرنسا وغربيها، أي هناك شرق مزدهر صناعياً بتأثير باريس وغرب فرنسي زراعي فقير يمثل أكثر من 50%

من مساحة البلد برغم من وجود جيوب للتطور فيه، هذا التقدم كان واضحاً، وقد صدر كتاب عام 1974 لـ (جي آن كريفر) عنوانه "باريس الصحراء الفرنسية" هو الذي أشعل الفتيل فيه إلى المشاكل الإقليمية، عندما ظهرت الأهداف التفصيلية للتخطيط الإقليمي بضبط نمو باريس وتطوير الشرق والجنوب الأقل تطوراً.

شكل (6)
أقاليم التخطيط في فرنسا

المصدر: جون كلايسون، مدخل التخطيط الإقليمي (1978). ترجمة اميل جميل سمعان، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1988.

الإطار الإداري لم يكن مناسباً مع (90) دائرة إقليم و3800 مقاطعة (Communes). وبعد دراسات لهذه الحالة أسست الحكومة عام 1959 رسمياً (21) إقليم تخطيطي.

شكل (7)

المدن الام وأقاليمها الوظيفية في فرنسا

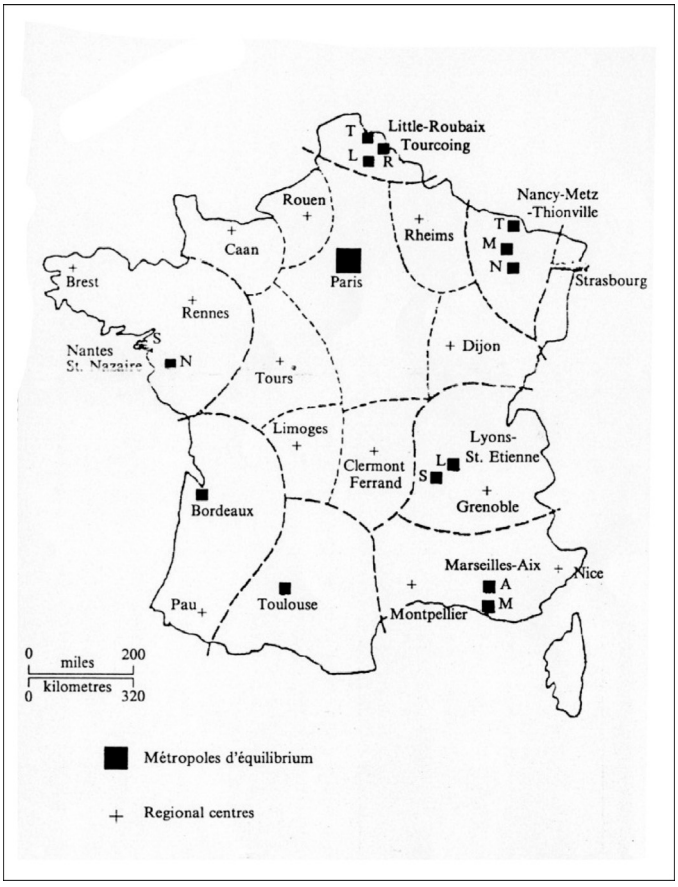

المصدر: جون كلايسون، مدخل التخطيط الإقليمي (1978). ترجمة اميل جميل سمعان، بغداد 1988.

احتوت الأقاليم على مشاريع من اثنين إلى ثماني دوائر، وسكان لحوالي مليوني نسمة وهناك نوع من التطابق لهذه الأقاليم مع الحدود الإدارية، وفي عام 1964 حدث تغير خلق نظاماً جديداً، إذ أصبحت المسؤولية لكل إقليم مناطة بمفوض إقليمي مسئول يشبه ما هو موجود في إنكلترا مع وجود عدد من اللجان ودعم حكومي، كما توجد كذلك لجان فرعية لأقاليم تخطيطية فرعية تهتم بالخطط التنظيمية والتطويرية للمدن، وكان ذلك بدءاً من عام 1966، وفي ضوء ذلك أسست سلطات تخطيط إقليمي، وجرى التخطيط بين الأقاليم واعتمدت سياسة المواقع الصناعية، وطورت طريقة مركز النمو على أساس اللامركزية والتطوير الإقليمي، وتطوير هذه المراكز على أساس تخطيطي، كما اعتمد التخطيط ضمن الإقليم.

التخطيط الإقليمي الهولندي:

إن هولندا دولة مزدهرة وسكانها في نمو متصاعد، ولكنهم يتوزعون بشكل متباين إذ يزداد السكان تمركزاً في غرب البلد المزدهر اقتصادياً والذي يؤلف قطب المهاجرين من مقاطعات الأطراف الأكثر ريفية، كما ان المقاطعات الغربية مهمة تجارياً لقربها من محاور التجارة الرئيسة لبحر الشمال.

ولا بد من التخطيط لمواجهة المشاكل وتقديم أطر للتخطيط بين الأقاليم والتخطيط ضمن الإقليم تخصصياً وتجديدياً، وقد ظهرت مصادر عدة نظرية للتخطيط الإقليمي في هولندا وقد طور هيكل تخطيط هرمي ينفذ على ثلاثة مستويات هي: قومي National، وقطاعي Provincial، وبلدي Municipal حيث إن كل مستوى ينظم عموماً بواسطة السياسات الموضوعة من قبل تلك المستويات الأعلى.

أما في مجال التخطيط بين الأقاليم فمن الممكن تحديد عنصرين الأول سياسة تحديد مواقع صناعية تقوم بتنفيذها وزارة الشؤون الاقتصادية، أما العنصر الثاني والأكثر حداثة للتخطيط بين الأقاليم فبأعداد الخطط العمرانية القومية من قبل وكالة التخطيط العمراني القومي كمحاولة لهيكلة الطلبات المتنافسة على الموارد الطبيعية النادرة في البلد والتركيز على تحسين التوزيع غير الطبيعي للسكان على الأقسام المختلفة للبلد، وأن نمط التحضر المقترح يميل إلى اللامركزية، وقد ميز النظام الاكثر تفصيلاً أربعة مراتب لوحدات التخطيط العمرانية.

وتمَّ تحديد صيغتين في التخطيط ضمن الإقليم هما تخطيط المقاطعات وتخطيط التطوير الإقليمي، التخطيط للمقاطعات هو بالأساس تخطيط إقليمي تخصصي يهتم بالحفاظ على العمل السلس للنظام الموجود على مر الوقت تمشياً مع السياسة المتطورة، وإنه ينبغي تقليص الفجوة بين التخطيط المحلي والتخطيط القومي، أي الأخذ بالأولويات الإقليمية، ويتطلب تنسيق التخطيط المحلي، أي التوفيق بين المشاكل المحلية وتجنب ازدواجية البني الارتكازية الباهظة.

أما الصيغة الثانية للتخطيط ضمن الإقليم، فهي تخطيط التطوير الإقليمي أي تخطيط لمشاريع تطوير موحدة وهي مشاريع زراعية وصناعية وحضرية ضخمة لتأمين المنفعة الأعظم الممكنة لكلّ الفعاليات في الإقليم.

شكل (8)
المقاطعات في هولندا

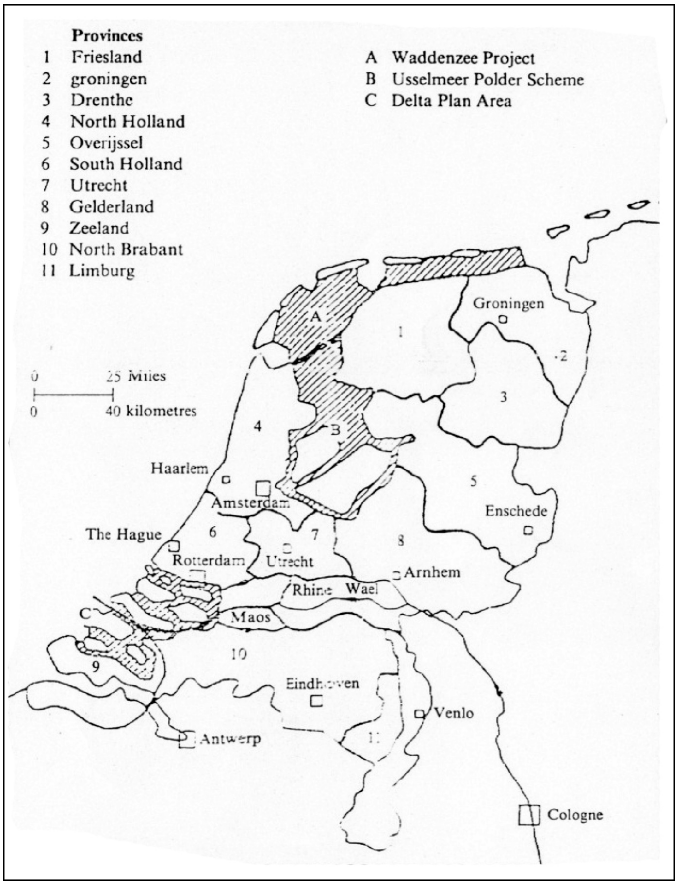

المصدر: جون كلايسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي 1978، ترجمة دكتور أميل جميل سمعان، بغداد 1988.

شكل (9)
أقاليم المدن في هولندا

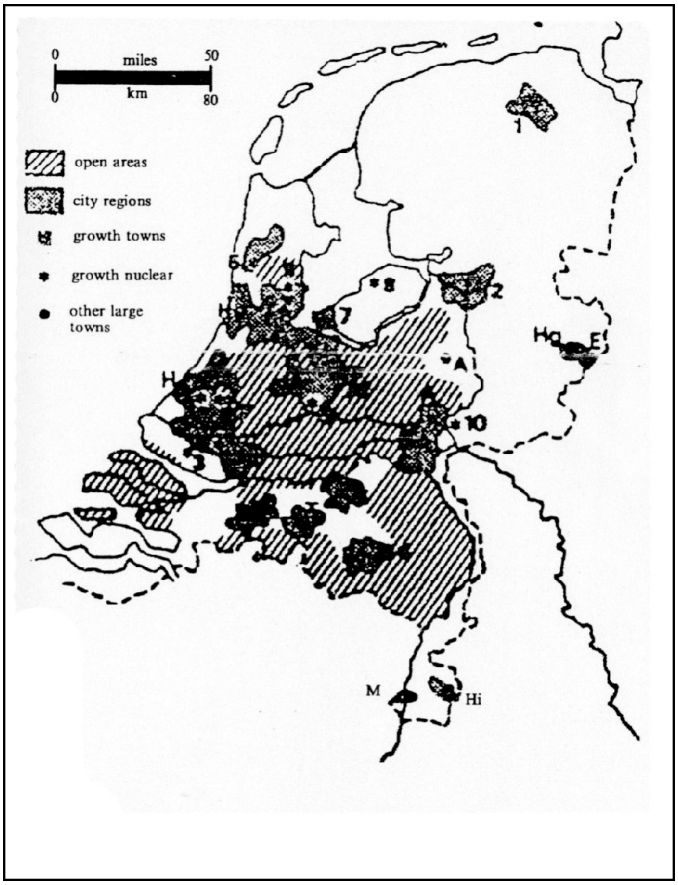

المصدر: جون كلايسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي 1978، ترجمة دكتور أميل جميل سمعان، بغداد 1988.

التخطيط والتقسيم الإقليمي الايرلندي:

إن الهدف من التخطيط الإقليمي في ايرلندا هو تطوير الصناعة لاحتواء الزيادة السكانية ولموازنة تدفق المهاجرين الضعفاء، كما ان الهدف الآخر من التخطيط الإقليمي تشتيت التنمية لمواجهة عدم التوازن بين الأقاليم وتضخم المشكلة بواسطة الهيكل الحضري الضعيف للبلد حيث

تفتقر المناطق إلى المراكز الحضرية التي يمكن أن تكون مواقع صناعية جديدة، وقد تبين وجود تباين واسع في المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم في ايرلندا، فالأقاليم الشمالية والغربية أقل تطوراً من أقاليم الجنوب والشرق، وقد تفاعلت الحكومات الايرلندية مع هذه المشكلة، فبدأ ذلك عام 1971 إذ جرى العمل على تشجيع إقامة الصناعات في الأقاليم والسعي لإقامة موازنات إقليمية.

إن أغلب مشاكل ايرلندا التخطيطية تأتي من عاملين مترابطين هما نمو صناعي بطيء وتدهور سكاني يضاف إلى ذلك النقص في موارد الفحم والمعادن والتركز السكاني والاقتصادي على الساحل. الأمر الذي خلق عدم توازن إقليمي والهجرة من الأقاليم الأضعف.

وقد قدمت في عام 1986 دراسة شاملة للتطور الإقليمي وتضم الأقاليم كافة، وكان التخطيط بهدف التطوير العمراني لسبعة أقاليم من تسعة أقاليم تخطيطية بالاعتماد على عدد محدود من مراكز النمو الحضري، وجعلها كأقطاب نمو مضادة للعاصمة، كما ينبغي السماح للنمو الطبيعي فقط في دبلن وأن الأقطاب المضادة ينبغي ان تتطور بدافع مراكز للتوسع ويضم الكثير من الهجرة الداخلية للسكان.

سيعتمد تطوير المستوى الثاني أو مراكز النمو الإقليمية على النمو الصناعي أو توسع قطاع الخدمات أو كلاهما ثم اقتراح مراكز النمو المحلية في المستوى الثالث، وظهرت الحاجة إلى مراكز أصغر كنقاط نمو محلية.

إن الخطة الإستراتيجية تحقيق انتشاراً أعظم للتطوير خلال كافة الأقاليم، وإن سياسة الـ (IDA) ويوغانين هي الأساس لسياسات التطوير الإقليمي في ايرلندا في السبعينات. شكل (10).

شكل (10)

الأقاليم التخطيطية ومراكز النمو المقترحة لأيرلندا من قبل (بيرغانن)

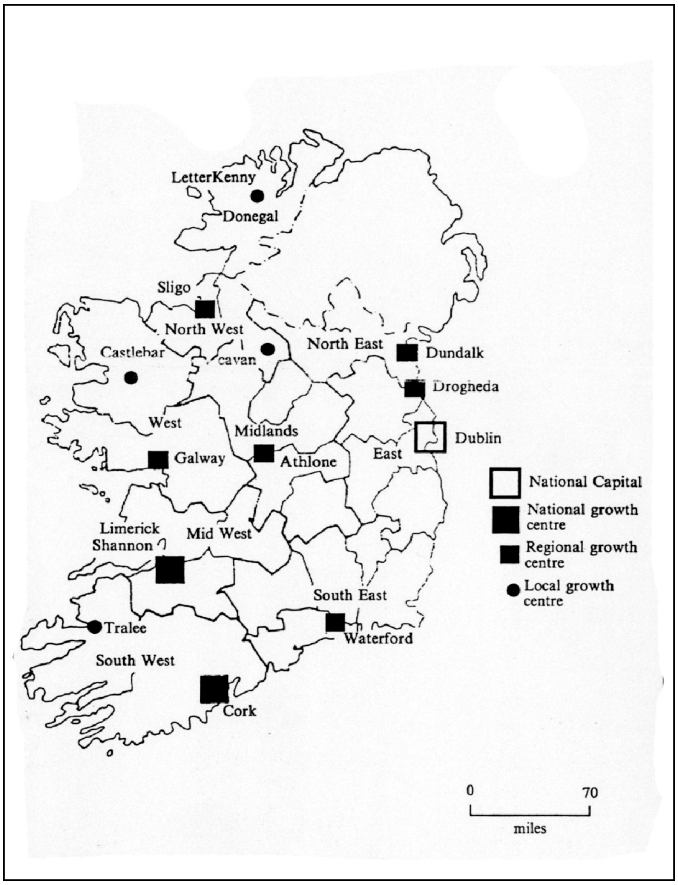

المصدر: جون كلايسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي 1978، ترجمة دكتور أميل جميل سمعان، بغداد 1988.

التخطيط والتقسيم الإقليمي في العراق:

بيَّن باحثون بأن ما يميز عملية التنمية الاقتصادية في العراق هو زيادة التباين في مستوى التنمية السكانية بين المحافظات في الفترة التي سبقت عام 1968، وذلك يرجع بالأساس إلى أن سياسات التنمية الاقتصادية التي قد أكدت خلال الفترة السابقة على مسألة التنمية القطاعية وتحقيق وتائر

عالية لنمو الاقتصاد العراقي، وقد كان لذلك مردودات سلبية تمثلت في تركيز الجهود التنموية في عدد محدود من المحافظات وبخاصة العاصمة بغداد والبصرة ونينوى.

وقد حدث تطور إيجابي في فلسفة التخطيط في العراق بعد عام 1968، إذ زاد الاهتمام في خطط التنمية القومية بعد مطلع التسعينيات بمسألة تحقيق عدالة في التوزيع السكاني لثمار التنمية على محافظات القطر بما يحقق نوعاً من التوازن بينها(31).

وقد جرت محاولات عدة لتقسيم العراق إلى أقاليم تخطيطية لغرض تنفيذ الخطط الإقليمية لتقليل حدة التباين بين محافظات القطر منها:

1. مقترح زارمبا (Zaremba): حيث استفاد هذا الخبير البولوني من تجارب الذين سبقوه في تقسيم العراق إلى أقاليم، فجاء مقترحه معدلاً ومطوراً للحالات السابقة، وقد قسم زارمبا العراق إلى الأقاليم الآتية:

أ - إقليم مركزي: وهو إقليم بغداد.

ب - إقليم جنوبي: ويشتمل على محافظات البصرة وميسان والقادسية وذي قار وتكون البصرة مركزاً له.

ج - إقليم شمالي: ويشتمل على محافظات نينوى وأربيل والتأميم والسليمانية ودهوك وتكون الموصل مركزاً له.

د - إقليم صحراوي: ويشتمل على المنطقة الصحراوية الغربية حيث تبرز عانة والرطبة والرمادي كمراكز محلية والسلمان مركزاً للجزء الجنوبي منه.

شكل (11)
أقاليم العراق - مقترح زارمبا

Source: Zaremba, Consideration about organization of regional planning in Iraq 1974, p.4.

كما جرت تقسيمات لأقاليم تخطيطية أخرى في العراق منها مقترحات الدكتور نعمان الجليلي.

ولخصت أسس أخرى لتحديد الاقاليم التخطيطية الصحية في العراق على النحو الآتي:

شكل (12)
الاقاليم الصحية التخطيطية للعراق

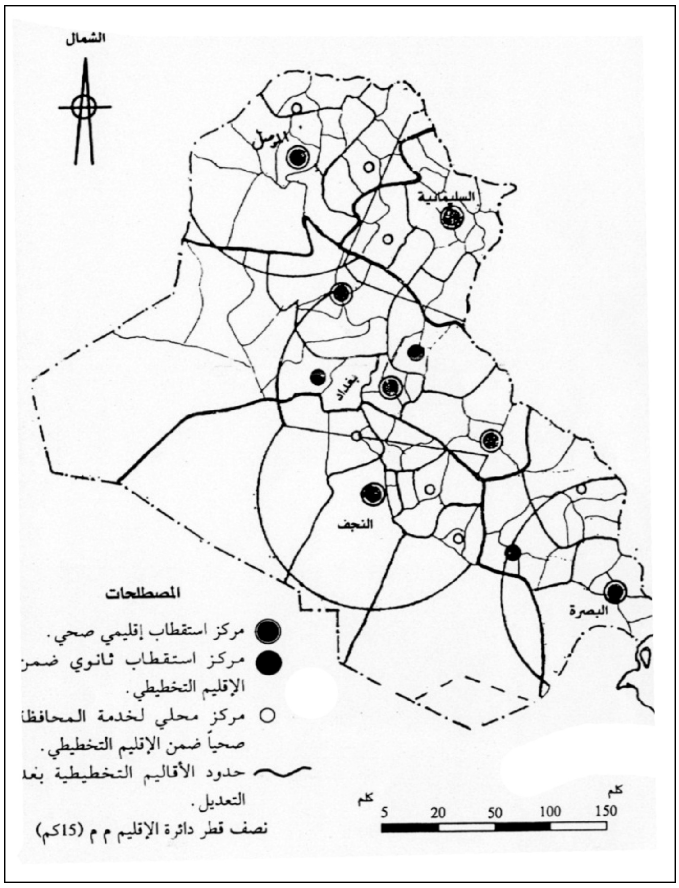

المصدر: د. محسن عبد الصاحب المظفر، التحليل المكاني لإمراض مستوطنة في العراق، بغداد، 1979.

1 - وضع التقسيمات بمستوى المتاح من القدرات والإمكانات في القطر.

2 - الأخذ بنظر الاعتبار حدود الأقاليم البيئية الطبية لأنها مثلت التباينات في خمس مناطق للقطر كحالة مرحلية.

3 - الأخذ بكثافة السكان.

4 - اتخاذ مراكز استقطاب إقليمية وجعل الأقاليم التخطيطية ذات صفة وظيفية على أن يكون كل مركز استقطابي صحي ذي استقلالية صحية أي يتحمل عبء إقليمه فقط، بنظام تعده الدولة تنظم فيه سلوكية المراجعات المرضية.

5 - اتخاذ المدن المهمة (بعض مراكز المحافظات) كمراكز استقطاب على أن تتوفر لها المزايا الآتية:

أ - وقوع مركز الاستقطاب وسط الإقليم.

ب - جودة ارتباطه بالجهات الإقليمية المحيطة.

جـ - تقدم المركز صحياً نسبة لباقي أجزاء إقليمه التابع.

د - نشاط حركة السكان من مركز الاستقطاب واليه لأغراض مختلفة.

هـ - إمكانية الوصول إلى مركز الاستقطاب الصحي الإقليمي بحيث لا تستغرق أكثر من ساعتين ضمن دائرة نصف قطرها 150كم يصل بعد التعديل إلى حوالي 200كم.

و - التوجه الفعلي والحتمي لمراكز الأقاليم الصغرى نحو مركز الاستقطاب.

ز - اختيار المركز ألاستقطابي نتيجة تخلفه وتخلف الإقليم المحيط به.

6 - وضع مراكز استقطاب صحية ثانوية في الأقاليم التخطيطية الواسعة والكثيفة بالسكان، ووضع مراكز خدمة صحية محلية تخدم المحافظة والقضاء ذلك من اجل ترجمة الضرورة في التخطيط المكاني بوضع محاور للتطور في المناطق البعيدة لتعجيل عملية الاستقطاب الجزئي التي سوف تخلق شروطاً ملائمة لتطوير الإقليم أو القطر على حد سواء.

7 - تعديل الحدود للأقاليم التخطيطية بما يتفق والواقع المكاني الإداري والسياسي والاقتصادي.

ويرى انه من المستحسن اتخاذ التسميات الإدارية لتقسيم العراق إلى اقاليم تخطيطية، وتكون مراكز المحافظات مراكز الاستقطاب على أن تعطي لكل إقليم تخطيطي استقلاليته الصحية بعد توفر كفايته من الخدمات.

وقد جرت مثل هذه التقسيمات في دول كثيرة منها ألمانيا سنة 1935، حين أخضعت جميع التطورات الاجتماعية والاقتصادية لسياسة الدولة التخطيطية فقسمت الدولة إلى (23) إقليماً تخطيطياً على أساس تجميع الوحدات الإدارية بصورة تجعل منها وحدات اقتصادية.

التخطيط الطبيعي في الجماهيرية الليبية العظمى

يندرج التخطيط في الجماهيرية بعمليات بهدف التنمية المكانية والتحول الاقتصادي والاجتماعي، ويأخذ التخطيط هذا ثلاثة أبعاد هي:

1. التخطيط على المستوى الوطني.
2. التخطيط على المستوى الإقليمي.
3. التخطيط على المستوى المحلي.

أولاً: التخطيط على المستوى الوطني في الجماهيرية الليبية:

يرجع هذا التخطيط إلى منتصف السبعينيات حيث كلفت شركات أجنبية لوضع مخطط بعيد المدى من 1968-1988[117]، هذه الخطط أسرعت بالنمو الاقتصادي والاجتماعي حيث استرشدوا بها لإعداد مخططات المدن، وان أهم الأهداف في هذا البرنامج المكاني[117]:

1 - عرض التصورات الأكثر ملائمة للتنمية الطبيعية في الجماهيرية حتى عام 2000م.

2 - وضع إطار عام مكاني لسياسة توزيع السكان طويلة الأمد.

3 - تقديم مؤشرات عن التنمية والتخطيط الطبيعي الإقليمي للفترة 1980-2000 للأقاليم الأربعة الكبرى في البلاد.

4 - توصيات خاصة بالتنمية الطبيعية البعيدة الأمد.

5 - تقديم معلومات تفصيلية عن مظاهر ليبيا الطبيعية والبيئية، وكانت هذه الخطوات الأولى، وفي ضوء الحوارات والتعديلات، تم إعداد مخطط وطني أستكمل عام 1980 واعتبر أساس للدراسات الإقليمية والمحلية ويغطي المدة 1980 - 2000.

وقد تضمن المخطط الطبيعي في صيغته المنقحة ما يلي:

1 - دراسة متكاملة عن السكان بحسب المناطق.

2 - تحديد محاور التنمية في الجماهيرية والمناطق المرغوب فيها للتنمية مستقبلاً وثم تمييز أربعة مناطق رئيسة وهي:

أ - الشريط الساحلي الغربي.

ب - الشريط الساحلي المركزي.

ج - امتداد جبل نفوسة.

د - مجوعات سبها الحضرية.

3 - تحليل خصائص البيئة الطبيعية وأهميتها وموارد المياه وتوزيع السكان واتجاهات التنمية.

4 - إمكانيات التنمية الطبيعية واثر الظروف الطبيعية في تحديداتها.

5 - أساليب التخطيط وأساليب تحقيق التوازن بين الأقاليم.

6 - تقديم تحليل للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتنمية الطبيعية والموارد الطبيعية والصعوبات الطبيعية.

7 - دراسة حول نماذج التنمية المكانية والعوامل المؤثرة وايجاد المعايير لها وتقييم البدائل.

8 - هيكل التخطيط عام 2000 في ضوء التطورات الحاصلة.

9 - أولويات التنمية المقترحة لعام 1986-1990 وتحديد المناطق التي أعطيت الأولوية وتطور المناطق الحضرية هي:

أ - منطقة الشريط الساحلي (تطوير درنة ورأس الأنوف).

ب - منطقة الشريط الساحلي الغربي (تطوير الصناعات في مصراته وزواره).

ج - منطقة جبل نفوسة وتشتمل على تطوير غريان ونالوت والزنتان الجديدة وذلك بتطوير الصناعات الخفيفة فيها.

د - الشريط الساحلي الشرقي (منطقة البيضاء ودرنة).

الخطط قصيرة المدى (ثلاثية وخمسية):

وضعت الخطة الخماسية التنموية الأولى في ليبيا للمدة 1963-1968م حيث صدرت لها مبالغ بغية النهوض بقطاعات الدولة، وبعد عام 1969م وضعت الخطة التنموية الثلاثية (1973-1975) وخصصت لها المبالغ لمختلف القطاعات، ثم تلتها الخطة الخماسية (1976-1980) لتنمية كافة القطاعات في الدولة بهدف النهوض بالاستثمارات والتنمية الاقتصادية والحضرية، وعلى أعقاب السبعينات وضعت الخطة الخماسية التالية (1981-1985) وكان هدفها تنمية القطاعات وبخاصة النهوض بالصناعة ووضع خطة لإقامة صناعات إستراتيجية.

ثانياً: التخطيط القطاعي في الجماهيرية

التخطيط في الجماهيرية أخذ أولاً صفة التخطيط القطاعي، فقد حظي قطاع النقل والتخزين والمواصلات والكهرباء والغاز والمياه على استثمارات كبيرة أمام القطاعات الأخرى، حيث أنفق على هذا القطاع حوالي نسبة 13% من إجمالي الاستثمارات خلال المدة المحصورة بين 1970 - 1999، وحظي قطاع الصناعات التحويلية على نسبة 14% من جملة الاستثمارات، وتحصل قطاع الإسكان والتشييد على اهتمام كبير من لدن الدولة ولذا كان نصيبه من تخصصات الاستثمارات للمدة 1970 - 1999 حوالي 15% من جملتها، كما أولت الدولة كذلك اهتمامها بقطاع الزراعة برغم ما يكتنف هذا القطاع من صعوبات المناخ القاسي والتربة القليلة الخصوبة ونقص المياه، وكان نصيب الزراعة ما يقارب 12،2% من جملة الاستثمارات خلال الثلاثين سنة الماضية، وحتى تتجاوز الدول الصعوبات في شِأن النهوض بالزراعة وبخاصة صعوبات نقص المياه ثبتت خطة البحث عن المياه الجوفية وعثر على حوض جوفي كبير للمياه أسفل الصحراء الرملية في جنوب شرقي البلاد وبالقرب من واحة "الكفرة" ترتب على ذلك استزراع أكثر من (16000) هكتار في إقليم واحة الكفرة حتى عام 1975م إلا أن إنتاج هذه الأرض المستزرعة وبخاصة من الخضروات يلزم نقله إلى مدن الساحل ولطول المسافة يتعرض إلى التلف، وعليه اعتمدت القيادة الليبية منذ ذلك الوقت خطة نقل المياه الجوفية من إقليم واحة الكفرة إلى المساحات القابلة للزراعة في المناطق الشمالية من البلاد بواسطة خط انبوب ضخم دعي بعدها بـ (النهر الصناعي) الذي يأخذ مياهه من الصحراء الرملية بالقرب من الكفرة والسرير وتازربو في الشرق ووادي الشاطئ في الغرب وهي مياه حفرية يرجع عمرها إلى ما بين (15000 - 20000 سنة) حيث العصر المطير في العصر الكوارسي، وان أنبوب النهر الصناعي الضخم يمتد من خزان يأتي عند الواحات المذكورة إلى المناطق الشمالية بفعل الضغط الجوفي للأرض[9].

وقد مرَّ النهر الصناعي بمراحل، بدأت المرحلة الأولى بالتعاون مع شركة كوريا الجنوبية وانتهت عام 1991م تم فيها نقل المياه الجوفية بواسطة أنبوبين متوازيين بسمك (4)م لكل منهما ينقل الخط الأول المياه من 15 بئر في حقل السرير بطول 381كم، والثاني ينقل المياه من (120) بئر في حقل تازربو بطول (667) كم ويصب الخطان في حوض التجميع في جدابيا بسعة (4) مليون م^3، والخزان بارتفاع 8،9م فوق مستوى سطح الأرض، ومن خزان التجميع توزع المياه بخطوط إلى بنغازي وأخرى إلى إقليم سرت.

وتم في المرحلة الثانية استخراج المياه من (149) بئر في حقل فزان وأوصلت المياه إلى الساحل الشمالي بالقرب من طرابلس بواسطة خط أنبوب طوله (124) كم حيث يوجد مجمع مائي كبير وقد تمت هذه المرحلة عام 1996.

ومُدت في المرحلة الثالثة خطوط توزيع المياه بأنابيب فرعية من خزانات التجميع إلى جميع المساحات التي تصلح للزراعة والتي قدرت بـ (485633) هكتار، وتوفير المياه للثروة الحيوانية والى الصناعة والاستعمال البشري في القرى والمدن، وقد زادت المساحات الزراعية بعد النهر الصناعي بآلاف الكيلومترات المربعة في المناطق الرملية والطبيعية ومناطق أعشاب الأستبس والغابات الشجيرية ومناطق الشجيرات والتي ما كانت تصلها المياه قبل النهر الصناعي، النهر الذي تطور وغدا حتى عام 2001 يتكون من ست منظومات تنقل ما يزيد عن 6،500،000م^3 من المياه ولمسافة (3500) كم والمنظومات هي:

1 - منظومة السرير سرت / تازربو بنغازي.

2 - منظومة جبل الحساونة سهل الجفارة.

3 - وصلة القرضابية/ السدادة.

4 - منظومة غدامس النقاط الخمس/ الزاوية.

5 - منظومة أنابيب ربط الكفرة تازربو.

6 - منظومة الجغبوب/ طبرق.

شكل (13)

يوضح مراحل مشروع النهر الصناعي العظيم

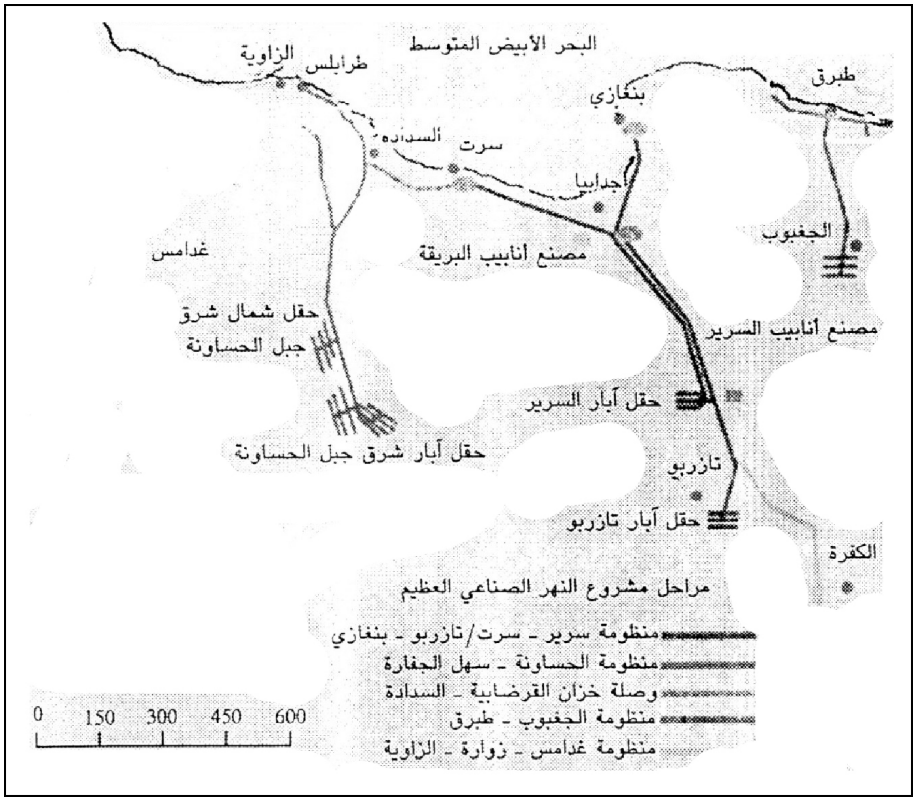

المصدر: الجماهيرية الليبية العظمى، ليبيا في 30 عاماً من الثورة 1969 -1999، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بدون تاريخ ص298.

أما قطاع الصناعة فهو قطاع مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك أعدت الصناعة على رأس أولويات الخطط الإستراتيجية التنموية منذ عام 1970 إذ كان النشاط الصناعي قبل هذا التأريخ هامشياً في الاقتصاد

الليبي، وعليه حظي قطاع الصناعة بالاهتمام الكبير بهدف تحويل المجتمع الليبي من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي، ووضعت خطط خاصة للنهوض بهذا القطاع، وافتتحت المصانع الحديثة والتي بلغت حتى عام 1989 حوالي 360 مصنعاً ومجمعاً ووحدة إنتاجية.

كل ذلك يؤكد على أن الدولة اعتمدت برنامجاً استثمارياً قطاعياً متوازناً للانفاق على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بدءاً بمشروعات التنمية الأساسية والخدمات العامة انتهاءً بالقطاعات الأساسية الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثالثاً: التخطيط على المستوى الإقليمي:

أن التخطيط الإقليمي يسير مترافقاً مع التخطيط القطاعي في ليبيا ولكن بسبب عائدات النفط والنهر الصناعي، والنهضة الزراعية والنمو الصناعي المتزايد شجع الدولة على إتاحة الفرص للتنمية الإقليمية والنهوض بالمناطق البعيدة (الأطراف)، وغدت صفة التخطيط القطاعي تأخذ شكل التخطيط القطاعي وفق الأقاليم وكان بدءاً لتقسيم الدولة إلى أقاليم كبرى بهدف إيجاد مقارنات بينها لتحديد مستوى التباين في درجات العدالة المكانية هي[116]:

1 - المنطقة الشرقية (الشمالية الشرقية) بالتحديد (إقليم بنغازي).

2 - المنطقة الوسطى (إقليم الخليج).

3 - المنطقة الجنوبية (إقليم سبها).

4 - المنطقة الغربية (وبالتحديد المنطقة الشمالية الغربية) (إقليم طرابلس).

شكل (14)

مناطق الجماهيرية الليبية الكبرى

المصدر: الجماهيرية الليبية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للسياحة، المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمى، 1999- 2018ف.

وقد قسم كل إقليم إلى أقاليم فرعية بغية تسهيل مهمة التخطيط على هذا المستوى وقد اعد برنامج التخطيط الإقليمي عن طريق الشركات الاستشارية التي أعدت برنامج التخطيط الطبيعي الوطني، وقد حددت أهداف هذا التخطيط بالآتي:

1 - تنمية القاعدة الاقتصادية لكل إقليم.

2 - تحديد وظيفة كل تجمع سكاني داخل نطاق الإقليم وتأثيره على التجمعات الأخرى.

3 - تحديد الاحتياجات الفعلية الخدمية والمياه وإعداد خرائط تفصيلية لكل إقليم.

وتحدد خصائص كل إقليم وأهدافه بالآتي:

1 - إقليم طرابلس[121]:

يضم الإقليم مناطق (مصراته - زليطن - الخمس - ترهونة - طرابلس - العزيزية - الزاوية - النقاط الخمس - غريان - يفرن غدامس).

ويتميز هذا الإقليم بالخصائص الآتية:

أ - أكثر الأقاليم تطوراً.

ب - يمتد على مساحة تؤلف 13% من مساحة الدولة.

جـ - يضم حوالي 61% من مجموع سكان ليبيا عام 1993م.

د - يستحوذ على 71% من مجموع المؤسسات الصناعية.

هـ - يستحوذ على 75% من الاستثمارات الصناعية.

و - يقع في إقليم إنتاجي زراعي مهم.

وبهذه الخصائص تتحدد أهداف تخطيطية وهي:

1 - زيادة استغلال الإمكانات الزراعية.

2 - تطوير الصناعة من خلال تنمية مراكز الصناعة في مصراته (صناعة الحديد والصلب) وفي زوارة (ابو كماش) لصناعة الالمنيوم.

3 - السيطرة على حجم سكان طرابلس بمليون ونصف إلى مليونين عام 2000م، وإدارة التنمية العمرانية في هذا الإقليم.

4 - الحماية البيئية لمناطق الإقليم بخاصة حماية النطاق الساحلي وإدارة الثروة البحرية.

2 - إقليم بنغازي التخطيطي[117]، [121]:

يشمل هذا الإقليم على (البطنان - درنة - الجبل الأخضر - المرج - بنغازي المركز) وأهم خصائصه:

1 - مساحته 8% من إجمالي مساحة الجماهيرية.

2 - سكانه يؤلفون 25% من مجموع سكان ليبيا بحسب تعداد السكان لسنة 1995م.

3 - إمكانياته واسعة للتنمية.

وتستهدف تنميته الى:

1 - زيادة الأراضي الزراعية.

2 - تنمية ضواحي بنغازي السكنية.

3 - خلق مراكز صناعية أخرى غير بنغازي.

4 - خلق توازن في الثروة والإمكانات بين أجزاء الإقليم.

5 - تطوير المراكز الحضرية في الإقليم في كل من (التميمي والبردي وشحات وسوسة والدرسية)[121]، مع استمرار تنمية المراكز الحضرية الرئيسة (بنغازي - المرج - البيضاء - وطبرق).

3 - إقليم الخليج (إقليم سرت التخطيطي)[121]

يشتمل هذا الإقليم على (سرت - اجدابيا - الكفرة) ويضم موارد

ضخمة من النفط والغاز وموارد معدنية أخرى) ويتميز بالخصائص الآتية:

1 - مساحته تصل إلى 41% من مساحة الجماهيرية.

2 - حجم سكانه يؤلف 8% من سكان البلاد وبحسب إحصاء 1995م.

3 - تمر منه 98% من إيرادات التصدير للبلاد.

4 - اقل تقدماً من باقي الأقاليم.

5 - معظم أجزائه تخلو من الاستيطان.

6 - قساوة مناخه وظروفه البيئية حالت دون تطوره برغم توفر الامكانات وتوفر المياه الجوفية.

وأهداف تنميته هي:

أ - تطوير منطقة البريقة ورأس لانوف كقاعدة صناعية رئيسية للصناعات البتروكيمياوية.

ب - تطوير منطقة بريقة الصناعية لتكون مركزاً رئيساً إضافيا لمراكز رأس لانوف وجدابيا وسرت.

جـ - تنظيم وتنشيط المراكز السياحية.

د - تنمية خطي السكك الحديد (شرق غرب) والطريق الساحلي على نفس الامتداد وتطوير المناطق الحضرية.

هـ - تنفيذ بعض المشاريع الزراعية حيث تتم تنمية مناطق زراعية محدودة في سهل (الجفرة) ومناطق سرير والكفرة.

4. إقليم سبها التخطيطي:

يتميز هذا الإقليم بالآتي:

1 - يؤلف مساحة 39% من مساحة البلاد.

2 - يصل حجم سكانه إلى 6% من حجم سكان البلاد بحسب تعداد 1995م.

3 - يعد من الأقاليم المأهولة بالسكان.

4 - يهيمن عليه المناخ الصحراوي مما ألف الجفاف تحدياً بوجه تنميته.

5 - تستثمر فيه المياه الجوفية وصناعة الحديد بمصنع مصراته برغم قلة الموارد والأيدي العالمة، وضيق السوق.

وتنمية الإقليم تهدف إلى:

أ - تطوير المشاريع الزراعة في مرزق في صناعة مواد البناء.

ب - تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة مواد البناء.

جـ - ممارسة نشاط التعدين بخام الحديد في منطقة (وادي الشاطئ) تاروت.

د - خلق شبكة مراكز للخدمات.

هـ - التعريف بالسياحة الصحراوية ونقاط الجذب التي تتمتع بها وتنمية الخدمات.

و - تنشيط وتنمية مجالات صناعية وزراعية مختارة.

هذه المناطق الكبرى تتباين مع بعضها وكل منطقة لها شخصيتها الجغرافية من حيث الخصائص ونوعها وكميتها من المياه وقدرات التربة والموارد الطبيعية وحجم السكان وعدد المدن والموقع ونوع النشاط الإنساني وكل منطقة بحد ذاتها تتباين أجزاؤها، وان الإشارة إلى المناطق هنا يأتي من باب الاهتمام الأوسع لتحقيق العدالة المكانية ما بين الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي المتطورة ومناطق الوسط والجنوب الأقل تطوراً، إلا ان التخطيط للأقاليم في ليبيا يصح إلا على أساس المستوى الإقليمي الأصغر، وعليه اعتمد منذ الثورة التخطيط لأقاليم على أساس

المحافظات والتي تغيرت أسماؤها على مرّ الزمن وتدعى الآن الشعبيات

شكل (15)

التقسيمات الادارية الجديدة على مستوى الشعبيات للجماهيرية الليبية عام 2000

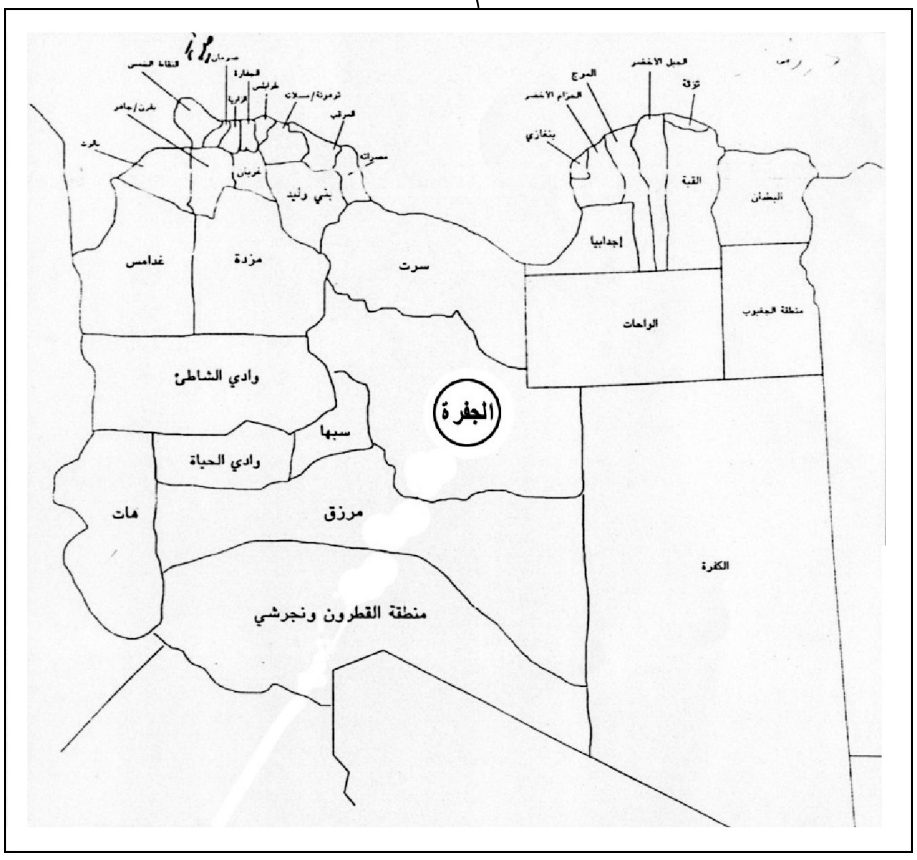

المصدر: هيئة التخطيط العمراني، طرابلس 2001.

وكل شعبية تضم عدة مؤتمرات (بمستوى قضاء أو ناحية) لها شخصيتها وحدودها واستقلالها في مجال حصر المشاكل وتحديد الحاجات وحصر الإمكانات عن طريق رأي الجماهير في الشعبية ووضع خطة مدروسة للعشبية بغية النهوض بها، وتقوم الدولة بدورها في رصد المبالغ اللازمة من

الدخل القومي ثم يبدأ التنفيذ على مرسنة أو أكثر بواسطة اللجان الشعبية وكل لجنة لها اختصاصها القطاعي في الزراعة والصناعة والخدمات المختلفة، وبعد مرور المدة المحددة للتنفيذ تجري مراقبة الدولة لمستوى التنفيذ وطرق الصرف، ولان وضع الخطط في كل شعبية يأتي جماهيرياً والتنفيذ كذلك فان أي قصور في التحديد والتنفيذ يكون واقعاً على مسؤولية جماهير تلك الشعبية.

إلا أنه ليس كل ما يخطط إقليمياً ينفذ حيث تقف أمام التنفيذ في كثير من الشعبيات قساوة البيئة ونقص المياه وسعة الصحاري وبُعْدُ الشعبية عن أجزاء البلاد الأخرى وتواضع الإمكانات وقلة السكان وضعف التقنية في مجال التنفيذ.

رابعاً: التخطيط على المستوى المحلي في الجماهيرية الليبية:

هذا النوع من التخطيط مركز على أجزاء التطوير في مراكز الاستيطان الحضرية والريفية، فعلى أساس الخطة الإستراتيجية والأهداف المرسومة توضع مخططات شاملة للمدن والقرى وان هذه المخططات ما هي الا تعبير عن أهداف التنمية على المستوى الإقليمي.

لقد أعدت مخططات المدن بتكليف شركة استشارية أجنبية منذ 1968 – 1988م، فوضعت مخططات بدء بتنفيذها مع أوائل السبعينات، لأن أكثر الفراغات التي وضعتها المخططات قد ملأت بالسكن والمباني الحكومية خلال عشر سنوات، أوعز لإعادة النظر في هذه المخططات لتستمل على المدة 1980-2000 والإعادة كانت في مخطط (220) مدينة وقرية[116]، وقد تم على أساس تحليل دراسة السكان واستعمالات الأرض، ومستويات التنمية المكانية ومتطلبات البناء الاجتماعي والنمو المتوقع للمدن والقرى فوضعت على اساس ذلك مخططات جديدة بخرائط جديدة لتطوير شبكات النقل في المدن وشبكات المجاري وشبكات الطاقة الكهربائية وشبكات الهاتف والنقل العام للركاب والتخلص من القمامة.

التخطيط والتقسيم الإقليمي في جمهورية مصر العربية[102]:

تتألف خارطة مصر الإدارية من ست وعشرين محافظة، ثمانية محافظات في كل من الوجه القبلي والبحري فضلاً عن القاهرة والإسكندرية وخمس محافظات صحراوية وثلاث محافظات حول قناة السويس.

تتفاوت هذه المحافظات من حيث الحيز المساحي (جدول*) حيث توجد خمس محافظات صحراوية تشغل 85,5% من مساحة مصر، وتتوزع المحافظات بين المحافظات الصحراوية وأخرى فيضية وتتباين من حيث موقعها فهناك محافظات ساحلية وأخرى ذات مجاري مائية. تمتع 12 محافظة بموقعها البحري وسبع محافظات بالوادي أو الدلتا ونصف محافظات مصر محرومة من الواجهة البحرية، وتوجد عشر محافظات على نهر النيل في مقابل عشر محافظات في مواقع داخلية.

ويختلف توزيع السكان على المحافظات[102]، (جدول *)، أن الاعتماد على التقسيمات الإدارية في مصر في رسم جدول الأقاليم التخطيطية يخلق أقاليم متأزمة يصعب النهوض بها وان فقر بعض الأقاليم وموقعها لا تساعد على تنفيذ أية خطة لخلق تنمية فيها شكل (13).

أن الواقع الذي حتم التقسيم الإداري في مصر لا ينفع لإقامة أقاليم تخطيطية وفق التقسيم الإداري، فمن اجل تكامل مكاني لخلق عدالة مكانية وانه على المحافظات ذات الإمكانات دعم المحافظات الفقيرة وعليه ننتهي إلى وجوب تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، فظهرت محاولات اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ومحاولة لجنة تخطيط أسوان ومحاولة مؤتمر المحافظين ومحاولات الأشخاص المشتغلين بالتخطيط. شكل (14)

جدول (1)

التوزيع الجغرافي للحيز المساحي والمكاني وخصائص الموقع للمحافظات

	عدد السكان	ترتيب السكان	عدد السكان %	الكثافة السكانية فرد/كم٢	المساحة الاجمالية	نسبة المساحة	ترتيب المساحة	واجهة بحرية كم	واجهة بحيرية كم	واجهة نيلية	هامش صحراوى
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	١	١٢,٥٨	١٩٣١٧,٩	٣١٤,٢	٠,٠٢	٢٤	٠	٠	٤٦	١٩٩
الاسكندرية	٣٩٢٦٨٥٩	٦	٦,٠٧	٠,٩٢	٢٦٧٩,٣٦	٠,٢٧	١٠	٧٠,٢	٠	٠	١٧٠,٢
بور سعيد	٤٠١١٧٢	٢٠	٠,٨٣	٥٥,٦٦	٧٢,٠٧	٠,٠٠٧	٢٥	٥١	٤٥,٩	٠	٦٤
السويس	٣٢٧٧١٧	٢١	٠,٦٨	١٨	١٧٨٤٠,٤٢	١,٨	٥	١٣٧	٠	٠	٣٥٥,٨
دمياط	٥٤٥٢٥٩	١٨	١,٥٣	٣٥٢	٥٨٩,٧	٠,٠٦	٢٣	٦١,٧	٦٢,٦	١٧,٢	٠
الدقهلية	٣٢٤٨٨٢٩	٢	٧,٢٣	١٠٠٤	٣٤٧٠,٩	٠,٣٥	٨	٣٨	٢١,١	٧٠,٤	٠
الشرقية	٧٤٠٢٦٥	٤	٧,٠٨	١١٨	٤١٧٩,٥٥	٠,٤٢	٧	٠	٠	٠	١٦١,٥
القليوبية	٨٠٩٢٢١	٩	٥,٢١	٥١٣	١٠٠١,٠٩	٠,١	٢١	٠	٠	٨٢,٢	٥١,٢
كفر الشيخ	٢٨٨٤٥٩٩	١٤	٣,٧٥	٥٢٦	٣٤٣٧,٩	٠,٤٣	٩	٩٦,٢	٠	٨٠,٧	٠
الغربية	٣٤٨٤١٠٣	٧	٥,٩٨	١٤٨٥	١٩٤٢,٢١	٠,١٩	١٢	٠	٠	١٠٣	٠
المنوفية	٣٤١٤٢٠٨	١٢	٤,٦	١٤٥٠	١٥٣٢,١٣	٠,١٥	١٧	٠	٠	١١٧,٢	١٠٦,٦
البحيرة	٢٦٢١٣١٥	٥	٦,٢٣	٣٢١	١٠١٢٩,٤٩	١,٠٢	٦	٤٢,٣	٠	١٥٦	١١٩,٤
الاسماعيلية	٢٥١٥٩٢٤	١١	١,١٣	٣٧٨	١٤٤١,٥٩	٠,١٤	١٨	٤,٨	١٧	٠	٢٥٦,١
الجيزة	٣٧٢٥٤٣٠	٣	٧,٧٣	٣٥٢,١	١٠٥٨,٢	٠,١١	٣٠	٠	٠	١٦٠	١٣٤,٢
بني سويف	١٤٤٩٢٢٦	١٦	٣	١٠٩٧	١٣٢,٦٥	٠,١٣	١٩	٠	٠	١٩,٦	٤٣٤,٦
المنيا	٢٦٤٥١١٢	٨	٥,٤٨	١١٧٠	٣٢٦١,٧٢	٠,٢٣	١١	٠	٠	٠	٦٧٥,٤٧
الفيوم	١٥٥١٢١٤	١٥	٢,٢٢	٨٤٩	١٨٢٧,١٥	٠,١٨	١٤	٠	٠	٠	٢٥٤,٨
اسيوط	٣٢١٥٦٧٩	١٣	٤,٥٩	١,٤٢٧	١٥٥٣	٠,١٦	١٥	٠	٠	٠	٣٠٦,٦
سوهاج	٢٤٤٧٠٣٢	١٠	٥,٠٧	١٥٨٢	١٥٤٧,٢١	٠,١٦	١٦	٠	٠	٠	٣٨٧
قنا	٣٢٥٨٩٢٦	١١	٤,٦٨	١٢٢١	١٨٥,٧	٠,١٩	١٣	٠	٠	٠	٤٥٨,٢
أسوان	٨٠٩٢٤	١٧	١,٦٨	١١٩٣	٦٧٨,٥	٠,٠٧	٢٣	٠	٩١٠,٨	٠	٣٥٩
شمال سيناء	٢١٧٠٨٣٥	٢٢	٠,٤	٣,٢٩	٦٠٧١,٤	٦,٠٩	٤	١٩٩	٠	٠	محافظات صحراوية
جنوب سيناء	٢٨٩٢٩	٢٦	٠,١	٣,٢٩	٦٠٧١٤	٦,٠٩	٤	٥٥٧,٦	٠	٠	محافظات صحراوية
البحر الأحمر	٨٩٧٢٤	٢٤	٠,٢	٠,٤٤	٢٠٣٦٨٥	٢٠,٤١	٣	١٠٩٩,٤	٣٤٩,١	٠	محافظات صحراوية
الوادى الجديد	١١٣٤٠٥	٢٥	٠,٢	٠,٣	٣٧٦٥٠٥	٣٧,٤٧	١	٠	٤٩١,٦	٠	محافظات صحراوية
مطروح	١٦١١٦٣	٢٢	٠,٣	٠,٧٦	٢١٢١١٢	٢١,٢٦	١	٥١٤,٣	٠	٠	محافظات صحراوية

المصدر: فتحي محمد المصيلحي، التخطيط الإقليمي، ط2، مطابعة جامعة المنوفية، 2003، ص90.

شكل (16)
الخريطة الإدارية لمصر

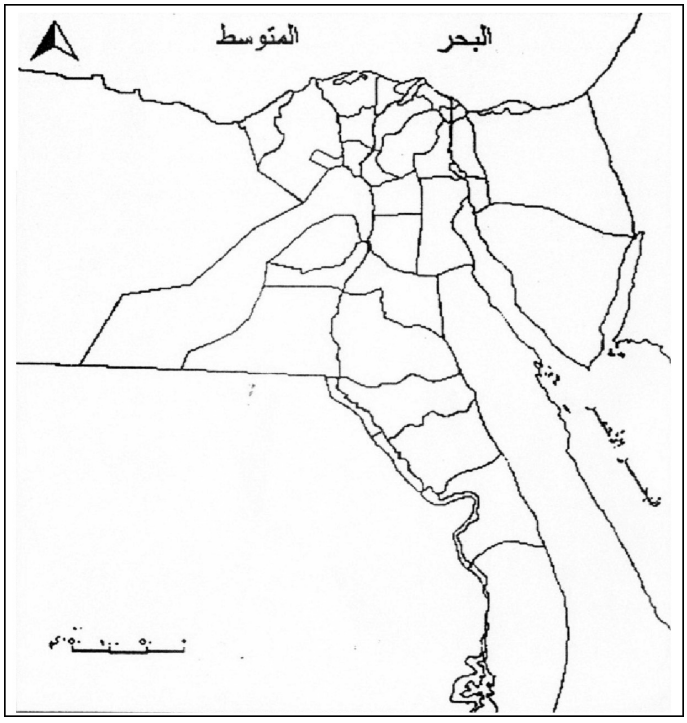

المصدر: 102، د. فتحي محمد المصيلحي، التخطيط الإقليمي، ط2، مطابع جامعة المنوفية، 2003، ص88.

شكل (17)

الأقاليم التخطيطية في مصر

المصدر: د. فتحي محمد المصيلحي، التخطيط الإقليمي، ط2، مطابع جامعة المنوفية، 2003، ص89.

التغير في الإقليم مكانياً:

المعروف في الجغرافيا أن الظواهر متغيرة من زمان إلى آخر، ولكن تختلف درجات التغير في مداها وسرعتها بين ما يعرف بالمظاهر الطبيعية والمظاهر البشرية.

والمعروف أنه لا يوجد شيء ثابت تماماً، وأن سريان التغير والتطور

في المظاهر الطبيعية أبطأ فيما يتعلق بالحركات الأرضية وعوامل النحت والترسيب وتغير أشكال سطح الأرض وعكس ما هو حاصل في مستوى التغير السريع في المظاهر البشرية حيث تجري التغيرات في الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً وسكانياً بسرعة من سنة لأخرى.

أن الظواهر الطبيعية في الإقليم تكاد تظهر ثابتة لتغيرها البطيء وغير المحسوس والذي لا يتم إلا خلال مئات بل آلاف السنين، فالإقليم الجبلي في شمال العراق والجبل الأخضر في ليبيا هو كما كان قبل آلاف السنين، وكذلك الأقاليم المناخية بينما تشاهد سرعة التحولات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

وإن درجة الترابط والاقتران المكاني للظواهر الطبيعية، وكذلك الاقتران المكاني بين الظواهر البشرية - الاقتصادية أو ما بين الظواهر الطبيعية والبشرية تؤلف قوى تهيأ للتغير في الإقليم، فتظهر التطورات الطبيعية في الإقليم وفق قوى تحرك التغير مثل قوى التوازن الحراري والمائي والكيميائي والحيوي وقوانين التحرك والتفاعل والترسيب وقوانين الحياة والمناخ كلها تؤلف قوى تحرك التغير للظاهرات وما هو بينها من علائق.

بينما القوى أو القوانين المحركة للتغير والتطور في المظاهر البشرية الاقتصادية أكثر تعدد بفعل هذه المظاهر وتعدد العلائق المكانية بينها وتعدد القوانين المتحكمة بهذه العلائق كقوانين الإنتاج والاستثمار وتقسيم العمل في العالمين الرأسمالي والاشتراكي المؤثرة في تطور متغيرات الإقليم.

إن للإقليم الطبيعي حدوداً طبيعية ثابتة خطية مثل خطوط الصدوع والحد الفاصل بين الصخور الرسوبية والصخور النارية وخطوط المياه أو حدود انتقالية مثل الحدود بين المناطق المناخية والنباتية ومناطق التربة وكذلك للأقاليم البشرية - الاقتصادية حدود اقتصادية وسياسية وإدارية

متحركة بحسب تطور القوى المنتجة الاجتماعية والإنتاج والخدمات وتطور العلاقات بين المؤسسات والأماكن ضمن الإقليم (تطور الوحدة الاقتصادية الداخلية للإقليم)، وتطور العلاقات الاقتصادية بين الإقليم والأقاليم الأخرى، وقد يظهر التطابق بين الحدود الإقليمية والحدود السياسية للولايات كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون هناك تطابق بين التقسيم الإقليمي والتقسيم الإداري، بحيث يكون لكل وحدة إدارية (محافظة) مثلاً استقلالها الإداري والتخطيطي وفق مواردها، من الأمثلة الحالية لإنشاء الوحدات الإدارية بما هو موجود في العراق إذ جرت تغييرات في التقسيمات الإدارية، وزاد عدد المحافظات إلى (18) محافظة والاقضية إلى (99) قضاء وكذلك زاد عدد النواحي، وهذا التغيير يأتي متوافقاً مع زيادة عدد المدن الصغيرة متحولة من قرى إلى مدن صغيرة تصلح لأن تكون مراكز نواحي إدارية صغيرة كما تحولت بعض المدن من متوسطة إلى اكبر، تصلح لان تكون مراكز أقضية وهكذا إلى مستوى مراكز محافظات.

ومن الأمثلة لإنشاء الوحدات الإدارية ما حصل في نيجيريا، إذ أنه في المدة ما بين 67-1976 غيرت الدولة تنظيمها المكاني من أربع إلى تسع إلى اثنتي عشر ولاية، وحصل كذلك في ليبيا إذ هي الأخرى غيرت من تنظيمها المكاني من حوالي (44) بلدية إلى (25) بلدية إلى (12) بلدية وأخيراً إلى (7) بلديات وكان ذلك خلال المدة 1973-1991، وهذه الإجراءات تبين مدى السهولة التي تجعل الحكومة أن تذهب إلى اصغر هذه التقسيمات التي تتمثل في إنشاء المقاطعات وفروع البلديات والمحلات والإحياء.

ثم جرى في ليبيا تقسيم جديد وتسميات أخرى جديدة مثل المناطق التي تتبعها الفروع، ثم جرى تقسيم آخر في عام 1999 إذ قسمت البلاد إلى شعبيات وعددها (31) شعبية تتبعها مؤتمرات.

شكل (18)

التقسيمات الادارية (مستوى قضاء)

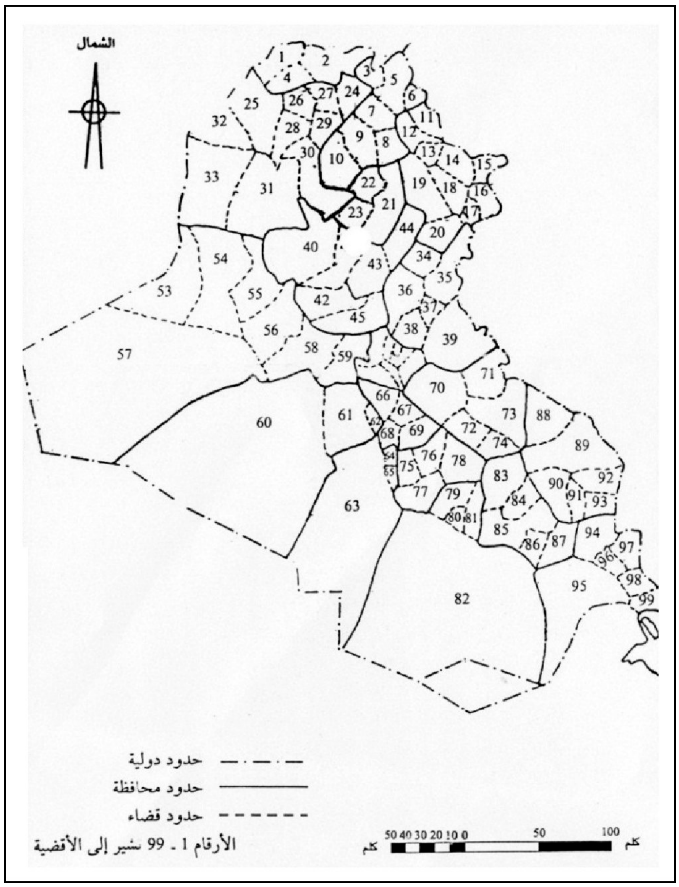

التقسيمات الادارية عن: مديرية المساحة العامة، خارطة العراق الادارية مقياس 1: 1000000 لسنة 1977

إن هذه التقسيمات تفرضها حالات التحول الاقتصادي التنموي وزيادة السكان إلا انه من الضروري بمكان استقرار التقسيمات الإدارية لمدة عشر سنوات على الأقل ثم يجري بعد هذه المدة التغيير الآخر لتستمر مدة عشر سنوات أخرى.

وتذهب الجماهيرية الليبية إلى اقل من ذلك لخلق إشكال مناسبة لصنع

القرار على مستوى الأسرة أو مجموعة من الأسر تمثل مشاكل متعددة ومعقدة وصعبة فمثلاً مشروع الشريط الساحلي الزراعي في ليبيا رغم إقراره من المؤتمرات الشعبية منذ أكثر من خمس عشرة سنة إلا أنه لا يزال يواجه مشاكل متعددة في تنفيذه وبخاصة إقناع الفلاحين وأسرهم بهذه المنطقة في الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، وكان الهدف من ذلك دمج الحيازات الزراعية التي بلغت 202168 قطعة زراعية وتحويلها من قطع قزميه إلى مشاريع كبيرة ذات جدوى اقتصادية وبحالة أفضل[10].

ما تقدم يؤكد على أن التقسيم الإقليمي على أنماط مختلفة، فالطبيعي يكون اما على اساس عامل واحد كالمناخ (إقليم مناخي) والجيمورفولوجي (إقليم جيمورفولوجي) والمائي والنباتي، أو بحسب عوامل عدة مثل التقسيم الإقليمي الطبيعي (النطاقي) - المناخي - المائي - النباتي) أو بحسب مجموعة العوامل الطبيعية المتفاعلة، بينما يكون التقسيم الإقليمي الاقتصادي حسب قطاع واحد (الأقاليم الزراعية أو الصناعية أو السياحية مثلاً) أو بحسب مجموعة الفروع الاقتصادية، وبحسب الوحدة الاقتصادية الداخلية والخارجية للإقليم (أقاليم اقتصادية شاملة).

والأقاليم على درجات كالآتي:

الاقاليم الطبيعية:

1 - الاقاليم النطاقية وغير النطاقية.

2 - الإقليم الطبيعي المتجانس (اللاند شافت).

3 - الأقاليم الطبيعية الأولية المركبة.

الاقاليم البشرية:

1 - الأقاليم الاقتصادية - الإدارية الصغرى (الناحية).

2 - الأقاليم الاقتصادية - الإدارية الصغيرة (قضاء).

3 - الأقاليم الاقتصادية - الإدارية المتوسطة (محافظة).

4 - الأقاليم الاقتصادية - الإدارية الكبيرة (عدة محافظات).

إن كل إقليم يشكل وحدة إدارية اقتصادية مهما كان حجمه، وان كل إقليم صغير (ناحية) له مركز حضري صغير وهو يرتبط بإقليم أكبر ويتبع لمركز حضري أكبر والكل يدخل ضمن الإقليم الاقتصادي - الإداري المتوسط (مركز محافظة) وهكذا تبدو الأقاليم ترتيبية وكذلك المدن.

وإن الهدف من التقسيم الإقليمي الطبيعي هو تحديد مشاكل الاستصلاح وتحسين الاستثمار العقلاني للطبيعة ومواردها وظروفها المختلفة، في حين أن التقسيم الإقليمي الاقتصادي قاعدة انطلاق أساسية للتخطيط الإقليمي وللاقتصاد الوطني.

التحليل المكاني للإقليم:

إن جرد كلّ الإمكانات في الإقليم يساعد على معرفة الواقع القائم فيه من جهة، وحصر إمكاناته المستغلة وغير المستغلة، ومشاكله من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك معرفة عدد السكان وتراكيبهم وتوجيههم الاقتصادي الإنتاجي والاستهلاكي، وعاداتهم وعقائدهم ومدخلاتهم ومخرجاتهم في الإقليم وكذلك تحديد الأساس الاقتصادي له.

أساس الإقليم الاقتصادي: (Economic basic theory):

الأساس الاقتصادي مفهوم يتصف بقابلية تنبئه عن مستقبل الإقليم ومستوى نموه، كما انه يساعد على رسم خطة لمستقبل الإقليم، وينوه عن العناصر الاقتصادية التي يستند عليها الإقليم في تقدمه، وقد أطلق على هذا المفهوم تعبير (الأساس الاقتصادي)[11]، ويعتمد المفهوم على تقسيم الفعاليات الاقتصادية في الإقليم إلى قسمين أولهما: يتضمن فعاليات غير أساسية (Regional Non-basic activities)، وهي لا تجلب دخلاً للإقليم،

وثانيهما: فعاليات أساسية (Regional basic activities) وهي الفعاليات التي تجلب دخلاً إلى الإقليم وتساعد على تطوره.

فالنشاطات الأساسية للإقليم تحقق بضائع فائضة عن حاجة الإقليم تصدر إلى خارجه فتجلب نقوداً تدخل الإقليم ويتم تداولها في الداخل، حيث توفر نشاطات جديدة ليست بمستوى كمياتها فحسب وإنما بالفائض الإضافي الناتج عن تداولها في داخله.

س من خارج الإقليم ← س + ن في داخل الإقليم[19]، حيث إن:

س = القيم النقدية للبضائع والخدمات التي باعها الإقليم.

ن = القيم الإضافية التي ستحققها المبالغ التي دخلت إلى الإقليم أما النشاطات غير الأساسية في أي إقليم من الأقاليم فهي تلك البضائع والخدمات التي تنتج لسد حاجة مواطني الإقليم.

هناك طرائق عدة لحساب الأساس الاقتصادي سواء اكان للمدينة أم للإقليم يرد منها:

1. طريقة هومر هويت Homer Hoyt الطريقة التقريبية:

تتلخص الطريقة بما يأتي:

أ - احتساب مجموعة الأيدي العاملة المشتغلة في كل فعالية في المدينة أو الإقليم.

ب - تقدير نسبة العمال في الفعاليات الأساسية إلى أولئك في الفعاليات غير الأساسية.

جـ - تقدير نسبة سكان المدينة أو الإقليم إلى العمال.

د - تقدير مستقبل الفعاليات الأساسية.

هـ - احتساب مجموع الأيدي العاملة ومجموع سكان المدينة أو

الإقليم في المستقبل على أساس مستقبل عمال الفعاليات الأساسية.

وبوجه عام فإن الطريقة التقريبية (Approximation method) تقدم على أساس المقارنة بين عمال المدينة التي يراد تحديد أساسها الاقتصادي وعمال القطر الذي توجد فيه المدينة.

عدد الايدي العاملة في الصناعة في المدينة أو الإقليم -

$$\frac{\text{مجموع سكان المدينة أو الإقليم}}{\text{مجموع سكان القطر}} \times \text{عدد الايدي العاملة في القطر}$$

= عدد الايدي العاملة الصناعية الأساسية للمدينة أو الإقليم. فإذا كانت نتيجة المعادلة صفراً أو عدداً سالباً فمعنى ذلك أن الصناعة ليست أساسية، ويمكن إتباع الطريقة سواء للمدينة أو الإقليم ولأي نشاط فيها لمعرفة موقعه إن كان أساسياً أم غير أساسي.

2. طريقة جانسي هرس (Chancy Harris):

اعتمدت هذه الطريقة على معيارين أولهما تقدير عدد الأيدي العاملة في الحرفة أو الفعالية التي تزيد عن حاجة سكان المدينة، وثانيهما نسبة مجموع الأيدي العاملة في المدينة التي درسها إلى مجموع الأيدي العاملة في المدينة.

3. طريقة جان الكزندر Jahn, w. alexander:

هذه الطريقة تلخص بمعرفة مبيعات عدد من المؤسسات المهمة في المدينة للداخل وللخارج فإذا كانت نسبة مبيعات المؤسسات 70% للداخل من منتجاتها فان 30% هي نسبة وارد المدينة من الخارج وعنى بذلك أن نسبة 30% من العمال في المدينة أو الإقليم يدخلون ضمن العمال

الأساسيين ووضع ما سماه نسبة الأساس الاقتصادي وهي:

$$\frac{\text{العمال الأساسيون}}{\text{العمل غير الأساسيين}} \quad \text{(Basic Non-basic ratio)}$$

4. الطريقة التي تعتمد على مقدار الدخل والنفقات في المدينة أو الإقليم: (Community income and expenditure)

تعد هذه الطريقة أفضل من غيرها، لكن ترتبط بها صعوبة ظاهرة، تتلخص باحتساب دخل المدينة وما تصرفه أو كمية النقود التي تخرج منها، اتبعت هذه الطريقة في دراسة مدينة أوسكولوزا في ولاية (أيوا) وبواسطة كثير من الاستجوابات والمقابلات التي وجهت إلى اصحاب المؤسسات والإعمال، ثم جمعت المعلومات التي تتعلق بكمية ومصدر دخول تلك المؤسسات ومقدار نفقاتها والأموال التي تستثمرها خارج المدينة، ومعنى ذلك ان هذه الطريقة تأخذ بنظر الاعتبار جميع العمليات الداخلة إلى المدينة والخارجة منها.

5. طريقة متطلبات الحد الأدنى (Minimum requirement approach):

هذه الطريقة قائمة على افتراض أن هناك حد أدنى من الأيدي العاملة في كل فعالية اقتصادية في المدينة أو الإقليم وينبغي أن تتوفر لسد حاجة سكانها، وما زاد على الحد الأدنى الضروري فانه يدعى (التصدير) أو الأساس لتلك المدينة وإما الحد الأدنى فهو عنصر غير أساسي.

وإذا كانت نسبة الأساس الاقتصادي $\frac{1}{1}$ فمعنى ذلك وجود تعادل بين ما هو أساسي وما هو غير أساسي، واذا كانت النسبة تؤلف $\frac{1}{2}$ ، فذلك يعني ان الاساسيين يعادلون نصف غير الاساسيين، واذا كانت النسبة $\frac{1}{3}$ فهذا يعني أن الاساسيين يؤلفون ثلث غير الأساسيين وهكذا.

ويفهم من أن النشاطات الأساسية لها تأثير مضاعف على اقتصاد الإقليم (Multiplereffect)، ولكن كيف يحسب التأثير المضاعف؟

التأثير المضاعف في كل إقليم:

يحسب التأثير المضاعف للنشاطات الأساسية في أي إقليم من الأقاليم من خلال حالة الاستخدامات الإقليمية، أي من خلال الكيفية التي يحصل فيها توزيع القوى العاملة الإقليمية بين النشاطات الأساسية – (Basic) وبين النشاطات غير الأساسية (Non-basic) في الإقليم، ويتم حسابها بالطريقة الآتية[19]:

$$\frac{B + A}{A} = TM$$

حيث إن:

A = القوى العاملة في النشاطات الأساسية في الإقليم.

B = القوى العاملة في النشاطات غير الأساسية.

TM = التأثير المضاعف.

فإذا فرض أن عدد العاملين في الإقليم يبلغ 1000 وحدة عمل منها 500 وحدة عمل أساسي و500 وحدة عمل غير أساسي فيكون $\frac{500}{500} = \frac{1}{1}$، إن ذلك سيحقق مضاعفاً في الإقليم يساوي (2)، أي

$$2 = \frac{1000}{500} = \frac{500 + 300}{500}$$

ويستمر تضاعف الموارد وتحصل تنمية إقليمية مستمرة، وبهذه الطريقة يبرز مضاعف الاستخدام (Employment multiplier) في النشاطات وعبر عنه من قبل (McLaughlin)[108] حيث أوضح مضاعف غير الأساسية ÷

مضاعف الاستخدام في الفعاليات الأساسية أو $\left(\frac{EBA + NBA}{EBA}\right)$ إن ذلك يعني ان النشاطات الاقتصادية الموقعة في المركز الحضري أو الإقليم والمعمول عليها تقوية الأساس الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي سوف تستخدم عدد من القوى العاملة كعنصر من عناصر الإنتاج سواء أكان العمال من سكان من الإقليم أو جزء من أقاليم أخرى وسهولة استخدام مضاعف وحصول تنمية[109].

أما تأثير مضاعف الاستثمار Investment Multiplier على حالات نمو الأقاليم فهو ناتج غالباً عن تأثير الاستثمارات (المشاريع الاستشارية) الموقعة في المراكز الحضرية والأقاليم فتتطور ويزداد سكانها وان النسبة تسمى (M. s Ratio) أي الصناعة (Manufacturing) إلى الخدمات (Services) وتناقص هذه النسبة يعني أن المركز الحضري أو الإقليم يتطور على أساس خدمي وزيادتها تكونه بزيادة الاستخدام في الفعاليات الصناعية الأساسية الذي يعكس تطور الإقليم[109].

طريقة معامل الموقع[110] Location quation Method

تعتمد هذه الطريقة على معامل معين حيث يتم بموجبه تنسيب مؤشر ما كعدد العمال في قطاع معين في إقليم ما بالمقارنة مع نسبة العاملين في نفس القطاع على المستوى الوطني، فإذا كانت قيمة المعامل أكثر من (1) فهذا يعني بان الإقليم متخصص في ذلك النشاط وفي نفس الوقت يعبر عن أن الإقليم ذو قابلية تصديرية في ذلك النشاط وبالعكس في حال كون قيمة المعامل اقل من (1) واحد صحيح وذلك يدل على عدم وجود فائض للتصدير، وتستخدم المعادلة الآتية في استخراج معامل الموقع[111]:

$$\frac{\frac{\text{رس}}{\text{س ن}}}{\frac{\text{ل د}}{\text{ل ن}}}$$ حيث إن:

م ع = معامل الموقع، س ر = عدد العاملين في الصناعة (س) في إقليم (ر)، ل د = مجموع عدد العاملين في الإقليم، ل ن = مجموع عدد العاملين في الدولة، س ن = عدد العاملين في الصناعة (س) في الدولة، مثلاً إذا كان عدد العاملين في الصناعة (س) في الإقليم 15000 شخص وفي الدولة (100000) وان مجموع عدد العاملين في الإقليم (26000) شخص وفي الدولة (24000000) شخص فإن معامل الموقع سيكون الآتي:

$$1.38 = \frac{\frac{15000}{100000}}{\frac{26000}{2400000}}$$

ويؤكد المعامل هذا على تخصص الإقليم في نشاط معين فهو أكثر من (1) والصناعة متوطنة ومن ثم ستوجه الاستثمارات الإضافية والعكس صحيح.

فوائد الأساس الاقتصادي للإقليم:

بالإمكان تحديد خمس فوائد رئيسة هي:

1 - توضيح درجات الترابط بين الأقاليم في الدولة.
2 - إمكانية تصنيف الأقاليم على أساس درجة علاقتها الإقليمية.
3 - تحديد الفعاليات الأساسية للإقليم والتركيز عليها وتطويرها.
4 - إمكانية معرفة دور كل مؤسسة في اقتصاد الإقليم.
5 - إمكانية استخدام الأساس الاقتصادي لتقدير نمو السكان والاستعمالات المختلفة للأرض في مختلف الأقاليم ومختلف المدن.

الإقليم مكان جغرافي وجزء من التكوين الاجتماعي – الاقتصادي:

يعد الإقليم – كمكان جغرافي – وسطاً لحركة القيم الاجتماعية والاقتصادية ولذلك ينظر اليه باتجاهات ثلاثة:

1 – كونه مساحة مطلقة بحد ذاتها محددة بخطوط طول ودوائر عرض.

2 – كونه مكاناً مناسباً يعكس العلاقات بين الظواهر ضمن الإقليم وما بين الأقاليم، فقد تكون بعض أجزاء الإقليم (أ) أكثر علاقة وانسجاما مع الإقليم (ب) المجاور.

3 – كونه مكاناً يمثل نفسه لما فيه من سمات وعلائق بين متغيراته تجعله متميزاً بها كالإقليم أو (النطاق) التاريخي القديم وسط المدينة، أو جزء من إقليم زراعي، يكون هذا الجزء متميزاً بتخصص زراعي محدد (كقصب السكر) نظراً لما له من ظروف مناخية تفصيلية مناسبة تجعله يختلف عن الأجزاء الأخرى للإقليم ذاته.

التركيب المكاني للإقليم:

يقصد بالتركيب المكاني هنا العلاقات المنتظمة التي توحد بين الظواهر المكانية في الإقليم والمحيط الذي هو جزء منها، هذه الظواهر يمكن إدراكها مثل المزارع والقرى والطرق والمصانع وكل ظاهرة أخرى تخدم المجتمع، وهي تظهر على أساس من نظام كنظام الملكية والملكية العامة (للدولة) وأنماط الاستيطان ريفي كان أم حضري (مدني) وأماكن مركزية وعواصم، إقليمية وشبكات مواصلات واتصالات، وان العلاقات بين هذه الظواهر توضح طبيعة التراكيب المكانية داخل الإقليم، وتصور حالات من الانعكاسات بين الظواهر المكانية وسلوك المجتمع.

التنظيم المكاني داخل الإقليم(10):

إن الصور التي يخلقها التركيب المكاني داخل الإقليم تكشف عن نظام مكاني لسلوك الظواهر في تتابع يُوجد أنماطا وأشكالاً تدخل كلها ضمن عناصر النظام، هناك عمليات عدة في النظام المكاني هي المنافسة، والدمج، والانتشار، فالمنافسة تعني حالة التعارض أو الزحزحة بين العناصر ينتج عنها تغلب عنصر أو عناصر في الظهور، وانحسار عناصر أخرى، أما الدمج المكاني فيعني اعتبار النشاطات المكانية ذات فعالية، ومن ثم يكون جوهر علاقات الدمج المكاني ما ينتج عن الارتباطات الموجودة بين النشاطات والأماكن المختلفة في الإقليم، أما الانتشار المكاني فيعني تدفق السلع والاختراعات والخبرات ورؤوس الأموال، ويكون لها تأثير داخل الإقليم والدولة، وقد تضع الدولة عوائق مختلفة محلية أو وطنية أو دولية أو سياسية لمنع تدفق وانتشار كثير من لوازم المعرفة والاتصال وبعض الاختراعات.

التفاوت الإقليمي:

تتفاوت الأقاليم اجتماعياً كما تتفاوت مكانياً وليس من المؤكد وجود دولة تتألف من إقليم واحد متجانس، ولذا فإن التباين المكاني من إقليم لآخر ظاهر، وقد اقترح (سنكل) أربعة أنواع من التفاوت الإقليمي(50).

1 - التفاوت داخل الإقليم Inter - regional inequality.

2 - التفاوت بين الحضر والريف Urban - rural inequality.

3 - التفاوت بين المناطق الحضرية Inter - urban inequality.

4 - التفاوت داخل المناطق الحضرية Inter - urban inequality.

التفاوت الإقليمي داخل الدولة:

تختلف مناطق الدولة بعضها عن بعض في كثير من المتغيرات الطبيعية

والبشرية، وإن الاختلاف على درجات، وقد تحدد هذه المناطق كبيرة كانت أم صغيرة بالحدود الإدارية، وقد تتفاوت الأقاليم الإدارية عن بعضها البعض بظاهرة واحدة معينة وتباينها يمكن من تقسيم البلد إلى أقاليم أخرى مثلاً أقاليم ضريبة الدخل وأقاليم المرض وأقاليم الخدمات وأقاليم التخلف والنمو وغيره.

الاختلافات الإقليمية داخل الإقليم:

تعدّ المنطقة بجميع خصائصها إقليمياً مستقلاً مختلفاً عما حوله، ولكن بتفصيل متغيراته يقسم إلى أقاليم أخرى، أو قد يكون بالإمكان إيجاد اختلافات ظاهرة بين أجزاء الإقليم فيما يختص بحالات محددة وعليه تظهر تقسيمات دواخل كل إقليم لكنها ليست حلاً لتحديد مشكلات هذه الأقاليم، وتبدو تحديدات الأقاليم الصغيرة غير نافعة، ويقتضي الأمر التدخل في اعتبار المكان كسطح وليس كوحدات إدارية ذات مساحات مختلفة أو متشابهة برغم أن التقسيمات تلك نافعة للباحثين حيث يتم حصر المعلومات عن كافة المتغيرات التي تتضمنها تلك الأقاليم.

وقد تبين كارليستين (Carlstein) إمكانية اتخاذ المكان كسطح وليس كوحدة إدارية، وإن المعلومات تجمع وتساعد في إظهار التباينات ثم إجراء التقسيمات الإقليمية في ضوئها، إذا كان ذلك ممكناً وإلا لا مندوحة من اللجوء إلى اتخاذ الباحثين والمخططين التقسيمات الإدارية أساساً في البحث والعمل على خلق تنمية.

الاختلاف بين الريف والحضر (Urban - rural)

قد اعتمد هذا الاختلاف في الجوانب الاجتماعية والسكانية والحضرية والحرفية أساساً للفصل بين ما هو ريفي وما هو حضري، كما يظهر الاختلاف في مستويات الحياة والمشاكل أي في مؤشرات الرخاء

الاجتماعي وعدد المؤسسات الخدمية كالصحية والتعليمية منها وعدد المؤسسات الاقتصادية.

الاختلاف بين المناطق الحضرية Inter - urban inequality :

يوجد تباين كبير في المستوى الحضري بين مدينة وأخرى إذ تظهر مدن كبيرة تستحوذ على نسبة عالية من الثروات والخدمات مما يؤهلها لأن تحتل المرتبة الأولى بين المدن في الدولة من حيث السكان وحجم الخدمات والثروات بينما مدن أخرى تأتي بالمرتبة المتوسطة والصغيرة، إذ هي أقل حظاً وقد تأتي مدينة حجميه بالمرتبة الأولى ولكن المدينة التالية تأتي بالمرتبة العاشرة، ومعنى هذا أنه لا توجد مدن مهمة بعد الأولى لتمثل المراتب من الثانية إلى التاسعة، وهذا يكشف عن الخلل التوزيعي للسكان والثروات والخدمات بل تركزها في مدينة واحدة.

الاختلاف الريفي Inter - rural inequality:

وتظهر الاختلافات في الريف بين إقليم وآخر أو داخل الإقليم ذاته، وذلك بحسب نوع الريف إن كان زراعياً أم تعدينياً أم رعوياً، وبحسب الإمكانات المتاحة، فقد يشجع الريف على إقامة المشاريع والتطور، وريف آخر ينتهي إلى مستوى بائس لقلة موارده، وتتولى الدولة تغيير الريف بإقامة مزارع حكومية لرفع مستوى دخول الأفراد فيه، مما يوفر لتغيير أفضل يقود إلى نمو المراكز الاستيطانية الريفية وتحولها إلى مراكز مدن صغيرة ثُمّ إلى مدن متوسطة الحجم والنمو - بينما الريف قليل الموارد يحتاج إلى خطة وجهود أكبر لإلحاقه بالركب المتقدم.

الاختلاف ضمن المراكز الحضرية Intra - Urban inequality:

تتشابه أجزاء المدينة أية مدينة وبخاصة الكبيرة في مستويات المعيشة،

والخدمات وكثافات السكان، هذا إلى جانب الاختلافات في مستويات الأبنية والحرف.

وتظهر في المدن المزدحمة بالسكان أقاليم فقيرة واسعة تدعى بـ (أحياء الفقراء) وتظهر في أطراف المدن متميزة بنوع المساكن المبنية من القش أو الصفيح.

قياس التفاوت المكاني الإقليمي:

يقاس التفاوت المكاني بطرائق إحصائية عدة ومن أبرز هذه الطرائق المستخدمة في معرفة التفاوت الإقليمي هي طريقة منحنى لورنز (Lorenz curve) المبني على فكرة النسب التراكمية أو الصاعدة في رسم منحنى بياني لمعرفة درجة العدالة والمساواة في توزيع بعض الظواهر على المستوى الإقليمي.

يرسم محوران، يمثل الأول وهو الأفقي النسب المؤوية للتكرارات التراكمية الصاعدة لظاهرة معينة، ويمثل المحور الثاني الرأسي النسب المؤوية المتجمعة الصاعدة لظاهرة أخرى، وإن درجة التفاوت في التوزيع يوضحها بعد المنحنى عن خط التوزيع المثالي، وإن نسبة المساحة الكلية المحصورة بين منحنى لورنز والخط المثالي، تقاس بطريقة تعرف بمعامل جيني (Gini Coeficient)، وذلك باستعمال المعادلة الآتية:

$$G = \frac{x - 550}{1000 - 550}$$

حيث إن: Y = مجموع القيم على منحنى لورنز.

550 = مجموع (x) إذا كان منحنى لورنز يتطابق مع الخط المثالي للتوزيع أي بمعنى G = 0.

العدد 1000 = قيم (x) في حالة ما إذا كان هناك تفاوت متطرف.

الانتشار المكاني الإقليمي لأفكار التخطيط[71]:

يذكر الانتشار الإقليمي المكاني بمعنيين: أولهما: الانتشار التوسعي Expansion diffusion، ويقصد به انتشار المعلومات والخطط التنموية التخطيطية والأشياء والأفكار من إقليم لآخر مع احتفاظ الإقليم الأصلي بالفكرة التخطيطية أو الفكرة العلمية المنتشرة أو المحاصيل أو الصناعات، والانتشار الإقليمي التوسعي يتم بطريقتين هما:

أ - الانتشار المعدي (Contagious diffusion): وهو يعتمد على الاتصال المباشر من إقليم لآخر وبواسطة الأشخاص ان كانت افكار أو إمراض.

ب - الانتشار التسلسلي: هو انتشار طبيعي أو هرمي، ويعني انتشار الأفكار والخطط والظاهرات والأمراض من الأعلى إلى الأسفل من المراكز الحضرية الكبيرة إلى الريف.

وثانيهما: إعادة توطين الخطط والأفكار التي انتشرت Relocation diffusion حيث تخرج الأفكار والخطط التنموية من مكانها الأصلي لتحل في مكان جديد وتأخذ سمات المكان الجديد ثم منها إلى مكان آخر بعد أن يعاد توطينها في مكانها الجديد.

الفصل الثالث

علاقة التخطيط الإقليمي
بالجغرافية والعلوم الأخرى

مفهوم الجغرافيا:

إن أهم المفهومات الشائعة التي لها تأثير على تكوين اتجاهات ومدارس فكرية ظهرت نتائجها في الأبحاث الجغرافية المعاصرة هي:

1 – مدرسة اللاندسكيب Land scape:

وتدعى أحياناً مدرسة علم الأرض، إذ أن هناك طائفة من الجغرافيين يعتقدون بأن الجغرافيا هي علم الأرض أي تدرس الأرض من الوجهة الطبيعية كما ظهر في استراليا حيث تألف قسم ضم الجغرافيا والجيولوجيا في قسم واحد يدعى (قسم علوم الأرض) ومن المؤيدين لهذه الفكرة (جيرلاند Gerland) وفي رأيه أن موضوع الجغرافيا مأخوذ من اسمها.

وأن (رتخوفن الألماني) هو أول من حصر الدراسة في قشرة الأرض كلها، وعليه حلَّ محل الأرض مفهوم سطح الأرض (اللاندسكيب الطبيعي ومدرسة اللاندسكيب الحضاري، ويرى أنه من الصعب فصلهما لتداخلهما.

2 – المدرسة البيئية:

ترى بأن الجغرافيا هي علم العلاقات المكانية بين الإنسان والبيئة وتأثير البيئة، ومدى تكيف الإنسان واستجابته لتأثيرها، ولهذه المدرسة

أيضاً أنصار كثيرون، وعليها العديد من الاعتراضات والانتقادات، وذلك لأن حصر العلاقة بين البيئة والإنسان دون النظر إلى التفاعلات بين العناصر المختلفة أمر محذور، فهناك تفاعل بين العناصر البشرية ذاتها.

في حين أن الجغرافيا كما يقول (هتنر) تدرس العلاقات بين الظواهر على سطح الارض على مستويين[51]:

1 - من حيث المكان الواحد، إذ أنه توجد روابط بين الظواهر المختلفة في المكان نفسه.

2 - من حيث تعدد الأمكنة، وهذه تنشأ من جراء تحرك الظواهر وانتقالها من مكان لآخر محدثة أنواعاً وأنماطاً من الترابط، وقد أخذت الجغرافيا عن النظام البيئي الفكرة العامة والخصائص الرئيسية الآتية:

أ - الوحدة: عبارة عن تجمع عناصر البيئة والانسان والنبات والحيوان في إطار واحد حيث يتم فيه التفاعل الذي يسهل تحليله، وهذه الفكرة تستخدم من قبل جغرافيين عديدين.

ب - الأنظمة البيئية هيكلية الترتيب وعقلانية شاملة حيث اتجه الاهتمام إلى هندسة أشكال سطح الارض وأنماط التصريف النهري والمستوطنات وشبكات المواصلات وظاهرات مختلفة أخرى.

ج - وتتألف بنية النظام من عناصر تتصل بوساطة روابط بين عناصر الطبيعة، المناخ والتربة والسطح والمياه والعناصر البشرية كالزراعة والصناعة وترتبط هذه العناصر ببعضها.

وإن سلوك النظام يقصد به ما يطرأ على العلاقات بين العناصر ببعضها والتي تكوِّن بنية النظام.

3 – الجغرافيا علم العلاقات المكانية (Spatial Relations):

إن هذه المدرسة تؤكد على أن علم الجغرافيا لا يهتم بالظواهر لذاتها بل يهتم بالعلاقات القائمة بينها، لأن ذلك يمكن الجغرافي من عمل التصميمات، وبناء الفرضيات، ثم التوقعات المفيدة، وإن اكبر المؤيدين لذلك (شيفر)، وأن هذ الأسلوب في رأي مؤيديه يرقى بالجغرافيا إلى العلم، ولا بدّ لها من عمل قوانين وأنماط، ومثال ذلك أنماط كوبن المناخية، وغيرها.

وأكَّد (واتسن) على أهمية المسافة في العلاقات المكانية، وجرى التأكيد على الارتباطات الوظيفية بين الظواهر، وعدّ الإقليم مكاناً وظيفياً (الأقاليم الوظيفية للمدن).

4 – الجغرافيا علم الاختلافات المكانية (الإقليمية):

إذ يعتقد أن مهمة الجغرافيا هي إيضاح الاختلافات المكانية بين الأقاليم لظاهرة واحدة أو لظواهر عدة، وكان ينبغي الاهتمام بالتشابهات بين ظواهر الأقاليم، إن ذلك جزء من اهتمامات الجغرافيا وليس جلها.

5 – الجغرافيا علم التوزيعات المكانية:

إن فكرة توزيع الظواهر المختلفة (طبيعية أو بشرية) على سطح الارض وتفسير توزيعها، أمر تضطلع به الجغرافيا دون غيرها من سائر العلوم.

الإطار المفهومي العلمي للجغرافيا

إن أيراتوستين اليوناني (Eratosthenes) حسبما يظن، هو أول من استخدم لفظ جغرافيا (Geography)[80] وهي مركبة تتألف من مقطعين هما (Geo) بمعنى الأرض و(Graphs) بمعنى أكتب أو أصف وبذلك يكون معناها وهي مركبة (وصف الأرض).

وبقي هذا المفهوم حتى الآن، فالجغرافيا لم تخرج عن كونها وصف الارض ووصف مظاهرها الطبيعية والبشرية والوصف قد يكون وصفاً مجرداً أو وصفاً إحصائيا وتحليلياً معاً.

فهي عند الإغريق: لم تخرج عن كونها وصف الأرض كتابة وتخطيطاً وعند الرومان ظل التعريف واضحاً في كتابات بطليموس وسترابو.

والعرب سمّوا الجغرافيا الوصفية بـ (علم المسالك والممالك)، وعلم الفلك بـ (علم الأطوال والأعراض).

ولدى المدرسة الجغرافية الألمانية تغير المفهوم عند كلّ من ألكسندر همبولدت (1969 - 1859) وكارل رتر (Garl Ritter) (1779-1859) همبولت هو في مقدمة من حاول تغيير المفهوم الجغرافي، فهو يظهر أن أقسام المعرفة في العالم الطبيعي تتحدد في ثلاث مجموعات، الأولى تشتمل على الظواهر التي تصنف بحسب مزاياها وخصائصها المتشابهة كالنباتات والحيوانات والثانية تشتمل على الظواهر من الوجهة التاريخية في مجال تطور النباتات والحيوانات والصخور والثالثة التي تربط بعلم الأرض أو الجغرفيا الطبيعية، وبحسب توزيعها المكاني وعلاقتها المكانية ومدى اعتماد بعضها على الآخر.

أما رتر فلم يبتعد عن فكرة همبولدت، ولكنّه ركز على الإنسان وعلاقة الظواهر البيئية بالجنس البشري والجغرافية عنده كل ظواهر العالم كوحدة مستقلة[68].

وعند أكرمان (E.A. Eckerman)، الجغرافيا تدرس الانظمة بين الإنسان والبيئة[60]، وقال الجغرافي الامريكي باروز (Barrows)، أن الجغرافيا هي الايكولوجيا (البيئة) البشرية (البيئة ونشاط الإنسان)، وأن محور الجغرافيا هو دراسة البيئة البشرية في مناطق محددة[64].

أما ألفرد هتنر (Alferd Hettner) (1859-1941) فيرى أن الجغرافيا تدرس العلاقة بين ظواهر سطح الأرض على مستويين الاول يؤكد العلاقة بين الظواهر في المكان نفسه، والثاني يؤكد العلاقة بين الظواهر في أمكنة متعددة، وذلك لتحرك الظواهر وانتقالها من مكان لآخر مكونة أشكالاً من العلاقات، وإن فصل الإنسان عن البيئة ليس ممكناً لكون الإنسان كائن في البيئة ومتفاعل معها[77].

وعرفها ريتشارد هارتشون، وهو جغرافي أمريكي بأنها تختص بوصف دقيق ومنظم، ومعقول وتفسير للخصائص المتغيرة لسطح الأرض[77].

وعرفها كارل ساور (Carel Sauer) بأنها علم الاختلافات المكانية (Level differentiations) تعني الجغرافيا وصف وتفسير دقيقين ومنظمين وعقلانيين للطابع المتغير لسطح الأرض.

إن وجهة النظر التقليدية، مفادها أن الجغرافيا تعني إعطاء وصف منظم لهذا العالم يتجلى فيه التحدي الذي يواجهه الجغرافيون المعاصرون، بذلك صارت وجهة النظر المعاصرة والتي تؤكد على أن الجغرافية هي دراسة التنظيم المكاني المتمثل في الأنماط والأشكال والعمليات[93].

يمكن النظر إلى الجغرافيا بكونها علماً يعنى بالتطور والاختبار العقلاني للنظريات التي تفسر وتتنبأ بالتوزع المكاني للظواهر المختلفة على سطح الأرض.

إن هارتشون يرى أن الجغرافيا علماً وصفياً يهتم بوصف الظواهر بينما يرى (ييتس) بأن الجغرافيا علماً ناموسياً، أي انه ينتج قوانيناً، ويطور نظريات وأنموذجات تحتاج إلى الاختبار عن طريق المناهج الافتراضية - الاستدلالية، أما (يتفي) فيرى بأن الجغرافيا في التسعينيات تحولت من علم وصفي إلى علم ناموسي[97].

الجغرافيا استمرت في مفهومها في مرحلة ما قبل المثال إلى حين ظهور دارون، وان (كانت) لم يؤسس مدرسة في الجغرافيا ولكنه بين دورها وموقعها بالنسبة لبقية العلوم النسقية، فهو يرى أن الحوادث والظواهر المنفصلة عنّا تصلنا إما كحكاية وإما كوصف الاولى هي التأريخ والثاني هي الجغرافيا.

وإن (رتر) لم يؤكد على الأدوار المميزة للتأريخ والجغرافيا ولكنّه قام بدراسة التطورات عبر الزمن رابطاً بين التأريخ والجغرافيا وهنا اختلف (رتر) عن (كانت).

لقد طرح (رتر) المنهج الاستقرائي عند طرح المعلومات للوصول إلى تعميم تجريبي بسيط من نوع ما للعثور على الأدلة المتعلقة بالميادين التي تحكم ما قدره الله للبشر، هذه الفلسفة الغائية لا يمكن اختبارها تجريبياً ولذا فإنها لا تصلح لتفسير علمي برغم امتلاكها خصائص المثال، وإن التفسير الغائي يعني أن الظاهرة تفسر نسبة إلى الغاية التي تخدم تلك الظاهرة، ولقد جمع (رتر) بين مسلك غائي وأنموذج حتمي بسيط، كما أن الداروينية لا تمثل انفصالاً عن الأفكار الرئيسية التي أسس عليها الجغرافيا، فدراسة التطور عبر الزمن ما تزال مهمة، كذلك تمت المحافظة على إطار التفسير الحتمي برغم من الشك في تأييد دارون له، إذ كانت هناك حتمية في تطور الطبيعة والمجتمع، وكان الحتميون يحاجون بأن الظروف الطبيعية هي التي تحدد التطور الحضاري، ولم يكن الاختلاف مع أفكار رتر حول أنموذج التفسير الحتمي ذاته، بل كان حول القوى التي تشكل التطور، وبعد رحيل دارون أخذ العلماء يبحثون عن القوانين التي تحكم الطبيعة والقوانين الاجتماعية ذات الاشتراطات المادية، واتخذوا إلى حد بعيد مسلكاً ناموسياً أو منتجاً للقوانين.

الجغرافيا والتخطيط

شهدت الجغرافيا منذ بداية السبعينات من القرن العشرين توجهاً مكثفاً باتجاه الميادين التطبيقية وبخاصة في مجالات التخطيط الحضري والإقليمي.

وزاد عدد الجغرافيين المشاركين في عمليات التخطيط بشكل جوهري خلال السنوات القليلة الماضية بحيث زادت إسهاماتهم، كما قد حدث تغير واسع في برامج الأقسام الجغرافية في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، بحيث أصبح التخطيط جزءاً أساسياً من هذا البرنامج، وحقق الجغرافيون الكثير من النجاحات ولكن مع ذلك تبقى العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط غامضة، وعليه فانه لا بد:

1 - مناقشة وتوضيح دور الجغرافي الجديد في عمليات التخطيط وأن الجغرافيا أصبحت رافداً أساسياً في عمليات التخطيط.

2 - محاولة توضيح الصورة المشوشة التي أحاطت بالجغرافيا من خلال الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

3 - أوجه التشابه بين الجغرافيا والتخطيط.

إذاً يتلخص الآتي:

1 - إن مستقبل التخطيط الإقليمي مرتبط بالتمكن من منهج الشمولية في البحث والتخطيط والإدارة للإقليم وان الجغرافيا تعتمد على الشمولية في الدراسة.

2 - إن كل خطة إقليمية كمنظومة تمثل دراسة خواص المنظومة الإقليمية ومبادئ تخطيطها من منظور جغرافي.

3 - يؤكد الأكاديمي الروسي (غير اسيموف) بأن الجغرافيا الإنشائية

المعاصرة ذات طابع تطبيقي وأن مهمتها الحالية تقديم الأساس العلمي الشامل لجهود البشرية الضخمة في مجال الاستثمار العقلاني المتنوع والمتزايد للموارد، ويفهم من ذلك أن الجغرافيا الإنشائية تعني وضع الأساس العلمي للتخطيط الإقليمي التقني، أي اختيار التكنولوجيا (الأساليب العلمية) واختيار التكنيك بالآلات والتجهيزات المختلفة المناسبة لاستصلاح وتحسين البيئة الطبيعية للإقليم من جهة والتطور الاقتصادي الإقليمي من جهة أخرى.

ولذلك يقول (غيراسيموف): أنه ينبغي أن تقود الجغرافيا الاقتصاد الإقليمي وجميع العلوم التي تدرس الموارد الطبيعية واستثمارها والتنبؤ عن التطورات الناجمة من أثر فعالية المجتمع على الوسط وتخطيط المشاريع الإنشائية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التخطيط بالمعنى العام ليس جغرافياً، ولكن أياً كان نمطه فلا بدَّ من ان يكون متأثراً بعامل جغرافي، فالبيئة البشرية تؤثر وتتأثر بأنشطة السكان وبالمنشآت العمرانية، وأن جل مشاكل الإنسان مهما تنوعت وتعددت مشاربها لا يمكن فصلها عن البيئة، حتى لا يمكن معالجتها بعيداً عن عوامل البيئة.

فليس من تخطيط دون معرفة جغرافية مسبقة وليس من تخطيط لإقليم دون معرفة لمظهر هذا الإقليم وبوجه عام من حيث الموارد واستغلالها، أو بدون معرفة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في المظاهر البشرية.

إن المجال الحقيقي للجغرافيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الإقليمي، فالإقليم هو الإطار الحقيقي للجغرافي في دراسته، وفي داخل هذا الاطار يملأ الجغرافي جعبته من الملاحظات قبل أن يقوم بدراسة تركيبية متكاملة، فارتباط الجغرافيا بالتخطيط الإقليمي ارتباطاً وثيقاً، فالتخطيط لا يقوم بدون دراسة للبيئة بمعناها الكلي الشامل الذي يحتاج إلى استيعاب العلاقات

المعقدة بين عناصر البيئة وهو ما يربط التخطيط بالجغرافيا، فالجغرافيا تتناول بالبحث البيئة في صورتها الحالة، وكذلك أصلها وديناميتها وعناصرها وتحليل العوامل المسئولة عن الشكل الذي يتخذه توزيع عناصر هذه البيئة وتتناول أيضاً دراسة المضمون الكلي الذي يعوّل عليه في التخطيط[51].

وتلتقي الجغرافيا بالتخطيط الإقليمي في استعمالها للمنهج الخرائطي كأداة رئيسة من أدوات البحث والاستقصاء بغية عقد المقارنات وتوزيع الظاهرات المكانية وتفسيرها والجغرافيا شأنها في ذلك شأن التخطيط الإقليمي تعتني بذلك كله وعن طريق الخرائط يتعرف الجغرافي على العلاقات المكانية القائمة بين عناصر البيئة ومدى الارتباط بينها وردود الفعل المتباينة المتبادلة، وهذه هي الخطوة الأساسية في تحديد واستخلاص شخصية الأقاليم وقد تختلف العناصر الضرورية بالنسبة للمخطط والجغرافي ولكن الأمر الذي ينبغي أن نتذكره هو أن المنهج واحد لكليهما[51].

وهناك أيضاً البحث عن توازن العناصر المكونة للبيئة أو بعبارة أخرى الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر مما يتوفر للجغرافي على دراسته، ومن أهم أهداف التخطيط الإقليمي استحداث توازن جديد في البيئة يحل محل التوازن الموجود فعلاً، وهذا يفرض على المخطط ضرورة مزدوجة، فينبغي عليه أولاً أن يتفهم عناصر التوازن الجديد ومدى ملاءمته للمجتمع ومن غير هذه النظرة لا يتحقق لأية خطة إقليمية النجاح[51].

إن مساهمة الجغرافيين لا تبلغ غايتها إلا إذا كان أصحاب الجغرافيا ملمين إلماماً صحيحاً باحتياجات المخططين ومطالبهم، قد يكون الجيولوجي وعالم النبات وعالم الحيوان والاقتصادي والكارتوكرافي والمهندس المعماري أو المدني أكثر فائدة لخدمة المجتمع كل في تخصصه

ولكن الجغرافي عندما يكون له إلمامٌ عميقٌ باحتياجات المخطط يكون أكثر مساهمة من هذه الأفرع وينبغي على الجغرافي ألا يتقمص شخصية المخطط، وعليه ان يظل محتفظاً باستقلاله أميناً على ما تقتضيه طبيعة العلم الذي ينتهجهُ(51).

وهناك زاوية أخرى تربط بين الجغرافيا والتخطيط وهي ان الإقليم الذي يكوّن النصف الثاني من عنوان التخطيط الإقليمي يكون مجالاً جغرافياً تطبيقياً مهماً(16).

وقد بين فريمان (Freeman) بأن التخطيط مبني على أساس جغرافي معتبراً أن أي تخطيط مكاني لمنطقة أو أقليم لا يمكن تمامه بدون مسح جغرافي لكل عناصر ذلك المكان وموارده(100)

وإن المخطط الإقليمي لا يمكنه وضع خطة لكل الأقاليم بأسس ثابتة لان كل إقليم له خصائصه الطبيعية والسكانية، ولذا يتطلب من المخطط الوقوف على الخصائص الجغرافية العامة مع مسح للموارد في كلّ إقليم ثمّ وضع خطة تناسبه تمكن من النهوض به.

الموقع الجغرافي والتخطيط:

تُعدّ دراسة الموقع الأمثل (Optimum Location) لأي مشروع أو منشأ في إقليم دراسة لعامل جغرافي مهم لأن الموقع الأمثل هو المتميز بخصائص طبيعية وبشرية تدفع بالمشروع إلى تحقيق أكبر قدر من العوائد المالية وبأقل التكاليف.

هناك موضوع واحد مهم هو المكان الجغرافي الذي يكسب الناس دخلهم فيه والمكان الجغرافي الذي يستهلكون هذا الدخل فيه، أي الاقتصاد المتعلق بالوقع وهذا يشمل عدداً من المسائل المهمة التي تشغل الفكر ورجال الإعمال، إذ ان اختيار المكان المناسب للمشروع أو المنشأة

قد يكون السبب الرئيسي في نجاحها أو فشلها، وهناك ما يدعى بالاقتصاد المتعلق بالانتفاع من الأرض (Land utilization) ينطوي على أسئلة حول اختيار نوع الإنتاج ومكانه، ومن ناحية عملية يمكن تلخيص المسائل المتعلقة بالانتفاع من الأرض كما يلي:

أ - أدارة المزارع، وهذا يشمل اختيار نوع وطريقة الإنتاج.

ب - تخطيط المدن وتحديد مناطقها (Zoning).

ج - تخطيط استعمال الأرض بالنسبة للمناطق الجغرافية والسلطات المحلية والمركزية[54].

السكان كموضوع جغرافي والتخطيط:

وتفيد دراسة حركة السكان داخل إقليم ما في معرفة كثافة النقل خلال شهور السنة المختلفة مما يفيد في رسم سياسية مناسبة لمقابلة زيادة حركة النقل أو قلتها في مواسم ونطاقات خاصة، وعموماً يستعان عند التخطيط لوسائل النقل بالدراسات الجغرافية، كذلك يفيد المخطط من الدراسات السكانية عند حاجته للإحاطة بعدد السكان ونموهم وكثافتهم ومستوى الإعالة وتوزيعهم وما سيؤول إليه عددهم مستقبلاً.

المراكز الحضرية والريفية والتخطيط:

وتسهم الدراسات الجغرافية في مجال التخطيط العمراني بتحديد مواقع المدن والمستوطنات الريفية وتسهم كذلك في تصنيف الأحياء داخل المدن وتحديد وظائفها ووظائف المدن وأقاليمها الوظيفية وتوزيع استعمالات الأرض الوظيفية والسكان داخل كل مدينة فضلاً عن تحديد مميزات الموقع والموضع للمدينة مما يسهل للتخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي.

جغرافية الموارد (الطبيعية - الاقتصادية) والتخطيط:

هناك علاقة قوية بين الجغرافيا والتخطيط الاقتصادي بكل أنواعه، لأن من الأهداف الرئيسة للدراسة الجغرافية حصر الموارد الاقتصادية المختلفة وتقييمها، فسطح الأرض وباطنه وما يحيط به من غلاف يحتوي الكثير من موارد الثروة سواء أكانت معدنية أو غازية أم نباتية أم حيوانية ويهتم الجغرافي بهذه الثروات وإمكانية استغلالها لصالح الإنسان، ومعنى ذلك أن الجغرافيا تهتم بالموارد الطبيعية - الاقتصادية - أياً كان نوعها لوضع خطة لاستغلالها، ويظهر ذلك واضحاً عند دراسة التخطيط الزراعي أو التخطيط العمراني أو التخطيط السكاني في أي إقليم أو أية دولة.

إسهامات الجغرافية في التخطيط:

الجغرافيا أول العلوم الاجتماعية التي دخلت ميدان التخطيط ولذا فإن الجغرافيا تسهم كالآتي:

1 - المسح المكاني لكلّ الأنشطة والفعاليات التي تمثل نتاجات وتفاعلات الإنسان بعناصر البيئة أو مكوناتها.

2 - كسر احتكار التخطيط لفكرة التصميم؛ لأن التخطيط عملية تصميمية بحته، وعليه فان الجغرافيا بدأت تصنع تصاميم وتصيغ أنموذجات وتكون نظريات وأفكار.

3 - استخدام الأساليب والأدوات العلمية الحديثة وفي المجالات المنهجية، وإن السياقات المنهجية هي أكثر الموضوعات التي تحقق ارتباط الجغرافيا بالتخطيط، وإن أبرز الموضوعات التي يعتمدها الجغرافيون هي تلك التي يستعملها المخططون مثل الأساليب الكمية وأنظمة الكمبيوتر والكارتوكرافيا الكمبيوترية والاستشعار عن بعد والأساليب الميدانية.

4 - المجالات أو الإسهامات الفعلية التي يقدمها الجغرافي لعملية التخطيط الشاملة والتخطيط الإقليمي منها:

أ - مسح الموارد الإقليمية.

ب - بناء استراتيجيات للنمو الحضري.

ج - بناء انموذجات للعلاقات الحضرية الإقليمية.

د - البرمجة البيئية وتطوير الأراضي من خلال دراسة استخدامات الأرض وتفسير الخرائط الجوية.

هـ - بناء خرائط كمبيوترية مرتبطة بنظم معلومات جغرافية.

لقد أدى تزايد إعداد الجغرافيين في المجالات التخطيطية ونجاح الذين تخصصوا في التخطيط الحضري والإقليمي وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل إلى توجيه الكثير من برامج الأقسام الجغرافية في الولايات المتحدة إلى هذه الاتجاهات، وان نصف أقسام الجغرافيا في الولايات المتحدة تعطي موضوعات في التخطيط[74] و[67].

نظرات متباينة[4]:

النظرة الجغرافية عند البعض ما زالت محددة وضيقة ترتكز على وجهات نظر ترى أن الجغرافيا ينبغي أن تبقى في إطار وصف الأرض وتفسير الظواهر من خلال تباين وتشابه خصائصها ضمن علاقاتها المكانية بينما النظرة المتقدمة ترى في الجغرافية علماً متطوراً له قابلية التطبيق في المجال العلمي المباشر، أي أن وجهة النظر الأولى تدافع عن مجرد الوضع الأكاديمي للجغرافيا بينما الثانية ترى أن الجغرافيا علم لا بدّ من ارتباطه بحياة الناس وحل مشاكلهم كباقي العلوم الأخرى.

وهناك خلاف بين الجغرافيين لم ينته منه يدور على الجغرافيا هل هي علم طبيعي أم هي علم اجتماعي، وبذلك تعرضت الجغرافيا إلى الجدل.

ويرى المحدثون أن الجغرافيا ينبغي أن ترفع من شانها وأن تسهم بالتخطيط، المكاني وهي (علم مكاني)، والتخطيط المكاني يتجه إلى أربعة مستويات تخطيطية هي:

المستوى الأول: هو التخطيط المحلي أو تخطيط المجاورة.

المستوى الثاني: هو تخطيط المدينة.

المستوى الثالث: التخطيط الحضري.

المستوى الرابع: التخطيط الإقليمي.

فالتخطيط المحلي والمجاورة يهتم ببعض أجزاء المدينة وتخطيط المدينة هو جزء من التخطيط الحضري، والتخطيط الحضري يشتمل على كل المستقرات الصغيرة والمدن والتجمعات الحضرية والمناطق الريفية.

إلى جانب ذلك، فإن التخطيط الجغرافي والإقليمي يستمد جذوره من نظريات الموقع التقليدية التي تعتمد الأسس التي استند عليها هذا النوع من التخطيط، والمعروف أن هذه النظريات شكلت روافد مهمة في الدراسات الجغرافية، بل أن أحد أعمال الجغرافي الألماني (كرستالر) وهو (نظرية المواقع المركزية) في بداية الثلاثينيات، كان مهماً ومرتبطاً بما سبق من نظريات كنظرية (فون تونين) في استخدام الارض، ونظرية فيبر في المواقع الصناعية وكلها غدت نقاط تحول رئيسة في الاتجاهات الجغرافية الحديثة المعاصرة.

وظهرت من بعد ذلك، ظاهرة الاستقطاب، والتي تعني وجود أماكن استقطابية تجذب إليها معظم الاستثمارات والأنشطة ويطلق على هذه الظاهرة بالنمو ألاستقطابي (Polarized growth)، ويشير هذا المفهوم إلى أن هناك أقاليم ومناطق حضرية تتوفر فيها ميزات طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمكنها من استقطاب الأنشطة والخدمات والاستثمارات باتجاهها،

ويعود ذلك إلى تنمية كثيفة فيها، ولذلك فإن النمو ألاستقطابي قد يؤدي إلى اللامركزية والى اللاموازنة في النمو والتنمية.

علاقات التخطيط بالعلوم الأخرى:

إن كان التخطيط الإقليمي عملية في حالة حركة وقيادة وتنفيذ قرارات وفق سياسة وأهداف إستراتيجية لغرض أحداث توجيهات مكانية لخلق توازنات فإن عملية التخطيط ترتبط بعلوم أخرى غير الجغرافية.

الاقتصاد:

يرتبط التخطيط والتخطيط الإقليمي بالاقتصاد إذ يستعمل أدواته ومعاييره وبالنتيجة يرمي التخطيط إلى تحقيق نتائج اقتصادية كبعض من نتائجه العامة وهو يتأثر بعوامل اقتصادية وبخاصة فيما يتصل بالمشروعات الإنتاجية إنشاء وإنتاجاً وتوزيعاً مكانياً.

شكل (19)
علاقة التخطيط بالعلوم

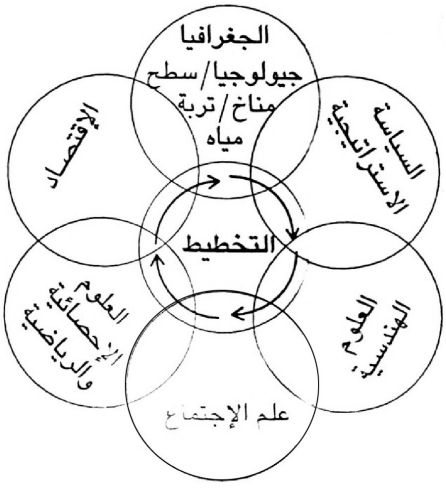

العلوم الهندسية الرياضية:

ويرتبط التخطيط الإقليمي كغيره من أنواع التخطيط بالعلوم الهندسية والرياضية لأنَّ العلوم الهندسية والرياضية تعرض معاييرها وقياساتها الكمية والتخطيطية وأشكالها الهيكلية المرسومة بحسابات منطقية معتمدة لجعل الصورة واضحة المعالم حاضراً ومستقبلاً.

علوم الإحصاء والرياضيات:

ويرتبط التخطيط كعلم له مبادئه ومنهجيته وتطبيقاته العملية بالعلوم الرياضية والإحصائية وذلك لأن التخطيط والتخطيط الإقليمي بالذات يتمكن بهذا الارتباط من صياغة نماذجه وأفكاره وحتى نظرياته، إذ ليس من بد للتخطيط من أن يستخدم وحدات القياس الإحصائية والقياس الرياضي لقياس جميع الحالات في مجالات التمركز والإنشاء والتغير والتباين والجدوى وغيرها.

علم الاجتماع والسكان:

ويفيد التخطيط من علم الاجتماع لأن عمليات التخطيط تعتمد أساساً على معرفة واقع الناس المخطط لهم في الإقليم من حيث تراكيبهم السكانية وعاداتهم وتقاليدهم ورغباتهم ونوع مشاكلهم، كما يفيد التخطيط من انموذجات علم السكان والنظريات الاجتماعية في بناء أفكاره ونظرياته.

ويخضع التخطيط وبشكل مؤكد إلى السياسة العامة في الدولة والتوجه نحو بناء استراتيجيات ترمي إلى النهوض لخلق مجتمع متطور قادر على استثمار إمكاناته الطبيعية والبشرية بكفاءة تتحقق عندها العدالة المكانية، لا أن تكون الاستراتيجيات مرسومة على الورق غير قادرة على الخروج لتغير الواقع السيئ في الأقاليم.

الفصل الرابع

أساسيات في التخطيط الإقليمي

الخلفيات (البيانات والإحصاءات) اللازمة للتخطيط الإقليمي:

يحتاج المسئولون إلى نوعين من الإحصاءات لإعداد الخطة الاقتصادية أو الاجتماعية والإقليمية هما:

1 - المجاميع الإحصائية.

2 - البارامترات الاحصائية.

ويقصد بالمجاميع الإحصائية الأرقام الخاصة بجميع فروع النشاط الاقتصادي في المجتمع وعرضها في صورة جداول إحصائية ورسوم بيانية، أما البارمترات الإحصائية، فيقصد بها المقاييس الإحصائية ذات القيمة الثابتة لفترة معينة من الزمن كالميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار، والمعاملات الفنية للإنتاج.

إن دول العالم الثالث تعاني من نقص الإحصاءات، وعدم استمرارها لسلسلة زمنية أو عدم دقتها، وهذا الأمر لا يساعد على بناء خطط للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي من أجل الإنماء والتنمية في كل المجالات، وعليه فان الدولة التي ليس لديها إحصاءات أو أن إحصاءاتها غير دقيقة ولا تشتمل على كل جوانب الحياة، فليس لديها خطط فعلية واقعية صالحة للتنفيذ أو قادرة على التغيير.

والإحصاءات هي[43]:

1 - إحصاءات الصناعة، وتتضمن الجداول الآتية:

أ - جداول الهيكل الإنتاجي وتشمل على حصر شامل للمؤسسات الصناعية تبعاً لنوع النشاط وحجم المؤسسة.

ب - جداول العمالة وساعات العمل والأجور، وتشتمل على عدد من أصحاب الإعمال، وعدد العمال وعدد الذين يزاولون نشاطهم في منازلهم، وقيمة الأجور المدفوعة وتوزيعها تبعاً لنوع العمال (فنيون، كتبة، خدم).

جـ - جداول الأصول الثابتة: وتشتمل على البيانات عن سعة وقوة المحركات الأساسية الكهربائية وغير الكهربائية.

د - جداول الإنتاج الصناعي وتشتمل على البيانات عن قيمة الإنتاج الصناعي طبقاً لمجموعات السلع والمخزون في كل فترة وقيمة السلع الرأسمالية المنتجة لحساب المؤسسة أو الشركة نفسها.

هـ - جداول المواد الداخلة في الإنتاج: وتشتمل على قيمة المواد الداخلة وكميتها في الصناعة وقيمة وكمية الوقود المستخدم وقيمة الطاقة الكهربائية وكميتها المستخدمة وقطع الغيار وتكاليف الصيانة، وتكاليف الإدارة والخدمات التي تؤديها المؤسسات الأخرى في إتمام العمليات الانتاجية.

2 - الإحصاءات الزراعية وتتضمن الجداول الآتية:

أ - جداول الثروة الزراعية: وتشتمل على توزيع الأراضي الزراعية تبعاً لنوع التربة ودرجة خصوبتها، وكذلك توزيعها تبعاً لأحجام المزارع ومناطقها الجغرافية.

ب - جداول الإنتاج: وتشتمل على توزيع الأراضي الزراعية تبعاً

لطريقة الاستغلال (محاصيل - خضر - فواكه - مراعي -... الخ) تبعاً لنوع المحاصيل وحصر الثروة الحيوانية من حيث أنواعها وعدد كلّ نوع وأمراضها - وعدد الآلات الزراعية وحصر المواد الداخلة في الإنتاج الزراعي تبعاً لنوع وتبعاً لأحجام المزارع المستخدمة.

ج - الجداول المالية: تتضمن حجم الائتمان الزراعي تبعاً لحجم المزارع والموقع ونوع المحصول المقترض عليه، وتقديرات دخل المزرعة، ومصادر هذا الدخل، ومصروفات المزرعة ومساحات الأراضي البور والمستزرعة، وبيان المنتجات الزراعية.

د - جداول الأيدي العاملة: وتشتمل على حصر شامل للعمال الزراعيين الدائمين والموقتين وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي وبيانات الأجور.

3 - إحصاءات النقل والمواصلات Transportations: وتشتمل على وسائل النقل والمواصلات جميعها: النقل في السكك والطرق البرية والنهرية والنقل الجوي والسلكية واللاسلكية والقنوات الملاحية وطول السكك...الخ.

4 - إحصاءات التعليم (Education): وتتضمن عدد المدارس وعدد الطلاب والمدرسين والمعلمين والمعاهد والجامعات... الخ.

5 - الإحصاءات الصحية: وتشتمل على عدد المستشفيات والأسّرة وتوزيعها الجغرافي وعدد الأطباء والممرضين والأجهزة الطبية والمراجعات وانواع الأمراض... الخ.

6 - إحصاءات الإسكان: وتشتمل على الوحدات السكنية وتقسيمها إلى إسكان حضري وإسكان ريفي، وعدد الأسر في الوحدة السكنية وعدد الأفراد فيها، وتقسيمها على حسب نوع البناء أو المواد المستخدمة.

7 - إحصاءات الخدمات الاجتماعية (Sacial services): وتشتمل على كل ما يتعلق برعاية الطفولة ودور الحضانة والرعاية الاجتماعية والجمعيات المختلفة وعدد العاملين فيها.

8 - إحصائيات الإعلام والسياحة: وتتضمن البيانات جميعها المتعلقة بالإذاعة والتلفاز والمسرح والسينما والإحصاءات السياحية ينبغي أن تشتمل على تقدير عدد السواح والليالي السياحية وحصر الخدمات السياحية والأماكن السياحية وغيرها.

9 - إحصاءات القوى العاملة: وتتضمن الجداول الآتية:

أ - جداول توزيع السكان العاملين، أي توزيع العاملين على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، ثم توزيع العاملين على فروع هذه الأنشطة، مثلاً توزيع العاملين على قطاع الخدمات، حيث يوزع العاملون إلى عاملين في خدمات طبية وعاملين في خدمات تعليمية وعاملين في خدمات سياحية أو في نقل ومواصلات وهكذا على فروع هذا القطاع جميعها.

ب - جداول توزيع العاملين بحسب مؤهلاتهم أي بحسب تركيبهم الثقافي (أميون، يقرؤون ويكتبون، حاملو شهادة متوسطة، ثانوية، إعدادية، كلية، عليا).

جـ - جداول الأجور: وتتضمن جداول بإحصاءات الأجور بكلّ أشكالها.

د - جداول البطالة: وتتضمن عدد العاطلين ومستوياتهم وأمد بطالتهم وأسبابها.

هـ - جداول توزيع العاملين جغرافيا: وتشتمل على توزيعهم على المناطق الإدارية.

10 - إحصاءات التجارة الخارجية: وتشتمل على:

أ - جداول الصادرات بالكمية والقيمة.

ب - جداول الواردات بالكمية والقيمة.

11 - جداول أخرى تتصل بالإحصاءات المالية: وذلك فيما يتصل بالادخار وأنواعه وجداول الاستهلاك والضرائب وجداول التأمين، وميزانية الدولة، وما محسوب للأقاليم منها وللقطاعات.

12 - ذكر الظروف الطبيعية للأقاليم، فيما يتصل بالموقع والمساحة وشكل الأرض والمناخ والنبات الطبيعي.

المنطق العلمي في البرامج الإقليمية[33]:

يقوم التخطيط الإقليمي بكونه أحد أنواع التخطيط الجزئي على تطبيق المنطق العلمي في تحديد أهداف معينة وتعيين الوسائل التي تكفل تحقيقها في فترة زمنية لمناطق الدولة الجغرافية.

وتتمثل الدوافع الرئيسة للأخذ بهذا الأسلوب في معالجة مشكلة التباين في معدلات النمو والاختلافات في المستويات المعيشية والثقافية لمناطق الدولة المختلفة، فاختلاف أو تميز بعض المناطق في دولة معينة ينشأ في العادة نتيجة عوامل تاريخية وطبيعية معينة، إذ أن مناطق محددة في الدولة تبدأ بإحراز تقدم مبكر بسبب تمتعها بميزة نسبية (مثل توفر المواد الأولية - سهولة المواصلات الداخلية والخارجية - توفر حجم سكاني وقوى عاملة... الخ) الأمر الذي يغري بعض المشروعات على التوطن فيها، وتنشأ بعد ذلك حركة مستمرة وتلقائية تجتذب رؤوس الأموال إلى تلك المناطق بحيث تصبح بعد وقت مركزاً متمتعاً بكل مميزات الديناميكية التي تتوافر في الاقتصاديات المتقدمة، ويؤدي استمرار هذه الاتجاهات إلى انقسام الدولة إلى جزئين:

الأول: يضم المناطق التي حبتها العوامل الطبيعية والتاريخية بمقومات النمو.

الثاني: يضم المناطق التي لم تحظ بمثل تلك الظروف المؤاتية، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمثل تلك الظاهرة والتي يتمثل أهمها بـ:

1 - تهديد لوحدة الدولة القومية، إذ أن تباين المستويات المعيشية والثقافية بين أبناء الشعب الواحد قد ينتهي به الأمر إلى احتقار سكان المناطق الأولى لسكان الثانية.

2 - الحد من إمكانيات نمو المناطق المتقدمة ذاتها، إذ أن انخفاض المناطق المتقدمة طلباً لأنواع دنيا من العمل تتفق ومهاراتها المحددة مما يهبط بمستوى الأجر، وتنشأ حالة من البطالة المقنعة، هذا فضلاً عن مشاكل تنشأ من تلك الهجرة للسكان تتمثل في إرهاق المرافق العامة للمناطق المتقدمة.

3 - الطلب المتزايد على الإسكان والمواصلات وغيرها.

لكل هذه نجد ان بعض الدول تتبع هذا الأسلوب عن طريق جهاز معين يقوم بإعداد برامج أو خطة لإقليم معين أو مجموعة من الأقاليم، والأمثلة التطبيقية لهذا الأسلوب كثيرة ويمكن استخلاصها من واقع تجارب الدول المتقدمة الرأسمالية أو من واقع تجارب بعض الدول المتخلفة، فايطاليا أنشأت جهازاً خاصاً لتنمية الجنوب يعرف بـ (Cassa) وذلك لمعالجة مشكلة التباين في المستويات المعيشية والثقافية بين جنوب إيطاليا المتخلف وشمال ايطاليا المتقدم كما ان الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت منذ حوالي نصف قرن إدارة خاصة لوادي التنسي للنهوض بشؤون ذلك الوادي عن طريق وضع الخطط، والمشروع (T.A.V) وتنفيذها من أجل تمكين ذلك

الوادي من اللحاق بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها باقي أجزاء الولايات المتحدة الامريكية ومن الأمثلة الأخرى ما يمكن استخلاصه من واقع التجربة المصرية، ففي مصر يمكن أن نجد تطبيقاً لهذه البرامج الإقليمية في برامج مديرية التحرير الذي استهدف خلق منطقة زراعية جديدة وسط الصحراء، وكان لا بّد من التخطيط تخطيطاً كاملاً من أجل الحياة المناسبة للأفراد الذين يقومون بتعمير المنطقة الجديدة، كذلك البرنامج الإقليمي لمنطقة أسوان الذي استهدف إقامة إعداد من المشروعات الصناعية.

هذا فضلاً عن أنه قد نجد تطبيقاً آخر لهذا النوع من انواع التخطيط أخذت به بعض الدول الاشتراكية.

التخطيط الإقليمي والمستوى الشمولي للخطة المكانية:

إن التباين الحاصل في طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من مستلزمات معالجته تحقيق النمو المتوازن وذلك بتنفيذ الخطط الإقليمية من خلال التخطيط الإقليمي، وذلك حسب الخطة المكانية، وهناك ثلاثة مستويات حسب نطاق الخطة المكانية:

1 - الخطة الإقليمية القومية National - regional plan:

2 - الخطة الإقليمية الفردية Segional - individual plan.

3 - الخطة المحلية Local plan.

تُعدّ الخطة الإقليمية القومية الخطة المكانية المركزية، حيث يتم بناؤها على مستوى الاقتصاد القومي في جانبه المتعلق بتنظيم النشاط حسب التوزيعات المكانية الإقليمية ومن ثم فأنها ترتبط وتتكامل مع الخطة المركزية للاقتصاد وتتضمن الجوانب الآتية:

1 - تحديد الأنموذج التخطيطي المكاني الذي يضمن النمو المتوازن والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية البشرية، وتهدف هذه الخطة إلى ضمان التوزيع التخصصي المناسب لكل إقليم وذلك على ضوء الإمكانات المتاحة من الموارد الاقتصادية في كل إقليم من جانب، وضرورات تحقيق التكامل والتناسب بين مختلف الأقاليم.

2 - الكشف عن المعوقات التي تجابه عملية التخطيط في كل إقليم واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها وبخاصة للأقاليم المتخلفة.

3 - ضمان التوازن في مستويات المعيشة وظروفها، وبما يحقق التكافؤ بين الآهلين بالنسبة للفرص المتاحة لهم في كل إقليم.

4 - تثبيت احتياطات كل إقليم إلى الخدمات الثقافية والتعليمية والتربوية والصحية وكذلك الحاجة إلى خدمات النقل والمواصلات واحتياجات السكن والماء والكهرباء وغير ذلك.

5 - وضع الأسس اللازمة لتنظيم حركة السكان الداخلية ما بين الأقاليم المختلفة وفق متطلبات التنمية واستثمار الموارد من جهة وتحقيق النمو المتوازن المتكافئ من جهة أخرى.

6 - توزيع الاستثمارات الإجمالية اللازمة في كلّ إقليم وحسب الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية والنقل والمواصلات...) وذلك لتلبية مستلزمات النمو المتكامل بين مختلف أقاليم القطر.

أما الخطة المكانية الإقليمية الفردية فيتم إعدادها على مستوى الإقليم الواحد، تأخذ هذه الخطة بنظر الاعتبار مستلزمات التنمية في الإقليم من جانب ومؤشرات التنمية المكانية المتوازنة والمتكاملة بين مختلف الأقاليم من جانب آخر، ويحدث أحياناً أن يتم بناء خطة إقليمية فرعية (Sub - Regional plan) وذلك حيث ظروف الإقليم الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة

المشاكل والأهداف المطلوب تحقيقها، وبخاصة عندما تتداخل الحالات بين منطقة من إقليم ومنطقة أخرى من إقليم آخر، أكثر وقد يتم إعداد خطة فرعية على مستوى الوحدات الإدارية ضمن الإقليم الواحد، وتعد أداة مساعدة في بناء الخطة الإقليمية الفردية أما المضامين الأساسية للخطة الإقليمية الفردية فتشتمل على:

1 - الخصائص العامة للإقليم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والظروف والموارد الطبيعة ويشتمل ذلك أيضاً على الخصائص السكانية والتوقعات المستقبلية والمقترحات ذات العلاقة في هذا الجانب.

2 - تحديد مواقع النشاط الاقتصادي، بخاصة توزيعات التوطن الصناعي في مناطق الإقليم، كذلك تحديد الأهداف المتعلقة بتطوير البناء الاقتصادي والاجتماعي والبناء السفلي (Infra - structure) في الإقليم.

3 - تحديد السياسة الاستيطانية في مختلف مناطق الإقليم، وكذلك مستلزمات نجاحها.

4 - تحديد الأهداف والوسائل المتعلقة بحماية البيئة.

وفي الجانب المتعلق بالخطة المحلية كمستوى ثالث من الخطة المكانية فأنها تهتم بالجوانب المتعلقة بعملية التحضر واختيار الأنموذج الأمثل لتوزيعات المدن والقرى.

العوامل المؤثرة في الهيكل الإقليمي:

إن توزيع القوى المنتجة في القطر هو مظهر مهم من مظاهر تقسيم العمل الاجتماعي، وتشتمل العوامل المتميزة التي تحدد الهيكل الإقليمي للإنتاج على ما يأتي[45]:

1 - توزيع الطلب الشخصي الفعّال في أنحاء القطر جميعها والحاجة إلى تعادل مستويات المعيشة في الأقاليم الاقتصادية المختلفة.

2 - موقع موارد المواد الخام والوقود والطاقة.

3 - توزيع القوى العاملة في أنحاء القطر والحاجة إلى ضمان الاستخدام الكامل مع الأخذ بنظر الاعتبار الهجرة الممكنة.

4 - الحاجة إلى تحقيق التنمية الشاملة لمختلف الأقاليم الاقتصادية.

5 - ضمان القدرة الدفاعية.

تخطيط الهيكل الإقليمي للإنتاج الاجتماعي:

من المهام الرئيسة في تخطيط الاقتصاد الكلّي أن تتضمن تنمية منسقة ومترابطة بين القطاعات وبين الأقاليم الاقتصادية، وينبغي أن تؤخذ في نظر الاعتبار بشكل كامل عند تخطيط التقديرات لتنمية الهيكل الإقليمي للإنتاج الاجتماعي، الروابط الإنتاجية بين القطاعات وبين الأقاليم، وهذه المجموعة من مشكلات التخطيط ينبغي أن تحل مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الآتية:

أ - ضمان التنمية الشاملة للقوى المنتجة في داخل الإقليم.

ب - ضمان التناسب الجيد في مستويات التنمية للقوى المنتجة في مختلف الأقاليم.

ج - ضمان التوزيع الجيد للإنتاج في كلّ قطاع من مختلف الأقاليم الاقتصادية من حيث وجود المواد الأولية، والإمدادات، والطاقة، والقوى العاملة، ومن حيث الفروق في ظروف الإنتاج والأرباح وغير ذلك.

د - التنظيم الجيد لتبادل السلع بين الأقاليم مع الأخذ بنظر الاعتبار

طلب كل إقليم على إنتاج كل قطاع، وتكاليف النقل وتفسير تسهيلات النقل وما إلى ذلك.

ومن وسائل التخطيط التي يمكن استخدامها لحل العديد من هذه المشكلات هي جدول المستخدم - المنتج لما بين المناطق، وما بين القطاعات وهو ثمرة من ثمار التطوير في طرائق (المستخدم - المنتج).

وهذا الجدول هو مجموعة من جداول (المستخدم - المنتج الإقليمية) التي يجري تنسيقها مع مجموعة المؤشرات التي تصف تبادل السلع بين الأقاليم.

التوزيع الإقليمي للعمالة[45]:

تشتمل الخطط العامة التي تضعها الأقطار المعينة حول مواقع القوى الإنتاجية لديها على الترتيبات المقدرة للتنمية الاقتصادية في مناطق جديدة تتسم بظروف طبيعية، ومن أهم الواجبات التي تقع على عاتق الدولة بهذا الشأن هو أن تجتذب القوى العاملة التي سوف تقطن في تلك المناطق.

وبدراسة العوامل التي تحدد آلية الهجرة يكون بالامكان العمل على التأثير في اتجاهات حركة الهجرة.

فضلاً عن الإجراءات الاقتصادية تعد الأعمال التنظيمية واختبار الأشكال الرئيسة لإعادة التوزيع الإقليمي للسكان هي ما يأتي:

أ - التحفيز المنظم للعمال والاختصاصيين للعمل الدائم أو الموسمي في المشروعات ومواقع التشييد.

ب - خطط الهجرة.

جـ - اجتذاب الشباب العامل للعمل في مواقع التشييد الكبيرة والمشروعات.

د - توظيف الشبان المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي والتدريب الاختصاصي.

هـ - نقل المتخرجين في الكليات الحرفية والفنية للعمل في الأقاليم.

ومن الواجبات المهمة في تخطيط العمل هو الانتفاع بشكل تام من القوى البشرية في المدن الصغيرة والمدن ذات الحجم المتوسط. (وتعد في تخطيط المدن في الوقت الحاضر المدينة التي يبلغ سكانها 50،000 نسمة مدينة صغيرة في الغالب، والتي يبلغ سكانها ما بين 50 - 100 ألف نسمة هي مدينة متوسطة الحجم) وتبلغ نسبة السكان المستخدمين منزلياً في المدن الصغيرة أعلى في الغالب وبشكل ملحوظ من النسبة في المدن الكبيرة، وينجم هذا في الأساس عن النواقص في موقع الوحدات الإنتاجية، وذلك أن الصناعات تتركز كثيراً في المدن الكبيرة الواسعة.

ولمعالجة هذا الوضع تورد في الخطة الخماسية تحولات ملحوظة في موقع الإنشاءات الصناعية، وذلك بنشرها في مختلف الأقاليم من القطر في العديد من الخطط الخماسية اتجاه واضح يهدف إلى تنمية الصناعة في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبالاتجاه ذاته أيضاً إنشاء المشروعات الصغيرة المتخصصة في المدن الصغيرة، وكذلك إنشاء فروع للمنشآت والمعامل الموجودة في المدن الكبيرة وإقامتها في المدن الصغيرة والمستوطنات الصناعية الجديدة، وعندما تحدد مواقع المعامل في المراكز الصناعية يؤخذ بنظر الاعتبار الاستخدام الرشيد لعمل الذكور والإناث في تلك المنطقة.

المنهج الإقليمي الاقتصادي في إدارة الاقتصاد[5]:

ارتبط التقسيم الإقليمي الاقتصادي بالتخطيط الإقليمي منذ قيام دولة الاتحاد السوفيتي (السابقة) إذ انه منذ 1920 أصبح التخطيط الاقتصادي

الإقليمي كشرط ضروري لتوزيع القوى المنتجة وتطوير اقتصاد الأقاليم، وكذلك خطة كهربة روسيا لتطوير الأقاليم وبشكل متكامل وتنظيم العلاقات الإنتاجية (تبادل المنتجات) بين الأقاليم، وقد عد بناء المحطات الكهربائية في كل إقليم أساساً لتطوير صناعة خاصة، واقتصاد متقدم عامة.

ولأعمال اللجنة المختصة بوضع التقسيم الإقليمي الاقتصادي من اجل التخطيط قيمة نظرية وعملية، وقد عدّت هذه اللجنة الإقليم مساحة من الدولة ذات نمط اقتصادي خاص، وتشكل حلقة من حلقات الاقتصاد الوطني ولكن ليس مغلقة على نفسها بل تقوم بإنتاج بعض السلع اللازمة للاقتصاد الوطني، فالإقليم متخصص لخدمة الاقتصاد الوطني ومصالحه فوق مصالح الإقليم الضيقة.

وقد سبق وضع شبكة الأقاليم الاقتصادية للخطة الحكومية وفق أبحاث تفصيلية حول الموارد الطبيعية وعدد السكان وخصائصهم ووسائل الإنتاج، وحالة المواصلات، وتوزيع المراكز الاقتصادية (المدن)، ثم وضعت الخطة بعد ذلك المشاريع الإنشائية والعمرانية، ووزعت القوى المنتجة في مختلف الأقاليم من أجل تطوير الاقتصاد الوطني بأقل النفقات، وقد حوت شبكة الأقاليم الاقتصادية على (18) منطقة اقتصادية كبيرة وأنشأت مؤسسات للتخطيط في كلّ منها مع فروع لها في المناطق الإدارية الاقتصادية، وهكذا ظهر المنهج الإقليمي في إدارة وتخطيط الاقتصاد، وقد أفادت هذه التقسيمات الإقليمية الكبيرة فيما بعد في تطوير الصناعة في المدن الكبيرة والمتوسطة، وقد أفاد التقسيم الإقليمي الاقتصادي في تقسيمات اقتصادية صغيرة (على نطاق الاقضية) في نشر التعاونيات الزراعية وتوزع مراكز الآلات الزراعية.

المبادئ والأسس في اختيار الموقع الإقليمي للصناعة:

تختلف المناطق الاقتصادية في كلّ قطر من حيث الظروف الطبيعية

والمناخية ومن حيث الاحتياطات المعدنية و(درجة استغلالها) وتوفر العمل والتخصص ومستوى تطور وتركز الصناعة والزراعة ومن حيث تيسر وسائط النقل، وبالرغم من هذه الفروق فان اقتصاد كل منطقة يؤلف مجمعاً واحداً، وعندما تعد الخطة الإقليمية لموقع الإنتاج ينبغي أن تؤخذ المبادئ الآتية:

1 - زيادة الكفاءة الاقتصادية في المناطق.

2 - إعداد التنمية الكاملة عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية وموارد العمل في المنطقة.

3 - التخصص فيما بين القطاعات (إنشاء مشروعات متخصصة).

4 - إقامة روابط اقتصادية مثلى في داخل المناطق وبينها[45].

أما في خصوص الخطط الإقليمية لتنمية الصناعة ولتبين الموقع الصناعي، فانه من المهم ملاحظة النقاط الآتية عند النظر في المشاكل التي ينبغي حلها أثناء التخطيط الإقليمي:

1 - زيادة التخصص في المناطق الإقليمية.

2 - تقويم الجمع بين تخصص المناطق الاقتصادية وتنميتها الشاملة.

3 - تنمية مجمعات صناعية جديدة ومراكز صناعية جديدة.

4 - حماية البيئة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

إن المنهج في التحضير للخطط الإقليمية له خصائصه المتميزة وفي أثناء تحضير تلك الخطط تجعل مساراته مهمة لما يأتي:

1 - تقديرات المستخدم - المنتج المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك.

2 - جداول المستخدم - المنتج الخاصة بطاقات منظمات التشييد.

3 - البرامج لتخطيط المنطقة.

ومما تقدم يظهر أنَّ الاقتصاد في أي قطر يسير في طريق التنمية وكأنه مجمع اقتصادي واحد يقوم على أساس الجمع بين الأهداف والمنافع الاقتصادية لجميع المناطق، ذلك أن وحدة الاقتصاد الكلي القطاعي والتخطيط الإقليمي بضمان الجمع الصحيح بين المصالح لمختلف الجماعات والأقاليم.

إنَّ التخطيط الإقليمي هو جزء من التخطيط الاقتصادي الكلي، ويعد تحسينه وتعزيزه شرطاً مهماً للتنمية المتكاملة لاقتصاد البلاد[45].

أن أصاحب المشروع الصناعي حينما يقرر اختبار موقع صناعي يراعي عدداً من العوامل الجغرافية والاقتصادية، وتضم هذه العوامل نوعين:

النوع الأول: وهو الرئيسي أو الدعامة الأولى في الاختبار وتشتمل على- المواد الأولية ومصادر الطاقة ورأس المال والعمالة وتكلفة النقل من مصادر المواد الأولية إلى المصنع ومن المصنع إلى السوق، سعة السوق، ان لم يتوفر أي أو بعض من هذه العوامل لم تقم الصناعة. وتختلف أهمية كل عامل من هذه بحسب أنواع الصناعات أو تباين الموقع الجغرافي الذي تقوم عليه الصناعة.

والنوع الثاني: هو الثانوي ويشتمل على البيئة الطبيعية والسياسة الحكومية- الضرائب- الأبحاث العلمية- الإدارة- الاعتبارات الشخصية، وبرغم أنها عوامل ثانوية قد تكون في بعض الصناعات هي المتحكمة.

ولا تؤثر العوامل الرئيسة وكذلك الثانوية بمفردها على اختيار الموقع الصناعي إنما يتحدد ذلك وفقاً للتأثير المتبادل بين العوامل الرئيسية والثانوية على النحو الذي يتضح من الشكل (20)[72].

شكل (20)

العوامل الجغرافية في اختيار الموقع الصناعي

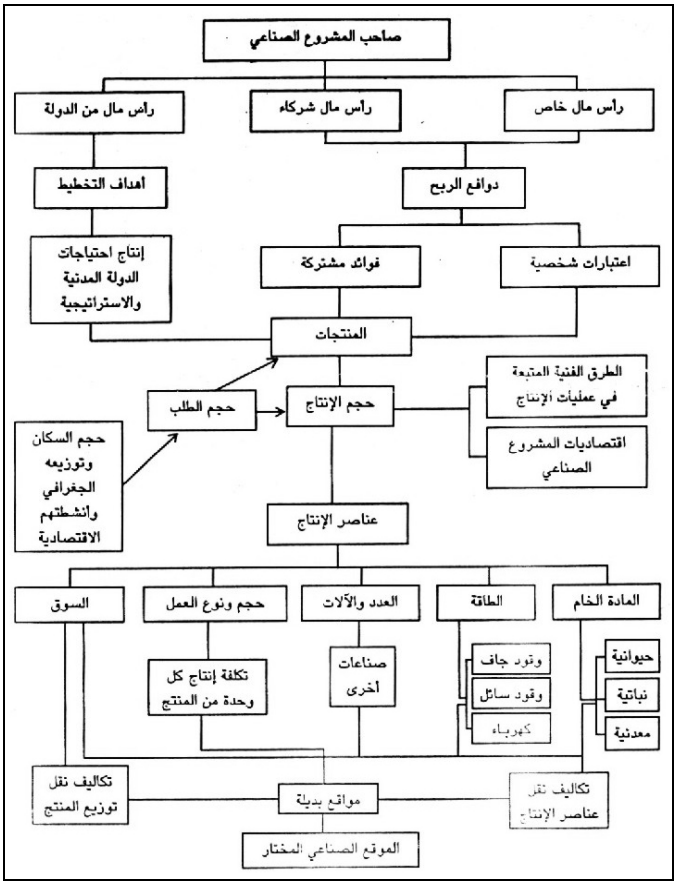

المصدر: د. محمود محمد سيف، المواقع الصناعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ص13.

وتأخذ الأقاليم أحياناً صفة أبرز نشاط فيها قياساً بأوجه النشاطات الأخرى، فقد يطور الإقليم من جميع الجوانب ولكن تكون الصناعة فيه هي الأعم أو الزراعة أو الرعي وغيرها. وتوجد معايير متعددة ليطلق على الإقليم مثلاً الإقليم الصناعي وهي[20]:

أ - نسبة عمال الصناعة إلى جملة ذوي المهن والنشاطات الاقتصادية بالإقليم.

ب - نسبة عمال الصناعة إلى جملة السكان بالإقليم.

ج - نسبة عمال الصناعة إلى جملة السكان الحضر بالإقليم.

د - نسبة عمال الصناعة بالإقليم إلى جملة عمال الصناعة بالدولة.

هـ - نسبة المنشآت الصناعية في الإقليم إلى جملتها بالدولة.

و - نسبة القيمة المضافة من الصناعة في الإقليم إلى جملة القيمة المضافة بالدولة.

ز - نسبة استهلاك الطاقة في الصناعة بالإقليم إلى جملة الطاقة المستهلكة في الصناعة بالدولة.

فإذا كانت نسبة الصناعة أغلبية على أوجه النشاطات الأخرى مثلا نسبة عمال الصناعة إلى جملة ذوي النشاط الاقتصادي في الإقليم أعلى من نسبة الأنشطة الأخرى في الدولة فالإقليم صناعي.

التنسيق الإقليمي للتحضر[1]:

تختلف الاستراتيجيات العامة لمواجهة التحضر باختلاف الأقطار وان جذور المشكلة ترتبط بالسياسات القومية والإقليمية للتنمية ومنها عنصر التنمية الحضرية. وطالما خرجت توصيات وقرارات المؤتمرات والندوات التي عالجت هذه المشكلة قد ضمنت ضرورة زيادة حجم التنمية الريفية وتخطيط القرى ورفع مستواها وتوفير المرافق والخدمات العامة منها حتى يمكن تضييق الفجوة بين الريف والمدينة. ومن ثم الحد من الهجرة إلى المدن اذ تختلف خصائص التخطيط وطرائق التنفيذ. ويمكن هنا المقارنة بين مثلين عربيين. إذ هما يختلفان في الخصائص والمدخل التخطيطي لتوجيه حركة السكان وإعادة توزيعهم على الخارطة الجغرافية: أولهما في المملكة

العربية السعودية حيث تناثرت التجمعات القروية والحضرية على مسافات طويلة ونقل الكثافات السكانية والارتباطات الطبيعية بين المناطق. وثانيهما في جمهورية مصر العربية حيث تتقارب التجمعات الحضرية والقروية على مسافات قصيرة، وتزداد الكثافة السكانية والارتباطات الطبيعية للمناطق المأهولة بالسكان والتي تمثل 4% من المساحة الكلية للأرض.

تتجه السياسة التخطيطية في السعودية إلى إقامة مراكز جذب محلية تتركز فيها الخدمات والمرافق التي تخدم التجمعات الريفية المتناثرة وتخفف العبء عن المرافق الحضرية. بينما في مصر تتجه السياسة التخطيطية إلى أقامة مراكز جذب خارج الرقعة الزراعية لتخفيف كل من الريف والمدن على حد سواء ففي الأولى الاتجاه التخطيطي نحو تجميع السكان في مراكز ريفية حضرية، وفي الثانية التوجه يكون نحو توزيع السكان على مسطح جغرافي واسع يسمى بالخريطة الجديدة لمصر حيث يعاني الريف من ضغط سكاني حوالي 30% ويعاني الحضر من ضغط سكاني بنسبة 30% أيضاً.

تنوع عمليات التخطيط وفق الزمان والمكان:

تتنوع ظروف المكان، فيكون لكل مكان بخصائصه خطة، فتتعدد الخطط وتتنوع، وعندما يختلف التخطيط الإقليمي مكانياً، فالسهل الزراعي خطته تختلف عن الخطة الموضوعة للنهوض بمنطقة تعدينية، والأخيرة تختلف عن الخطة الموضوعة لتطوير منطقة غابية أو صناعية. وعليه تتنوع العمليات التخطيطية وفق المكان ما دامت ظروف الأمكنة تختلف عن بعضها طبيعياً وبشرياً وموارد وغيرها فالخطة تتطلب قبل أعدادها للمكان المحدد مسح المكان ومعرفة ظروفه مفصلاً كي تتحدد مشاكله وتؤشر مطالبه.

عندما يخطط لإقليم إنما يخطط في ضوء واقع الإقليم للانتقال به

نهوضاً إلى واقع جديد أرقى حالاً، وإن واقع الإقليم هذا كحلقة لا تفهم إلا بمعرفة الحلقات السابقة لها والمتركزة عليها، إذاً يفهم ماضي الإقليم وواقعه مفصلاً ليحصل التخطيط له مستقبلاً.

كما أن الخطة الموضوعة لتطور إقليم (أ) مثلاً خلال المدة 95-2000 تكون هذه الخطة بعد مضي مدتها قد انتهت وأصبحت تأريخاً ولا بدَّ في وضوئها من إعداد خطة جديدة للواقع الجديد الذي آل إليه الإقليم بعد تنفيذ بنود الخطة القديمة، وهكذا تتوالى الخطط وتتنوع مرّ الزمان، السياسة التخطيطية كثيراً ما تصل إلى تحقيق أهدافها بعد فترة طويلة، وهذه الفترة قد تسمح بالمشاكل التخطيطية بالتراكم مما يفقد الخطط الطويلة الأمد قيمتها، ولذا فإنَّ الفكر المعاصر للتخطيط في الدول السريعة النمو تتجه إلى الخطط القصيرة الأمد لمواجهة المتطلبات العاجلة، والتسارع في النمو والتطور، وبذلك يصبح التخطيط عملية مستمرة، وهنا تتعارض الفكرة التخطيطية للدول النامية مع الفكر التخطيطي للدول المتقدمة التي تمدَّ الدول النامية بأفكارها التخطيطية مما يؤدي إلى نوع من تصارع القيم الحضارية بين المتقدمة والنامية وبذلك لا بد من وقفة تأمل للدول النامية لمراجعة مواقفها الحضارية.

المظاهر الخاضعة للتخطيط في الأقاليم مع نماذج تخطيطية:

إنَّ المتغيرات الطبيعية والبشرية في الإقليم كافة هي محتوى للتخطيط، أي أن الإقليم برمته خاضع للتخطيط، ولذا تتعدد عناصر هذا المحتوى وهي:

1 - التخطيط للقرية في الإقليم.

2 - التخطيط للمدينة في الإقليم.

3 - التخطيط للسكن في الإقليم.

4 - التخطيط للصناعة في الإقليم.

5 - التخطيط للتعدين في الإقليم.

6 - التخطيط للصيد في الإقليم.

7 - التخطيط للغابات في الإقليم.

8 - التخطيط للرعي في الإقليم.

9 - التخطيط للزراعة في الإقليم.

10 - التخطيط للسياحة في الإقليم.

11 - التخطيط للسكان في الإقليم.

12 - التخطيط للنقل في الإقليم.

13 - التخطيط للخدمات في الإقليم.

14 - التخطيط للقوى العاملة في الإقليم.

15 - تخطيط التصدي لتحديات البيئة في الإقليم.

16 - التخطيط لعلاقات الإقليم الإقليمية.

17 - التخطيط للمشاريع في الإقليم.

وهكذا تتعدد الظاهرات ويكون المخطط ملماً بالعلوم كافة ترتبط بها الظاهرات التي يخطط لها.

التخطيط للقرية في الإقليم:

تمثل القرية موقع سكن يحتوي الناس الأكثر اهتماماً باستخدام الموارد استخداماً أولياً في ريف الإقليم، ويتم التخطيط للقرية في الإقليم بالاعتماد على الأتي[21]:

1 - الاختيار المناسب لموقع القرية صالح للتجمع ولسهولة الوصول لمواقع العمل في الظهير ومورد الماء وتجنب الأخطار.

2 - الدور الوظيفي بين سكان القرية وموارد الأرض في الظهير وقد تكون القرية في ريف الزراعة غير القرية في ريف الحيوان أو في ريف الصيد أو ريف الرعي.

3 - العلامة المباشرة بين سكان القرية وما يقترن بنشاطهم واستخدام الموارد أو الموارد المتاحة من إنتاج ووسائل النقل إلى مواقع التسويق وما يتوفر من إنتاج.

4 - تحسين إنشاء وتجهيز وبناء الوحدات السكنية في القرية كمظهر من مظاهر تحسين الأحوال بصفة عامة، مما يحقق تلبية احتياجات السكان بكل أشكال الخدمات.

وتؤثر البيئة الطبيعية في القرية أو في السكن الريفي من حيث النمط، وأن أثر البيئة ليس حتمياً، إن لمصدر الماء دور في تجمع القرى أو انتشارها، فالمناطق الجافة والقليلة المياه تؤدي ظروفها إلى تجمع السكان في قرى على شكل واحة بينما الجهات الرطبة تكون الفرصة مؤاتية للتغير دون صعوبة في المناطق الكثيرة المياه، وللتربة في بعض الجهات دور في تحديد نوع القرى مندمجة هي أم مبعثرة، وينتشر الزراع في قرى مبعثرة في الأرض ذات التربات الرملية والطفلية، بينما هم أكثر ميل للتجمع في قرى نووية في الاقاليم ذات التربات الجبرية، وإن القرى أكثر ميل للانتشار في الجبال مما هو عليه في السهول لأن قطع الزراعة والفسحات موزعة بين الجبال(53).

وقد تكون العلاقة الأسرية سبباً في ظهور قرى مندمجة طلباً للأمن والخير المشترك أو نظام العشائر وقد يفعل صيادو الأسماك ما يفعله المزارعون إذ يكونون قرى مجمعة، وهناك عوامل أخرى طبيعية وعنصرية تؤدي إلى أشكال السكن الريفي.

وتختلف القرى المندمجة فيما بينها في الحجم تبعاً للموارد المحلية

المتاحة وقدرة الإنسان على استغلال هذه الموارد ففي البيئات الفقيرة على حافة الصحراء لا يزيد عدد سكان القرية على سبعة مساكن بينما في المناطق الوفيرة الخيرات يبلغ العدد حوالي 100 مسكن.

وتختلف إشكال القرى، فمن بين القرى المتكتلة ما تتخذ رقاعها إشكالا هندسية منتظمة تكشف عن قيمة الأرض الزراعية ومن بينها ذات الشكل الخطي تترامى مبانيها على الطرق البرية والأنهار والقنوات وهناك القرى المجتمعة التي تمتد أطرافها مع المرتفع والمنخفض.

القرى المخططة:

يقوم المخططون بإعداد خطة للقرى في المناطق المستزرعة سواء المستقطعة من الصحاري أو المسطحات المائية أيا كانت بحيرات أو مستنقعات.

ويبدأ المخطط اختيار مواقع القرى السكنية الجديدة ويخطط لإنشائها وفق ظروف المنطقة وخصائصها عكس الوضع عند التخطيط للقرى المقامة بالفعل حيث يكون المخطط مقيداً بالخط السائد لاستغلال الأرض وبظروف القرية العامة ويكون التخطيط علاجياً لأمر واقع وظروف سائدة، وقد وصف هذه الحالة ستانب (Stamp)[35] حيث قال أن المخطط يفضل ان تكون قطعة الأرض التي يخطط لها كورقة صماء حتى يستطيع ان يخطط عليها.

هناك نمطان للقرى الزراعية المخططة حديثاً هما[16]:

1 - القرى المركزية: حيث تشيد قرية كبيرة تتوسط النطاق الزراعي الخاص بها والذي تبلغ مساحته 2500 فداناً في المتوسط، وهذا الأمر يضطر أهل القرية الذين توجد أراضيهم عند أطراف نطاق القرية إلى قطع مسافات تتراوح بين 2 - 5 كم للوصول إلى الحقول الزراعية، كما يقطعون المسافة نفسها عند العودة، وليس من شك في

أن ذلك يستنفذ من المزارع جهداً ووقتاً وهو في أشد الحاجة اليهما لخدمة أرضه، وتتجمع في القرى منازل السكان الذين يرتبطون بغيرهم من سكان القرى المركزية الأخرى بطرق موصوفة، ومن مميزات هذا النمط من القرى الجديدة سهولة تأدية الخدمات العامة للسكان بأقل التكاليف، إذ يتم إنشاء المدرسة والمنشآت الاجتماعية في القرية المركزية بدلاً من القرى الصغيرة.

2 - القرى ذات التوابع: وفق هذا النظام تقام قرية مركزية كبيرة تحيط بها وحدات سكنية تابعة، وفي القرية المركزية تتركز المنشآت الإدارية والاجتماعات والمالية والصحية والاتصالات، ويختلف عدد الوحدات السكنية التابعة باختلاف مساحة الأرض الزراعية التابعة للقرية المركزية، ومن مميزات هذا النمط من القرى قرب مسكن المزارع من أرضه، إذ لا تتجاوز المسافة كيلومتر واحد مما يوفر للمزارع الوقت والمجهود، وهذا النمط من القرى يلاقي استحساناً في مناطق الاستصلاح الزراعي في دول العالم[30].

أنظمة تخطيط القرية:

تظهر نظريات عدة تحدد بثلاثة انواع هي[1]:

1 - نظام التجمعات المتفرقة:

تدعى بالقرى المتفرقة وتخطط المناطق الريفية على أساس هذا التكوين، وتدعى أحيانا بـ: البساتين أو العزب أو الحوازات وان أصحاب هذه البساتين يملكون مباني سكن في مزارعهم، شكل (21)

وموجودة مثل هذه التجمعات في دول أوربية وبعض الدول العربية،

(1) د. فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، المصدر السابق، ص133-138.

ولهذه التجمعات مزايا ومساوئ من مزاياها حين التحكم والعناية بالمياه والتربة والحيوان مع إمكانية الابتكار لدى الفلاحين، شكل (22).

شكل (21)
انموذج مخطط للأقليم الريفي واجزاءه

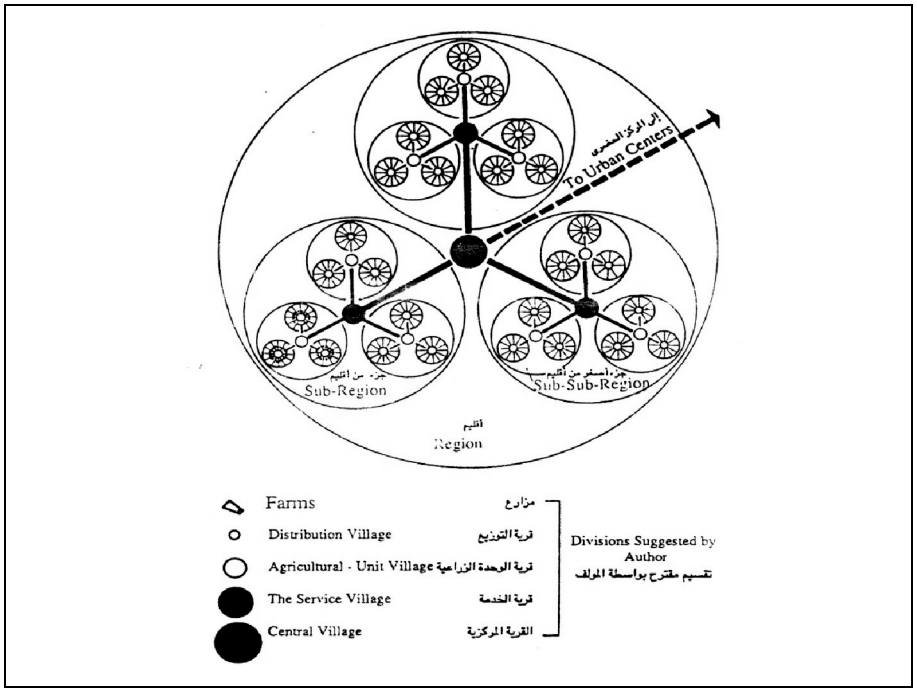

المصدر: د. فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف بالاسكندرية، ط1، 1994م، ص13.

2 – نظام التجمعات المتجمعة:

تدعى بالقرى المتجمعة تجعل مساكن الفلاحين وخدماتها متصلة ببعضها في مكان مركزي واحد بعيداً عن المزارع، والنظام موجود في مصر وفي بعض الدول العربية، ويتحرك الفلاح من مكان مسكنة إلى مزرعته والنظام يسهل الخدمات ويقلل من النفقات في توفير الخدمات ويسهل تسوق الفلاحين.

شكل (22)
نظام التجمعات المتفرقة

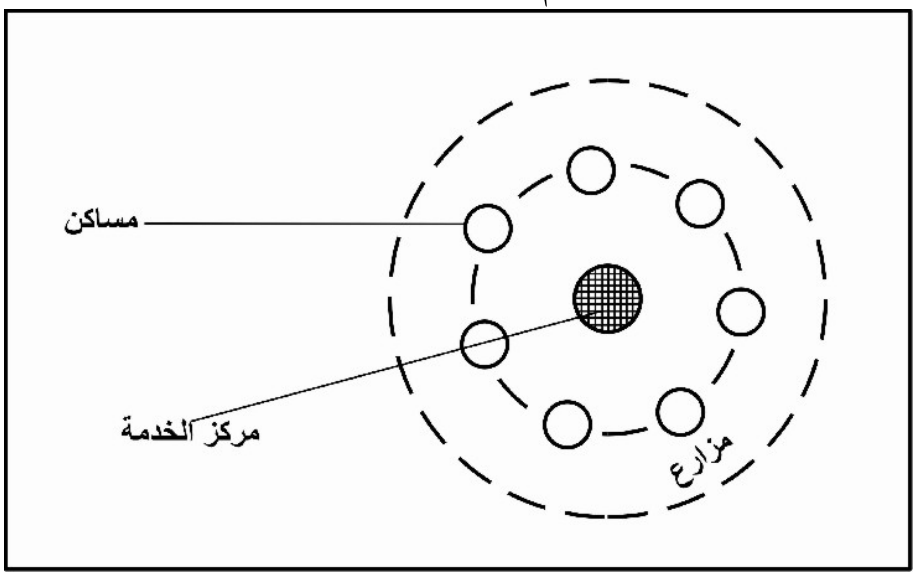

3 – نظام التجمعات النصف مجتمعة:

وهي نظام يجمع بين المتفرقة والمجتمعة أي تظهر الصفتان على مسرح القرى والمزارع أو الريف.

انه كلما زادت المشاكل في إقليم ما بين أقاليم الدولة مرتبطة بالسكان والتخطيط كلما تطلب البحث عن تقسيم هذا الإقليم إلى أجزاء اصغر يطلق عليها جزء من الإقليم (Sub - Region) أو جزء اصغر من الإقليم (Sub - Sub - Region) وهكذا لتسهل معالجة مشاكله ولتوضيح معالمه وشكل (23) هو إنموذج لتقسيم مقترح وضعه الدكتور فاروق عباس حيدر في كتابه (تخطيط المدن والقرى).

شكل (23)

نظام التجمعات المتفرقة

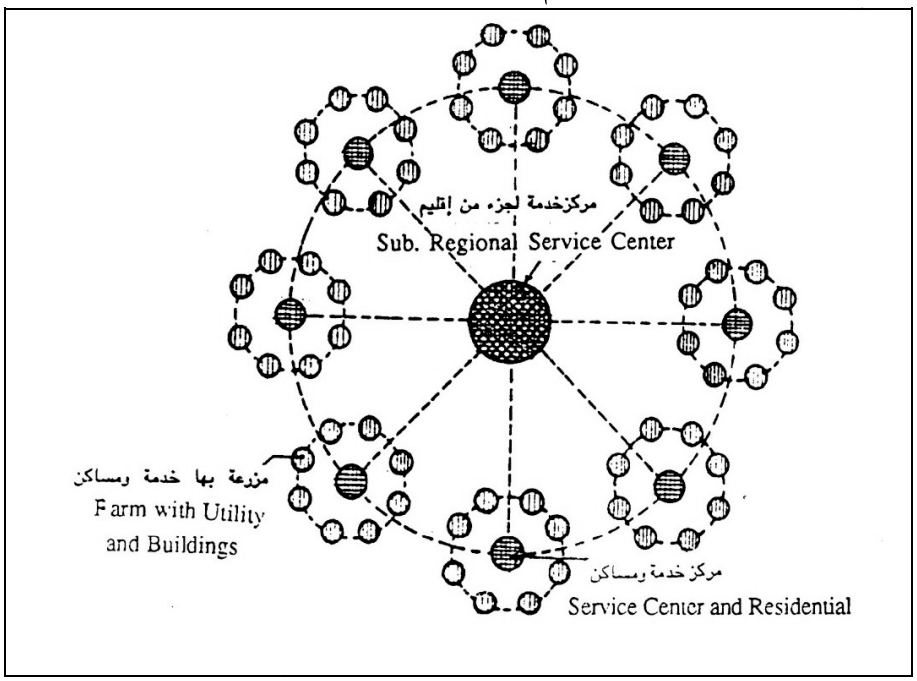

المصدر: د. فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، نشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 1994، ص134.

التخطيط للمدينة في الإقليم:

المدينة في الإقليم أكثر حظاً من حيث عدد السكان لأنها تحتوي على الاستخدامات الثنائية والثلاثية وتستقطب قوة العمل الصناعي والتجاري والخدمات ومن حيث الواقع الحضاري، وتقوم المدينة بالدور الوظيفي في الإقليم، وأنه يتوجب تنمية هذا الدور بغية تطوير الإقليم وتخفيف الفجوة بين المدينة وأقاليمها والتصدي لهذا النوع من التحدي وتتصف المدن في الأقاليم:

1 - تختلف المدن من إقليم لآخر، ويتجلى الاختلاف كذلك بين مدينة وأخرى داخل الإقليم الواحد.

2 - تضم المدينة نطاقات سكنية متباينة وهي متداخلة ومترابطة لحساب التجمع الحضري.

3 - تحتفظ المدينة بالمواصفات التي تتفق مع دورها الوظيفي في الإقليم ووفق حجمها.

والتخطيط للمدينة يتضمن خطة من ثلاثة أهداف:

1 - التخطيط للسكن والعمران.

2 - التخطيط للخدمات والمنافع العامة.

3 - التخطيط لدور المدينة الوظيفي في الإطار المتكامل مع تنمية علاقاتها مع ظهيرها المباشر حولها.

مقومات تخطيط المدينة العربية[2]:

تعاني معظم دول العالم أربعة مساوئ هي: أولاً الضوضاء والتلوث وثانياً ضعف إمكان التعرف على شخصية المدينة مما يجعل الكثير من سكانها تائهين وسط بيئة صعبة عليهم تحقيق ذاتهم فيها وثالثاً شعور الناس بعدم شرعية المدينة بسبب عدم استطاعتهم إيجاد التوافق التام بينهم وبين البيئة ككل - ورابعاً عنف الحياة وصرامتها في المدينة إلى جانب خلوها من الأماكن المكشوفة الكافية، ولذا يتحتم من أجل النهوض بالمدينة التخطيط لها وعلى أساس معايير محددة هي:

1 - الاهتمام بيئة المدينة وتحديد المساوئ التي يعاني منها الإنسان فيها وطبيعة المدينة القديمة ومشكلة تداخل الاستعمالات التجارية والسكنية.

2 - تحديد الموقف من المدينة القديمة والتخطيط لها بين الإزالة وإعادة

البناء أو إصلاحها بحيث تتجلى حقيقة التوافق بين الإنسان والمكان.

3 - تحديد المتطلبات الحقيقية في المدينة وتحديد الخطة لها مهما تطلبت جهداً وتكاليف.

4 - أن تكون الخطط نابعة من حاجة المدينة العربية ذاتها وليست خططاً مستعارة أو منقولة من الخارج وكانت معدة لمدن غربية.

ولم يعد تخطيط المدن مقتصراً على تخطيط النطاق المبني من المدينة بل اتسع ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة، لذا تحول تخطيط المدن إلى ما يمكن أن يطلق عليه التخطيط الإقليمي للمدن Regional Town planning على أساس أن المدينة لم تعد ظاهرة منفردة بل ترتبط بنشاطها وتطور عمرانها بالنطاقات المحيطة بها والتي تعتمد عليها.

التخطيط للمدينة هو التخطيط لاستعمالاتها الوظيفية، وهذا الأمر يتطلب التخطيط لسكان المدينة ابتداءً:

التخطيط لسكان المدينة:

لابد هنا من تغطية ما هو ضروري فيما يرتبط بنمو السكان الطبيعي والميكانيكي وتراكيب السكان بمختلف أنواعها العمري والنوعي والحرفي والتعليمي والاثنوغرافي وهذه الدراسة تشتمل على سكان المدينة وسكان إقليمها الوظيفي، وبالضبط لواقع السكان التوزيع والتركيب والعوامل المقترنة بذلك والكشف عن حالات الخلل، يكون بالإمكان الانطلاق إلى تشخيص اتجاهات السكان التي تخدم حالة التنبؤ لما ينطوي عليه مستقبل السكان ووضع خطة تخدم هذا المستقبل وبخاصة فيما يتصل بإعادة توزيع السكان في ضوء تطور المدينة الوظيفي.

التخطيط للوظيفة السكنية في المدينة:

ينبغي على المخطط معرفة الواقع الحالي لبنية المدينة السكنية وميزاتها وكفاءة وظيفتها واخذ معدل الزيادة السكنية، فيكون بذلك قد تم الأخذ بتوجهات السكن وتوجهات السكان بزيادة العوائل ومستوى المباني، ولكل المتغيرات المرتبطة بشأن السكن يكون المخطط قد وصل إلى وضع خطة مستقبلية للسكن في المدينة.

التخطيط للاستعمالات التجارية:

يتم التخطيط بوضع دراسة تفصيلية للبنية التجارية بكل مؤسساتها المفرد والجملة وتوزيعها المكاني وتفسيره ومعرفة الكفاءة الوظيفية للمؤسسات التجارية المحلية والإقليمية وبهذا يمكن التحديد ووضع الأنماط المكانية المطلوبة ورسم خطة تطورية وإحداث مراكز تجارية وأسواق أخرى وفق ما تطلبه التوسعات السكنية الجديدة في الخطة.

التخطيط لأستعمالات الارض الصناعية:

لا يتم وضع خطة لاستعمالات الأرض الصناعية إلا بوضع دراسة تغطي البنية الصناعية وتحديد مستوياتها المكانية وذلك بضوء ما يجمع من معلومات مختلفة عنها وتوقيع توزعها المكاني على خارطة، ثم معرفة الكفاءة الوظيفية للصناعة في إطار المدينة وإطار إقليمها، بهذه التصورات للواقع مع فهم سبق لتوجهات السكان وتوجهات توسع المدينة توضع خطة تعدل الواقع وترسم صورة جديدة لتوزعات الصناعة ودورها الوظيفي، فيكون بذلك قد يتحقق تحديد مواقع صناعة جديدة واعادة توزيع صناعة قائمة، وتحديد منشآت فرعية ضرورية أخرى.

التخطيط لاستعمالات الارض الصحية والتعليمية والترفيهية

إن وضع خطة لتنمية الخدمات في المدينة ممكن في حالة وضع دراسة مستفيضة عن خدمات الصحة والتعليم والترفيه في المدينة وتوزيع كل خدمة من هذه الخدمات مكانياً بالخارطة وتحديد مستوى واقع كفاءتها ومستوى ما تؤديه لسكان المدينة ولسكان إقليمها وتعارفها بحجم السكان وحجم احتياجاتهم وتحديد النقص والمشكلات، ولفهم اتجاهات السكان واتجاهات تطور المدينة وتوسعها كذلك توضع تصورات لما ينبغي من حجم لهذه الخدمات المستقبلية لتكون على الأقل متناسبة مع متطلبات السكان المتزايدين، وعليه توضع خطة تتوافق مع تصميم المدينة الأساس.

التصميم الأساسي:

إن خطط استعمالات الأرض الوظيفية مجتمعة ترشد إلى وضع خطة أو تصميم أساسي للمدينة أو الأقاليم بهدف التنمية والتطوير، وان التصميم الأساسي في المجالين الحضري والإقليمي هو توجهاً قومياً في التخطيط بعد التصميم الأساس خطة عامة في بعدين زماني ومكاني لتطوير وظائف المدينة أو الإقليم كافة.

وإن التصميم الأساسي ينفذ على مراحل مرفقاً بلوائح وقوانين وتشريعات تنظم تطبيق وتحد من تصرفات المواطن خارج التصميم مما يؤثر على جمالية التصميم وتقلل من الكفاءة الوظيفية للإنشاءات التي تبنى وفق التصميم، ومع هذا فأنه من الواجب تميز التصميم الأساسي بالمرونة أثناء تطبيقه.

أهداف تخطيط المدن:

ويهدف تخطيط المدن إلى[16]:

1 - تجميل المدن وتطوير أحيائها كوضع أنموذج موحد للمساكن أو إلزام

الملاك ترك مساحات حول المبني كحدائق ونقل الورش الصناعية خارج المدينة لتخليصها من الضوضاء والتلوث، وتخصيص أمكان كمنتزهات وتشجير الطرق وإقامة الملاعب والنوادي وأماكن خاصة لوقوف السيارات.

2 - فصل المناطق السكنية عن التجارية والصناعية ما أمكن لتخليص السكان من المضايقات.

3 - توفير المرافق العامة كالكهرباء والماء والصرف الصحي لجميع أحياء المدينة بما يتفق وحجم كل حي وثقل سكانه.

4 - تسهيل اتصال المدينة بالمناطق المحيطة بها أو بمناطق الخدمات المتربطة بها.

5 - تخطيط مواقع المراكز الإدارية والخدمات التعليمية والترفيهية والصحية وخدمات الأمن بحسب الأحياء وتوزيع الطرق ووسائط النقل بين الأحياء ومركز المدينة مما يسهل حركة السكان داخل المدينة.

التخطيط للسكن في الإقليم:

يعتقد الخبراء أنه يتعين الاهتمام بتخطيط السكن في اطار التوازن مع تخطيط استخدام الأرض لكي تنجح عملية التخطيط في التحسين لحساب الإنسان لصفة عامة لأن التحسين هو كل لا يتجزأ.

ومن ثَمَّ تكون عملية السكن في الإقليم وثيقة الصلة كلياً بأهداف الخطة الشاملة للتخطيط المتوازن يوضع لحساب الإنسان ويكون المطلوب التنسيق بين التخطيط لقطاع الإنتاج والتخطيط لقطاع السكن، وصولاً بالإنسان إلى ما هو أفضل ومستهلك وكمستقر في وقت وهو في الإقليم.

وتتوخى الخبرة الجغرافية أن تتحمل مسؤوليتها من أجل صياغة

الخلفية التي تحقق التوازن في إطار حاجة الناس وأوضاعهم وإمكاناتهم من ناحية وفي إطار تفاعلهم مع الأرض طلباً للانتفاع بها من ناحية أخرى، ودراسة السكن والضوابط الحاكمة لكل أنماطه، تمثل قطاعاً من البحث الذي يدخل في دائرة اهتمام الجغرافي، وتتوخى الجغرافية دراسة السكن في المدن في إطار الحضر وفي القرى في أحضان الريف[21].

ويعدّ التخطيط الإقليمي من المقومات الضرورية التي ينبغي أن تقوم عليها الخطة الإسكانية، ومن المعروف أن نشوء التخطيط على مستوى الأقاليم كان وليد ندرة عنصر الأرض كأحد وسائل تحقيق السكن، وإن التنسيق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من الأراضي لا بد من أن يتصدر الأسباب التي جعلت الاهتمام بهذا النوع من التخطيط يزداد مع شدة الحاجة إلى الوحدات السكنية التي يرغب الأفراد اتخاذها مأوى لهم.

ومما لا شك فيه أن التخطيط الإقليمي ظهر إلى حيز الوجود في أعقاب انتشار الآراء التي تنادي بضرورة تحقيق التنمية الإقليمية (Regionalization) في مختلف أنحاء البلاد[74]، والمهم أن يكون توزيع الإسكان في الأقاليم متناسباً مع توزيع السكان في الأقاليم، وإن هذا التوازن الجغرافي للإسكان والسكان يؤسس قاعدة للاستقرار الإقليمي وحل كثير من المشكلات المتعلقة بالسكان من جهة وتلك المتعلقة بالإسكان.

وللتخطيط الإسكاني الإقليمي أهداف تراها الأمم المتحدة خلال دراسة لها حول مشاكل السكن بأنها تشتمل على تحسين المستوطنات البشرية الموجودة وإنشاء المستوطنات الجديدة، وتنفيذ برامج متعلقة بالتجديد وتوفير المأوى والمرافق الأساسية والخدمات، وصون المعالم التأريخيه[26] وحماية البيئة الطبيعة والنهوض بها[66].

أن أي تخطيط إسكاني لا بد له من الأخذ بالاعتبارات الأساسية الآتية:

1 - إجراء إحصاءات دقيقة للعوائل في المدن والقرى لمعرفة واقع مشكلة السكن.

2 - تحديد المساحات المخصصة للمساكن وطريقة تقسيمها.

3 - إمكانية توفر مساحات لبناء مساكن داخل المدينة أو عند ضواحيها.

4 - العمل على زيادة المواد الإنشائية تصديراً واستيراداً.

أما الأغراض الأساسية للتخطيط الإسكاني على مستوى الأقاليم فهي كالآتي:

1 - تجديد المدن القديمة:

ويشتمل التجديد على المدن القائمة التي تعاني من مشاكل الاختلال في البيئة الإسكانية ومن ازدحام السكان، والاتجاهات الفوضوية في الأبنية، وإن هذا التحديد هو من مهمات المجالس المحلية[23].

كما أن مظهر المدن القائمة فيما يتصل بالإحياء الفقيرة لا بد من أن تدخل في إعداد الطرائق المتبعة لإنقاذها مما تعانيه من الظروف الإسكانية المتردية.

ويرى بالشن (Balchin) بأن تجديد المدن القديمة يتمّ كذلك بإجراء التعديلات (Rehabilitation) على المباني المتداعية[62].

2 - بناء المدن الجديدة المتكاملة:

إن إجراءات التنمية (Spatial development)، دفعت باتجاه اتخاذ الإجراءات المطلوبة في إقامة مدن جديدة حيث باتت لا تنفع التصليحات على مدن قديمة أو مدن كبرى لها من العمر مئات السنين، وإن إنشاء المدن الجديدة (Civitas) لم يكن حكراً على الدول الأمريكية بل شاع في

العالم لا سيما في الدول التي اكتشف النفط فيها[95].

3 – إقامة الضواحي الجديدة والمدن التابعة:

تعدّ الضواحي الجديدة والمدن التابعة محاولة لإعادة توزيع الموارد البشرية على بعض المناطق الجغرافية، ويتزايد هذا الاتجاه بصفة خاصة عندما يتزايد حجم المدن الرئيسية والعواصم الكبرى.

4 – إيجاد القرى الجديدة:

إن إيجاد هذه القرى من الأهداف التي يتطلع اليها المخطط الإقليمي الذي يعمل على حل المشكلات الإسكانية التي أصبحت تزخر بها حياة الناس وتعدّ تنزانيا من أكثر الدول اهتماماً بتجميع القرى المتناثرة (Villagization) في بلادها من أجل توصيل الخدمات إلى الاهالي كافة إذ تمكنت من إقامة (369) مستوطنة بشرية تضم حوالي ألفي قرية يتراوح عدد سكان كلّ منها ما بين 1000 و2500 شخص[26] و[73].

التخطيط للصناعة في الإقليم:

تعطي الصناعة في الإقليم بعداً للتقدم إذ هي تقدم الدعم الحقيقي للبنية الاقتصادية فيه، وكان من شأن توطن الصناعة في الإقليم أن يضع الأسس للتقدم الحضاري والتقدم الاقتصادي بل يكون من شأنها أيضا أن تتفوق على كل أنماط الاستخدامات، ومن شأن الصناعة أن تقوم على مقومات في أي إقليم.

إن الواقع الطبيعي في الإقليم قد يؤدي إلى وفرة المادة الخام والطاقة في وقت واحد، وان المقومات البشرية هي قوة العمل والتمويل وإمكانات نقل الإنتاج الصناعي وتوزيعه وتسويقه لحساب الاستهلاك.

وإن الواقع البشري في أي إقليم يقوم بدور حاسم في صياغة هذه

المقومات لحساب الصناعة، ومن شأنه أن يهيء كل الظروف المناسبة لكي تتحمل المقومات البشرية مسؤولية محددة لدى قيام الصناعة وتوطنها في إقليم من الأقاليم.

من خلال كلّ المقومات الطبيعية والبشرية تقوم الصناعة، ولئن أسهمت الخبرة الجغرافية في قيام الصناعة في الإطار المتوازن للبيئة الاقتصادية في الإقليم، فإنها تسهم أيضاً في انتخاب الصناعة الأنسب في الحجم الأمثل، والمفهوم أن الحاجة قد تدعو لأن يلتزم إقليم معين بصناعة معينة، ويكون الالتزام من قبيل الاستجابة لما يليه الواقع الاقتصادي والضوابط الحاكمة له، ومع ذلك فليس محتماً أن يكون الالتزام مطلوباً في كلّ إقليم.

وبناء على هذا التقييم يكون اختيار موقع قيام الصناعة ويكون انتخاب نوع الصناعة، ويكون تحديد أهدافها، المرتقبة لحساب البيئة الاقتصادية في الإقليم وقد تتداخل في صيغة هذا التقسيم الحاسم عوامل طبيعية واقتصادية وسكانية واجتماعية على مستوى الإقليم مرة وعلى مستوى العلاقة الايجابية بين الإقليم والأقاليم الأخرى في إطار الدولة مرة أخرى.

لئن كان التخطيط مطلوباً لقيام الصناعة وتوطينها في الإقليم فأنه يكون مطلوباً لتنمية الصناعة في الإقليم أيضا، ومن شأن الخبرة الجغرافية أن تتحمل المسؤولية في استطلاع الواقع الذي يهيئ للتنمية ان تكون في أحضان المستوطن المتخصص ويكون مطلوباً من الجغرافي تدارس الواقعين الطبيعي والبشري وقدراتهما للاستجابة لنوع معين من الصناعة وتنميتها وتفوق النوع المتخصص.

ويشهد القرن العشرون عملية توطن الصناعة المتخصصة في الإقليم كما يشهد النمو الحقيقي في أحضان هذا التوطن المتخصص في بعض الأقاليم.

ومهما يكن من أمر فإن التخطيط لتنمية الصناعة في الإقليم يركز على دفع إرادة التغيير في اتجاه يؤكد التغيير الاجتماعي والحضاري لحساب التغيير الاقتصادي، ومن ثمَّ يكون التغيير الاقتصادي لحساب التحسين والزيادة في الإنتاج الصناعي وسيلة لدعم التركيب الهيكلي للبنية الاقتصادية بصفة عامة ولرفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد بصورة خاصة.

وعليه فأنه تسبق التخطيط الصناعي في أية دولة دراسة تفصيلية لأقاليم الدولة توضح خصائص كل إقليم وإمكاناته ومتطلباته وتلك المزايا تؤثر في اختيار موقع الصناعة في الإقليم، فللموقع خصائصه المحددة المميزة وللصناعة خصائصها المحددة المميزة وإن التقاء هذه الخصائص تشجيع لقيام الصناعة في ذلك الإقليم.

وهناك أهداف عدة مرجوة من التخطيط للصناعة في الإقليم وهي:

1 - توطين الصناعة بموقع مناسب لها في جهة من جهات الإقليم بحيث تتفق مع الظروف المناسبة والإمكانات المتاحة.

2 - تطوير الإنتاج كماً ونوعاً وذلك باعتماد الأساليب الصناعية الحديثة والأيدي الفنية المدربة والأجهزة والتكنولوجيا الحديثة، وبذلك تتحقق زيادة في الإنتاج وتحسين في النوعية مما يضاهي الإنتاج الخارجي المماثل ويكون للإقليم دور في تسويق إنتاجه إلى الأقاليم الأخرى أو مبادلتها بما تنتجه الأقاليم.

3 - إضافة خطوط إنتاجية أخرى إلى ما هو موجود والتوسع في الصناعة القائمة، وتوزيع الصناعات الجديدة على الأقاليم مما يحقق عدالة مكانية.

التخطيط للتعدين في الإقليم:

يمثل استخراج المعادن نمطاً من الاستخدام الأولي لموارد الأرض كما تمثل تشكيل المعادن وصناعتها وصياغتها نمطاً من أنماط الاستخدام الثنائي، وإن استخدام هذه الثروة تتطلب من الإنسان أن يتحسس ما تحتويه الأرض من موارد في التراكيب الجيولوجية.

وإن الخبرة الجغرافية مطلوبة لكي تشترك في عملية التقييم التي يبدأ من بعدها الاستخدام، مطلوبة في بحث العوامل المؤثرة، وقيمة وجود المعدن إن كان أفقيا، أو رأسياً وقيمته الاقتصادية.

إن التخطيط للمعادن في الإقليم يدخل في إطار التخطيط الشامل في الإقليم ويميز المعادن في الإقليم كالآتي:

1 - إن الخامات المعدنية كامنة في طبقات القشرة بشكل غير منتظم على المستويين الرأسي والأفقي وفق ظروف حاكمة.

2 - ليس وجود المعادن يكون ثراءً بحيث من الممكن استغلاله اقتصادياً.

3 - إن المعين المعدني عرضة للنفاذ فيتوجب النظر اقتصادياً في شأن استغلاله وتهيأة البديل بعد نفاذه.

4 - إن هناك عوامل جغرافية عدة تقوم بدورها في مستوى استغلال المعدن منها مواقع المعادن وبعدها عن تركز السكان وقوة العمل والخبرة في الاستثمار وتكنولوجيا الاستغلال والتنقيب ومستوى الطلب على المعدن والنسب التي يوجد فيها المعدن.

وهكذا نفهم ان التخطيط التعديني نمط من أنماط التخطيط الاقتصادي وتطويره في الإقليم وتتطلب تنمية الثروة المعدنية توافر الخبرات الآتية[16]:

1 - **الخبرة الجغرافية**: ترشد الخبرة الجغرافية إلى العوامل التي تشكل سطح الأرض وعوامل التعرية وتوزيع الثروات المعدنية مكانياً والعوامل التي تساعد على الإنتاج وإمكانات الاستثمار لتلك المعادن.

2 - **الخبرة الجيولوجية**: تنفع في تحديد كمية المعادن في باطن القشرة الأرضية وتحديد أنواع الخامات وكلّ هذه الأمور توضع بنظر الاعتبار عند التخطيط الإقليمي للمعادن أو التخطيط للمعادن في الإقليم.

3 - **الخبرة الاقتصادية**: أي البحث في المعادن من طرف الاقتصاد، مدى استمرار استثمار المعدن أو نفاذه وكميات الاحتياط منه وإمكانية استثماره اقتصادياً ومستويات الطلب على المعادن ومعنى ذلك وضع إمكانات اقتصادية في مجال التخطيط للمعادن في الإقليم.

وهناك جملة عوامل تدخل في تحديد إمكانية الاستثمار للمعادن في الإقليم هي الموقع الجغرافي من حيث بعد الموارد وقربها من الطاقة والسوق وكذلك عمق الخامات المعدنية وسمكها ودرجة تركيزها في الصخور وأساليب تعدينها ووسائل نقلها وعوامل المناخ والأيدي العاملة ورؤوس الأموال.

والتخطيط للموارد المعدنية، يكون في مجال تحسين الأساليب وتحديث الأدوات المستخدمة في استخراج المعادن وفي مجال تطوير المهارات للعاملين في استخراجها والعمل على إيجاد نوع من التوازن بين الطلب والعرض وحماية أسعار المعادن من أجل إطالة عمر الإفادة من هذه المعادن، ويجري أيضاً في التخطيط للمعادن في الأقاليم فحص الأقاليم كافة وطبقات أرضها الصخرية للتأكد من الإمكانات المعدنية كافة فلزية كانت أم غير فلزية.

التخطيط للصيد في الإقليم:

لا يزال الصيد بنوعيه البري والبحري ميداناً يوجه إليه الناس نشاطهم للحصول على معاشهم أو للحصول على غذائهم وفي وجهات أخرى يحترف الصيد كنشاط تجاري يسهم في الاقتصاد العالمي بشكل من الأشكال، ولذا فالصيد حرفة موجودة في الاقتصاد النامي والمتخلف وكذلك موجود في الاقتصاد المتقدم تكنولوجياً.

إن الاتجاه نحو البحر هو من أجل الثروة الكامنة فيه ومن شأن الثروة السمكية في البحر أن توجد في قطاع سطحي لا يزيد عمقه عن 200م إما الحياة وراء ذلك فلا تهم الإنسان.

إن توزيع الثروة غير منتظم على المستوى الأفقي في أنحاء البحر الواسع، وسوء التوزيع من بحر لآخر أو من قطاع لآخر.

والإنسان يسعى إلى مزيد من التفوق لكي ينمي استخدام البحر وينتفع به، ويبدأ الإنسان يتصدى لكلّ تحدي في الصيد وغيره لمواجهة النقص في الغذاء، فظهرت أساطيل متخصصة ومرافئ متخصصة كذلك ثم تحول الصيد من حرفة إلى صناعة، وبدأت معه عملية مواجهة التلوث والتخطيط لحرفة الصيد هذه إقليمياً، فالإقليم الذي فيه مرفأ صيد للأسماك يطور هذا الإقليم بموجب هذا المورد، بغية قيامه بتزويد الأقاليم الأخرى البعيدة عن البحر بمنتجاته.

وتأسيساً على الخبرة الجغرافية العارفة بالتفاعل الايجابي بين الإنسان والبحر طلباً لإنتاجه وتأسيساً على الخبرة هذه بالضوابط الطبيعية الحاكمة لوجود الثروة الحيوانية في البحر، فإنه بإمكان المخططين الارتكاز على المعلومات الجغرافية عن وضع أية خطة إقليمية للنهوض بالصيد في الإقليم والعمل على إدخال تقنيات الصيد الحديثة.

التخطيط للغابات في الإقليم:

إن استخدام الغابات يمثل نمطاً من أنماط الاستخدامات الأولية، شأنه في ذلك شأن الزراعة والرعي والتعدين، وقد بدأ هذا الاستخدام لصالح الإنسان، منذ وقت بعيد، وربما هو اسبق من معظم الاستخدامات الأولية الأخرى.

ومن الطبيعي أن تسير عملية استخدام الغابات جنباً لجنب مع عمليات استخدام الموارد المنوعة الأخرى، ومن الطبيعي توقع التوافق والتعارض بين استخدام الغابات في الإقليم والاستخدامات الأخرى.

إن الخبرة الجغرافية تقدم الحقائق عن الغابات: حجمها وسعتها وتوزيعها الجغرافي وأنواعها والظروف المتحكمة بها وسبل استخدامها وتحسينها، وإن عملية التقييم للغابات من الوجهة الاقتصادية واستخدام الأساليب المثلى لاستثمارها تعدّ بمثابة ضبطاً بشرياً لإحباط أية مشاكل تقلل من إمكانات الاستثمار، وأن عناصر الضبط تتم بـ[21]:

1 - معرفة خصائص الواقع الطبيعي للإقليم أي معرفة العناصر التي تقوم بدور في إعطاء الغابة صورتها النهائية في التنوع الشجري وفي كثافة الغابة ورطوبتها أو جفافها ونوع ومدى جدواها الاقتصادي.

2 - تجديد الواقع البشري وتطوير قدراته فيما يتصل بحجم استخدامه للغابة ونوع استثماره وطريقته وصولاً إلى تحقيق الاستثمار الاقتصادي الذي لا يضر بالغابة.

إذاً يفرض الواقع الطبيعي في الإقليم صورة من صور النمو الغابي ويكسبه خصائصه، ثمَّ يفرض الواقع البشري من خلال الحاجة إلى اتخاذ الأسلوب الاقتصادي غير الجايز أو التقليدي في الاستثمار.

التخطيط للرعي في الإقليم:

يسهم الإنتاج الحيواني في الثروة الاقتصادية للعالم بنصيب كبير يقدر بما يزيد على ثلث إنتاج المحاصيل الغذائية، وتتمثل قيمة الرعي والإنتاج الحيواني فيما يمد العالم به من مواد غذائية، متنوعة مثل اللحوم والألبان ومنتجاتها بإضافة منتجات الدواجن، كما يمد العالم بمواد أولية للصناعة مثل الصوف والجلود وغيرهما، هذا فضلاً عن أهمية الحيوانات للشغل كمصدر طاقة للعمل الزراعي وغيره والى أهميتها في توفير الأسمدة البلدية التي تستعمل على نطاق واسع لرفع خصوبة التربة في كثير من جهات العالم[101].

إن استخدام الراعي لحساب قطيع من الحيوانات في الإقليم يعني بالضرورة صورة من صور المراعي، تشارك بنية الإقليم الاقتصادية كاستخدام أولي يتطلب مساحات مناسبة.

وأن ثمة ضوابط طبيعية تقوم بدور في التأثير على استخدام الحيوان، وأن الإنسان يواجه هذه الضوابط بشكل ايجابي، وأنه يستجيب لها بمستوى تحقيق رعي أفضل وإنتاج حيواني أغزر، ويكون بذلك اختيار الحيوان الأفضل تلاؤماً مع الإقليم الأفضل.

إن الضوابط قد تتحدى وأن الاستجابة لها يكون بمستوى عالي من المواجهة، وإن المواجهة تتباين من إقليم لآخر بحسب الاختلاف الحضاري والتقدم العلمي، والإنسان يسعى بكل الوسائل ليواجه التحدي والبيئي للرعي[21].

وان الضبط البشري يعني قدرة الإنسان على الاستجابة لمواجهة المخاطر والتصدي لتحدي البيئة المؤثرة سلباً على الرعي، وإحلال تحولات نوعية لخلق وإنماء مراعي أفضل لإنتاج أوفر.

يوجد في كثير من جهات العالم رعي بدائي أي استخدام الحيوان

استخداماً متخلفاً، وهناك صورة للرعي أخرى تتماشى مع ما يسمى بالرعي التقليدي، في هذا الرعي حالة أدنى من التصدي للتحدي البيئي في الإقليم ولا شك في إن الإنتاج الحيواني في هذه الأنواع من الرعي في مختلف الأقاليم هزيلاً.

ويوجد نمط ثالث للرعي، يدعى بالرعي التجاري، له مكانة اقتصادية أوفر، وأن الضبط البشري أفضل وتصديه للتحدي أعلى ومستوى التحكم لعوامل الضبط البيئي أرقى، ويكون الإنتاج الحيواني بمستوى كبير يسهم في حركة التجارة العالمية.

وهناك النمط المتفوق للرعي في كثير من الأقاليم اقتصادياً كما هو الرعي في دول أوروبا ويأخذ هذا النوع مستوى التخصص في الحيوان، وهذا النوع لم تتهيأ له الفرص لأن يكون رعياً في مساحات واسعة، وبذلك يتطلب زراعة مراعي بأعلاف يحتاجها نوع الحيوان المربى وهذه الزراعة تدعى بالزراعة المختلطة أي زراعة الأرض لإنتاج اللحوم والألبان وغيرها، وهي تعتمد على الخبرات العلمية والدراية، ومن أجل التفوق بالإقليم المتميز بوجود إمكانات رعوية يعتمد إدخال التصنيع لصناعات معتمدة على مواد أولية حيوانية.

التخطيط للزراعة في الإقليم:

تتميز حرفة الزراعة بعدد من الخصائص، لعلَّ أهمها أنها حرفة متجددة لا تنضب عكس الوضع بالنسبة لحرفة التعدين التي يطلق عليها بالحرفة السالبة، وإن التخطيط الزراعي في الإقليم يرتبط بعوامل عدة مؤثرة هي:

1 - العوامل الطبيعية مثل عناصر المناخ والتربة والمياه ومظاهر السطح كعوامل متحكمة في المحاصيل ونوعها ومستوى إنتاجها، وان هذه الضوابط الطبيعية الحاكمة تتباين من إقليم لآخر مما تمكن من

الاختلاف في الإمكانات الزراعية بين الأقاليم في الدولة وهذه المسألة تؤخذ بنظر الاعتبار عند التخطيط للزراعة في الإقليم.

2 - العوامل البشرية لها تأثير كبير على الإنتاج مثل عدد العاملين الزراعيين والأساليب الزراعية والنظام الزراعي والآلات والأدوات المستخدمة ووسائط النقل والسوق.

3 - نوع المحاصيل الصالحة للزراعة من أجزاء أو أقاليم في الدولة ومدى قابلية إنتاجها ونقلها إلى السوق ومنافسة إنتاج نقص محاصيل تزرع في جهات أو أقاليم أو دول أخرى أكثر صلاحاً لزراعتها مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، فالمخطط ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار هذا العامل المهم ويهيئ للإنتاج سبل التصريف للاستمرار بزيادة الإنتاج.

4 - توفير مساحات واسعة من الأرض وان زيادة السكان تؤدي إلى الضغط على الأرض الزراعية، وتتباين المساحات اللازمة للزراعة والصالحة لها بين إقليم وآخر.

5 - الاهتمام بإنتاجية المحاصيل وتحديد إنتاجية الأرض العالية للحقول المحددة، مثلاً إذا كان الإقليم بمناخ وتربة مناسبة لإنتاج القطن وإن الدونم الواحد يعطي من القطن إنتاجاً يفوق المحاصيل الأخرى والأقاليم الأخرى، عليه يتطلب الإنتاج والعمل جعل الإقليم متخصصاً بإنتاج القطن.

ويهدف التخطيط للزراعة في الإقليم إلى تحقيق أهداف محددة نذكرها كالآتي:

1 - الاهتمام بالتوسع الزراعي الأفقي، وذلك بالعمل على استصلاح أراضي زراعية غير منتجة واستزراع الأرض التي تغطيها الحشائش، إلى جانب الاهتمام بشبكة الري والصرف وإدخال آلات وأساليب

متطورة وإتباع نظم وعمليات زراعية ناجحة مع تشجيع الأيدي العاملة الزراعية وتوفير الحياة الكريمة لها لمنعها من الهجرة إلى المدن.

2 - التوسع الرأسي في الزراعة بالإقليم: وذلك باستخدام البذور المحسنة والأسمدة الجيدة والحفاظ على التربة وتطوير العمالة الزراعية.

التخطيط للسياحة في الإقليم:

إنَّ التنظيم الإقليمي للسياحة عنصر أساسي في تنمية السياحة بخاصة وأن أسسها النظرية تسمح لها باكتشاف العوامل التي تتحكم بتوزيعها، والسياحة ظاهرة اجتماعية اقتصادية تستخدم ميزات المكان بشكل فعال من خلال استخدامها للموارد الطبيعية والبشرية، والدور الأهم في الحركة السياحية كما هو واضح يتمثل بالسياح ورغباتهم لا سيما إذا كانت تهدف التسلية والترفيه في أمكان تزداد الحاجة إلى اتساعها مع ازدياد السكان بشكل عام وسكان المدن بشكل خاص.

إن التنظيم الإقليمي للسياحة هو جزء لا يتجزأ من الخطة الإنمائية الشاملة للدولة وذلك لأهمية السياحة، والتوزيع الإقليمي المتوازن للسياحة يؤدي حتماً إلى ازدهارها وتطورها وبخاصة أنه يؤدي إلى استعمال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية وللمؤسسات السياحية وتجهيزاتها ويساهم في تنمية المناطق الأقل تقدماً والتي امتدت إليها السياحة كالمناطق الريفية.

إنَّ التنظيم السياحي الإقليمي يتمثل في أشكال عدة كما هو الحال بالنسبة للتوزيع الإقليمي الاقتصادي، فهناك المكان السياحي وهو الوحدة الإقليمية الصغرى للموارد والمؤسسات السياحية مثل بناء أثري، متحف، قمة جبل، مسبح، فندق وغيره، وهناك الإقليم الصغير الذي يشتمل على مجموعة من الأماكن السياحية المترابطة فنياً واقتصادياً ولها ذات الجاذبية السياحية كمدينة ما مع ضواحيها، كما يميز الإقليم السياحي الأساسي الذي

يمثل انسجاماً تضاريسياً لمجموعة من الأقاليم السياحية الصغيرة، هنا تكون للسياحة أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإقليم، مثال ذلك الإقليم السياحي الجبلي في لبنان[57].

وعند التنظيم الإقليمي للسياحة لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للأقاليم السياحية وأهمها[57]:

1 - التأثير القوي للموارد السياحية الطبيعية في جذب حركة السكان والحركة السياحية وإقامة مؤسساتها وطرق المواصلات.

2 - عدم احتواء الأقاليم السياحية على مناطق ذات حركة سياحية ضعيفة كالمناطق الصناعية والزراعية وذلك قدر الإمكان من اجل ان لا تشوه وحدة الإقليم.

3 - عدم تحميل الإقليم أكثر من طاقته من الحركة السياحية وإلا سيؤدي هذا إلى التلوث وتشويه جاذبية المكان.

4 - الأخذ في الحسبان امتداد الإقليم واتساعه السريع، نظراً للزيادة الكبيرة في الحركة السياحية ولتطوير المواصلات أيضاً، ومن هنا ضرورة امتداد السياحة إلى المناطق الأقل تطوراً في الدولة لأنها عامل أساسي في التنمية الاقتصادية.

5 - أن موسمية الحركة السياحية تشكل العقبة الرئيسة في تطوير الأقاليم، لذلك يجب التركيز على الموارد السياحية البشرية وزيادة استخدامها مع تطوير السياحة العلاجية بالمياه المعدنية لأنها تستخدم على مدار السنة أيضاً وبذلك يخفف من المدة الموسمية المرتبطة أساساً بالعوامل المناخية.

هناك وسائل وطرق واقتراحات عدة لتطوير السياحة في الأقاليم هي[6]:

1 - العمل على تشجيع إقامة السياح في بلد ما لفترة أطول.
2 - القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة الصعبة.
3 - تبسيط الإجراءات الجمركية لدخول البضائع التي يحتاجها السياح وكذلك حاجات السياح.
4 - تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفندقة.
5 - تطوير المصادر البشرية العاملة في صناعة السياحة والفنادق.
6 - تطوير قطاع النقل السياحي.
7 - تنشيط السياحة.
8 - نشر الوعي السياحي.
9 - تشريع قانون سياحي.
10 - تطوير وسائل الأمن والسلامة.
11 - تسهيل إجراءات الحصول على سمة الدخول.
12 - تحسين الهيكل الأساسي للخدمات السياحية وتوسيعه عن طريق زيادة استيعاب الطائرات والموانئ ومراكز الحدود البرية وتحسين أجهزة السيطرة على الحركة الجوية والبرية والبحرية.
13 - الاهتمام بالتسويق والإحصاء السياحي.
14 - إنشاء مراكز سياحة وطنية.
15 - تأسيس جهاز متكامل لتشجيع ومساندة صناعة السياحة بما يلائم متطلبات البيئة.
16 - تخصيص جزء من إيرادات السياح لتنمية الموارد السياحية.
17 - الانفتاح على الأسواق التجارية العالمية ودعم القطاع الخاص والتجارة الحرة.

وإن الموارد السياحية التي يمكن استغلالها في الأقاليم ويمكن تحديدها كالآتي:

القيم الجمالية لأشكال سطح الأرض كالقمم والسفوح وتنوع الارض، كذلك القيم الجمالية للنباتات الطبيعية والمساحات الخضراء المكشوفة وموارد حيوانية فطرية لا سيما للمحميات في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا والهند وتايلاند.

وكذلك السواحل البحرية والجزر والبحيرات والأنهار في مواقع كثيرة من العالم، وجمالية الصحاري وكثبانها ووديانها ومرتفعاتها وتكويناتها الصخرية وأشكالها الجيمورفية.

وتوجد موارد بشرية تتصل بالمواقع الأثرية والمتاحف والمراكز الثقافية والاماكن المقدسة والمناطق العلاجية والمؤتمرات.

وإن خطط التخطيط الإقليمي للسياحة بوجه عام تهدف الى:

1 - التركيز على تنمية أنماط السياحة وتطويرها التي تتفق والإمكانات المتاحة على المستويين الإقليمي والقومي.

2 - وضع خطة عمل تهدف إلى الإسهام في رفع مستوى معيشة السكان من خلال المكاسب المالية التي تحققها أنشطة السياحة.

3 - التركيز على المشاريع التي ترفع مستوى البنية الأساسية للخدمات المختلفة والتي تسهم بدورها في سرعة تنفيذ المشروعات السياحية المدرجة في الخطة، علاوة على تسهيلها إلى سبل الحياة اليومية لكل من السياح الوافدين إلى الإقليم وسكانه المحليين، فالخطط السياحية لا تهدف فقط إلى السياح بالحضور إلى الإقليم المضيف بل وأيضاً إغرائه على البقاء أطول فترة ممكنة.

4 - الاهتمام بتطوير الجوانب الثقافية والاجتماعية وتنميتها إلى جانب الاقتصادية لسكان النطاقات السياحية المضيفة وذلك على المستويين الإقليمي والقومي، ومعنى ذلك أن التخطيط السياحي يهدف أساساً إلى التقليل قدر الإمكان من النتائج السلبية للسياحة في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأقاليم.

الخطة الإقليمية لتطوير السياحة:

يعتمد في ذلك على قواعد علمية تتمثل في العديد من الدراسات المتعمقة الشاملة التي تسهم في إلقاء الضوء على الأقاليم التي يمكن استثمارها سياحياً والتغلب على المعوقات التي تعترض هذا الهدف، وتصنف الدراسات إلى مرحلتين هما:

1 - مرحلة إعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية الإقليمية للسياحة.

2 - مرحلة وضع خطة التنمية الإقليمية للسياحة.

وتشتمل مرحلة إعداد الخطة (الدراسات اللازمة لخطة التنمية الإقليمية للسياحة)، على حصر ملامح الإقليم الطبيعية والبشرية ودراستها وكذلك المشكلات المرتبطة بالإنتاج والعمران والسكان كافة في الإقليم والملامح التي تحدد أنماط السياحة ومدى توفر أساسياتها وأبعاد المتغيرات المؤثرة فيها، ويدخل كذلك عمليات تحليل السوق السياحي وتدفق السياح على الإقليم وبالتالي تحديد طاقته الاستيعابية وقدرات وسائل النقل.

أما المرحلة الثانية التي هي مرحلة وضع خطة التنمية الإقليمية للسياحة وهي متضمنة المقترحات الخاصة بخطة المنشآت السياحية والفندقية ومراكز الخدمات المرتبطة بها من حيث التوزيع المكاني والحجم والنمط والمستوى وأشكال الاستخدام إلى جانب هيكل تخطيط يعالج:

1 - المشاريع التي تعالج النقص في الأقاليم المتطرفة.

2 - المساحات المجاورة القريبة من الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى ومدى الإفادة منها سياحياً.

3 - الكفاءات الوطنية المطلوبة وإعدادها.

4 - أقاليم ودول الطلب السياحي المعتمد عليها في مجال التسويق[17].

وأحياناً تقسم الخطة لعملية التخطيط السياحي الإقليمي الى:

1 - المرحلة التحضيرية.

2 - مرحلة تحديد الأهداف.

3 - مرحلة جمع البيانات.

4 - مرحلتي تحليل البيانات وتوليف نتائجها.

5 - تحديد السياسة التخطيطية السياحية.

6 - التوصيات.

7 - التنفيذ والمتابعة، وتظهر تفصيلات مراحل إعداد خطة التنمية السياحية على المستويين الوطني والإقليمي في (شكل24).

التخطيط للسكان في الإقليم:

عندما يخطط للسكان في الإقليم يترتب معرفة أحوال هؤلاء السكان من الجوانب جميعها وبخاصة معرفة عددهم حاضراً وما سيؤول إليه هذا العدد مستقبلاً لأن السكان يرتبطون بالتخطيط العمراني والاقتصادي وكلّ نشاط في الإقليم.

شكل (24)

مراحل اعداد خطةالتنمية السياحية على المستويين الوطني والقومي

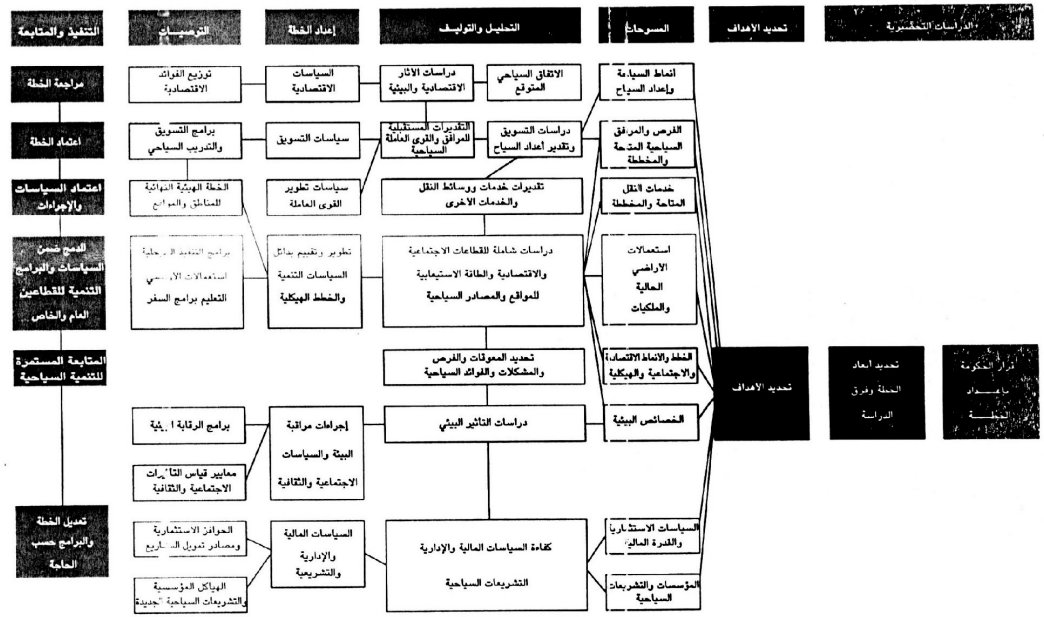

المصدر: د. عثمان محمد غنيم وبنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص80.

وهنا يتطلب الكشف عن مستوى نمو السكان وتغيره بمعرفة مقدار المواليد والوفيات والهجرة، وبذلك تستخدم معايير عدّة لقياس الهجرة واتجاهها ونمو السكان، تلك المعايير التي تعتمدها جغرافية السكان ويعتمدها علم السكان.

عندما تتمّ معرفة عدد سكان الإقليم حاضراً فأنه يمكن معرفة نصيب كلّ فرد منهم من السكن والدخل والطاقة والزراعة والموارد والمدارس المراكز الصحية والأطباء والمدرسين، وبعد استخراج عدد السكان المتوقع مستقبلاً من الآن ولمدة عشرين سنة أو أكثر ويترتب على العدد الجديد معرفة الحاجة المستقبلية الى:

1 - عدد رياض الأطفال.

2 - عدد المدارس الثانويات والجامعات والمدرسين.

3 - عدد المراكز الصحية والمستشفيات والأطباء وذوي المهن الصحية.

4 - عدد المساكن.

5 - منتجات وغذاء.

6 - معسكرات ومستلزمات عسكرية.

7 - طرق ووسائط نقل وغيرها.

كما يتطلب عند التخطيط للسكان معرفة تراكيب السكان للوقوف على حقيقتهم في الإقليم ليكون بالإمكان التخطيط لهم وتوجيههم ليكونوا جزءاً من أداة التخطيط وذلك عند تحديد:

1 - التركيب العمري للسكان وذلك بتفصيل الفئات العمرية وتحديد نسبة كل فئة.

2 - التركيب النوعي (الذكور والإناث) ونسبة كل نوع.

3 - التركيب الاقتصادي حيث يتم الوقوف على حرفة السكان ونسبة العاملين بكل حرفة إلى مجموع العاملين بكلّ الحرف.

4 - التركيب التعليمي لمعرفة مستوى التعليم والثقافة في الإقليم بقصد النهوض به.

5 - تحديد مستوى الإعالة ومعرفة عدد السكان العامل وعدد السكان العاطل عن العمل والسكان المعال.

كل ذلك يمكِّن من فهم ما سيؤول إليه مجتمع الأقاليم ويمكِّن المخطط من أن يبني هيكل خططه على أساس حجم السكان وما سيكون، وكذلك يؤخذ بنظر الاعتبار إعادة توزيع السكان وخلق فرص لنشرهم على كل الإقليم لأعماره بدلاً من ترك أماكن فارغة غير مستغلة.

التخطيط للنقل والمواصلات في الإقليم:

إن النقل عامل مهم في التخطيط الإقليمي حيث ان أي مشروع يقام في إقليم ما لا بد أن يكون على اتصال سهل بالمستفيدين منه، وإن زيادة تكاليف النقل من المشروع وإليه تفشل المشروع ولذلك يتطلب أن يكون النقل سهلاً ورخيصاً.

وإن أهم ميزة في وسائط النقل هي كفايتها ومدى مرونتها وأنه كلما زادت كثافة النقل كان هناك مجال للاختيار والمفاضلة فتقل الأسعار وتقل تكاليف النقل.

وإن تنفيذ شبكة نقل بري ونهري وبحري في البلاد تمكن من سهولة الاتصال وربط مناطق البلاد ببعضها وإن خلق شبكة طرق برية سيارات وقطارات تجعل الأقاليم أكثر تطوراً إذ تسهل له الارتباط ببقية أقاليم الدولة

وبالعاصمة، وإن شبكة الطرق السهلة والسريعة تشجع على حركة رؤوس الأموال والمشاريع لأن تنتشر وتتوزع مكانياً حيث رخص الأرض ووفرة المواد المتناسبة مع نوع صناعتها.

وعلى ضوء المبادئ العامة يمكن للتخطيط الإقليمي أن ينجح إذا أخذ بنظر الاعتبار العمل على تقليل نفقات النقل إلى المشروع ومنه إلى أقصى حد ممكن، فاختيار المشروع في منطقة تتوفر بها سبل المواصلات وتتعدد وتتكاثف وتتنافس، أفضل من اختياره في منطقة تقل بها وسائط النقل واختيار المشروع عند توفر مقوماته أو بعضها خير من اختياره في منطقة وسطى بالنسبة لهذه المقومات، واختيار وسيلة النقل المناسبة بالنسبة للمسافة وبالنسبة للسلعة أمر مهم، ثُمّ أن الإنتاج الغزير من ناحية النقل أفضل من الإنتاج القليل.

ولا شك في أن تطوير وسائل النقل في أي إقليم يراد تطويره لا بد من أن يسبق أو على الأقل يسير جنباً إلى جنب مع تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى ومع تطوير الحياة الاجتماعية، ولا شك في أن فشل كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية يرجع إلى سوء المواصلات وعدم تطويرها، والواقع انه لا ينجح تخطيط إقليمي إذا لم يتيسر لهذا التخطيط مواصلات ميسرة تساعد على تنفيذ المشروعات وتساعد على سهولة اتصال المشروع بالمستفيدين منه كما تساعد على اتصال الصناعة بمناطق الخامات والوقود والأسواق[29].

ففي الهند تكثر الموارد الطبيعية والبشرية بمختلف الاقاليم ولكن مشكلة المواصلات ونقص وسائط النقل الميسرة التي تربط أجزاء الهند تعوق استثمار هذه الموارد وتطوير الأقاليم، وهذا عكس ما هو في الولايات المتحدة حيث إن كل ولاية (إقليم) تتميز بشبكة داخلية وشبكة واسعة تربط البلاد داخلياً وأخرى تربطها بالعالم، وهذه الحال تميزت بها الدولة الأوربية.

التخطيط للقوى العاملة في الإقليم:

تعدَّ القوى العاملة مصدر مهم في الحياة الاقتصادية فهي أساس التنمية والنمو وبدونها لا تنهض الدولة، ولذا يكون من المستوجب التخطيط لها بغية أن ترقى إلى مستوى القدرة على الإنتاج، وتتوزع القوى العاملة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والعمرانية والخدمات، وأن توفير متطلبات هذه القوة تعد من الضرورات الأساسية في أية عملية تخطيطية.

فلا بد من تنمية القوى العاملة الزراعية في الريف بالتعليم المتخصص والخبرات لتكون هذه القوى الزراعية أكثر قدرة على زيادة الإنتاج والتصدي لتحديد ظروف الإنتاج، وأكثر التصاقاً بالأرض، وبذلك تقل الهجرة، ومع ذلك فان الريف يبقى يزود المدينة بالمهاجرين.

وإن من مستلزمات تطور القوى العاملة إنشاء معاهد التدريب ومعاهد مهنية متخصصة زراعية وصناعية وخدمية وكثير من الاختصاصات التي تخلق قوى عاملة متنوعة مدربة، وأن توجه حركة العاملين داخل الإقليم أو بين الأقاليم لخلق موازنات إقليمية.

وأحياناً تكون القوى العاملة عاملاً مهماً في تحديد مواقع الصناعة حين تكون هذه القوى جاذبة للصناعة أو الزراعة والتي تحتاج في إدارتها إلى أيدي عاملة.

وإن وضع خطة إقليمية للنهوض المستقبلي بالصناعة يتطلب قياس حجم القوة الموجودة والتنبؤ لما ستؤول إليه مستقبلاً لتكون بحجم متوازن مع حجم الصناعة وسعتها، وان حجم السكان هو المصدر الأساس في حجم القوى العاملة.

وتقسم القوى العاملة إلى:

1 - القوى الفاعلة في سن العمل (15 - 65 سنة).

2 - قوى عاملة بحسب أنواع المهن الاقتصادية.

3 - قوى فاعلة عاملة وأخرى فاعلة غير عاملة (أي عاطلة).

4 - قوى عاملة حسب النوع (قوى عاملة أنثوية) و(قوى عاملة ذكرية).

والتخطيط الإقليمي للقوى العاملة يأخذ بنظر الاعتبار البطالة بنوعيها: الظاهرة والمقنعة، وقد يكون في الإقليم فوج من المتعلمين والمهنيين لا يجدون عملاً مؤلفين عبئاً على فريق السكان الفعال العامل فضلاً عن عبء إعالة المسنين والصغار، وذلك يقود إلى الخروج من الإقليم فيما يخلق خللاً في الموازنات الإقليمية، وعليه فان إقامة مشاريع في الإقليم تكون مدعاة لتشغيل القوى العاملة المعطلة وفتح المجال للمرأة - بالاشتغال فتحقق بذلك ديمقراطية المكان. وبذلك يكون الإقليم بحركة نشطة دائبة يتحسن عندها الإنتاج وتنمو الثقافة ويتصاعد مستوى التدريب وترقى الحياة المعيشية والصحة العامة والتي بدورها تنعكس على القوى العاملة فتتصاعد وتائر الإنتاج ويتم التقدم الإقليمي، ويكسب الإقليم واردات تدخل في أساسه الاقتصادي.

التخطيط للخدمات في الإقليم:

لتحقيق العدالة المكانية في الدولة ووضع توازنات إقليمية وخلق حالة من الاستقرار المكاني وتشجيع العاملين والخبراء والمختصين والمثقفين للبقاء في أقاليمهم لتطويرها دون الهجرة إلى المدن الكبرى أو العواصم أو الهجرة إلى خارج البلد، لا بد من خلق خدمات ضرورية يحتاجها سكان الإقليم بحيث تكون مماثلة لما هو متوفر في أكبر المدن كالآتي:

1 - توفر شبكة من الطرق برية وسكك حديد وتوفير وسائط نقل حكومية وأهلية وخاصة ميسرة تمكن سكان الإقليم من خفة الحركة باتجاه إي

إقليم داخل الدولة لرفع الشعور بالعزلة عندما يكون الإقليم بعيداً عن العاصمة أو الاكيومين الاقتصادي للدولة.

2 - توفير خدمات جيدة من الاتصالات (تلفون وبريد) بحيث يتمكن أصحاب المشروعات من سهولة الاتصال اليومي دون معوقات أو مشاكل سواء كان هذا الاتصال بالداخل أم الخارج.

3 - فتح مدارس بمختلف المستويات ورياض الأطفال وبناء جامعة إقليمية تضم الاختصاصات كافة التي تتناسب أولاً باحتياجات الإقليم، هذا الأمر يجعل سكان الإقليم مكتفين غير مضطرين على إرسال أبنائهم إلى مناطق بعيدة.

4 - توفير الخدمات الأخرى الأساسية مثل الكهرباء والماء والمجاري إلى جانب المتنزهات والملاعب والشوارع المبلطة والمسارح، وربط أجزاء الإقليم بأهم مراكزه الحضرية مع بناء محطتين للتلفاز والمذياع والتأكيد على فرص الترفيه لجميع الطبقات الاجتماعية ولمختلف فئات السن ذكوراً وإناثا بإقامة مرافق للترفيه العام.

5 - إقامة خدمات صحية ومستشفيات مركزية ومراكز صحية موزعة على أجزاء الإقليم، ذلك يؤكد قاعدة تخلق الاستقرار الإقليمي وتشجع أصحاب المشاريع على إقامة مشاريعهم برغم ان المشاريع هي نفسها جاذبة للخدمات.

التخطيط لعلاقات الإقليم:

توضع الخطة لتحقيق أنواع عدة من العلاقات هي:

1 - الخطة المعدة لتحقيق ربط أجزاء الإقليم كافة عن طريق إنشاء شبكة من الطرق التي تتحرك على أنواع من الوسائط ليكون الإقليم متماسكاً

بحيث لا يبقى جزءٌ منه معزولاً لم يدخله التطور.

2 - خلق مراكز خدمات رئيسة كأقطاب للإقليم تعمل على النهوض بحاجات الأجزاء المختلفة والأطراف البعيدة.

3 - ربط الإقليم بالأقاليم التي حوله وبالمدينة الرئيسة في الدولة بشبكة من الطرق بحيث تسهل حركة الناس والعاملين والبضائع.

4 - تأكيد خلق ميزة إنتاجية يتخصص بما الأقاليم بحيث يصبح كل إقليم يضاهي الأقاليم الأخرى بإنتاج معين أو ظاهرة معينة، وبهذا الأسلوب يكون كل إقليم مصدراً ومستورداً فيتحسن الإيراد السنوي من خارج الإقليم ويتحسن حال الأساس الاقتصادي ويتم الازدهار.

شكل (25)

انموذج لإقليم تتماسك أجزاؤه بشبكة من طرق النقل

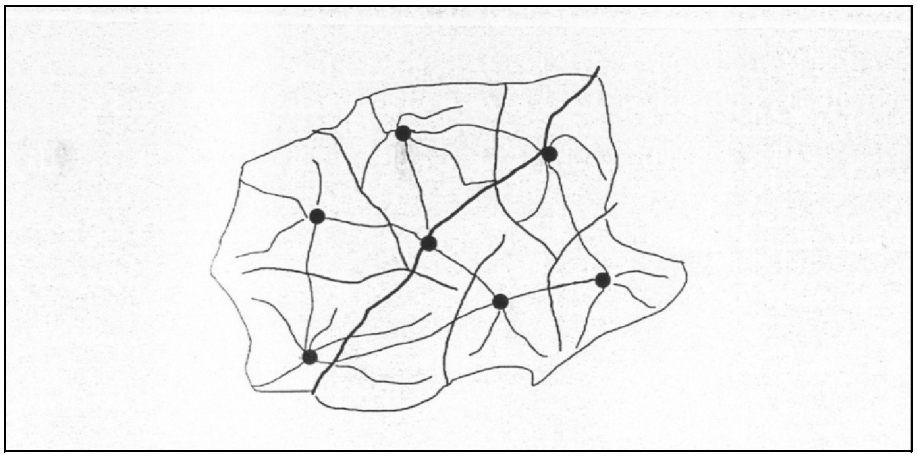

التخطيط الإقليمي في مواجهة المخاطر

أ – تخطيط التصدي للمخاطر الطبيعية في الإقليم:

يتطلب في هذا المجال من المخطط أن يكون حاذقاً واسع المعرفة بجوانب البيئة وما يكتنفها من مخاطر تؤدي بالإنسان ومنشآته، وتتعدد المخاطر الطبيعية (Natural Hazards) فمنها مخاطر جائحيه تتميز بالسرعة والمفاجئة والسعة (أي سعة الضرر) مثل الزلازل والفيضانات والعواصف المدمرة، وهناك مخاطر طبيعية دون ذلك كالبراكين والجفاف والتصحر وانتشار الامراض الوبائية وتلوث البيئة.

إن بعض الأقاليم تتعرض إلى مشكلة الفيضان الجارف المدمر للضرع والزرع ومنشآت الإنسان، وينتهي الفيضان أحياناً إلى حالة كارثية، وان الإنسان إذا لم يخطط لتخليص الإقليم أو الأقاليم المتعرضة للفيضان من مشكلتها هذه، فإن الخطط الأخرى كافة لا قيمة لها، ولذا تلجأ أكثر الدول إلى إنشاء السدود والخزانات العملاقة لخزن المياه الزائدة فتخلص الإقليم من الفيضان ويفاد من المياه المخزونة عند الحاجة اليها في السنوات الجافة، وتجري أحيانا فتح جداول عديدة تأخذ الماء من النهر فيتوزع على جهات متعددة فيقل خطر الفيضان علاوة على ايصال المياه إلى أماكن تصبح زراعية بوصول الجداول اليها.

ويتكيف الإنسان بعلمه وخبراته وجهده لرصد حوادث الزلازل فان كان الإقليم من الأقاليم الزلزالية في الدول فينبغي التهيؤ بالأسلوب الذي يجعل الحفاظ على المنشآت ممكناً وبالأسلوب نفسه يكون رصد العواصف وتحديد موعد ومناطق هبوطها ثم التحضير للتقليل من إضرارها في الإقليم أو مجموعة من الأقاليم.

ب – التخطيط لرصد التلوث في الإقليم:

يعرف التلوث البيئي بأنه ذلك التغير السلبي الذي يطرأ على أحد مكونات الوسط البيئي والذي ينتج كلاً أو جزءاً على النشاط الإنساني الحيوي والصناعي وذلك بالمقارنة بالوضع البيئي الطبيعي قبل تدخل الإنسان الذي يتبدّى في حدوث تغيرات الطاقة..والمستويات الإشعاعية المختلفة والتغيرات الحيوية والفيزيائية.. والكيماوية غير المرغوب فيها، التي تحدث في الوسط الذي يحيط بنا والذي تعيش فيه جميع المخلوقات الحية الأخرى.

ويمكن لهذه التغيرات أن تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر وذلك عن طريق الطعام والهواء والماء والمنتجات الزراعية المختلفة وبهذا المعنى تكون الملوثات (Pollutants) عديدة ومتنوعة المصدر ومختلفة المعاني[27].

والتلوث البيئي يعمل على استنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير مدروس وغير عقلاني وفي البلدان النامية (غير المتطورة) التي تشكل 70% من سكان الأرض يرتبط التلوث بنقص الغذاء والإمكانات، وبانتشار الأمراض التي ينقلها الإنسان وبالفضلات والحيوانات، أما في البلدان المتقدمة التي تشكل حوالي 30% من سكان الأرض، فان مصدر التلوث يأخذ الشكل الزراعي – الصناعي، وهذا أكثر أهمية من التلوث العضوي[27].

إنَّ الخطط الإقليمية عندما توضع ينبغي ان توضع في كونها أسساً لحماية البيئة ومنع المخاطر بمختلف أنواعها، فالتلوث والأمراض والتصحر والزلازل والفيضانات والعواصف والبراكين والانهيارات وانجراف التربة كلها مخاطر بل تحديات لا بد من الوقوف لها بالتصدي والتكيف لملاقاتها إذ هي عقبات أكيدة أمام أيَّ تخطيط ثم منع أية تنمية من الظهور، فلا بد إذا من تضمين العمليات التخطيطية الإقليمية جملة من التشريعات والقوانين

التي تحد من تصرف الإنسان السيئ تجاه البيئة ومنعه من تلويثها إي تضمين العمليات التخطيطية خطط مضافة لـ:

1 - حماية الهواء الجوي.

2 - حماية البحار والسواحل.

3 - حماية الأنهار.

4 - حماية الثروة المائية وصيانة مصادرها.

5 - حماية التربة.

6 - حماية البيئة البشرية في المدينة والريف.

7 - حماية المواد الغذائية.

8 - حماية المراعي والحياة البرية.

ج - التخطيط لمنع التصحر في الإقليم:

التصحر هو تدني قدرة الأرض الإنتاجية نتيجة التدهور في الخصائص الطبيعية لها، وللأحوال المحيطة بها نتيجة اختلال التوازن بين مكونات البيئة الأساسية كالمناخ والنبات الطبيعي والتربة تحت التأثير المباشر وغير المباشر لنشاطات الإنسان غير المؤتية والظروف الطبيعية الأخرى.

وتجمل مظاهر التصحر بأنها تناقص الغطاء النباتي ونوعيته وتدهور التربة وهبوط مستوى المياه الجوفية وانقراض العديد من الطيور والحيوانات البرية، وتبدل أنواع الحيوانات البرية وتبدل أنواع الحيوانات المستخدمة في الرعي، والهجرة الجماعية للسكان الريفيين، وانتشار البطالة.

وإنَّ المخطط يضع الخطة لإقليم جاف أو شبه جاف أو شبه رطب لتؤكد الالتزام بوصايا تنفذ وفق بنود معدة ولمدة زمنية معلومة تحقق أهداف معينة[36]:

1 - التخطيط للعمل على إبقاء الكثافة الحيوانية في الإقليم الرعوي دون القدرة الاستيعابية للمراعي تجنباً لمشاكل الرعي الجائر بالإقليم.

2 - التخطيط وفق مسح ميداني لمراعي الإقليم لمعرفة الأماكن التي جفت نباتاتها وإمكانية تعشيبها، واستخدام نظام الرعي بالتبادل (الدورة الرعوية) حتى لا يختفي النبات.

3 - العمل على منع الكثبان أو زحف الرمال باتجاه المزارع والمراعي وذلك عند التخطيط لعملية تشجير كاملة كمصدَّات للرياح المتربة.

4 - التخطيط لتجميع المياه الساقطة في الأقاليم الجافة للإفادة منها في سقي الحيوانات.

5 - خزن المياه والتقنين في استخدام المياه السطحية والجوفية والعمل على منع تبديدها.

6 - التخطيط من أجل نشر الوعي البيئي في الإقليم وبخاصة بين المزارعين والرعاة.

7 - حفر الآبار والتنقيب عن مكامن المياه الجوفية.

د - التخطيط لصيانة المحيط الحيوي:

تعدّ الموارد الحيويّة مصدراً اقتصادياً مهماً، وإن تدهور هذا المورد يؤثر في صورة الإقليم واقتصادياته، ولذا يؤكد الايكولوجيون على صيانة هذا المورد والتخطيط لحمايته في الإقليم أو في الدولة، ومن مظاهر تدهور المحيط الحيوي، ضيق دائرة السلالات الوراثية وتدهور نباتات الإقليم وحيواناته إلى حد اختفاء الكثير من السلالات إلى الأبد.

إن بعض الأقاليم تحتوي على سلالة وراثية معينة تتركز فيها دون غيرها وإذا تدهورت انقرضت.

ومن المخاطر الأخرى تقلص مساحة الغلاف الحيوي، ولذا ينبغي التخطيط إقليمياً لحمايته، إذ أن تقلص المساحة الحيوية خسارة اقتصادية وبيئية، حيث إن تدهور الحشائش تعني نقص المراعي، وتدهور الغابات تعني قلة الأخشاب واختلاف الميزان البيئي، وإن تدهور الغطاء النباتي في منابع الأنهار يعني انجراف التربة وتقلص الزراعة.

وإن التدهور يصيب الأحياء الحيوانية وتتناقص أعدادها، وقد انقرضت أنواع كثيرة فيها، وهذه الحال تكشف عن حالة الاختلال في التوازن البيئي في الإقليم.

وبوجه عام أن التدهور الذي يصيب الغطاء الحيوي يؤثر في ظهور التصحر في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة.

وعليه، فإن الأمر يتطلب التخطيط إقليمياً للموارد الحيوية في الإقليم من أجل صيانتها، وأن العمليات التخطيطية الإقليمية التي توضع للصيانة تتفق ونوع المورد الحيوي ونوع مكانته وبيئته ان كان نباتاً ام حيواناً في مناطق مائية أم أرضية.

إن قضية التخطيط الإقليمي لصيانة الغطاء الحيوي الطبيعي في الإقليم قضية متشابكة ومتداخلة مع شتى الأنشطة البشرية، ويعني هذا ان صيانة المحيط الحيوي ينبغي أن يكون من أولويات كل المخططين وصانعي القرار حتى تتحقق التنمية الايجابية التي تضع (الجدوى البيئية) في درجة مساوية لـ (الجدوى الاقتصادية)[32].

وأول أساسيات التخطيط هو منع الإنسان من ان يكون الخالق لهذا التدهور، إنَّ الإنسان وبسبب تزايده المفرط يضغط على البيئة ومواردها الحيوية وبشكل جائر أحياناً.

وقد يتطلب الأمر وضع (جمعية حماية البيئة) في كل إقليم للعمل على

الحماية أو حفظ التوازنات البيئية، والتخطيط لإيجاد بدائل يستخدمها الإنسان تعوضه عن الضغط على البيئة مثلاً إيجاد مصادر وقود جديدة تعوضه عن استخدام الأخشاب فيقلل من قطع الغابات، لذا يتوجب التخطيط إقليمياً لتحقيق أهداف محددة، ومن أجل ذلك:

1 - يمنع الرعي الجائر حماية للنباتات وللتربة.

2 - يقنن استخدام المياه في السقي والزراعة من أجل عدم نضوب المياه وانتشار التصحر.

3 - يمنع التجوال المستمر والعابث في الغابات.

4 - تنظم عملية الصيد ويمنع صيد الحيوانات النادرة.

5 - يوضع برنامج مخطط يرمي إلى منع التلوث.

6 - تقام حدائق حيوان وحدائق نباتية ومحميات خاصة من شأنها أن تحمي النباتات والحيوانات النادرة في الإقليم وتشجع على السياحة كمورد اقتصادي يعود على الأقاليم بموارد إضافية.

التخطيط للمشاريع في الإقليم:

يعد التخطيط للمشاريع نوعاً من التخطيط الجزئي، ويكون لإقامة مشاريع جديدة أو لتحسين حالة مشاريع قائمة وقد وضع (تسوب) Zoop برنامجاً لتخطيط المشاريع[118]، ويتلخص أسلوب تسوب لتخطيط المشاريع على مبادئ عدة هي:

1 - تحديد الأهداف.

2 - تحليل المشكلات التنموية في المناطق المنشودة.

3 - تسجيل نتائج التحليل.

4 - التعرف على برنامج تسوب بالتفصيل.

أما خطوات برنامجه فهي:

1 - دراسة وتحليل المجموعات المستهدفة للمشروع بجميع تفاصيلها.

2 - تحديد المشكلة المحورية وكل الحالات السلبية المرتبطة بها.

شكل (26)

تحليل مشكلة حوادث الباصات بحسب أسلوب (تسوب)

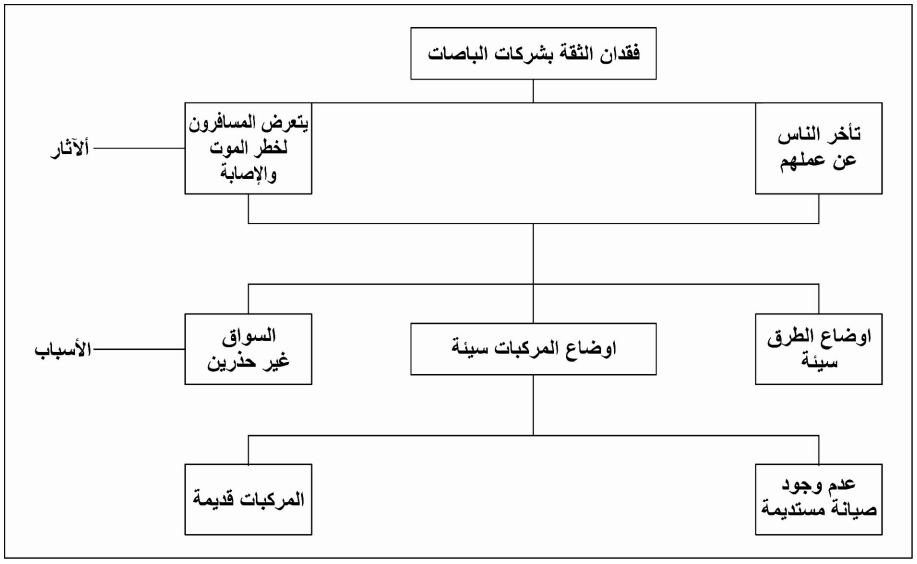

المصدر: د.عثمان محمد غنيم، التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005، ص97، نقلاً عن الوكالة الالمانية، برنامج تسوب لتخطيط المشاريع، فرانكفورت 1988.

3 - تحليل الأسباب أو الآثار الناجمة عن المشكلة المحورية.

4 - تحليل الأهداف (تحويل هرمية المشكلة إلى هرمية أهداف المشكلة. شكل 27)

شكل (27)

تحليل الأهداف في مشكلة حوادث الباصات بحسب أسلوب (تسوب)

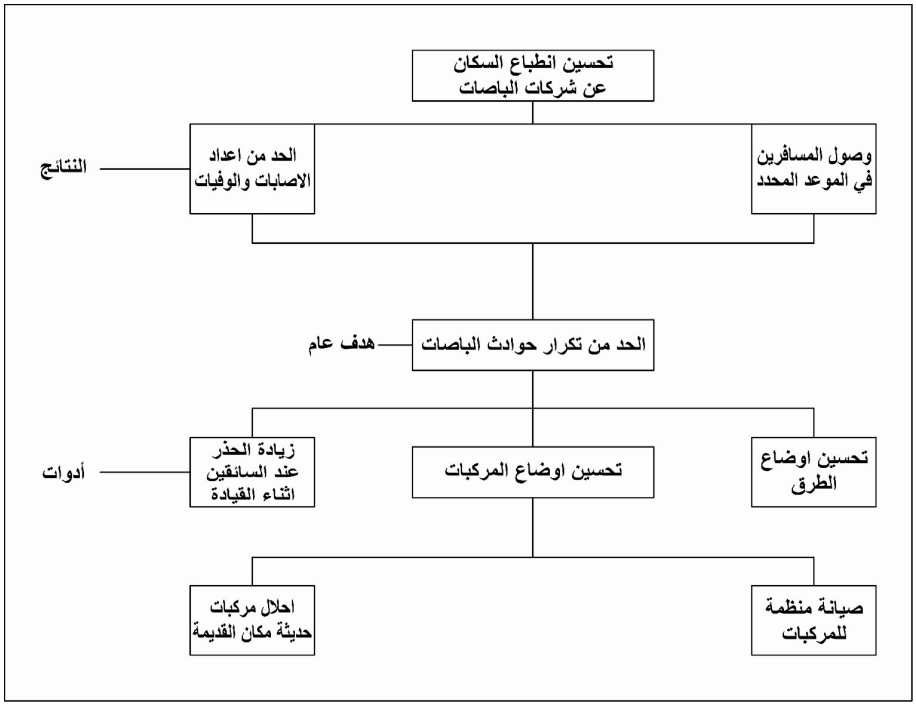

المصدر: د.عثمان محمد غنيم، التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، 2005، ص98، نقلاً عن : تسوب لتخطيط المشاريع، فرانكفورت 1988م.

التخطيط للترويح في الإقليم:

يعد التخطيط للترويح جزء مكمل لعملية التخطيط وان التحضير لهذا التخطيط يكون بالاعتماد على أجهزة خاصة على مستوى قومي وإقليمي ومحلي وحتى قطاع خاص (المشاريع).

وتعد الإدارة الحكومية هي المسئولة عن التخطيط الترويجي الخلوي على المستوى القومي الحضري والريفي وحماية البيئة الطبيعية وشؤون الرياضة والفنون، وعلى هذه الإدارة إنشاء مكاتب إقليمية ومحلية تهتم

بمناطقها، وينبغي مساعدة السلطات الإقليمية والمحلية على توفير أراضي وإمكانات للوصول وإقامة معسكرات وكرفانات ومتنزهات ريفية ومواقع رحلات قصيرة وتشجير وإزالة كل ما هو مؤذي للعين، وتطوير المتاحف والمواقع التاريخية السياحية والمراكز الدينية المهمة.

ينبغي التخطيط للترويح على المستوى الإقليمي بمقدار ما يتمتع به الإقليم ذاته من مواقع طبيعية خلابة أو مواقع آثارية تاريخية مهمة أو سواحل وعيون أو غابات وتشجير المدن وبناء متنزهات وطنية وإقليمية ومسارح وفنادق وتشجير المدن وملاعب رياضية وبيوت للشباب وسينمات ومسارح وكازينوهات (مقاهي) والانتفاع من السواحل المياه للترويج، والتوجه للاستفادة من الأنهار والبحيرات والخزانات للترويح.

أن حصة الفرد من مساحة وسائل الترفيه في المدن تتراوح ما بين (10 - 20م^2) وهي حصة ممتازة نوعاً كما أن الحصة ما بين 20 - 30م^2 في الإقليم هي حصة ممتازة كذلك.

والعمل على تطوير مختلف النشاطات في الإقليم في مدنه وريفه كنشاط الرياضة المائية والجولف وركوب السيارات وأنشطة أخرى كملاعب كرة القدم وملاعب الرياضة الأخرى.

وان أهم المتطلبات والفوائد المتعلقة بالترويح (الترفيه) الخلوي هي:

1 - جرد أو حصر احتياجات الترويح وعناصره.

2 - إعداد نظام لتصنيف موارد الترويح.

3 - إعداد خطة قومية شاملة للترويح.

4 - تقديم المساعدات الفنية والنصح والتعاون مع الأقاليم والمحلات في مجال الترويح.

5 - تشجيع التعاون الإقليمي بين الولايات والتخطيط لموارد الترويح.

6 - المساعدة والمشاركة في البحوث المتعلقة بالترويح الخليوي، وذلك بالتعاون مع المعاهد التعليمية للمعاونة في وضع برامج تعليمية لتشجيع الاستخدام وتحقيق الفوائد من الترويح.

7 - التعاون الإداري الداخلي وذلك بتقديم المساعدات الفنية للإدارات الإقليمية والتنسيق بين الأقاليم والمحال، كالاستفادة من استخدام الرياضة والفن بمختلف أشكاله.

ولتطوير الترويح ونجاحه تعتمد أساليب علمية وصحيحة لعرض موارد الترويح للمواطنين وأعلامهم بها.

الفصل الخامس

العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي

العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي[16]:

هناك نوعان رئيسان من العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي هما:

أ - عوامل طبيعية.

ب - عوامل بشرية واقتصادية.

العوامل الطبيعية للتخطيط الإقليمي:

إنّ البيئة الطبيعية هي المسرح الذي يمارس عليه الإنسان نشاطاته كافة، ولذلك فالبيئة تؤثر بالإنسان ونشاطاته وتتأثر به وبنشاطاته، والبيئة الطبيعية تتمثل بعناصر وضوابط عدة هي الموقع الجغرافي والتركيب الجيولوجي، وأشكال السطح والمناخ، والغطاء النباتي والحيواني (الحيوي)، ويتطلب الأمر هنا بيان علاقة هذه الضوابط بالتخطيط الإقليمي.

أ - الموقع الجغرافي:

تتعدد المواقع في الجغرافية، فمنها الموقع الفلكي نسبة إلى خطوط الطول ودوائر العرض، ولهذا الموقع علاقة بخصائص المناخ السائد في الإقليم، ونمط الحياة النباتية، ومنها الموقع الجغرافي، ويعني موقع الإقليم بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة، هذا الموقع يؤثر في الظاهرات البشرية والحضارية، فموقع الجزر البريطانية يختلف عن موقع الجزر الاندونيسية،

وكل منهما أكسب الجزر خصائص حضارية وسكانية ونشاطات اقتصادية مختلفة عن بعضها البعض، وهكذا تختلف كل الأقاليم عن بعضها طبيعياً وبشرياً.

وتختلف أهمية الموقع في الدولة الواحدة، فموقع الأقاليم شال ليبيا مثلاً له أهمية موقعيه أكثر من مواقع جنوبها وهكذا فالأمثلة كثيرة.

إن اتخاذ الموقع المناسب لمزرعة أو صناعة هو من اهتمامات التخطيط الإقليمي، إذ ان الموقع الجغرافي الإقليمي يؤثر في نوع استثمار الأرض ونوع المحاصيل، فالمحاصيل المزروعة قرب المدن تختلف عن المحاصيل المزروعة بعيدة عنها وعن نطاقات الطرق الرئيسية.

ويصدق ذلك على أوجه النشاط الاقتصادي والخدمات جميعها، ويصدق على النشاط الصناعي بصورة أوضح، إذ ان اختيار الموقع الصناعي المناسب يكون من ناحية ملاءمته، لتلقي الخامات والوقود وتوزيع المنتجات بأقل التكاليف، وكذلك يؤثر على الموقع تأثيراً كبيراً في المنافسة على استخدام الأرض، وفي نوع المحصولات التي يمكن زراعتها في الأرض الزراعية.

وما دامت الموارد الطبيعية قد توزعت في أماكن وجودها الحالية بفعل البيئة الطبيعية، فلا بد من أن يكون لموقعها الجغرافي أهمية كبيرة بالنسبة لإمكانات استغلالها، ومن دون شك وجود موارد متميزة بموقعها من حيث قربها من الطاقة والسكان والسوق وتوفر الأيدي العاملة، وبالمقابل توجد موارد طبيعية ذات موقع داخلي أو هامشي بعيدة عن عوامل الإنتاج كالطاقة والسوق، والأيدي العاملة، مما يؤدي أنتاجها إلى تكاليف باهظة.

إن مواقع الأقاليم ضمن الدولة ومواقع المدن والمشاريع والمزارع والمصانع وغيرها مختلفة، وبذلك تختلف أهميتها ومستوى تأثير الموقع من

ظاهرة بشرية إلى أخرى، كما إن أهمية الموقع متغيرة من فترة إلى أخرى لأنه عنصر غير ثابت وفي مناطق محدودة من العالم، بذلك يتغير المنهج التخطيطي في الإفادة من هذا الموقع الذي تغيرت أهميته وبات غير نافع.

يتبين أن الموقع عنصر مهم يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع أية خطة لتطوير إقليم ما تنموياً، ولذا تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة الدراسة لأي تخطيط إقليمي، كما تفهم الأهمية المتغيرة للمكان على طول الزمن.

ب - التركيب الجيولوجي:

عامل يكسب الإقليم بعض الخصائص فالمعادن تؤثر في نمط التربة، والأخيرة تؤثر في نوع الزراعة ثم نمط الاستثمار في الإقليم، وكذلك أنواع النباتات الطبيعية وبالتالي تؤثر على نوع الحيوان السائد ونمط الرعي، ويتباين التركيب الصخري للأقاليم، فتتباين الموارد المعدنية بينها ويختلف نمط الاستغلال، ويحتاج المخطط الإقليمي تفصيلات جمة عن الوضع الجيولوجي لكلّ إقليم وما تحتويه صخوره من أنواع الترب ومعادن ومياه جوفية قبل إن يرسم خططه الإقليمية، فهو يحتاج معرفة تفصيلية عن الصخور النارية لأهميتها كونها متعددة الاستخدامات فمنها البازلت لرصف الطرق والصخور لبناء المنشآت الضخمة، ونطاقاتها تمكن من بناء العمارات في المدن، وبناء السدود عند الأنهار والخزانات، ومنها المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والرصاص والكروم والنيكل.

كما يحتاج المخطط إلى تفصيلات عن طبيعة الصخور الرسوبية وأنواعها كالحجر الجيري، والحجر الرملي والحجر الطيني (الصلصال)، وما تحتويه هذه الصخور من مكامن مياه جوفية ومكامن البترول والفحم والكبريت والفوسفات والبوتاس، ويحتاج كذلك لمعرفة التفصيلات المناسبة عن الصخور المتحولة كونها تضم معادن عدة فلزية تحتوي الذهب

والحديد والنحاس والكروم والنيكل ومعادن غير فلزية كالاسبستوس والجرافيت.

ج – أشكال سطح الارض:

تؤثر أشكال السطح على النشاط البشري، وبخاصة فيما يتعلق بالانتاج الاقتصادي، وللتضاريس تأثير في التخطيط الإقليمي، إذ أنها تساعد على تنفيذ الخطة الإقليمية واستمرار النشاط، وقد تكون عكس ذلك فالخطة ينبغي أن تتناسب إجراءاتها وبنودها بما يتفق وحالة التضاريس، ففي السهول يزداد النشاط الاقتصادي ويزدحم السكان بينما في المناطق الجبلية يقل النشاط ويقل السكان.

فلاختلاف التضاريس إذاً تأثير على نوع ومستوى النشاط الزراعي والتنوع النباتي، وبمعنى ذلك فإن التضاريس أساس مهم في الشروع لوضع أية خطة إقليمية تطويرية، فالخطط التي توضع لمناطق وعرة هي ليست نفس الخطط الإقليمية التي توضع لمنطقة سهلية أو ساحلية ويؤخذ بنظر الاعتبار نوع التضاريس عند تنفيذ أحد المشاريع الآتية[22]:

1 – مد شبكات الطرق وخطوط السكك الحديد.

2 – إنشاء الموانئ والمطارات وتحديد مواقعها.

3 – البحث عن المياه الجوفية.

4 – الاستخدامات العسكرية (الطوبوغرافيا العسكرية).

وعليه تختلف مظاهر السطح من إقليم لآخر، ولدراسة عامل السطح تتوجب الاستعانة بالخرائط لإظهار حالة التضاريس بشكل تفصيلي كالمرتفعات والمنخفضات (جبال وتلال وسهول ووديان ودرجات ميل وانحدارات وحواجز وأحواض نهرية ومجاري نهرية وعيون)، هذه المظاهر بجملتها يحتاج المخطط معرفتها تفصيلاً ومعرفة تأثيرها على النشاطات

البشرية، وإن التضاريس تخلق تباينات بين الناس أنفسهم ونشاطاتهم ولذا تؤخذ الاعتبار في مجالات التخطيط الإقليمي، فالمخطط يستطيع أن يميز بين الأقاليم ذات التضرس الصعبة المعقدة وتلك الاقاليم ذات التضرس السهل المشجع على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وعندها فان العمليات التخطيطية المعدة لمنطقة جبلية معقدة وذات صعوبات تختلف عن العمليات التخطيطية المعدة لإقليم سهلي زراعي.

د – عامل المناخ:

هو أكثر عوامل الطبيعية تأثيراً على عمليات التخطيط الإقليمي لأنه مؤثر مباشر في النشاطات البشرية، وإن قدرات الإنسان محدودة للتأثير على المناخ، ولذلك فأنه عند وضع خطة إقليمية لا بد من معرفة مناخ ذلك الإقليم أو مجموعة الاقاليم ان كانت جافة أو ممطرة لتهيأة أساليب ري مناسبة وقد تبين ان المناخ بعناصره مهم ومؤثر على النشاط البشري وبخاصة الزراعي وبالإمكان وصف هذا التأثير بما يأتي حيث يؤثر على:

1 – التنوع الزراعي والحيواني.

2 – تباينات كميات المياه السطحية والجوفية ونوع الري وانتشار الأنهار والجفاف.

3 – بناء السدود والخزانات وعدمها.

4 – محاولات الإنسان الجادة في التحكم في المناخ أو التحكم في نمط الزراعة.

5 – محاولات التكيف الإنساني مع المناخ، فالمناطق المعتدلة تنتشر فيها الزراعة والسكان، وان المناخ الحار الرطب يقلل من النشاط الإنساني.

6 – للمناخ تأثير على توزيع السكان.

7 - يؤثر المناخ على التخطيط العمراني وانتشار المدن وبنية هذه المدن.

8 - المناخ يؤثر على الصناعات إذ أنها تتطلب حالات مناخية محددة، مثل صناعة الغزل والنسيج التي تتطلب رطوبة في الهواء، وكذلك تبدو صناعة تجفيف الفواكه بحاجة إلى جو مشمس.

9 - وللمناخ علاقة بالسياحة وإقامة المنتجعات والمصايف والمشاتي.

10 - كما ان لتقلبات الجو وتغير عناصر المناخ علاقة بالنقل البحري ونوع النشاط البحري.

هـ - الغطاء النباتي:

النبات الطبيعي هو الصورة الدالة على تفاعل الظروف الطبيعية مجتمعة، الموقع والتضاريس والمناخ والتركيب الجيولوجي للصخور فالغطاء النباتي مهم في التخطيط الإقليمي لأنه:

1 - يقوم بدور تكون التربة.

2 - يؤثر على حياة الإنسان الاقتصادية على الإقليم وعلى حياته الاجتماعية وحضارته وعمليات تخطيطه الإقليمية.

3 - يرسم للإنسان نوع حرفته ومسلكه الاقتصادي ومصدر معيشته، إذ تشكل أنواع النباتات، جميعها مصدراً اقتصادياً مهماً للإنسان.

العوامل البشرية والاقتصادية:

تمثل العوامل البشرية أساساً وضابطاً مهماً للتخطيط الإقليمي، فالانسان يقوم بالعمل، وهو الذي يعطي لعناصر البيئة قيمتها ويعطي

لوجودها معنى، فالإنسان هو المخطط والمنتج والمستهلك، ولذلك من الضروري دراسة العوامل البشرية التي تتمثل أساساً في السكان والنقل وعلى النحو الآتي:

1 – السكان:

إن المخطط الإقليمي يأخذ بالتباينات السكانية بين الأقاليم فيما يتصل بتوزيع السكان وكثافاتهم وتوزيع القوى العاملة ومدى التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية ومستوى المعيشة والخدمات الصحية.

فبالنسبة لتوزيع السكان يظهر الاختلاف بين الأقاليم، فأقاليم فيها أعداد كبيرة من السكان ويقل ذلك في أقاليم أخرى، بينما لا تحتوي أقاليم ثالثة على أي سكان، أن تباينات التوزيع السكاني لا تظهر فقد بين الدول بل تظهر في داخل الدولة ذاتها حيث يحتشد السكان في أقاليم من الدولة بينما أقاليم أخرى تشكو قلة السكان والأيدي التي ينبغي توفرها لأعمار تلك الاقاليم واستثمار مواردها والمخطط أساس في وضع خطة ترمي إلى اعادة توزيع السكان.

أما كثافة السكان فإنها تسهم في بيان العلاقة بين الإنسان والأرض، فالإعداد المطلقة للسكان لا تنفع المخطط الإقليمي إذ لا بد من الأخذ بمبدأ القدرة الإنتاجية لهؤلاء السكان، لذا فلم يهتم بالكثافة الفيزيولوجية (Physiological Density) التي تربط بين عدد السكان ومساحة الأرض المستغلة فعلاً.

وعند التخطيط لأي إقليم يتحتم المعرفة التفصيلية بحجم القوة العاملة ونسبها، ويكون أيضاً من الضروري معرفة التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة التي تعتمد عليها الدولة أو الإقليم في مجالات التخطيط الإقليمي، فالمطلوب تطور الزيادة الإنتاجية بمستوى أعلى من الزيادة السكانية.

2 – النقل:

إنَّ عامل النقل من اهم العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي، إذ أن أي مشروع اقتصادي لا يحقق جدواه الا بعد ان يكون متصلاً بالمستفيدين بسهولة.

ومعنى ذلك ان عامل النقل أساس في تنمية الاقاليم وربطها بالخدمات، ويساعد على خفض التكاليف الإنتاجية وخفض الأسعار وسرعة توزيع المنتجات واتساع الأسواق[79].

وأنه في حالة إعداد خطة إقليمية يتوجب على المخطط الإقليمي معرفة ما يأتي:

1 – خطوط المواصلات.

2 – وسيلة النقل.

3 – خصائص الحمولة المنقولة.

إن وسيلة النقل وكثافتها واتجاه خطوط النقل والمسافة بين طرفي النقل كلها أمور مهمة إذ أن المنافسة لها تأثير في مستوى أجور النقل، ولطول المسافة كذلك أثر في مستوى الأجور، وطبيعة السلعة مهمة من حيث نوعها وحجمها وقابليتها للنقل.

إن جملة هذه المتغيرات في عامل النقل توثر على طبيعة العمليات التخطيطية الإقليمية، فشبكة الطرق ووسائل النقل المتطورة وكثافة الحركة وحجم الوسائل والقرب كلها تؤلف عامل مهم مؤثر في برامج التخطيط والتفكير في إنشاء منشآت اقتصادية مربحة في مناطق إقليم متطرفة أو هامشية، حيث تغدو بعد تطور عامل النقل مناطق مرتبطة غير معزولة.

الفصل السادس

نظريات وأنموذجات ووحدات قياس في التخطيط الإقليمي

أولاً: نظريات السكان:

توجد جملة نظريات سكانية ذات صلة بالتخطيط ومن ثم بالتنمية والنمو كنتائج تخطيط ومن هذه النظريات:

1 – نظرية مالثوس Thomas Robert Malthus:

نظرية ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر وتنص على: أن زيادة السكان تؤدي إلى سلسلة من الآثار البيئية سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية، وذلك نظراً لأن المواد الغذائية لا تزداد بنسبة ازدياد عدد السكان وتقوم النظرية على افتراضات أهمها:

1 – إثبات عنصر الأرض.

2 – وجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة.

3 – الزيادة السكانية تأخذ شكل متوالية هندسية (1، 2، 3، 4، 5، ... إلخ).

4 – تناسب قوة العمل في المجتمع تناسباً طردياً مع الزيادة في السكان.

5 – يعني الافتراض وجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى

المعيشة ثم اتجاه السكان إلى الإنجاب والزيادة ثم زيادة قوة العمل مع ثبات مساحة الأرض الزراعية ثم تناقص الغلة بعد زمن تصبح فيه الفوارق بين الغلة أو الإنتاج وعدد السكان كبيرة.

ليس المطلوب في هذا المجال التعليق على نظرية مالثوس ولا ذكر الانتقادات عليها، بل الذي يتوجب قوله هو أن الإنسان بشكل علمي مخطط ينمي أقاليمه ومقاطعاته ودوله مما يخلق توازنات بموجبها لا تكون هناك زيادة مفرطة بالسكان ولا زيادة في الإنتاج إلى الحد الذي ينهك الموارد الطبيعية وبشكل لا موجب له.

2 – نظرية هكس:

أعد هكس نظرية في النصف الأول من القرن العشرين على أساس ان قلة السكان أو زيادتهم تؤدي إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي لا يستهان بها، ومن ثمَّ فأنه ينبغي التوفيق بينها وصولاً إلى الحجم الأمثل للسكان(59).

ومعنى هذا ان قلة السكان في ارض كثيرة الموارد مشكلة وكثرة السكان في أرض مماثلة أو قليلة الموارد مشكلة كذلك، فلا بد من حجم امثل، وذلك لا يمكن الوصول اليه إلا بالتخطيط من أجل التنمية المثلى وان السكان وتراكيبهم وحجم توزيعهم لا بد من ان يدخل في المتغيرات التي تهدف الخطط الإقليمية لإخضاعها وتغييرها لما هو انسب.

3 – نظرية بلودين

إن نظرية بلدوين تدعى بنظرية المصيدة السكانيةpopulation trap وهي تبدو كجواب لسؤال فحواه لماذا فشلت الدولة المتخلفة المزدحمة في السكان في برامج تخطيطها من اجل التنمية، ولم تحقق معدلات معقولة في

مستوى التنمية برغم رؤوس الأموال والخبرة الفنية التي حصلت عليها من الدول المتقدمة في شكل مساعدات اقتصادية؟

إن مرد ذلك إلى عدم انسجام العلاقة بين معدلات نمو السكان وبين معدلات نمو متوسط دخل الفرد في هذه الدول وما سماه بالمصيدة السكانية، وإن زيادة السكان تجعل الخفيف متناقصاً.

إن الشكل يوضح المنحنى لنمو الدخل القومي (د دَ) ومنحنى نمو السكان (ن نَ) والمصيدة السكانية تبدأ من نقطة (أ) إلى نقطة ب وبعيداً عن التفصيلات يشار إلى انه يتطلب من الدولة رفع منحنى (د دَ) إلى اعلي والتدخل في البرامج السكانية لجعل عدد السكان متوازناً.

شكل (28)

المصيدة السكانية

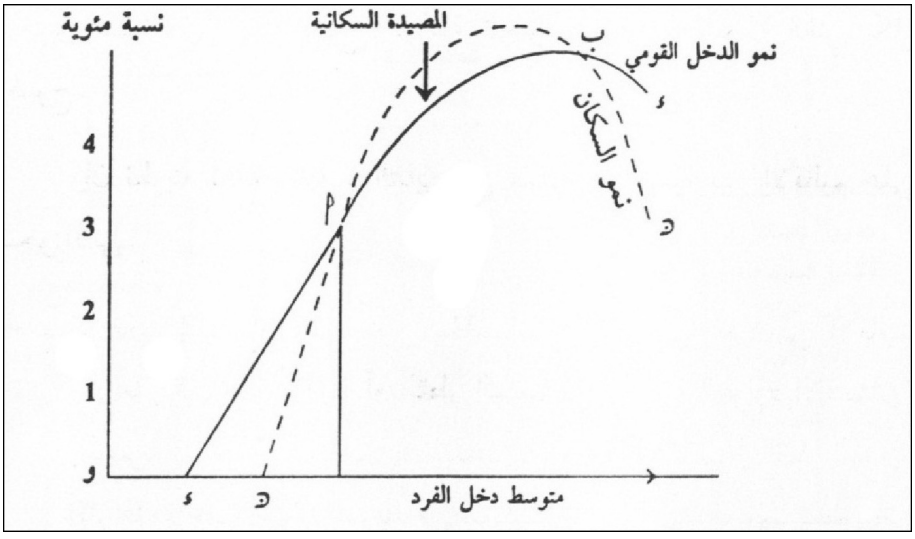

المصدر: د. محمود يونس داود، واحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد 1996، الدار العالمية بيروت، ص512.

ثانياً: نظريات النمو المكانية الإقليمية:

هو المجال المكاني الذي يؤثر في التخطيط وفي نتائجه (التنمية والنمو) فعند نشوء قطب النمو كقطب تخطيط إقليمي للتنمية في حيز مكاني فأني يطرح مشكلات وتأثيرات متبادلة بينه وهذا الحيز، وقد حاول كل من مردال 1957 وهيرشمان 1958 توضيح هذه الآثار، فوضع كل منهما نظريته كالآتي:

1 – نظرية جونار مردال Myrdal

عزى مردال استمرار تركز التنمية، في المدن إلى ما اسماه بالتراكم السببي (Cumulative csausation)، وان هذا التراكم يكون على حساب اقاليم أخرى.

وان ملخص فكرته ان التخطيط (التنمية) لا تتوزع بالتساوي بين اقاليم القطر وحتى بين الأقطار فهناك أقطار واقاليم (ضمن الدولة الواحدة) غنية وأخرى مثلها فقيرة كما تتضح مشكلة الجنوب الفقير والشمال الغني بكل وضوح.

وان نظريته تعالج ظاهرة التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم على النحو الآتي:

أ – إذا تميز إقليم أو قطر معين بخاصية أو ميزة على غيره من الأقاليم والأقطار فإن هذا الإقليم أو القطر المتميز يجذب إليه الموارد الاقتصادية والبشرية من الأقاليم الأخرى، وبذلك يصبح هذا الإقليم أو القطر المتميز أكثر قدرة على جذب المزيد من الموارد المادية والبشرية مما يخلق أثرا مضاعفاً (Multiplier- effect) في اقتصاديات الإقليم المميزة وسماه بالآثار الخلفية (Back wash effect).

ب – تتكرر عمليات الأثر المضاعف وكذلك عمليات الجذب للموارد

المختلفة مما يؤدي إلى تضخم اقتصادياته وتزاحم الأنشطة الاقتصادية فيه وكذلك الأنشطة الاجتماعية، الأمر الذي يضاعف ويزيد من تفاقم المشكلات الاجتماعية، ويطلق كما أوضح سابقاً بالتراكم السببي حسبما بالشكل (29)[83] و[87].

شكل (29)

أنموذج الأسباب التراكمية لميردال

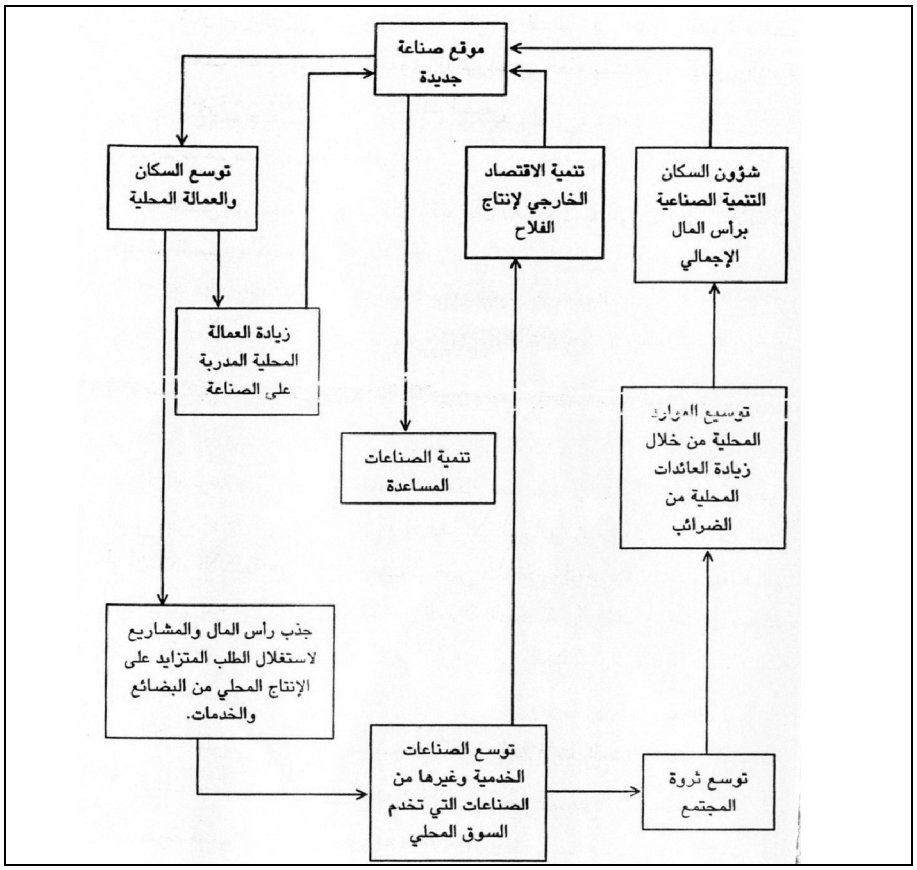

المصدر: د. عوض يوسف، الأوجه السكانية للتنمية الإقليمية، دار الاندلس للنشر والتوزيع ص55، نقلاً عن:

D.E. Keeble, 1967, ((Models of Ecnomic Development)) in Richard, J Sprley and peter Haggett, ets., Models in geog., London: Metham & Co. Ltd. P. 258.

ج - تفقد الأقاليم من الجهة الثانية مواردها الاقتصادية والبشرية، وتفقد قدرتها وأهليتها للقيام بالنشاطات المختلفة (effect).

د - تتضخم اقتصاديات الإقليم المثمر وتزداد مشكلاته الاجتماعية مما يفقد الوفرات الاقتصادية الناجمة عن الأحجام والتجمعات الاقتصادية الكبيرة ومن ثم تبدأ بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من الانتقال إلى الأقاليم المختلفة الأخرى لاستغلال مواردها الأولية لتلبية الطلب المتزايد عليها من الإقليم المتميز وكذلك الإفادة من انخفاض أثمان الأرض والمساكن من تلك الأقاليم الأخذة بالنمو ويطلق عليها ميردال عملية الآثار الانتشارية (Spreadl-effect).

هـ - أشار ميردال إلى استمرار عملية التراكم السببي في الدول النامية بسبب ضعف عملية الانتشار التنموي الأمر الذي جعله يستنتج ان الدول النامية عاجزة عن وقف عمليات التراكم السببي.

2 - نظرية هيرشمان (Hirschman):

ناقض هيرشمان أفكار ميردال وذكر بأن الدولة لا بد من ان تتدخل لإيقاف التراكم السببي واكد على مفاهيم:

1 - آثار الارتباط الأمامي Forward-Linkage.

2 - آثار الارتباط الخلفي Backward-linkage.

ان هذه الآثار تعمل على تراكم الاستثمار في اكثر من نقطة أو مركز تقع في داخل إقليم واحد يتمتع بمزايا بشرية وطبيعية تبدد اولاً الآثار الخلفية فتنمو المراكز بسرعة على حساب الهامش ولكن بعد مدة فإن آثار الارتباط الأمامي تعمل على أعادة التوازن الإقليمي، إذ تبدأ الأقاليم الهامشية بجذب الأنشطة اليها أو ان هذه الأنشطة هي التي تنجذب لرخص الأرض ولوجود الأيدي والسوق أو عن طريق تدخل الدولة على أساس

العدالة المكانية والوحدة الوطنية ويؤكد هيرشمان على ضرورة إيجاد الاستثمارات في المناطق الهامشية وبنشاطات اقتصادية مستمرة.

ان نظريتي ميردال وهيرشمان اكدتا العلاقات المتبادلة بين المراكز والإطراف أو المراكز وحيزها الجغرافي.

3 – نظرية قطب النمو: (Growth pole theory)

تراجع نظرية قطب النمو إلى الاقتصادي الفرنسي بيرو (F-Perraux) سنة 1950 الذي اقترح الحيز الاقتصادي المجرد وقد ميز ثلاثة مجالات من الحيز الاقتصادي للمشروع (Economic space) هي[84]:

أ – مجال خطة المشروع (Plan space):

يعني مجموع العلاقات بين المموِّلين للمشروع والمشترين، وهذه العلاقة تظهر من خلال تحليل جداول المدخلات والمخرجات.

ب – مجال تأثير المشروع (Field forces):

وإن مجال تأثيره يتحدد في جذب الموارد وعوامل الإنتاج وطرد مشروع آخر من مجاله أو منعها من التطور.

ج – المجال المتجانس Homogeneous Space:

ويعني العلاقة ومقارنة التكاليف بمجملها مع مشاريع أخرى مشابهة فان المساواة بين المشاريع المتشابهة بالتكاليف تعني وقوع هذه المشاريع المتماثلة في الإنتاج والتكاليف في مجال اقتصادي متجانس واحد[69].

هذه النظرية اعتبرت قطب النمو مشروعاً صناعياً وليس مكاناً جغرافياً، ومن الصعوبة بمكان تطبيقها على المكان الجغرافي حتى انها أهملت المواقع الجغرافية التي تواجه قيام المشاريع الصناعية والإنتاجية.

ويبدو ان هناك تشابهاً بين نظرية أقطاب النمو وبين نظرية مراكز النمو

في نظرية المواقع المركزية لكرستالر من حيث الشكل العام ولكن المضامين تختلف من حيث[19]:

1 - المجال الاقتصادي Economic space لكل من المشروع الصناعي والاقتصادي والمدينة كمركز نمو.

2 - الموقع المكاني Spatial location لكل من المشروع والمدينة.

3 - نمط المجال الاقتصادي Typology Economic space.

4 - القوة الاقتصادية المحركة Dynamic economic force.

5 - العمق الجغرافي Geographical dimension.

هذه المضامين تختلف فيما بينها من ناحية النوع والحجم والمدى وقوة التأثير وسعته، لكل من المواقع المركزية وأقطاب النمو (المشاريع الصناعية).

4 - أفكار بودفيل Boudevell:

أعطى بودفيل على أقطاب النمو صبغة البعد المكاني سنة 1966 إذ لاحظ بودفيل أن لا قيمة عملية لمفهوم الاستقطاب إلا إذا كان التوافق والهرمية تعبيراً عن العلاقات المستقرة، وقد رأى بان الإقليم القطبي هو كمجموعة من المدن المتجاورة يكون تبادلها مع المدينة المتروبولس في الإقليم اكثر من تبادلها مع المدن المماثلة لمرتبتها، وتحققت بنظرية قطب النمو إمكانية تفسير أنظمة المراكز الرئيسية.

ثُمَّ جرى تبسيط لما عبر عنه بيرو بـ (قطب النمو الإقليمي) بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية تقع في منطقة حضرية وتسبب في التنمية النشاطات الاقتصادية في كل مكان من مناطق نفوذها[10].

ثُمَّ أصبح تعريف قطب النمو بأنه مركز حضري يحتوي على مجموعة من النشاطات التوسعية التي تعمل على تقدم ظهيره، ثم تطور التعريف إلى

انه مركز حضري يطور ظهيره ثم انه مركز نمو حضري، ثم اختفى قطب النمو عند (بيرو) وأصبح مركز النمو.

ان كثيراً من الدول في العالم، متقدمة ونامية، حاولت تطبيق نظرية النمو للحد من التركز التنموي في المدن الرئيسة وبعض الاقاليم، فعملت بخطط إقليمية على أنشاء محاور مخططة من اجل التنمية، وإنشاء مدن توابع لمنع المدن الرئيسية من التضخم فأنشأ حول باريس مراكز نمو عدة، وسعت ايطاليا لتطوير جنوبها وكذلك في العراق بإنشاء مراكز نمو في جميع المحافظات وحول بغداد، وفي ليبيا تم أنشاء قطبي نمو في سرت والبريقة ورأس لانوف للحد من تركيز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في طرابلس وبنغازي فقط، وتجري هذه التطبيقات في عدد غير قليل من دول العالم.

5 – نظرية المركز والهامش (فريدمان):

طبق فريدمان J.Friendman سنة 1966 أنموذج التجمع الإقليمي وانشاء قطب جديد في جويداد غيانا في جنوب فنزويلا للحد من التركز الاقتصادي في كركاس وأنشأ هذا القطب حول صناعة الحديد والصلب، وبذلك فقد قسم العالم إلى مركز متحرك وهامش راكد واقترح أربعة اقاليم هي إقليم النواة ذو اقتصاد مركز عالي وتوجد على شكل هرمي من المركز الميتروبولس إلى القرية وإقليم الانتقال إلى اعلى وهو إقليم هامشي مقارنة بالنواة صالح للاستغلال والتنمية وهو يشبه شريط تنموي بين مدينتين رئيستين واقاليم موارد التخوم وهي اقاليم هامشية لمستوطنات جديدة واقاليم التحول إلى أسفل وهي اقاليم راكدة أو متدهورة مثل الاقتصاد الريفي والاستيطان الحضري غير المنظم في الدول النامية[10].

6 – نظرية المضاعف الإقليمي[111]: Regional Multiplier Theory:

يعتمد المضاعف الإقليمي بأنه يعتمد على فكرة آلية التسرب

(Leakages) ولكن على مستوى الإقليم أو المنطقة، وقد تم استخدامه كوسيلة للتحليل المكاني لاقتصاد الإقليم حيث يستفاد منه لمعرفة أثر الاستثمارات على نمو الإقليم والاطلاع على طبيعة الاستثمارات من حيث دورها في زيادة هذا الدخل.

ونظراً لكون الأقاليم ذات اقتصاديات مفتوحة فإن هذا يؤدي إلى تحديد التأثير النهائي للاستثمارات ومن ثم تحديد حجم الدخل للإقليم اذ ان المضاعف له علاقة عكسية مع حجم التسرب، فكلما يزداد التسرب يقل تأثير المضاعف.

ويحدد حجم التسرب آلية المضاعف وهو بأشكال عدة فهو البسيط يعني مجموع الاستثمار على مجموع التسرب ويكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية:

$$م = \frac{ت}{د + س + ض}$$ حيث إن:

م = المضاعف الإقليمي.

ت = الاستثمار.

د = الادخار.

س = الاستيرادات.

ض= الضرائب.

فلو انفقت السلطة المسئولة مليون دينار لاقامة مشروع وان التسرب كان بالآتي: 20% ادخار و20% ضرائب و15% استيراد فيكون مضاعف الدخل بمقدار (2) وهذا الدخل يكشف مقدار ما يبقى وما يتسرب وهذا المضاعف بهذا المثال محدود ولا بد من البحث عن مشاريع أخرى تساهم في المضاعف.

تطبيق المعادلة $\frac{1000000}{50000} = 2$

وقد طور الاقتصادي الانكليزي (أرشيبالد Archibald)[110] وذلك بتطوير معادلة المضاعف الإقليمي بالآتي:

$$م = \frac{ت}{(خ)1 - (هـ - س)(ت - ض)}$$ حيث إن:

م = المضاعف الإقليمي، خ = الدخل، ت = الاستثمار، هـ = الاستهلاك، س = الواردات، ض= الضرائب.

7 = نظرية الاساس الاقتصادي: Economic Base Theory:

إن جوهر هذه النظرية يعتمد على بعض الافتراضات المتصلة بحركة التجارة الإقليمية وفق حجم صادرات الإقليم أو المدينة إلى خارجه، ظهر طريقة الأساس الاقتصادي الطريقة مفيدة في تصنيف المدن وهي تعتمد على تقسيم الأعمال أو الوظائف في المدينة أو الإقليم إلى وظائف أساسية وأخرى غير أساسية Basic, Non-Basic[107].

وقد ميز (روبرت هيك) عام 1928 بين نوعين من الفعاليات هي:

1 - أعمال أولية في إنتاج بضائع لأغراض خارجية.

2 - أعمال أخرى لإنتاج بضائع وخدمات للأغراض المحلية والملائمة للعاملين في الأعمال الأولية، هذا المفهوم تطور لدى هومر هويت عام 1939م واوجد مفهوم الأساس الاقتصادي وطوره (Homer Hoy)[108].

ويتحدد توزيع العاملين في المدينة أو الإقليم على النشاطات الأساسية وغير الأساسية بما يسمى النسبة (Ratie)فإذا كانت الأساسية برمز (A) وغير الأساسية برمز (B) فالنسبة $\frac{A}{B}$ ، فإذا كانت $\frac{1}{1}$ فإن النسبة تعني التساوي بين

النشاطين وإن النتيجة $\frac{1}{2}$ في إقليم أو مدينة أخرى تعني أن عدد غير الأساسيين ضعف الأساسيين، أما إذا كانت النتيجة $\frac{2}{1}$ بمعنى ذلك ان النشاط الأساس ضعف غير الأساسي مما تؤكد على تحسن صادرات الإقليم وارتفاع في مستويات الدخول وارتفاع في مستوى التشغيل، وقد مرَّ الكلام عن الأساس الاقتصادي.

ثالثاً: نظرية التجاذب في التخطيط الإقليمي:

إنَّ العالم إسحاق نيوتن Isaac Newton هو الذي أعطى تفسيراً لعلاقات الجذب بين الكتل الكونية والكواكب، بما يسمى قانون الجذب الكوني (Law of universal gravitation) بالمنطوق التالي: (إنَّ أية كتلتين في هذا الكون تجذب إحداهما الأخرى بقوة تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما)، إنَّ هذا القانون أصبح ثابتاً ومعروفاً مكن من تفسير التجاذب بين العناصر المختلفة مثلاً في التجاذب بين العناصر الاقتصادية والحضرية والاجتماعية كـ:

1 - التجاذب بين المدن ذات الحجوم المختلفة.

2 - حركة رؤوس الأموال بين إقليم وآخر.

3 - حركة القوى العاملة من موقع لآخر.

4 - حركة الهجرة السكانية لأغراض مختلفة.

5 - تركز بعض النشاطات أو تبعثرها في مكان دون آخر.

إن بين الظواهر الجغرافية والتخطيطية مسافات متباينة ولها حجوم مختلفة كحجم السكان وحجم رؤوس الأموال وحجم المنتجات وحجم العمالة والمسافة بين هذه الحجوم بالبعد المسافي والبعد الزمني بأية وحدة قياس.

وإنَّ قانون الجاذبية يأخذ الصيغة الآتية:

$$F = G\frac{M_1M_2}{D_2}$$

حيث إن:

F: تمثل قوة الجذب بين الكتلة (1) والكتلة (2).

G: يمثل متغير ثابت بما يعني الجذب الفيزيائي.

M_1: يمثل الكتلة رقم (1)، M_2: يمثل الكتلة رقم (2).

D_2: المسافة الفاصلة بين الكتلتين.

استطاع المخططون تكييف المنطوق الرياضي لقانون الجاذبية في الفيزياء حيث تم وضع منطوق رياضي لعلاقات التجاذب بين الأماكن المختلفة، إذ ان اتجاه حركة السكان نحو مراكز معينة دون أخرى يمكن ان يتحدد من خلال علاقات التجاذب بين المكان الذي كانوا فيه وبين المكان الذي اتجهوا نحوه[19].

وضع في ضوء ذلك المخططون منطوقاً رياضياً مشابهاً يمكن الاسترشاد به أثناء العمليات التخطيطية في النظرة والتطبيق: هذا المنطوق هو[7]:

$$\frac{IiJ = K.pipj}{diJb}$$

حيث إن:

I: تمثل التفاعل السكاني بين منطقتين.

i: تمثل المنطقة الأولى.

j: تمثل المنطقة الثانية.

d: تمثل المسافة بين المنطقتين.

b: القوة التي رفعت إليها المسافة (الزمن أو الكلفة).

k: متغير ثابت لربط العلاقة بين حالتين حقيقيتين.

نظرية التفاعل (Interaction theory):

تقرر هذه النظرية أن قوة العلاقات الاقتصادية بين مدينتين تختلف إيجاباً تبعاً لحجمهما وسلباً تبعاً للمسافة بينهما فكلما كان حجم سكان المدينتين كبيراً ازداد التفاعل وكلما بعدت المسافة بينهما قل التفاعل، وتبسط الصورة لهذا التفاعل بالمعادلة الآتية:

$$\text{ت أ حـ} = \frac{\text{س}_{\text{أ}}\ \text{س}_{\text{حـ}}}{\text{م}}$$ حيث إن:

ت = درجة التفاعل.

$\text{س}_{\text{أ}}$، $\text{س}_{\text{حـ}}$ = سكان المدينة أ وسكان المدينة حـ.

م = المسافة بينهما.

وبالتطبيق

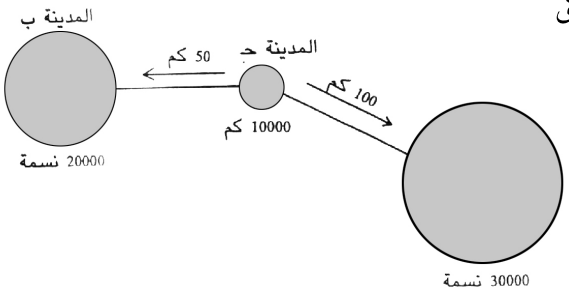

$$\text{ت، حـ} = \frac{10000 \times 30000}{100} = 3000000$$

أما بالنسبة للمدينتين ب حـ فإن التفاعل بينهما بدرجة

$$\text{ت، حـ} = \frac{20000 \times 10000}{50} = 4000000$$

ومعنى ذلك أن العلاقة بين ت، حـ تكون أقوى من العلاقة بين أ، حـ بنسبة 4 إلى 3 كلما زاد الناتج كانت العلاقة أقوى أي زيادة التفاعل إيجابياً تبعاً لعدد السكان وسلباً تبعاً لمربع المسافة فكلما كانت المسافة أو مربعها كبيرة كلما قلت درجة التفاعل[61].

نظرية نقطة القطع (Breaking point)

تهدف إلى تحديد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقتين لمدينتين غير متساويتين حجماً، أو النقطة التي تفصل بين السكان الذين يذهبون إلى مدينة ما للحصول على خدمة أولئك السكان الذين يقصدون مدينة أخرى لتلقي الخدمة ذاتها وهذه أي نقاط القطع تحدد الحدود الإقليمية للمدينة من وجهة نظرية، المثال السابق في نظرية التفاعل:

$$\text{بعد نقطة القطع عن المدينة الاصغر.} = \frac{\text{م}}{\sqrt{\frac{\text{س ك}}{\text{س ص}}} + 1}$$

حيث إن: م = البعد بين المدينتين.

س ك = سكان المدينة الأكبر وس ص = سكان المدينة الأصغر، وبذلك فإن نقطة القطع بين المدينتين أ، حـ = 36,6 كم.

قانون تجارة التجزئة: Law of Retail trade gravition:

يعرف بأنه قانون ريلي نسبة إلى (W.J. Reily) وهو يمثل أحد

التعديلات على نظرية التفاعل، ويهدف إلى إيجاد وسيلة للتنبؤ بعدد العملاء الذين يقصدون مدينة ما وافدين من مدينة أخرى بقصد التسوق ويلخص القانون بـ: (أن الكمية التي يتعامل بها سكان مدينة ما تتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى وعكسياً مع مربع المسافة بينهما، ويقاس ذلك بالنسبة للندن أ، ب، حـ:

$$\frac{\text{جملة المتعاملين مع ب من سكان حـ}}{\text{جملة المتعاملين مع أ من سكان حـ}} = \left(\frac{\text{المسافة أ حـ}}{\text{المسافة ب حـ}}\right)^2 \frac{\text{سكان ن}}{\text{سكان أ}}$$

وبالتعويض: $\frac{20000}{30000} \times \left[\frac{100}{50}\right]^2 = \frac{2}{3} \times 4 = \frac{8}{3}$

ومعنى ذلك أنه في مقابل كل ثلاث وحدات نقدية ينفقها سكان حـ في الشراء من مدينة أ، ينفقون ثمان وحدات نقدية في الشراء من مدينة ب.

رابعاً: نظريات في انظمة المستوطنات:

1 - نظرية المكان المركزي (نظرية كرستالر):

إن نظرية المكان المركزي تربط المواقع المركزية بالأقاليم التابعة لها ويقوم المكان المركزي بتزويد سكان إقليمه بالخدمات، وإن هذه النظرية تعتمد على القطاعات الخدمية وهي تقدم تفسيراً للبنية الاقتصادية الإقليمية.

أوجد هذه النظرية الجغرافي الالماني كريستالر سنة 1933، وجعل نظريته تعتمد العناصر الآتية:

1 - التسلسل الهرمي للخدمات من خدمات القرية والمركز الصغير ثم المراكز المتوسطة ثم المركز الكبير التي تحتوي على خدمات الجامعات والمراكز الطبية التخصصية.

2 - إن التسلسل الهرمي للخدمات يتوافق مع الحد السكاني لكل خدمة

ويتناسب مع حجم السكان في المراكز المختلفة (250 نسمة إلى 150 ألف إلى 250 الف والى أكثر من ذلك).

3 - النطاق المكاني لتسويق الخدمة: وهو تلك المسافة التي يقطعها الناس الراغبون بالحصول على الخدمة، ومن هذه المسافة يتطلع الناس إلى مركز آخر للحصول على خدمة أخرى.

شكل (30)

التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية ومجالها المكاني والسكاني

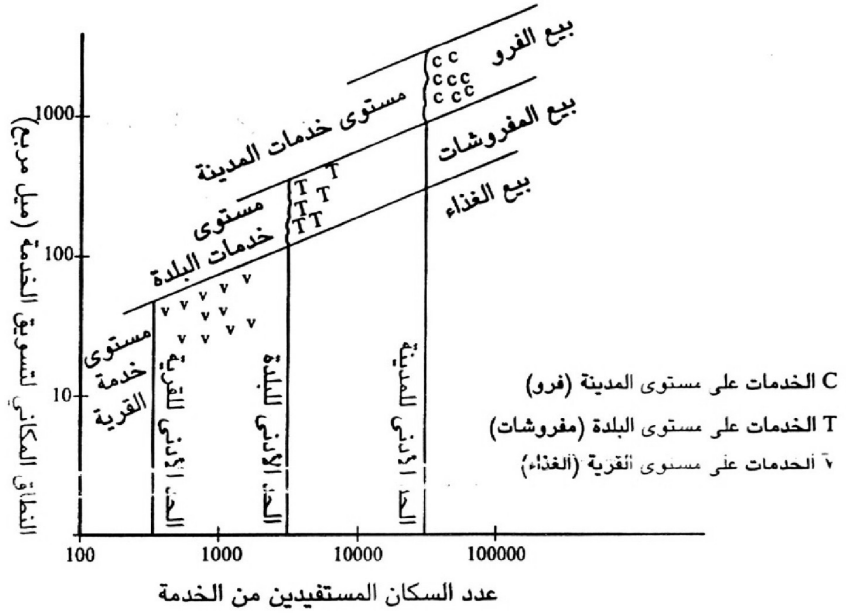

يبدو في الشكل (30) ان المدينة تحتوي على المستويات ثلاثتها واقل منها البلدة والقرية ويبدو الشكل الهرمي التراتيبي لمستوى الخدمات والسكان والنطاق المكاني.

4 - التنافس المكاني: وكذلك ورد عند غلاسون 1978 نموذج عن التسلسل الهرمي للمراكز البشرية يوضح التنافس المكاني، إذ اعتمد كرستالر على منهج التحليل العاملي (أي افتراض ثابت كل العوامل وتغير عامل واحد لقياس تأثيره فقط) وافترض أن الإقليم سهل متجانس في الموارد الطبيعية وكثافة السكان الزراعيين وأن احد المزارعين يبيع البيرة بالتجزئة وبالتالي تكون منطقة تسويق البيرة حوله دائرية كما في الشكل (31أ) فاذا كان بيع البيرة بالتجزئة مفيداً فان مزارعين آخرين سيطورون مناطق سوقهم الدائرة الخاصة بكل واحد منهم كما يتضح في الشكل (31ب) وفي هذه المرحلة لا تغطي الاسواق كل أمكنة الإقليم.

لنفرض أنه مع تحسن المواصلات أراد المستهلكون الانتقال إلى مسافة أبعد أو أنه مع تحسن وسائل الإنتاج استطاع المنتجون تخفيض أسعارهم، فان منطقة السوق ستمتد من نصف القطر (س) إلى نصف القطر (ص) في الشكل (31جـ) وإذا استمر انخفاض كلفة النقل والإنتاج فان نصف قطر الدائرة سيزداد إلى المقدار (4) وستتداخل الدوائر مع بعضها كما في الشكل (31د) ويلاحظ من هذا الشكل ان المستهلكين في المناطق البيضاء يستفيدون من مركز واحد فقط في حين أن المستهلكين المناطق المظللة يمكنهم الاستفادة من مركزين، ولتقليل نفقات النقل سيختار كل مستهلك المركز الأقرب، وهذا يؤدي إلى تقسيم المنطقة المظللة بين المركزين ونشوء مناطق السوق السداسية المتلاصقة وفي وسط كل سوق مكان مركزي كما في الشكل (31هـ).

شكل (31)

نشوء نظام التسلسل الهرمي للمراكز البشرية (عن غلاسون 1978)

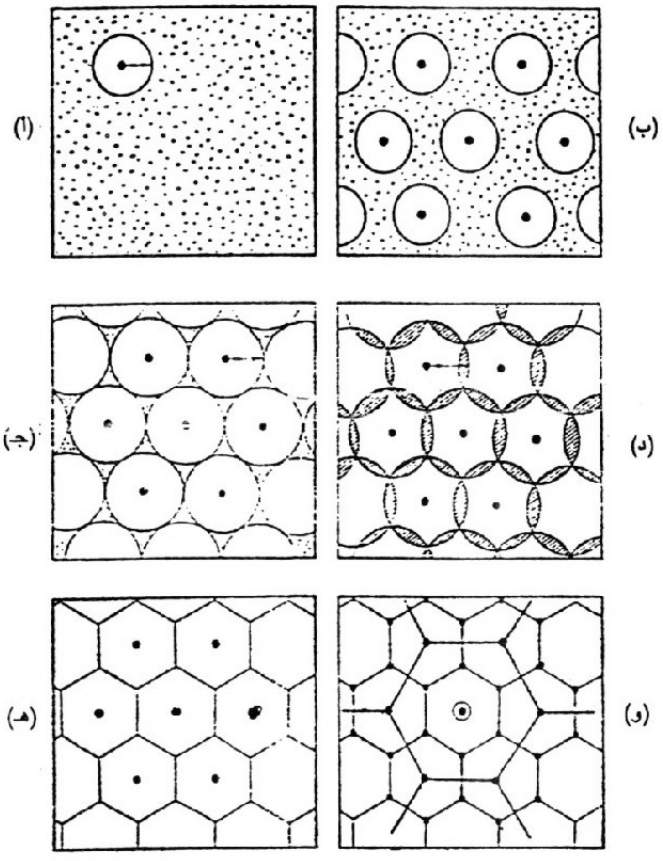

جدول (2)

التسلسل الهرمي للاماكن المركزية وظهيرها السكاني والمكاني (عن كرستالر)[85] و[88]

نظام التسلسل	اسم المكان المركزي	المراكز البشرية		ظهيرها	
		سكانها بالالف	المسافة بالالف	السكان بالالف	المسافة ك.م^2
1	قرية صغيرة	0,8	7	2,7	45
2	قرية كبيرة	1,5	12	8,1	135
3	بلدة صغيرة	3,5	21	24	400
4	بلدة كبيرة	9	36	75	1200
5	مدينة صغيرة	27	62	225	3,600
6	مدينة متوسطة	90	108	675	10,800
7	مدينة كبيرة	300	186	2025	32,400

المصدر: Robert, E. Norris Geog. Introductory perspective, charice, E., Merrill publishing co. ohio, 1982, p. 327.

يتضح من الجدول ما يلي:

1 - كلما ارتقى المكان المركزي رتبة ازدادت المسافة بينه وأمثاله بمقدار 3G.

2 - كلما ارتقى المكان المركزي رتبة زاد عدد سكان الإقليم التابع له بمقدار 3 مرات.

3 - كلما ارتقى المكان المركزي رتبة زادت مساحة الإقليم التابع له بمقدار 3 مرات.

4 - كلما ارتقى المكان المركزي رتبة زاد عدد سكان هذا المركز على التوالي:

2، $2\frac{1}{3}$، $2\frac{2}{3}$، 3، $3\frac{1}{3}$... إلخ، أي ان درجة تمركز الخدمات والسكان تتزايد بشكل متسارع بانتظام لصالح المراكز البشرية الكبيرة.

جاء كرستالر بنظريته وأراد أن يفسر مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها وتصنيفها، حسب وظائفها وتحديد علاقاتها ببعضها وبمناطق التأثير حولها: استنتج[12]:

1 - ان اية مدينة هي مركز للمنطقة التي تحيط بها (الخدمات).

2 - الخدمات والبضائع التي تقدمها الأماكن المركزية هي الفعاليات.

3 - مركزية المدينة تقاس بحجم فعالياتها المركزية التي تقدمها إلى الاقاليم، فكلما زادت مركزية المدينة اتسعت مساحة إقليمها وارتفعت درجة سيطرتها ومرتبتها.

4 - تصنيف الاماكن المركزية على أساس مركزيتها إلى مراتب وقد أدرك سبع مراتب تشكل نظام هرمي يبدأ بالقرى الصغيرة وينتهي بالمراكز الكبيرة.

5 - تقدم المراكز المهمة بضائع مهمة يقطع الناس مسافات طويلة للحصول على بضائعها وخدماتها وتدعى (ببضائع السوق) (Shopping goods) والمتسوقون مضطرون لقطع المسافات للحصول عليها.

6 - أطلق على الإقليم الذي يحيط المدينة بالإقليم المتمم أو (المكمل) بدلاً من الظهيرة أو الإقليم المماس أو الإقليم التجاري أو الإقليم الحضري أو منطقة النفوذ.

7 - سعة الإقليم المكمل تتناسب مع حجم المكان المركزي في النظام الهرمي.

8 - يتخذ الإقليم المكمل للمكان المركزي شكلاً سداسياً لأن الشكل السداسي لا يترك منطقة غير مخدومة كما في الشكل الدائري.

9 - أدرك ان النظام الهرمي للمراكز يرتبط بنظام هرمي للاقاليم المكملة

حيث إن الأقاليم المكملة من مرتبة أعلى تسيطر على أقاليم مكملة من مرتبة ادنى وأطلق عليه (التداخل الإقليمي الهرمي) Hierarchy.

الاختيارات في نظام التسلسل الهرمي:

يبين كرستالر أن التسلسل الهرمي للاماكن المركزية يمكن ان ينتظم وفقاً لمبدأ من المبادئ الآتية[88]:

أ - مفهوم السوق: يلاحظ من شكل (32أ) أن أي مركز من المراكز الثانوية الستة يمكن أن تتبع إلى إحدى المراكز الرئيسية الثلاثة المجاورة له، فإذا قسمنا المراكز الثانوية الستة على المراكز الرئيسية الثلاثة بالتساوي لكان لكل منها مركزين ثانويين.

جدول (3): التسلسل الهرمي

الاقاليم					
المساحة كم^2	سكان الإقليم	سكان كل مركز	المسافة كم	عدد المراكز	الطبقة
44	3500	1000	7	486	1
133	11000	3000	12	162	2
400	35000	4000	21	54	3
1200	100000	10000	36	18	4
3600	35000	30000	62	6	5
10800	1000000	100000	108	2	6
32400	3500000	500000	186	1	7

المصدر: Renard, Emorphy, ((The American city)) An urban Geog., Hill Book Co. New york, 1966, p.76

Robert, E. Norris, Geog. Introductory perspective, charice, F., Merrill Publish - ing Co. ohio, 1982, p. 327.

ب - مبدأ النقل: يوضح الشكل (31ب) أن كلاً من المراكز الثانوية الستة يمكن أن يختار أحد المركزين الرئيسين المجاورين له، فاذا قسمنا المراكز الستة الثانوية على مركزين رئيسين بالتساوي كان نصيب المركز الرئيسي ثلاث مراكز ثانوية تابعة له.

ج - مبدأ الإدارة: يتطلب من كل مركز رئيسي ان يسطر على ستة مراكز ثانوية تتبع له شكل (32حـ).

شكل (32)
الاختبارات في النظام التسلسلي الهربي
(عن غلاسون 1978)

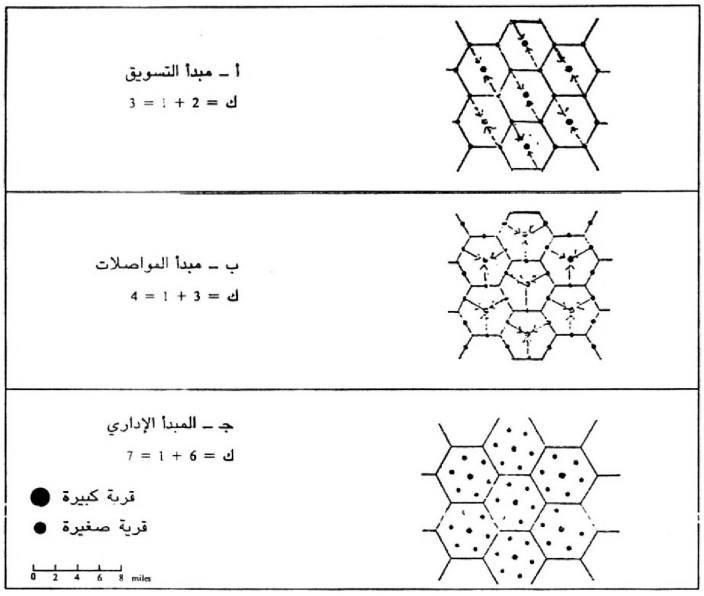

وان الاعتماد على مبدأ السوق يقضي أن يتبع مركزان ثانويان لمركز رئيسي واحد فيصبح مجموع المراكز ثلاثة، فإذا ما اعتمد على مبدأ السوق فان القيمة (3) ستبقى ثابتة ومنظمة للتسلسل الهرمي للأماكن المركزية البشرية ويدل الجدول (2) بأن كريستالر اعتمد على مبدأ التسويق.

2 – أفكار لوش 1940 – 1945:

أكد لوش على أن المراكز البشرية في القطاعات الغنية أفضل حالاً منها في القطاعات الفقيرة، وأن التسلسل الهرمي بين هذه المراكز يمكن أن يكون بشكل مستمر (بدون طبقات ومراتب واضحة) للمدن من قرية صغيرة فيها (100نسمة) إلى مدينة عملاقة فيما أكثر من (10) ملايين ويدل الشكل (23) الذي وضعه لوش على عدم التطابق بين مراتب الحجوم وبين وظائفها، أي ليس لكل المراكز البشرية ذات الحجم الواحد نفس الوظائف ولا لكل المدن ذات الوظائف المتماثلة نفس العدد من السكان في حين ان كرستالر في الشكل (23) يؤكد على هذا التطابق بين حجوم المدن وبين وظائفها.

شكل (33)

المكان المركزي عند لوش والمكان المركزي عند كرستالير

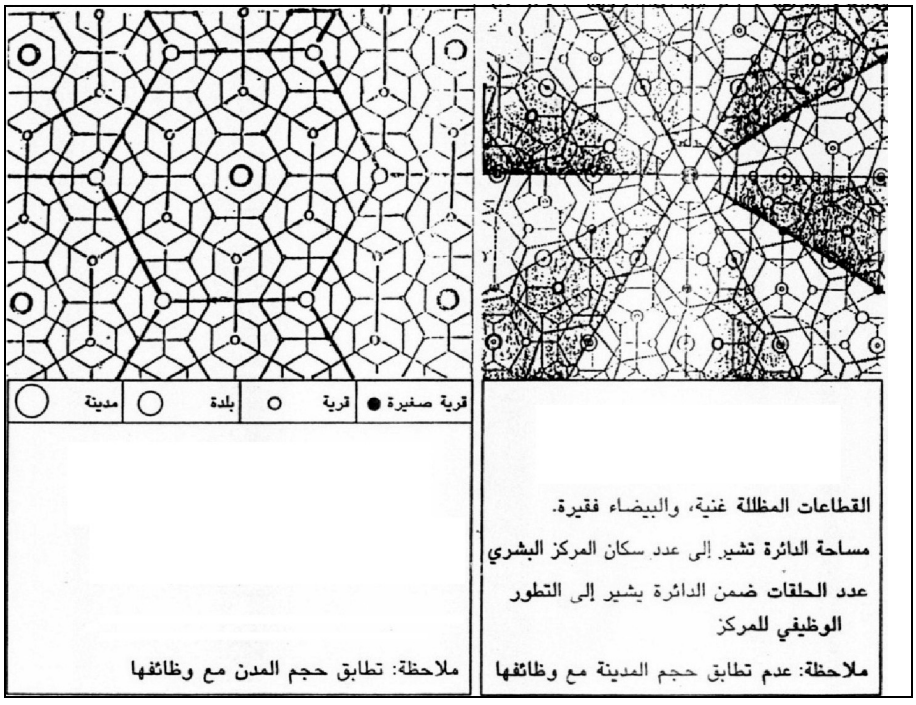

3 – أفكار زييف وعلاقة المدن بالأقاليم:

يرى أنه (كلما كان متوسط دخل الفرد أكبر كانت المدينة أكبر، وان العلاقة بين مستويات الدخل وحجوم المدن علاقة لوغارتيميه)، ثم يبسط جورج زييف هذه القاعدة قائلاً: (ان لوغاريتم رتبة المدينة = لوغاريتم عدد سكانها) حسب المثال الآتي:

1 – المدينة الاولى 1،000،000 نسمة = $\frac{1000000}{1}$.

2 – المدينة الثانية 500،000 نسمة = $\frac{1000000}{2}$.

3 – المدينة الثالثة 333،333 نسمة = $\frac{1000000}{3}$.

4 – المدينة الرابعة 250،000 نسمة = $\frac{1000000}{4}$.

5 – المدينة العاشرة 100،000 نسمة = $\frac{1000000}{10}$.

6 – المدينة المائة 10،000 نسمة = $\frac{1000000}{100}$.

وخلاصة القاعدة

$$\text{عدد سكان المدينة ذات الرتبة ن} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الأولى}}{\text{رتبة المدينة ن}}$$

نظرية المكان المركزي والتخطيط الإقليمي:

إن نظرية الأماكن المركزية أهمية في التخطيط الإقليمي من جانبين:

الأول أن أفكار النظرية كأنموذج يساعد على فهم البنية المكانية الاقتصادية للإقليم، والثاني هو امكانية اعتماد أفكار النظرية لتخطيط المستقبل الإقليمي، إذ أن التسلسل الهرمي للمدن يجنب تماثل هذه المدن وتنافسها وخسارتها وأنها فعالة نسبياً للإدارة والتوزيع الرشيد للمشاريع

ضمن الإقليم، ولتسهيل تحقيق الفوائد الاجتماعية عن اقتصاديات المكان، يضاف إلى ذلك ان تخطيط المنظومة الإقليمية للمراكز البشرية يعني ان تخطيط أي مركز ضمن الإقليم المدروس ينبغي ان يأخذ في الحسبان وظائف المراكز الأخرى ضمن الإقليم، لان عدم مراعاة هذا المبدأ يؤدي إلى التماثل والتكرار الخاسر في حالة توزيع الخدمات.

4 - المخططات العمرانية لتركيب المدن والقرى:

ان المخططات لتركيب المدن تختلف أشكالها وهي كالآتي:

1 - المخططات الهندسية المنظمة:

يميل المخططون إلى وضع مخطط للمدن على أساس الأشكال الهندسية المنتظمة مربعة أو مستطيلة أو ما يشبه لوحة الشطرنج وذلك لما تتميز به هذه الخطة من مزايا يجملها المخططون بالآتي:

أ - تمكن من تحديد أفضل موضع لنواة المدينة.

ب - تمكن من توزيع أفضل للأحياء وبعدها عن المنطقة التجارية والنطاقات الصناعية.

ج - تمكن من سهولة حركة تنقل الناس داخل المدينة كما تمكن من توزيع مرافق الخدمات على الأحياء.

2 - مخططات ذات الشكل غير المنتظم:

المدينة لا تخضع إلى مخطط محدد بل بشكل عشوائي وفي هذه الحالة يعتمد على المدينة القديمة في وضع التخطيط الجديد للامتدادات الحديثة على شكل دائري أو على شكل امتدادات من الأذرع، ولذا يفترض ان يكون هناك أكثر من نواة واحدة بل تظهر فضلاً عن نواة المدينة القديمة عدة نوى في الأحياء الجديدة وتطلق بعدها على التخطيط بخطة المدينة

ذات العقد المتعددة أو النوى المتعددة وهذه الفكرة قد جاء بها مكنزي[98].

3 – المخططات الدائرية:

يوضع هذا المخطط على أساس عدة دوائر سكنية تحيط بالنواة التي تخرج منها مجموعة من الطرق ووسائل المواصلات لتربط بين النواة وجميع أجزاء الدوائر المحيطة حتى الأطراف، وهذا المخطط هو نظرية نادى بها بيرجس .Burgess.E سنة 1925 في تقسيمه لمدينة شيكاغو إلى عدة دوائر حلقية متتالية تتركز حول النواة[65].

4 – مخطط القطاعات:

مخطط جاء به هرمر هويت Homer hoyet وملخصه ان نمو المدينة أو التخطيط لهذا النمو يجب ان يكون على شكل قطاعات (Sectors) إذ لاحظ أن النطاقات السكنية التراثية لا تتوزع على أطراف المدن بل تميل احياناً إلى الامتداد والانتشار وسط المناطق الوظيفية الأخرى، وتتسع نطاقات المساكن نحو الإطراف[85].

5 – نظرية بيري: Berrys Theory[112] و[111]:

حصلت تطورات على نظرية الاماكن المركزية بعد مساهمات كرستالر ولوش، اضاف بيري Berry صيغ تطبيقية بالاشتراك مع جاريسون Garrson فقد اعتمد على الحد الأدنى ومد السوق لغرض اعادة صياغة النظرية دون التقيد بفرضيات التجانس ضمن الأشكال السداسية فقد أكدا بأنه مهما كان النمط التوزيعي للسكان ومدى السوق والحد الادنى فإن نطاقاً متسلسلاً للتوزيع المكاني للمناطق المركزية Central P سوف يظهر بالضرورة في ظل هذين المبدأين (مدى السوق والحد الأدنى) ولذلك المدن وأسواقها تتوزع بالشكل الهرمي على ضوء درجة مركزية الخدمة وحجم السكان والقوة الشرائية، ومهما كان الوجود الفعلي لشكل وحجم منطقة السوق فانه يعكس

حقيقة وجود نمك معين من القوة الشرائية الكافية لظهور خدمة معينة أو نشاط معين لذلك فان النموذج الذي اقترحه بدا متميز بالمرونة إذ تطبق أفكاره في إمكان كثيرة عند توزيع المراكز بشكل تسلسل هرمي لأسواق هذه المراكز ونموذجه مفيد لأغراض التخطيط.

خامساً: نظريات حول تحديد مواقع الأرض الزراعية والمواقع الصناعية:

1 – نظرية لوش Loschعن الايجار الاقتصادي بالمعادلة الآتية[84]:

$$R(\text{Economic rent}) = E(P - KF).A.$$

حيث إن:

A= نفقات الانتاج (بدون تكاليف النقل).

E = العائد المالي لوحدة المساحة.

P = سعر السوق لوحدة الوزن.

F = تكاليف الشحن لوحدة الوزن.

K = البعد عن السوق.

فلوشن يؤكد أن الإيجار الاقتصادي هو العائد المالي لوحدة المساحة والذي يحدد سعر السوق لوحدة الوزن مطروحاً منها تكاليف الشحن لوحدة الوزن والتي تتحدد على أساس البعد عن السوق، فإذا يحدد موقع المزرعة والعوامل اللازمة للإنتاج، ضرورة تباين المحاصيل ومدى بعد الأرض الزراعية عن أسواق تصريف المحاصيل.

2 – نظرية فون تونن (الولاية المنعزلة):

هو اقتصادي الماني صاغ نظريته عندما حاول بيان أثر العوامل

الطبيعية والسوق في توزيع أنماط استغلال الأرض وأنواع المحاصيل المزروعة، وقد ساهمت نظريته في تطوير الفكر الاقتصادي باستخدام العنصر المكاني في التحليل الاقتصادي، وقد اعتمد على فرضيات عدة في كتابة (الولاية المنعزلة) الذي صدر في عام 1826م وهي[113]:

1 - منطقة منفردة معزولة تتألف مدينة واحدة مع ظهرها الزراعي وأطلق عليها المنطقة المعزولة.

2 - المدينة تمثل سوقاً للمنتجات الفائضة عن الظهيرة وانها لا تزود بمنتجات قادمة من منطقة أخرى.

3 - الفائض الذي يتولد في الظهير لا يرسل إلى أسواق أخرى غير سوق المدينة الرئيس.

4 - الولاية عبارة عن بنية طبيعية متجانسة تلاءم زراعة العروض المعتدلة وحيواناتها.

5 - المزارعون الذين يسكنون الظهير راغبون في الحصول على الحد الأقصى من الفائدة، وقادرون على تكييف نمط الزراعة في احتياجات السوق المحلية.

6 - وسيلة النقل المستخدمة آنذاك هي العربات التي تجرها الخيول.

7 - تناسب تكاليف النقل طرداً مع المساحة ويتحمل المزارعون أعباء النقل كاملة.

وضمن إطار هذه الشروط يفترض (توفن) ظهور أنماط زراعة مختلفة حول المدينة على شكل حلقات تشترك في مركز واحد وان المسافة التي يتمكن المحصول الزراعي في قطعها إلى المدينة تتحدد بسعر السلعة في السوق وتكاليف الإنتاج في الزراعة ونفقات النقل بينها وان أي ربح يحققه

المزارع يعتمد على العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة التي من الممكن صياغتها وفق المعادلة الآتية:

ر = ق - (ن + ت)، ر = الربح، ق = قيمة البضاعة، ن = مجموع نفقات الإنتاج، ت = تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق.

ونفذ هذه المعادلة على أساس بيانات جدول وضع فيه ملاحظاته الميدانية وفي ظل جميع الظروف التي احتسبها فون توفن وزرع النطاقات الزراعية المحيطة بالمدينة كما يأتي:

النطاق الأول: المحيط بالمدينة يستخدم في إنتاج المحاصيل السريعة التلف كالخضروات ومنتجات الألبان.

النطاق الثاني: مخصص للغابات التي تكون المصدر الرئيسي للأخشاب وان قربها للمدينة ضروريا لخفض أسعار نقلها.

النطاق الثالث: يتجه إلى التخصص بزراعة الحبوب والبرسيم والبطاطس لزراعة كثيفة.

النطاق الرابع: يميل إلى التخصص لزراعة اقل كثافة من النطاق السابق حيث تزرع هذه المدن على فترات تتخللها فترات بور.

النطاق الخامس: يمتاز بأن الأرض فيه تستغل في زراعة الحبوب وفقاً لنظام يعرف باسم نظام الحقل الثلاثي وهنا يتم تنظيم الزراعة بما يشبه الدورة التي تشتمل على محصول الشعير والتسليم وفترة بور.

النطاق السادس: تشغله المراعي الطبيعية التي يرعى فيها الماشية ثم يتبعها أراضي الصيد.

جدول (4)

اثر البعد عن السوق في الاسعار والنفقات والارباح لكل فدان وفق نظرية فون تونن

الحلقات			الاخشاب			الحبوب		
وحدات المسافة إلى السوق	(1) سعر السوق (ق)	(2) نفقات الانتاج (ن)	(3) تكاليف النقل (ت)	(4) الربح (ر)	(1) ق	(2) ن	(3) ر	(4) ت
0,5	200	140	10	50	80	50	3	27
1	200	140	20	40	80	50	6	24
1,5	200	140	30	30	80	50	9	21
2	200	140	40	20	80	50	15	15
2,5	200	140	50	10	80	50	15	15
3	200	140	60	0	80	50	18	12
3,5	200	140	70	0	80	50	21	9
4	200	140	80	0	80	50	24	6
4,5	200	140	90	0	80	50	27	3
5	200	140	100	0	80	50	30	0

المصدر: خير، د. صفوح، **البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه**، دار المريخ، الرياض، 1990، ص172.

شكل (34)

العلاقة بين تكاليف النقل والمسافة

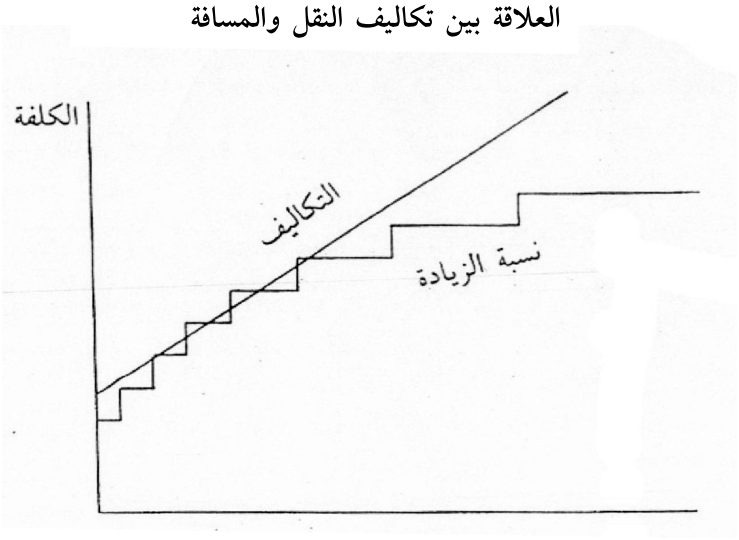

شكل (35)

العلاقة بين واسطة النقل وأسعار تكاليف الشحن

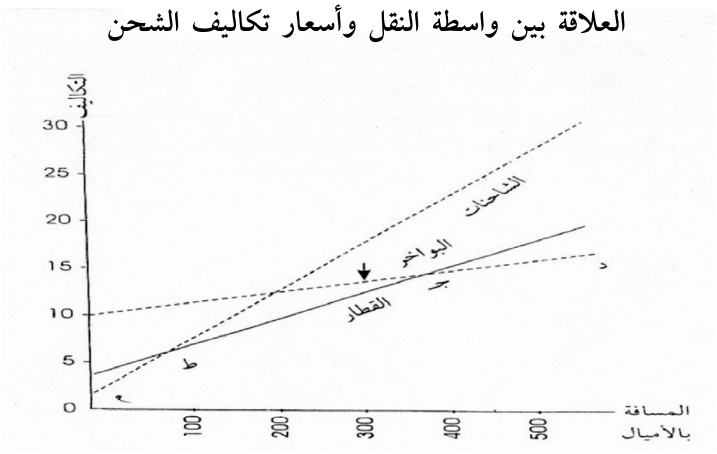

المصدر: هوفر، إدجار، **النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي**، ترجمة: غوراني، د. عزت عيسى،، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الاولى، 1974، ص26.

شكل (36)

أنماط الاستغلال الزراعي حسب نظرين فون تونن

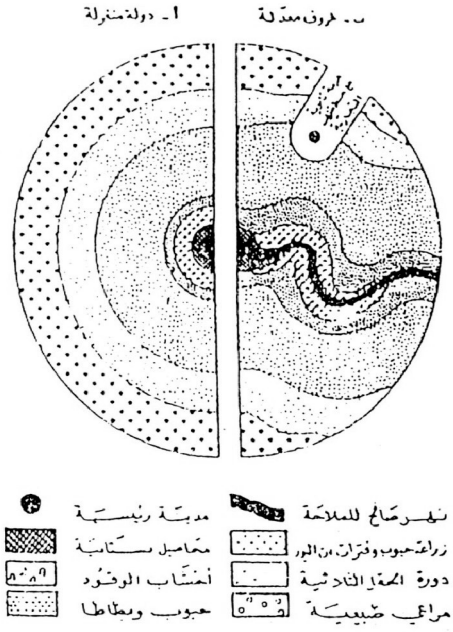

المصدر: د. صفوح، **البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه**، دار المريخ، الرياض، 1990، ص173.

نظريات الموقع الصناعي:

أهتم الجغرافيون بالنظريات المكانية لأنها جزء من اختصاصهم حيث ان الجغرافي يهتم بدراسة المكان وما فيه من ظاهرات متباينة كما يهتم بتوزيعها وتفسير أو تحليل الأنماط المكانية المتوزعة، فكرستالر تطرق وهو جغرافي بشكل غير مباشر إلى الموقع الصناعي عند استعراضه لنظرية المكان المركزي، وتطرق آخرون لذلك وهم:

1 – جورج رينر Goarge Renner:

أكد رينر على ضرورة فهم مقومات الصناعة ووضع أساساً عاماً (1947) بقوله: (تميل الصناعة لأن تتوطن في موقع وموضع يسهل عليها الوصول منه إلى مقوماتها أو عناصر مكوناتها، وإذا توفرت هذه المقومات جميعها في بقعة ما فان هذه البقعة تصبح لان صالحة تكون وطناً للصناعة، أما إذا تفرقت مقوماتها في أماكن متعددة الصناعة تتوطن نحو المقومات التي تكون أكثر تكلفة في نقلها بحيث تكون هذه المقومات العامل الحاسم في توطن الصناعة بالقرب منها).

2 – روستورم E.M.Rawstorm

ان روستورم وضع ثلاثة أسس تتحكم في اتخاذ قرار التوطن الصناعي وهي المقيدات الطبيعية، والمقيدات الاقتصادية والمقيدات الفنية (المستوى التكنولوجي).

3 – الفريد فيبر (1909)[91] و[90]:

وضع أنموذجه المشهور عن الموقع الصناعي على أساس ثلاث متغيرات هي تكاليف النقل، وتكاليف العمل والوفرات الناجمة عن التركز الصناعي، والموقع الصناعي تنخفض فيه تكاليف النقل والعمل وترتفع الوفرات كالآتي:

أ – قام فيبر بحساب تكاليف الخدمات والمنتجات الصناعية إلى المواقع الصناعية المختلفة إلى الأسواق، يضاف بعضها للآخر وقام برسم خطوط تكاليف نقل متساوية (Isodapane) ثم اختار الموقع الذي فيه أو حوله تعطي الخطوط قيمة لتكون الموقع الصناعي المقترح الأمثل.

ب – حسب تكاليف العمل في مواقع ثم حسب الوفر الناجم لتوطن المصنع عند أخفض تكلفة عمل في الشكل (37) يبدو موقع (ب أ) أنسب موقع.

شكل (37)

الموقع الصناعي الأمثل وفقاً لنموذج فيبر

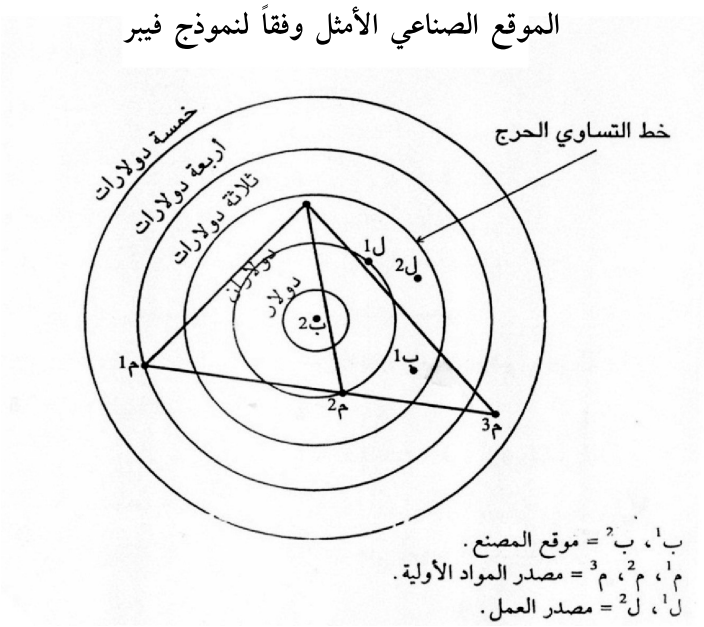

ب^1، ب^2 = موقع المصنع.
م^1، م^2، م^3 = مصدر المواد الأولية.
ل^1، ل^2 = مصدر العمل.

شكل (38)

خطوط تكاليف النقل المتساوية (الإيزودابان) وفق نظرية فيبر

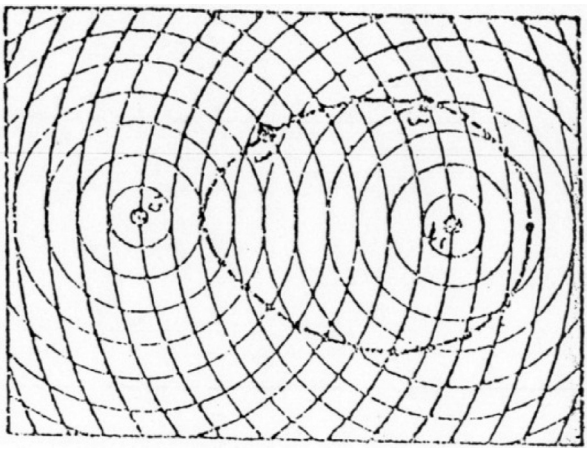

ق السوق

م خ مصدر المادة الخام

——— وحدة مسافية

——— خطوط تكاليف النقل المتساوية

شكل (39)

المثلث الموقعي لفيبر

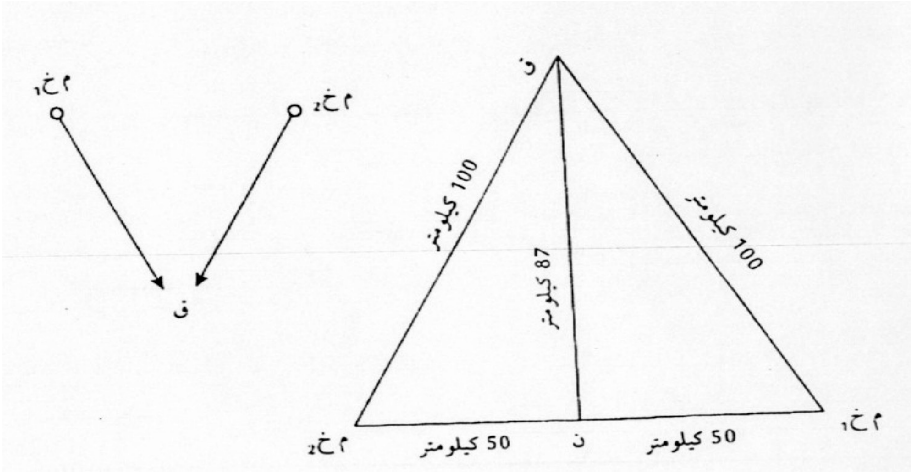

م خ = مصدر المادة الخام.

م خ 1 = مصدر المادة الخام الاولى.

م خ 2 = مصدر المادة الخام الثانية.

ق = السوق.

المصدر: خير، د. صفوح. (البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه)، دار المريخ، الرياض، 1990، ص182.

الحالة الأولى:

اذا أقيم المصنع في منطقة السوق، في هذه الحالة تكون التكاليف الاجمالية للنقل لمدة عام محسوبة وفقاً لما يلي:

2000طن × 100كم = 200000 طن كيلو متري تكاليف نقل الخام الاول من مصدره إلى السوق.

2000طن × 100 كيلومتر = 200000 طن كيلو متري نقل الخام الثاني من مصدره إلى السوق.

المجموع 400000 طن كيلو متري.

4 – نظرية فتر Fetters' Theort:

تهدف النظرية إلى وضع الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ المنشآت المتنافسة والمتجاورة مكانياً، وتصلح النظرية على صعيد المنشآت الصناعية والتجارية.

ولفهم آلية عمل النظرية نفترض وجود منشأتين هما (ب) و(ج)، يقعان ضمن إقليم معين وأنهما يواجهان الاحتمالات الآتية[113]:

الحالة الأولى: افتراض تماثل نفقات النقل وتكاليف الإنتاج للمنشأتين (ب) و(ج) وأجور النقل متجانسة.

شكل (40)
تحليل حدود مناطق نفوذ منشأتين في ضوء
خطوط تكاليف النقل المتساوية وفق نظرية فيتر

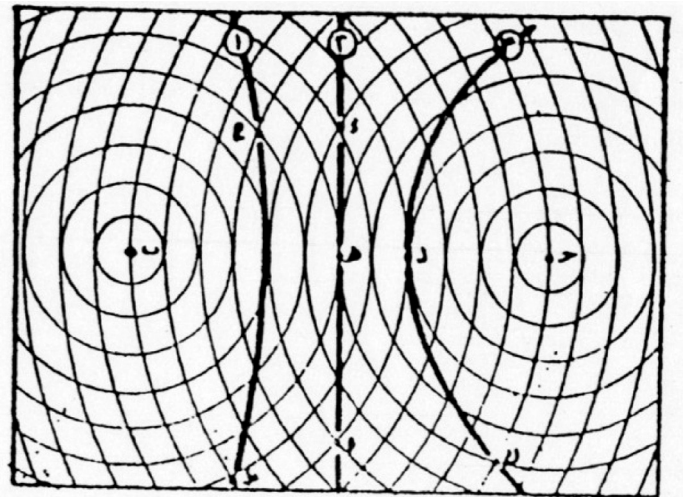

وحدة المسافة: ———
الحدود التجارية: ———

حيث إن كل دائرة تبعد مسافة محددة عن مركزها الخاص وان النقاط (د) و(هـ) و(و) تقع على خط الحدود الذي يفصل المنطقة التجارية (ب) عن المنطقة التجارية (ج) بنفس تكاليف النقل، ومن الممكن ملاحظة أن الأماكن الواقعة على خط الحدود ليس بالضرورة متساوية القيمة والأهمية لكنها متماثلة من حيث أنها تخضع لنفوذ مركزي التجارة (ب) و(ج) ووفقاً لذلك فان جميع الأمور الأخرى متساوية إذا كانت التكاليف بالمركزين متماثلة والحدود بين المنطقتين التجاريتين تظهر على شكر خط مستقيم عمودياً على الخط الفاصل بين المركزين (ب) و(ج) والمتمثل بالخط (2).

الحالة الثانية: مبنية على افتراض ان تكاليف النقل حول المركزية متساوية وتكاليف الانتاج مختلفة فان الحدود بين المركزين ستكون على شكل منحني يقترب من المركز الذي ترتفع فيه التجارة تكاليف الإنتاج ويتقوس حوله، المتمثل بخط (1) الذي يصل بين جميع النقاط المتساوية في التكاليف الإجمالية والمتضمنة نفقات الإنتاج والنقل فيما يخض كلاً من مركزي (ب) و(ج).

الحالة الثالثة: إذا افترض انه تكاليف النقل مختلفة بين المركزين مع تساوي تكاليف الإنتاج فان الحدود التجارية بين المركزين تشكل خطاً منحنياً يقترب من المركز الذي ترتفع فيه تكاليف النقل وتتقوس حوله بشدة والمتمثل بالخط (3) الذي يصل بين جميع النقاط المتساوية في النفقات الإجمالية (الإنتاج + النقل) فيما يخص كلاً من المركزين (ب) و(ج).

5 - نظرية هوفر

بذل هوفر جهداً بهدف الوصول إلى تحليل مواقع الأنشطة الصناعية مرتكزاً على فهمه لنظريات من سبقوه وبخاصة اعتمد على الافتراض في قياس مفاهيمه وأهمها افتراض وجود ظروف المنافسة بين المنتجين والبائعين مع الحرية التامة لحركة عناصر الإنتاج ونفقات النقل التي أعدها الأساس في تحديد الموقع الصناعي[54].

تتمثل أهمية الموقع عنده بتكاليف الإنتاج وقد اعتمد في تحليله لتكاليف النقل على متغيرات عدة هي:

1 - كمية المواد المنقولة: من حيث حجمها وواسطة النقل.

2 - المسافة: إذ ربط زيادة تكاليف النقل وقلتها بالمسافة.

3 - طبيعة السلعة المنقولة في مجال نوعها في مستوى قدرتها على تحمل مجريات النقل وطول مدته.

4 - نوعية النقل: النقل بالشحنات أكثر انخفاضاً ضمن المسافة القصيرة لكنها تزداد مع طول المسافة، إما النقل المائي فو أرخص وسائط النقل للمسافات الطويلة.

5 - إمكانية عودة الواسطة فارغة إلى محطتها الأساس هنا تكون أجور النقل اخفض وحلل هومر أنماط مواقع الصناعة فأكد ميلها نحو مصادر المواد الخام على معيارين هما وزن المواد الخام وزيادة نفقات نقل الطن الواحد، وميلها نحو السوق يتحدد بعاملين هما زيادة وزن المواد الخام أو زيادة كلفة نقل الطن الواحد من المواد المنتجة[78].

ولم ينس هومر عامل الطلب في تحديد المواقع الصناعية واستخدم أسلوب تحليل منحنيات تكاليف النقل ودورها في تحديد المواقع في ضوء المنافسة بين المنتجين صناعة في موقع (س) و(م ب ح) مواقع تصريف باتجاه واحد والتسويق للموقع بكلف نقل ويزيد من سعر البضاعة والتسويق لـ (ب) يزيد السعر أكثر والى ح يكون السعر عالي بسبب تكاليف إيصال البضاعة إلى هذا الموقع.

وفي حالة وجود منشأة صناعية آخر في (هـ) ستكون منافسة بين المنتجين فالمنشأة تبيع لمواقع الأسواق الأقرب إليها فالمنشأة هـ تبيع إلى (ح) و(ب) والمنشأة (س) تبيع إلى مواقع الأسواق (أ) و(ب)[114]. شكل (41)[114]

شكل رقم (41)
حدود مناطق السوق للمنتجين وفق نظرية هوفر

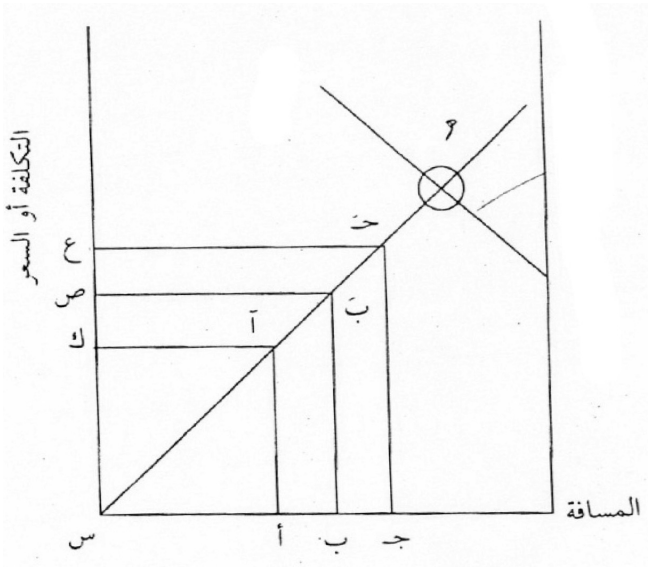

Smilt Daved m... ((Industrial Location: An Economie Geographical analysis, John wiley and Sons, Inc, New York, 197.P.82 David. M.. op. Cit. pp. 80-81

6 – نظرية بلاندر Planders Theort[106]

اختار بلاندر اثر تكاليف النقل على مناطق الأسواق للصناعات، واثر السعر، وأماكن المواد الأولية في تحديد المواقع الصناعية، وأكد على اثر السعر على سعة منطقة السوق للمنتج.

لقد لاحظ إن تكاليف النقل لا تتحرك خطياً بزيادتها مع المسافة كما عند فيبر بل تتحرك بزيادة متناقصة وتتزايد بشكل متباين مع تباين نوع الواسطة.

إن تحليل بلاندر للموقع الصناعي يتسم بالديناميكية حيث افترض تباين تكاليف الإنتاج ومستوى النقل من منطقة لأخرى وفي ضوء هذه الفرضيات يتم تحديد مناطق السوق للمنشآت الصناعية المتنافسة.

7 – نظرية جرينهات Greenhuts' Nheory[106]:

هو اقتصادي امريكي وضع انموذج لتفسير مختلف العوامل المؤثرة في تحديد المواقع الصناعية بضمها العامل الشخصي ولذلك حدد نوعين من العوامل، الأول المتمثل بالعوامل المؤثرة في الموقع وسماها بالمعايير الموقعيه على المستوى الإقليمي وهي (العمل والنقل وكلفة الإنتاج)، والثاني: جعلها تتعلق بالعناصر المؤثرة في الموقع الصناعي على المستوى المحلي المتعلقة بالمدينة، ومع هذا فقد سمى العوامل مجملة بالآتي:

1 – كلفة العوامل الموقعية (العمل، النقل، كلفة الإنتاج).

2 – عوامل الطلب الموقعية (التداخل الموقعي للمنشآت الصناعية).

3 – عوامل تقليل التكلفة.

4 – عوامل زيادة التكلفة.

5 – عوامل تقليل التكلفة الشخصية.

6 – الاعتبارات الشخصية البحثة.

ومع هذا فقد ركز على عوامل ثلاثة هي التكلفة والعوائد والاعتبارات الشخصية المتمثلة بالرغبات الشخصية.

8 – نظرية إيزارد Isards' Theory[106]:

تعد من النظريات الحديثة التي أكد فيها ايزارد على مسألتين رئيستين أولها إحلال عناصر الإنتاج ببعضها في المواقع البديلة وصولاً إلى الاستغلال الأمثل للعناصر النادرة في المواقع المختلفة، وثانيهما: البحث عن الموقع الأمثل الذي يحقق اقل تكلفة للمستهلك والمجتمع عن تحقيق وفورات في نفقات النقل وإيصال السلعة إلى المستهلك.

حال الربط من نظرية الموقع والنظرية الاقتصادية وذلك بتحليل المتغيرات الاقتصادية ضمن الإطار المكاني، وصنف عوامل الموقع إلى مجاميع عدة هي:

1 - تكاليف النقل والشحن والتوزيع (تتغير مع المسافة).

2 - العوامل المرتبطة بالعمل (الطاقة الضرائب المياه، التأمين ونفقات النقل.

3 - اقتصاديات التركز والتشتت، التركز ينطوي على اقتصاديات الحجم والوافرات كالمتوطن والحضر، والتشتت ينطوي على مجموعة من الظروف الاقتصادية السلبية كنفقات الخدمات الحضرية وغيرها.

ان تحليل ايزارد لفكرة الإجلال اعتمدت على الثلث الموقعي لفيبر حيث إن الزاوية (ن) تمثل السوق بينما النقطتان (م1 خ وم2 خ مصدر المواد الأولية، إما السوق فهو (ت س) أو ما يسمى بخط التحول فأنه يمثل النقاط الممكنة أو البدائل لموقع صناعة معينة.

ان المواقع الأقل تكلفة على امتداد القوس (ت س) يتطلب استخدام خطوط التكاليف المتساوية.

قياس التوجه المستقبلي للإقليم:

يكون بالإمكان قياس التوجه المستقبلي في الإقليم أو الإنتاج الزراعي أو المدن أو أية ظاهرة في الإقليم معروفة خصائصها وواقعها ثم قياس وضع هذه الظاهرة مستقبلاً وما يتوجب رسمه أو تخطيطه اتجاه هذه الظاهرة لان تبلغ حال مستقبلي وهناك طرق عدة لقياس جملة ظواهر وعلى الوجه الآتي:

شكل (42)
دور إحلال العوامل في تحديد الموقع الأمثل للصناعة
كما ورد في نظرية إيزارد Isard

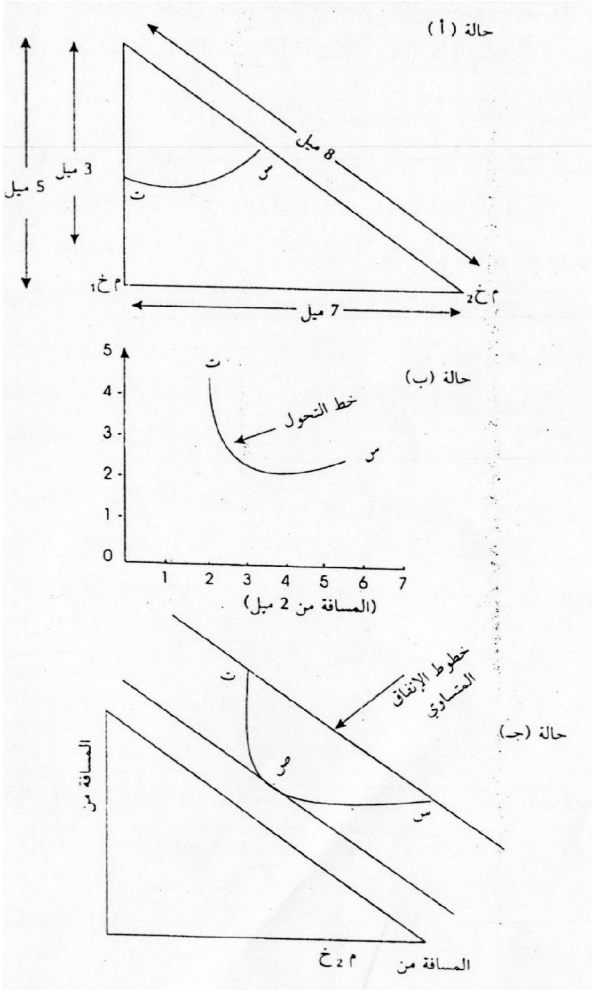

(1) الطريقة التنبؤية لتقديرات السكان والمساحة حسب قطاعات المدينة:

تعتمد هذه الطريقة على معدلات النمو السنوي للمتغيرات المدروسة وفق معادلة النمو السنوي الأساسي الآتية:

$$N = \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

حيث إن:

P_0 = قيمة المتغير المدروس في سنة الأساس.

P_1 = قيمة المتغير المدروس في سنة الهدف.

N = عدد السنوات الفاصلة للمدة المدروسة.

ويستند هذا المقترح في تقديراته على الوجه الآتي:

1 - احتساب معدلات النمو السنوي لكل من السكان والمساحة.

2 - افتراض ثبات هذه المعدلات كمؤشرات تخطيطية.

3 - بيانات المتغيرات السابقة للعام (1994) مثلاً وهو عام الأساس في التقديرات المستقبلية.

4 - جمع حاصل الوحدات الإدارية (القطاعات) في كل متغير ليشكل ذلك تقديرات مستقبلية على مستوى المدينة.

ويكون بالإمكان استخراج التقديرات على أساس المعادلة الآتية[18]:

$$P_n = P_0 \ (r + 1)_n$$

حيث إن:

P_n = تقديرات الاحتياجات المستقبلية للمتغير المدروس.

P_0 = بيانات المتغير المدروس في علم الأساس.

r = معامل النمو السنوي للمتغير المدروس.

n = عدد السنوات بين سنة الأساس والسنة النهائية أو سنة الهدف.

تطبيق الطريقة:

إن المعطيات مأخوذة من دراسة مدينة صنعاء (1996)[37]:

- عدد السكان عام 1994 للقطاع الثاني = 155522 نسمة.
- مساحة القطاع الثاني عام 1994 = 16 كم^2.
- معدل النمو السنوي لكل متغير من المتغيرات السابقة كالآتي:
  السكان 7% حسب المقترح من الباحث، المساحة 5% خلال المدة 86 = 1994م.

بالتعويض في المعادلة يمكن تقدير احتياجات كل قطاع كالآتي:

القطاع الثاني: السكان عام 1994 = 91369 نسمة.

المساحة عام 1994 = 16 كم^2.

السكان عام 2005 = 192318 نسمة.

وهكذا تكون الحال لكل القطاعات.

وبهذا المقترح ستكون مساحة مدينة صنعاء عام 2005 (239،4كم^2) لاستيعاب سكان يبلغ عددهم (2045939) نسمة وذلك يجعل المساحة المطلوبة لمدينة صنعاء عام 2005 هي: 239،4 - 140 = 99،4 كم^2.

مثال آخر تطبيقي:

يمكن إتباع الخطوات التالية:

1 - دراسة واقع التركيب الداخلي للمدينة أو استعمالات الأرض.

2 - تقويم التصميم الأساسي.

3 - نمو سكان المدينة المستقبلي من سنة الأساس 1994 حتى سنة الهدف 2005 مثلاً.

4 - التوسع المكاني المستقبلي كالآتي:

جدول (5)

التوجه المستقبلي للمدينة حتى سنة 2005

نوع الاستعمال	المساحة كم^2 1994	حصة الفرد م^2 1994	مساحة الاستعمال كم^2 سنة 2005	المساحة المطلوبة كم^2
سكني	75	77,2	158	83
تجاري	75	77	16	8,5
صناعي	10	10,3	21	11
نقل	33	34	69	36
ترفيه	3,5	3,6	7	3,5
خدمات	1	1,1	2	1
اخرى	10	10,1	21	11
المجموع	140كم^2 مساحة المدينة عام 1994	144م^{2}معدل حصة الفرد من مساحة المدينة	294 مساحة المدينة سنة 2005	154كم^2 المطلوب إضافته لمساحة المدينة

المصدر: علي عبد الله ناصر، مدينة صنعاء تركيبها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية رسالة دكتوراه غير مطبوعة جامعة بغداد 1996م.

التوجيهات المستقبلية المكانية للصناعة:

تتبع في معرفة التوجيهات المستقبلية للصناعة أو للزراعة أو للخدمات أو للثروات بالخطوات التالية[55]:

1 - يؤخذ بالنمو السكاني المستقبلي في الإقليم أو المدينة من سنة 1995 مثلاً كسنة أساس إلى سنة 2010 كسنة نهائية أو هدف وبحسب معادلة النمو.

2 - استخراج معدل نصيب الفرد من وحدات، الأهمية النسبية للصناعة أو من الناتج الكلي، وكذلك معدل نصيب الفرد من استعمالات الأرض الصناعية.

3 - استخراج قيمة أنتاج أو فائض قيمة لسنة الأساس وحصة الفرد في نفس السنة.

4 - ضرب حصة الفرد بزيادة السكان لكل حالة لمعرفة مقدارها.

5 - معرفة الزيادة بطرح القيم في سنة الأساس عن السنة النهائية.

وبحسب الجدول (4) على أساس عدد السكان سنة 1995 هم 200،000 نسمة والنمو السكاني كان 5% والافتراض بهذه المعادلة أم السكان تضاعفوا سنة 2010.

جدول (6)

التوجهات المستقبلية للصناعة

الحالة	القيمة لسنة 1995	حصة الفرد 1995	النمو 5% القيم لسنة 2010	المطلوب لسنة النهائية
المساحة (م)	200,000	1	400,000	200,000
عدد العمال	10,000	0,05	20,000	10,000
الأجور	500,000	2,5	10,000,000	500,000
قيمة الانتاج	10,000,000	100	20,000,000	10,000,000

الفصل السابع

التنمية والنمو والتنمية المستدامة
كمحصلة نهائية للتخطيط والتخطيط الإقليمي

التخطيط والتنمية

التخلف:

التخلف مشكلة ذات أبعاد ومعطيات عدة تتفاعل فيما بينها وتوصل إلى الفقر المادي والفكري والعلمي والاستيعاب الثقافي والإحباط النفسي، وهذه الحالة لا تعني الجمود فالمجتمعات المتخلفة تتحرك باستمرار تماماً مثل المجتمعات المتقدمة والفرق أن حركة المجتمعات المتخلفة تقود إلى الخلف والأسفل وحركة المجتمعات المتقدمة تتحرك إلى الأمام أو الأعلى[118] ويعني التخلف من الوجهة الاقتصادية نقصاً في توفير الحاجات الأساسية للسكان وغياب التنظيم ينخفض بذلك مستوى الدخل القومي ومستوى دخل الفرد[119].

كما يعني التخلف من الوجهة الثقافية هبوطاً في مستوى ثقافة المجتمع حيث نمط الحياة التقليدي وغياب الولاء ومؤسسات المجتمع المدني وضعف المشاركة الشعبية وضعف الكفاءة وانعدام الاستقرار.

أما التخلف من الناحية النفسية فقد عبر عنها (مكسيلاند) في نظريته السيكولوجية حيث أكد على ان الدول التي تريد الخروج من دائرة التخلف أن تخلق أجواء جديدة لتربية الأطفال في المدارس والمنازل وبشكل يقوي دوافع الانجاز لديهم[118].

ان تعبير التخلف ظهر للمرة الأولى في أواخر الأربعينات وبدايات الخمسينات ولكنه ما لبث أن برز بروزاً شديداً على المسرح الدولي فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنتي 1948 و1949، ثم انتشرت الفكرة على صعيدين مختلفين، فقد أصبحت المشكلة من ناحية أكثر تحديداً ووضوحاً وتفسيراً في مجالات عملية، وصولاً إلى التأكيد من ان التنمية هي دون شك الموضوع الذي تولدت عنه الكتابات في مناقشة دراسة التنمية والتخلف وشاعت بعد ذلك مفهومات أساسية أصبحت جزءاً من الثقافة العالمية، ومن هذه المفهومات مثلاً شيوع المجاعة والبؤس المظلم.

وتزايد القلق في المحافل الدولية، وتمخض الأمر عن ظهور (جهة الدول الفقيرة) عام 1955 في مؤتمر باندونج ووضع العقد (1960 - 1970) كعقد للتنمية وأوصت الامم المتحدة ومكاتبها الفرعية (الفاو)[1] و(اليونسيف)[2] و(البنود)[3] و(الكنوسيد)[4]، بأن تخصص الدول المتقدمة كل عام 1% على الأقل من مجموع مدخولاتها القومية لمساعدة الدول الفقيرة والاستجابة في ذلك لم تدم سوى فترة قصيرة من سنة 1960 إلى 1964.

وظهرت أسماء عدة تصف العالم الثالث كتمييز له عن العالم الصناعي المتقدم فيقال مثلاً، العالم المتخلف أو محدود التطور أو على طريق التطور أو المتخلف صناعياً أو المتأخر أو التقليدي أو النامي، أو الخاضع أو التابع أو الفقير أو الذي لم يتعد حد الكفاف، وان مفهوم العالم الثالث ابتكر عام 1956 بواسطة ألفرد سوفي (A.Sauvy).

(1) منظمة الاغذية والزراعة F.A.O.
(2) صندوق الامم المتحدة للطفولة UNICEF.
(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي PNUD.
(4) لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED.

وعلى أية حالة يتفق مفهوم التخلف مع عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الدولة وفي مختلف أقاليمها، وفي حالة التراكم غير الكافي لرأس المال.

ويتحدد مفهوم التخلف كذلك بالمقارنة بالدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم، ومن هنا فان ما يوجد وفق هذا التعريف أن هو إلا اختلاف بين دول العالم في (درجة التطور).

ليس هناك جزء من العالم عدا العالم الثالث تكون فيه متوسطات الإنتاج والدخل والاستهلاك اقل تعبيراً عن الواقع الاجتماعي، وترجع ضآلة التعبير عن التناقضات الداخلية الاجتماعية والثقافية والإقليمية التي تتخذ في العالم الثالث أبعاداً أكبر مما هي عليه في خارجه حيث تقف الحواجز الحقيقية فيه كفواصل بين العناصر الاقتصادية أو بين الاجتماعية المهنية وتقود دراسة هذه التناقضات خاصة بواسطة الاقتصاديين والاجتماعيين إلى تعبيرات يشيع استخدامها مثل (الثنائية) و(الهامشية) ويعني التعبير الأول تجاور النظام الاجتماعي التقليدي مع القطاع الاجتماعي الاقتصادي الحديث والمتطور والذي يرتبط على المستوى العالمي بالدول المتسلطة تجاوزاً يؤدي إلى التوتر، أما التعبير الثاني فيعني وجود جزء من المجتمع يشكل أحياناً الأغلبية ويعيش من النواحي الإنتاجية والوظيفية والمعيشية جزئياً على الأقل على هامش التحديث والسلطة والاهتمامات القومية.

مؤشرات التخلف:

بالإمكان تمييز التخلف من خلال ستة محاور هي:

المحور الأول: المستوى السكاني: قيم مرتفعة في معدلات المواليد والخصوبة ووفيات الأطفال، قصر أمد الحياة، سكان من الشباب ونسب عالية من العاطلين.

المحور الثاني: مستوى الاستهلاك: عدم كفاية الغذاء كماً ونوعاً وضعف متوسط استهلاك الفرد من الطاقة والصلب والاسمنت.

المحور الثالث: مستوى الإنتاج والتنظيم الاقتصادي: سيادة القطاع الأول والتعدين وبخاصة الزراعة، ضآلة القطاع الصناعي ذي النمط الثنائي ونسبة ضئيلة في القطاع الثالث (التجارة، والنقل والخدمات العامة والخاصة)، ضعف الإنتاجية العامة، عتق التقنية، انخفاض العائدات، تصديرات هائلة للمواد الخام، ضعف ظاهر في تراكم رؤوس الأموال والاستثمار الإنتاجي.

المحور الرابع: المستوى الاجتماعي: ضعف متوسط الدخول ومستويات المعيشة، وضوح الطبيعة الاجتماعية والتباينات الاجتماعية، اتساع البطالة ونقص فرص العمل برغم دخول الأطفال مجال العمل من سن مبكرة، وخضوع المرأة، ووجود نسبة مرتفعة من الأميين ونقص في كفاءة التجهيزات الصحية، وضآلة المعونات الاجتماعية.

المحور الخامس: المستوى المعاشي: تتابع الأنظمة السياسية السلطوية، التبعية الاقتصادية والدبلوماسية، الفقر الاقتصادي والطموح إلى التنمية.

المحور السادس: المستوى المكاني، ضعف الاندماج المكاني على المستوى الوطني تبعاً لنقص مرافق الاتصال والتكامل الاقتصادي، ووضع هامشي لبعض الأقاليم، مع تناقضات حادة بين الأقاليم، وتركز اقتصادي وبشري مفرط في التجمعات الحضرية الكبرى.

وبعد هذا الاستعراض لحالة التخلف والتنمية تصبح التنمية حالة بناء أساسي فعلي للنظام الاجتماعي والاقتصادي المتقدم وهي بالتخطيط خلق مجتمع عصري متقدم ذي اقتصاد ديناميكي متطور.

إن الحديث عن التنمية والتخلف أوضح أن التنمية غاية وهدف بحصولهما يتم التقدم، اذاً التخلف والتقدم مصطلحان يكثر استعمالهما في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول أوضاع البلدان، وان تحديد المفهومين بعيد عن الاتفاق ولكن بالإمكان تحديدهما على أساس مدخلين متعارضين:

1 - المدخل الكمي - مقاييس مادية كمستوى الدخل والإنتاجية مثلاً.

2 - المدخل الاجتماعي: يرفض هذا المدخل الجانب المادي الذي يراه يحمل الويلات (انحطاط القيم المبادئ) ورفض كل ما هو غربي والترفع على مفاسد الحضارة الغربية، يضاف إلى ذلك المؤشر الديموغرافي والثقافي والأمني والسياسي والصحي والأخلاقي.

ويلاحظ من أوضاع التنمية كحصيلة ناتجة عن التخطيط أو عن غيره بان زمناً طويلاً ضاع من عمل الدول الأقل تقدماً، وان المؤشرات الكمية قد لا تكون دليلاً على التقدم أو التخلف، حتى أن بعضها في دول من العالم الثالث أصبحت معوقاً للتقدم الاجتماعي، ثم أن الأخلاق والقيم والكرامات وحدها لا تبني حضارة مادية ضخمة، وان التقدم والتخلف مفهومان نسبيان يختلفان من مرحلة تاريخية إلى أخرى، لكن في الوقت الحاضر لا يكون التقدم إلا بالتقدم العلمي والتقني فالتقدم بالمقياس المعاصر هو:

(الوضع الذي يصبح عنده الإنسان (المجتمع) في موقف إيجابي فاعل اتجاه شروط وجوده الطبيعية والاجتماعية).

شكل (43)
اتجاهات التقدم والتخلف

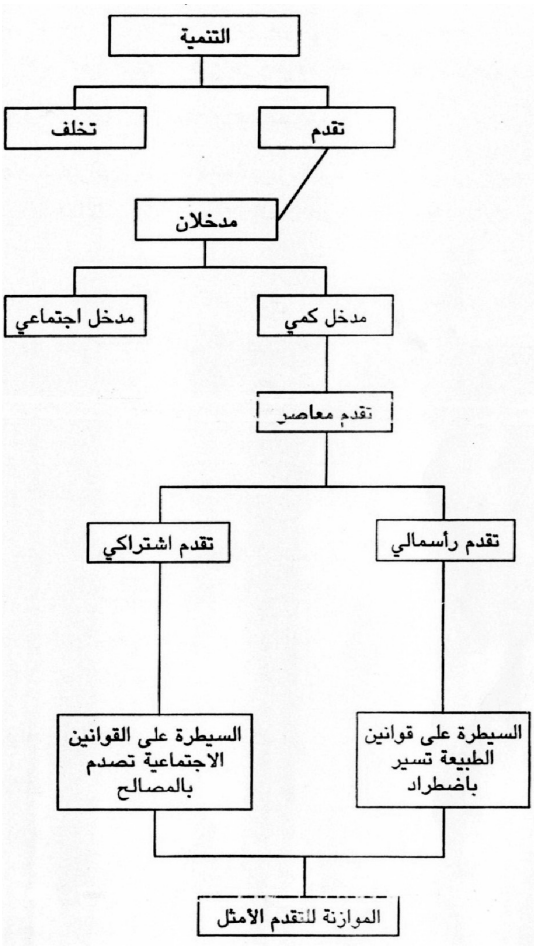

ويوجد في التقدم عالمان، عالم رأسمالي وعالم اشتراكي، وكلا العالمان يسيران معاً في اتجاه مادي واحد هو السيطرة على قوانين الطبيعة لغايات الإنسان، غير ان الاتجاه الرأسمالي اكتشف قوانين الطبيعة لمصلحته وأهمل إخضاع القوانين الاجتماعية لسيطرة شروط وجوده الطبيعية والاجتماعية فهو ماضٍ باتجاهين الأول ايجابي والآخر سلبي.

وإن الاتجاه الاشتراكي يسير بالاتجاهين: السيطرة على قوانين الطبيعة واكتشاف القوانين الاجتماعية، لكنَّ سيطرة الإنسان على القوانين الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي أخذت تصدم بالمصالح الاجتماعية لكثير من الناس حين تصبح ليس باتجاه مصالحها، ولذلك ومن اجل النجاح وخلق مجتمع متقدم يجب إجراء الموازنة بين السيطرة على القوانين الطبيعية والقوانين الاجتماعية، ورعاية المصالح وإجراء حقيقة الترابط الواعي بين طرفي المعادلة (معادلة التقدم).

ويتوصل للقول أن أسباب التخلف بعد الحرب العالمية الثانية عديدة منها[125]:

أ - حصول أكثر الدول النامية على استقلالها السياسي بعد الحرب ولم تحصل على استقلالها الاقتصادي.

ب - زيادة وعي شعوب الدول النامية ان التخلف سببه الإنسان وبالإنسان يمكن تحقيق التقدم.

ج - اتساع الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين العالمين الصناعي والنامي.

الجانب الاقتصادي للتخلف:

اكد كل من كوزنتيس (Kuznets) ولاكوست (Locoste) على ان التخلف نقص في توفر الحاجات الأساسية للسكان وغياب التراكم الرأسمالي وانخفاض الدخل القومي الفردي[126].

الجانب الاجتماعي للتخلف:

أن نظرية هاجن (Hgen) أشارت إلى أن العوامل الثقافية والاجتماعية تحتل أهمية اكبر في تفسير أوضاع التخلف من العوامل الأخرى كالزيادة السكانية وتدني المستوى الصحي والثقافي[127] ومستوى الخدمات التحتية.

الجانب الثقافي للتخلف[128]:

يتسم المجتمع المتخلف ثقافياً بسلوك الأفراد ونمط الحياة التقليدية، وغياب الحوافز وغياب مؤسسات المجتمع المدني واحترام القانون والاعتماد في كافة الأمور على الفرد على أصله ونسبه دون كفاءته، إضافة إلى قلة الإداريين وضعفهم وانعدام الاستقرار السياسي.

ان التخلف مشكلة معقدة ليس من السهل دراستها بشمولية وعمق وقد جرت محاولات عدة لدراستها منها محاولة الاقتصادي تودارو (Todaro) الذي لخص مفهوم التخلف وحصر جوانبه في ثلاثة محاور هي[130]:

1 - مستويات حياة منخفضة Low levels of Living .

2 - انخفاض في احترام الذات والثقة بها Low selef-Esteem .

3 - حرية محدودة Limited Freedom .

وقسم المحاور إلى عناصر فرعية شكل (43)أ.

شكل (44) أ
الجوانب المختلفة للتخلف

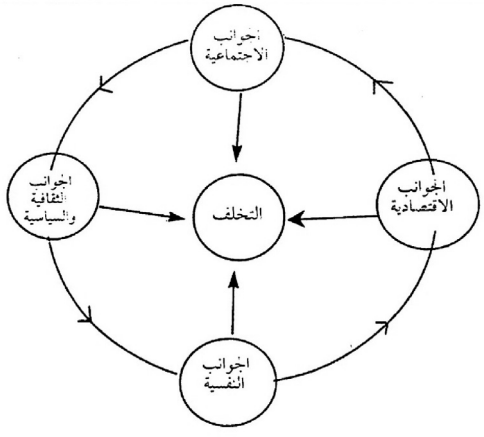

المصدر: ص25

الجانب النفسي للتخلف:

حاول (ميكليلاند) (Mecleland) في نظريته معالجة التخلف من وجهة نظر نفسية فركز على دوافع الانجاز وان من يريد الخروج من دوائر التخلف عليه أجادة تربية الأطفال في المدارس والمنازل بشكل يقوي دوافع الانجاز[129].

شكل (44)ب

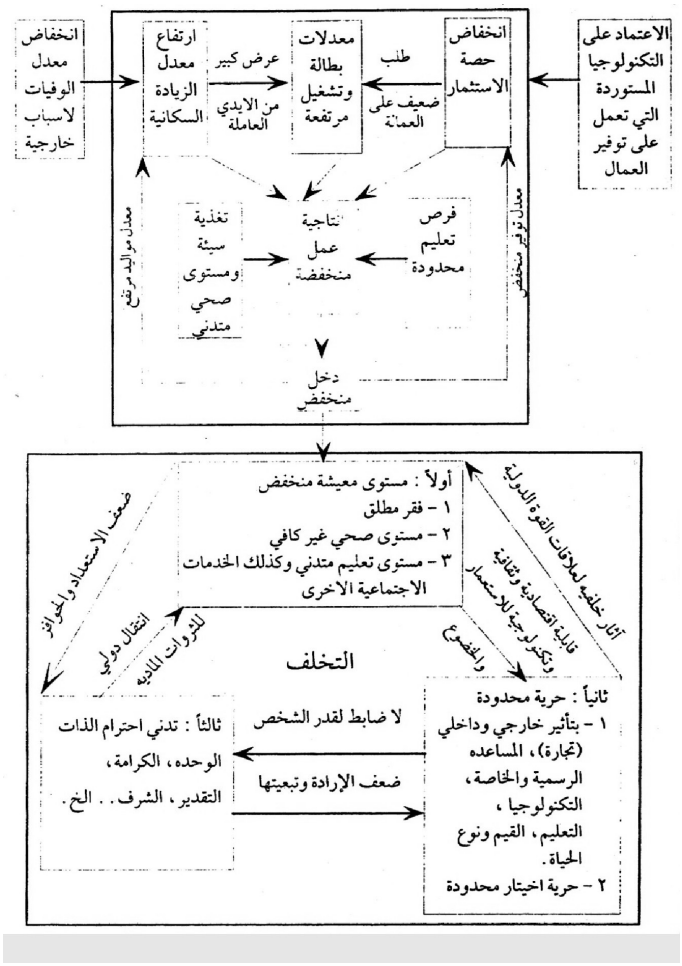

المصدر: ص30، عن تودارو، 1981م

التخلف إطار تنظيمي متعدد الأبعاد

جرى البحث عن التخلف منذ الحرب العالمية الثانية بشكل واسع عن طبيعة هذه المشكلة وجذورها ان كانت نتيجة التوسع الاستعماري أو هي لغة أبدية موروثة، ويعتقد البعض أن التخلف ناشئ عن الاحتكاك الأسوأ بين حضارتين صناعية وتقليدية ففي الوقت الذي كانت الثورة الصناعية في الغرب تجني ثمارها كان الشرق يرضخ تحت وطأة الاستعمار كمصدر للموارد الأولية مرة وكسوق لتصريف بضائع دول الاستعمار مرة أخرى، ونتجت عن ذلك آثار سلبية تتحدد بالآتي:

1 - تشويه التطور التاريخي للبلدان الخاضعة للاستعمار بصعق ثقافتها وتقاليدها.

2 - تحريف نمط التطور الاقتصادي لهذه البلدان بالإخضاع القسري للنمط الرأسمالي.

الأمران اللذان أديا إلى ضعف حضارة الشرق واصبح العالم الثالث ينوء بالتردي المتواصل حتى غدا واقعاً تاريخيا، وصارت الأمور إلى:

- أن التخلف ظاهرة نسبية زماناً ومكاناً.
- أن أكثر من ثلثي دول العالم يعيش ظروفاً صعبة.
- ظهور تقسيمات بما يسمى دول الجنوب ودول الشمال.
- ظهور تقسيمات أخرى بما يسمى البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.
- تصنيف دول العالم الثالث إلى الأكثر نمواً والأقل نمواً.

ويختلف الباحثون في تعريف التخلف في العالم الثالث وينقسمون إلى فئتين الأولى: ترى بان تحديد مفهوم التخلف لا يقاس منفرداً بل بمقارنة الأمر مع نموذج متقدم ثم أن الأخير يجب أن يحدد وفق معايير.

وأحيانا ينطلقون بتحديده من مسبباته نتيجة استغلال الاستعمار إلى

بلدان ذات حضارة والتي يحق لنا ان نسميها بالبلدان المستغلة وليس بالبلدان المتخلفة، فالإنسان في بيئته منسجم إلى مستوى النظام المترابطة أجراؤه، لكن هذا النظام المنسجم يختلف عندما تكسر حلقاته، فالهندي الأحمر منسجماً في بيئته الجبلية والصحراوي منسجماً مع صحراءه سوى أن المدخلات بسبب التدخل ضيعت التوازن وجعلت الناس غرباء في بيئتهم.

اما المجموعة الثانية فقد اعتمدت في تحديد التخلف على سماته، كما حاول ذلك الكاتب الفرنسي (لاكوست) في كتابه البلدان المتخلفة وحدد السمات بـ:

1 - عدم كافية الغذاء.
2 - ضعف قطاع الزراعة.
3 - ضعف مستوى الدخل القومي.
4 - تصنيع محدود وناقص.
5 - استهلاك ضعيف للطاقة الميكانيكية.
6 - التبعية الاقتصادية.
7 - قطاع تجاري مشوه النمو.
8 - بنى اجتماعية متأخرة.
9 - ضعف نمو الطبقة الوسطى.
10 - ضعف الاندماج القومي.
11 - اتساع البطالة المقنعة ونقص الاستخدام.
12 - ضعف مستوى التعليم وانتشار الأمية.
13 - كثرة الولادات.
14 - سوء الوضع الصحي.
15 - عدم وعي حالة التخلف.

16 - تبذير للموارد الطبيعية وعدم استخدامها التام.

17 - ضعف الادخار.

18 - عدم الاستقرار السياسي.

19 - نقص التغذية.

20 - اللاعدالة وهيمنة فئة غنية غير منصفة.

على كل حال، البعض يعد عنصرا النمو الديموغرافي والتدهور البيئي أهم سببين من أسباب التخلف، ومع هذا توجد مؤشرات تنبأ بان مصير الشعوب المتقدمة مهدد بفقدان التوازن ومن نوع آخر هو عدم التوازن الروحي، وتحول المجتمع إلى مجتمع مستهلك مفرط بالاستهلاك والإباحية وذلك يضعف النظام ويضعف توازنه مع بيئته.

جذور التخلف:

ظهرت مدارس عدة تفسر ظاهرة التخلف هي:

أولاً: المدرسة التقليدية: هذه المدرسة ترتكز على أمرين:

الاول: أسباب طبيعية تميز بها العالم الثالث وهي ثابتة.

الثاني: لعنة طبيعية لا يمكن علاجها والمدرسة هذه تبين عوامل عدة للتخلف هي:

1 - **العامل المناخي**: عدم وجود مناخات معتدلة بل هي حارة أو متطرفة تدعو إلى الخمول الجسدي وانتشار الأمراض، وهناك رد على هذا الجانب في كون ان الدول الحارة والمتطرفة المناخ كانت يوماً مصدراً للحضارة في مصر والهند والعراق والصين وعبرها.

2 - **عامل الموارد المعدنية**: قلة امتلاك هذه الموارد والتي يملكها ليس

عنده من تقنيات تصنيعها واستثمارها.

3 - **العامل العرقي**: أسند التخلف إلى العرق والفوارق الحضارية، ولكن هذا التفسير عنصري وليس من أدلة تؤيده فالمعروف ان من بين البيض يوجد عدد من المتخلفين ومن بين السود يوجد عدد من المتحضرين.

4 - **العامل الديني**: هذا العامل يقوم على أساس أن بعض الأديان تقود إلى التخلف وآخر يقود إلى التقدم فمنها ما يشجع على العمل والإنتاج والادخار والاستثمار الإنتاجي، والبعض الآخر دون ذلك ولكن هذا العامل أدلته ضعيفة لان كل دين فيه ما هو تقدم وما هو تخلف.

ثانياً: المدرسة التاريخية: تعتمد هذه المدرسة على الطبقة الوسطى في أوربا التي كانت تقيم إقطاعيات متخلفة، ثم كانت الثورة الصناعية على يديها بينما كانت الطبقة الوسطى في العالم الثالث غائبة فليس من منظمين للتقدم وان وجدوا في بعض البلدان فهم قلة، لا تمتلك روح المبادرة، وضعيفة لا تضطلع بروح القيادة وأحيانا تبدو تابعة.

ثالثاً: الأسباب الحقيقة للتخلف.

مؤشر التباين المكاني للنمو الإقليمي

حصة الفرد من استثمارات خطط التنمية:

1 - تقدير حصة الفرد من الاستثمار في المحافظة

$$\text{حصة الفرد في المحافظة} = \frac{\text{التخصص السنوي من الاستثمارات للمحافظة}}{\text{عدد سكان المحافظة}}$$

2 - تقدير الرقم القياسي لتوزيع استثمارات محافظة معينة:

$$100 \times \frac{\text{حصة الفرد من الاستثمارات في المحافظة}}{\text{حصة الفرد على مستود الدولة}}$$

3 - تقدير درجة الانحراف عن الرقم القياسي لاستثمار المحافظة:

(الرقم القياسي للمحافظة - 100)

ويحصل ذلك على اعتبار الرقم القياسي في المحافظة يمثل حالة قياسية فإن زاد هذا الرقم على المائة فالزيادة حالة ايجابية وان نقص عن مائة فالنقيصة هي المستوى السلبي.

جدول (7)

حصة الفرد من الاستثمارات الإجمالية وكفاءة توزيعها الجغرافي في دولة (ما) خلال السنوات (2000-2004)

المحافظة	السكان	السكان إلى المجموع	حصة الفرد من اجمالي الاستثمار	الرقم القياسي	الانحراف عن الرقم القياسي
أ	100000	52,3	1000	133	33+
ب	50000	26,3	600	80	20-
ج	30000	15,8	500	66,6	33 - 4 -
د	10000	5,6	900	120	20+
المجموع	190000	%100	750	-	-

معامل تباين الدخل الإقليمي

تفاوت دخل الفرد من مكان لآخر يكشف عن التباين في مستوى التنمية بين الأقاليم، وان معامل تباين دخل الفرد الإقليمي يكشف هذه

التباينات الإقليمية ويقارن الدخل الفرد على مستوى الدولة مع هذا الدخل على مستوى الإقليم.

ويعد (وليامسون) اول من استخدم الطريقة حيث اعتمد على معامل بيرسون وبالآتي:

$$ف_و = \sqrt{\frac{\frac{ق_ك}{ه} (ق_ص - ص)^2}{ص_ق}}$$

حيث إن:

ف و= معدل اختلاف الدخل الفردي المرجح.

ص ك = معدل الدخل الفردي الإقليمي.

ص = معدل الدخل الفردي على مستوى الدولة.

ق ك = سكان الإقليم.

ك ن = إجمال سكان الدولة.

جدول (8)

معامل تباين الدخل الإقليمي في العراق لعام 1980

المحافظات	ق ك	ق ك ن	ص ك	(ص ك ـ ص)	(ص ك ـ ص)^2	(ص ـ ص)^2 ق ك/ ن	(ص ك ـ ص)^2 ق ك/ ن ص ك
دهوك	276966	2،1	934،9	127	16129	338،7	0،42
السليمانية	763730	5،8	878،2	70،3	4942،9	286،6	0،36
التأميم	549252	4،1	814،7	6،8	46،24	1،9	0,002
اربيل	608200	4،6	729،0	78 –	6225،21	286،4	0،35
بابل	644688	4،9	832،4	24،54	600،25	29،4	0،04
كربلاء	291254	2،2	1086،5	278،6	77617،36	1707،6	2،11
واسط	433376	3،3	838،9	31	961	31,7	0،04
صلاح الدين	392445	3،0	839،5	31،6	938،56	29،9	0،04
النجف	419185	3،2	875،1	67،02	4015،84	44،5	0،18
القادسية	454311	3،4	658،9	149–	22201	754،8	0،93
المثنى	229781	1،7	587،8	220،1 –	48444،01	823،5	1،02
ذي قار	659182	5،0	624،1	183،9–	33782،44	1689،1	2،09
ميسان	386767	2،9	596،3	211،6	44774،56	1298،5	1،61
البصرة	1112674	8،4	892،9	85	7225	606،9	0،75

بغداد	3681502	27،8	1010،8	207،8	43180،84	12004،3	14،86
ديالى	625317	4،7	650،4	-157،5	24806،25	1165،9	1،44
الانبار	507363	3،8	955،7	147،8	21844،84	830،1	1،03
نينوى	1196587	9،0	732،3	75،60	5715،36	514،4	0،64
العراق	13232580	100،0	708،9	-	-	-	27،912

$$\text{مج (ص ك - ص)}^2 \frac{\text{قك}}{\text{ن}} = 270912$$

$$\text{ف و} = \sqrt{5.28 = 270912}$$

المصدر: شوكت، علي إحسان، (التباين في مستويات التنمية المكانية في العراق وطرق قياسها)، دراسة، المعهد القومي للتخطيط، بغداد، 1987، ص37.

مفهوم التنمية

مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات متشابك مع مفاهيم التخطيط والإنتاج والتقدم، لقد برز مفهوم التنمية Development منذ الحرب الثانية، وقبله وأثناءه كان سائداً مفهوم التقدم الاقتصادي أو التقدم المادي، وبخاصة في عصر (آدم سمث) الاقتصادي البريطاني المشهور[123].

وقد استخدم المفهوم للدلالة على أحداث تغيرات جذرية في حياة مجتمع ما وتوجيهه نحو تطور ذاتي مستمر مع القدرة على تلبية حاجات الأفراد وإشباعها مع الترشيد للمواد المتاحة.

التنمية كل لا يتجزأ فهي اجتماعية واقتصادية وخدمية وثقافية وسياسية في آن واحد سوى ان البعض يفردها إلى تنمية سياسية وأخرى ثقافية وتنمية اقتصادية، ويلاحظ مفاهيم عدة مرتبطة بمفهوم التنمية:

1 - قياس التنمية بالمؤشرات المادية.

2 - مصدر المعرفة بشري مبني على الواقع المحسوس.

3 - السير نحو التنمية بمراحل متتابعة.

وتتضمن التنمية مفاهيم عدة ضمن نظرية الحداثة هي:

1 - استثمار الموارد لتحقيق أعلى مستوى للإنتاج ولكفاءته.

2 - اعتماد أفكار اقتصادية - اجتماعية تساعد على تنفيذ الخطط الموضوعة.

3 - اعتماد سلوكيات تنسجم والتحولات المادية والعلمية.

إن العالم اليوم يعاني الفقر وسوء البيئة وزيادة الهوة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير، ومعنى هذا أن التنمية بكل خططها ومفاهيمها وأفكارها غير قادرة على النهوض بالمجتمعات الفقيرة ولا بد في هذا الجانب من خلق مناخ تنموي جديد يأخذ بكل مجالات التخطيط التنموي

فيما يتصل بالإنسان والموارد والبيئة للحاضر وللمستقبل وعلى هذا البناء جاءت فكرة التنمية المستدامة.

التوزيع الجغرافي للتنمية:

إن التنمية كنتيجة متحققة من التخطيط المعتمد على أسس علمية ان كان تخطيطاً شاملاً أم تخطيطاً إقليمياً، وان التنمية كحالة متحققة تختلف عن النمو، فالتنمية اتجاه ايجابي في السيطرة على القوانين الطبيعية والقوانين البشرية نحو التقدم والرقي، والنمو هو زيادة في الإنتاج أو رأس المال.

ويرى الجغرافي جولد Gould ان التنمية تتحقق بتحقق ثلاثة أهداف هي:

1 - ضمان الإعالة.

2 - الاحترام والاعتبار.

3 - الحرية.

فبالإعالة يتحقق الغذاء الجيد والسكن المريح الصحي وحماية سيادة الإنسان في تنمية مستمرة، إما الاحترام والاعتبار فيعنيان احترام قيم الإنسان وان لا يكون هذا وسيلة لإرضاء نوايا الآخرين ولهذا الأمر اتصال بالازدهار المادي، والحرية هي تعبير عن قدرات الفرد ودافق للتنمية.

إن هناك نمطين لتوزيع التنمية المكانية: الأول يمثل النواة أو المركز حيث النشاط الاقتصادي العالمي المتقدم وفعاليات اقتصادية معقدة وتراكم لرؤوس الأموال وارتفاع للدخول وتشتمل على الدول التي قامت فيها الصناعات وابتنى اقتصادها على التطور التقني.

والنمط الثاني يعني به دول الهامش أو الدول النامية وان جل اعتماد هذا النمط على الظروف في المركز، وان التنمية في دول الهامش تكشف

عن عدم القدرة على تغيير الأساليب التقليدية والتنظيمية في الإنتاج.

النتائج المتوخاة من التخطيط الإقليمي:

إن الأخذ بالتخطيط الإقليمي يوصل إلى ما يسمى بالتنمية والى ما يسمى بالنمو، وقد خصص الفصل الأخير في هذا الكتاب لذلك، ولكن مع هذا لا بأس من إيراد أهم الاعتبارات المرجوة من التخطيط الإقليمي وبشكل نقاط كالآتي:

1 - يعمل على استخدام أحسن الوسائل العلمية في تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لصالح المجتمعات البشرية والإقليمية.

2 - يعمل على إزالة الفوارق الإنمائية بين المناطق الداخلية في الدولة الواحدة، ويحافظ على العدالة المتوازنة بين أجزاء الدولة المختلفة مما يساعد على استثمار جميع الموارد والإمكانات القومية على أساس التقسيمات الإقليمية.

3 - يخلق مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من واقع الإمكانات الإقليمية واستثمارها على أساس من الدراسة والبحث العلمي.

4 - يمثل التخطيط الإقليمي قاعدة للتنمية القومية الشاملة ويحقق أهداف التخطيط القومي الرامية إلى أحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإقليمية.

5 - انه خطوة متقدمة عن التنمية المحلية التي تشكل في مضمونها استثماراً سريعاً للموارد المتوفرة لأنه يعد خطة لاستثمارها وتتضمن الخطة الإقليمية (خطط محلية لإنماء المناطق الصغرى) مما يدفع للإسراع في استثمارها وتطويرها في نطاق أقاليم التخطيط الكبرى، (إذ تقسم الدولة إلى أقاليم تخطيطية).

6 - تقود مشروعات التخطيط الإقليمي إلى تطوير المجتمعات الإقليمية اقتصادياً واجتماعياً وتوفير فرص العمل وزيادة دخول الأفراد والاستقرار المعيشي والى زيادة حركة الارتباط بين الأقاليم والمناطق المحلية.

7 - انه يدعم نظام اللامركزية الإدارية ويساعد على تطور المدن والقرى وتوطين السكان بمدن محلية وتنفيذ الخطط الموضوعة دون الرجوع إلى السلطات المركزية.

8 - النهوض ببعض الأقاليم المتخلفة من خلال التخطيط الإقليمي، لان تخلف بعض الأقاليم له الأثر الواضح في تعطيل التنمية القومية.

9 - تنمية وتطوير اقاليم جديدة وما يتطلبه من اهتمام كبير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظراً إلى ان دفع إقليم جديد إلى صفوف الاقاليم الكائنة مثلاً يتطلب عناية خاصة من نواح عديدة كالعمران وإقامة الوحدات الإنتاجية والخدمية والثقافية وما يصاحبها للقوى البشرية المدربة، ولا يتحقق هذا وبخاصة في المراحل الأولى لنمو وتطور الأقاليم إلا بخطة إقليمية وربطها بالخطة القومية.

10 -إقامة صناعة جديدة، في إقليم معين وما يصاحبها من احتياجات هائلة لا سيما في الجوانب العمرانية والبشرية، ولا شك في ان هذا العمل الكبير يتطلب تخطيطاً على مستوى الإقليم لإقامة التنسيق والتكامل بين المستوى الإقليمي والمستوى القومي، وانه عن طريق التخطيط الإقليمي يمكن إيجاد انسب البيئات صلاحية للسكنى، اذ يكون بالإمكان استغلال انسب لموارد تلك البيئات ومن ثم القدرة على استيعابها على عدد اكبر من السكان ثم تتطور بذلك مجتمعات السكان والسكن.

11 - نشر الوعي التخطيطي على المستوى الإقليمي والمحلي وما يؤديه من دور أساسي في الأداء التنفيذي للخطة القومية، ولا ريب في ان النشاط التخطيطي يتطلب مثل هذا الوعي على المستويات المحلية لا سيما أن الوحدات المحلية الإقليمية هي في ذاتها الوحدات التنفيذية للخطة القومية.

مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development

خلفت الحضارة منافع وإضرار وأنها متداخلة، فالأضرار تهدد البشر، فوضعت المخططين أمام خيارات صعبة إذ لا يمكن التخلي عن المنافع ويكون لا بد من مواجهة الأضرار (ما أصاب المناخ والمياه والموارد) من سوء في الاستثمار إذا لا بد من الخروج وتجاوز هذا المأزق بتحقيق تنمية تنسجم مع البيئة لا تضرها وخلق وعي تنموي جدي لدى المجتمعات يعيد الانسجام بين الإنسان وحضارته ومتطلبات البيئة وحمايتها فهي تواجه مشكلتين حادتين تتمثل الأولى في أن كثير من الموارد التي تعتبر وجودها من المسلمات معرضة للنفاذ والثانية تتعلق بالتلوث المتزايد والفضلات الضارة.

أطلق على هذا الوعي بـ: (التنمية المستدامة) بوضع برنامج عمل ملزم للجميع بإدامة الانسجام بين الإنسان وحضارته وبيئته وإحلال أنماط سلوكية في التنمية (في الاستهلاك والإنتاج).

إن أول من أشار إلى الفكرة بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م، التي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول 1983م، وكان ذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراءات للتغيير في بنية النظام الاقتصادي الحالي[124].

أشهر تعريف للتنمية المستدامة هو أنها (التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها) وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.

وعرفت بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة متوازنة متناغمة تعنى بتحسن نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي، وعرفت كذلك بأنها تنمية اقتصادية - اجتماعية مستمرة دون الأضرار بالموارد أو الأنشطة التي تقوم عليها التنمية.

هي تنمية تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث بكل إشكاله وحجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن ووضع ضرائب للحد من الاستهلاك والتبذير للماء والطاقة والموارد الحيوية، وتأخذ تعاريف التنمية المستدامة اتجاهات مختلفة فمرة تأخذ منحىً اقتصادياً وفي أخرى منحىً اجتماعياً أو بيئياً.

وللتنمية المستدامة أركان مختلفة تقوم عليها هي[124]:

1 - التنمية المتوازنة: تعتمدها التنمية المستدامة في مجالات عدة كالموازنة بين الإنتاج أو الاستهلاك وبين الطلب والسوق وبين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والخدمية وبين الماديات والروحانيات .

2 - اعتماد كافة الأنشطة - اقتصادية واجتماعية وخدمية.

3 - اعتماد الوسائل الأحدث لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد والجهود أي أفضل الأنظمة والخطط والأفكار.

4 - استخدام مبدأ العدالة في استخدام الموارد وفي الإنتاج والاستهلاك وان يستفيد الجميع من ثمار التنمية مع الحفاظ على حق الأجيال المقبلة بالموارد والإنصاف في التوزيع للعوائد وحتى الإنصاف في أدارة العلاقات الدولية بين المجتمعات العالمية.

مؤشرات قمة الأرض في البرازيل 1992م للتنمية المستدامة:

أعدت قمة الأرض المنعقدة في البرازيل عام 1992 مؤشرات عدة للتنمية المستدامة بهدف التحديات التي تواجه البشر في القرن الحادي والعشرين وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، الاقتصادية منها: الأداء الاقتصادي.

لا يمكن تحديد مفهوم التنمية المستدامة دون دمج المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومنظوماتها مع بعضها للخروج بمفهوم صحيح للتنمية المستدامة، ونتيجة اختلاف النظرة والفهم لأوضاع التنمية المستدامة قاد مفهومها إلى وضع تعريفات مختلفة يمكن تصنيفها إلى تصنيفها هما:

1 - تعريفات مختصرة هي اقرب للشعارات وليس فيها أي عمق علمي هي:

- تعني التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- تعني التنمية التي تتعارض مع البيئة.
- تعني التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

تعريفات أكثر شمولاً هي:

- تعني التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرات أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض التنمية والنمو في المستقبل.
- تعني تنمية اقتصادية واجتماعية متوازية ومتناغمة تهتم بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام البيئي الحيوي.
- تعني التنمية التي تقوم بوضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك للطاقة

وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وقد تم تصنيف التعريفات إلى الآتي:

1 – تعريفات اقتصادية:

تمثل التنمية المستدامة أجراء خفض في استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية وإجراء تحولات في الأنماط الحيوية السائدة في الاستهلاك والإنتاج.

2 – تعريفات اجتماعية إنسانية:

تمثل التنمية المستدامة السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك بتنمية الأرياف والصحاري وتشجيع المشاركة في التخطيط للتنمية المستدامة.

3 – تعريفات بيئية:

تمثل التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الأرض.

4 – تعريفات تقنية إدارية:

تمثل التنمية المستدامة الحالة الناقلة للمجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون، والتبادل التجاري، والوضع المالي، الأساليب المتبعة في الإنتاج، نمط استحواذ الأجيال على الموارد (مدى كثافة

استخدام مواد الخام) حصة الفرد من استخدام الطاقة، كمية النفايات وكيفية إعادة تدويرها، والنقل والمواصلات.

إما الاجتماعية فهي مؤشرات تشتمل على المساواة الاجتماعية (نوعية الحياة المشتركة)، الصحة العامة، التعليم (ربط التعليم بالتنمية المستدامة)، السكن (حصة الفرد من الأمتار المربعة)، النمو السكاني (يجب إعداد موازنة مستوى نمو السكان ومعدلات التنمية المستدامة)، الأمن (الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة ومنع التعدي على حقوق الناس).

بينما المؤشرات البيئية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة تشتمل على الغلاف الغازي (التغير المناخي وثقب الأوزون والهواء وارتباط ذلك بصحة الناس وتوازن النظام البيئي، (تقليل ما يسبب الاحتباس الحراري وعليه فإن:

- التغير للمناخي، تحكمه اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- طبقة الأوزون، تحكمها اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال.

وتشتمل على الأراضي (حماية الأرض من التلوث والتصحر وسوء الاستعمال واستنزاف التربة وتدمير الغابات).

وتشتمل كذلك على البحار والمحيطات في مجال حمايتها من التلوث وحماية السواحل والحفاظ على المصائد والموارد الأخرى واستثمارها بوجه امثل والحفاظ على المناطق السياحية.

البيئة والتنمية:

إن الارتباط بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) هكذا يكون النمو الاقتصادي ضروري للتخفيف

من ضغط الفقر، سوى أن النمو السريع غير متوازن يؤدي إلى مشاكل بيئيه تزيد من بؤس المجتمع وبخاصة عند زيادة التلوث برفقة إقامة المشاريع التنموية، والمشاكل البيئية تتفاوت بحسب نوع التنمية المقامة ونوع النمو والسياسية الإدارية اتجاه البيئة.

اتسمت عناصر تنمية الدول النامية بضعفها إضافة إلى طبيعة المشاريع الصناعية المستوردة التي تؤدي إلى تفاقم الملوثات.

جدول (9)

تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	اسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للانسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. - اهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل انسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات - منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان) الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الانسان.

3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات - منتصف ثمانينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/ تنمية من اجل الانسان الانسان وسيلة التنمية/ تنمية الانسان. الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الانسان
4	التنمية المستديمة - الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام كبير بالجوانب البيئية. - اهتمام كبير بالجوانب الروحية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية/ تنمية من اجل الانسان. الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الانسان. الانسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الانسان.

المصدر: د. عثمان محمد غنيم ود.ماجد ابو زنط، التنمية المستديمة، ط1، 2010 دار صفاء، عمان، ص33.

الظروف التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة:

لقد نتج عن مشروعات التنمية واستخدام الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة في كل المجالات انجازات كبيرة منها زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك وتحسن مستوى المعيشة وطول عمر الإنسان وزيادة الدخل القومي ونقص معدل الوفيات وتحسن صحة الأطفال وتخلص العالم من الأوبئة بشكل تقريبي وزيادة لنسبة المتعلمين وزيادة السكان وزيادة السيارات والمنازل مع هذا التحسن هناك: تدهور للغابات والأرض وظهور التصحر وقلة التنوع البيولوجي وتخلخل الأوزون

ومخاطر تغير المناخ وتراكم النفايات واستنزاف المعادن والمياه.

كل هذه المشاكل شجعت المجتمع الدولي للاجتماع في مدينة (ريودي جاتيرو بالبرازيل) وهو اول اجتماع مؤتمري للأمم المتحدة للبيئية والتنمية عام 1992م، وجرت تعريفات عدة لهذه التنمية سبق ذكرها، وان التنمية حتى تكون مستدامة ينبغي:

أولاً: إلا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ثانياً: إلا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثاً: أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن - الصحة - مستوى البيئة - أوضاع المرأة - الديمقراطية - حقوق الإنسان).

رابعاً: أن تحدث تحولات من القاعدة الصناعية السائدة.

إلى ماذا تشير التنمية المستدامة؟ وكجواب على ذلك يذكر أنها تشير إلى أنها مبدأ يقول ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان لا تدمر البيئة.

وتشير إلى أنها تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل.

وتشير كذلك إلى أنها قيمة أخلاقية وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت احد أهداف الإدارة البيئية.

فان أردنا أن نبني أسس تنمية مستدامة فما علينا سوى إجادة توثيق عرى العلاقة بين التنمية والبيئة أو بين الإنسان ومحيطه الطبيعي[1].

عند إقامة أي مشروع تنموي صناعي أو زراعي أو خدمي أو تجاري،

(1) سحر امين كاتون، البيئة والمجتمع، دار دجلة، عمان، 2009م، ص143.

يقتضي العمل في تقييم المشروع أولاً ليس الكم في الإنتاج وسد الحاجة فقط بل تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على الوجه العموم قبل إقامته، فما جدوى أن نصنع حاجة وندمر المورد ونسيء إلى المكان، الذي هو المصدر الأساس في الموارد، وعليه فان أردنا إقامة تنمية في المكان أو في الدولة ينبغي إقامة (تنمية بيئية) أي إن أريد إقامة صناعة محددة يكون الاهتمام بالبيئة التي تقام عندها الصناعة.

حديثاً انتشر الوعي البيئي نحو حماية الموارد ومنع التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي (منع استنزاف البيئة والضغط عليها) والكل يعرف عن أن جميع النشاطات الاقتصادية مستمدة من الطبيعة وان جميع الإنتاج الاقتصادي المتأتي من هذه النشاطات هو في الحقيقة استهلاك للطبيعة.

والتنمية المستدامة تقتضي وضع إستراتيجية إدارية ذات أبعاد تحقق لثبات اطر التنمية لان العملية كل متكامل بقصد تنمية القدرات البشرية من حيث الصحة والتعلم وفهم البيئة وتطوير مهارات الإنتاج.

أن من أساسيات التنمية المستدامة وجود إنسان مكتمل الصحة مكتمل الوعي البيئي مكتمل الرفاه يطور ويحمي البيئة، ثم نتاج التنمية المستدامة يوزع توزيعاً عادلاً على مستحقيه بخاصة الذين صنعوا هذه التنمية.

أهداف التنمية المستدامة:

تهدف من خلال كل مجرياتها وصيغتها إلى تحقق مصالح مثلى للإنسان في تلبية حاجاته وللبيئة المستغلة لبقائها مصدر خير مستديم، ولذا فهي تهدف لان تتحقق:

1 - الحياة الفضلى للسكان.

2 - العناية في البيئة الطبيعية.

3 - التوعية السكانية لحل مشكلات البيئة.

4 - عقلانية في استثمار البيئة.

5 - العلاقة الصحيحة بين التكنولوجيا وأهداف المجتمع.

6 - التجدد في حاجات المجتمع.

ويعرض آخرون مرتكزات التنمية المستدامة ويدعيها بالمقومات والاسس وهي[123]:

أ - الانسان:

إذ يعد المسئول وحامل الأمانة فزيادته وزيادة أعداده على الارض زاد من استهلاك الماء والطاقة والموارد الطبيعية.

وانه ينبغي ان تكون اهتمامات السكان جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة وانه على الدول أن تحدد لها برامج سكانية والاهتمام بالهرم السكاني وان يعرف هذا الإنسان القدرات الاحتمالية لموارده وإعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل الماء والأرض والعوامل البيئية الأخرى كسلامة النظام البيئي والتنوع الإحيائي، وإعداد الدراسات الجادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية.

ويقدر الخبراء انه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة ونقمة لان الزيادة وأثرها يختلف من بلد إلى آخر فقد لا تؤدي إلى آثار سلبية على بعض البلدان.

ب - الطبيعة:

المحيط الطبيعي هو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة.

الموارد المتجددة: هي الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع الأحياء، وإنها متجددة ما استمرت سلامة النظام البيئي والإنسان مستهلك هذه العناصر.

الموارد غير المتجددة: وهي الموارد المخزونة في باطن الأرض وما يؤخذ منها لا يعوض وتضم كل الرواسب والخامات وغالبية المياه الجوفية.

انه يتطلب ترشيد استهلاك الموارد المتجددة وغير المتجددة وانه ينبغي عدم تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء والترشيد هو جزء مهم من فكرة التنمية المستدامة.

لقد كانت في عهد الثورة الصناعية مقومات الاقتصاد هي الأرض بمواردها والعمالة ورأس المال والالآت، إما اليوم في عهد الثورة الثالثة فقد أصبحت المقومات تتحدد بالفكر والعلم والابتكار فقد أصبحنا اليوم نتكلم عن زراعة بلا زراع ومزارع وعلى سبيل المثال[123] ففي جادة الثوماتين (Thaumatian) وهي موجودة في فاكهة إحدى النباتات الإفريقية والتي تعادل حلاوتها حلاوة السكر مائة الف مرة استطاع العلماء عن طريق تكنولوجيا جديدة هي فصل أو تقطيع الجينات (Tecniques Splicing) ان يفصلوا الجين الخاص بهذه المادة وان ينتجوه معملياً بكميات تجارية في معامل بكتيرية وتستطيع ان تتصور حجم هذه الزراعة العلمية المعملية على إنتاج سكر (قصب السكر والبنجر) في مختلف أنحاء العالم واثر ذلك على العمالة الموجودة حالياً في المزارع واثر ذلك على الأرض التي كانت تشتغل في هذا الشأن.

ومادة الفانيلا (Vanilia) أيضا والتي تبلغ قيمة إنتاجها السنوي عالمياً ثلاثة بلايين دولار ويزيد إنتاجها سنوياً بنسبة تصل إليى3% وبنفس الطريقة فصلوا الجين وأنتجوا الفانيلا معملياً بكميات تجارية وعن طريق جزء من الهندسة الوراثية، هذا الاتجاه وتحسنه يحقق تنمية مستدامة باستخدام الأبحاث العلمية والعلم.

ج – التكنلوجيا:

غدت التكنلوجيا مهمة في حياة الناس ومع فضائلها جليت مشاكل لا

يكون حلها الا بالبحث عن تقنيات تصحح الخطأ الذي وقعت فيه.

وان التكنلوجيا انتجت بعض العناصر للاستفادة منها مثل مركبات (الفريون) (كلور وفلور وكاربون)، وثاني وكسيد الكبريت وقد اتضح أن لها تأثير على طبقة الاوزون.

ان فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية هي فكرة سائدة سوى أن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا خلقت مشاكل بيئية وينبغي جعل هذه العلاقة متوازنة ابتعاداً عن خلق المشكلات البيئية.

مرتكزات التنمية المستدامة:

لا ترتكز التنمية المستدامة على البيئة فقط بل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كمرتكزات تتكامل وتتفاعل لتحقيق تنمية ترعى البيئة والاقتصاد والمجتمع كمصادر للمنافع واستدامتها تحقق تلك المنافع بشكل مستمر وهذه المرتكزات متداخلة في إطار تفاعل شكل (45) ويضاف إلى هذه الأبعاد البعد الإداري (جهة القرار) وهي:

1 - مرتكزات بيئية.

2 - مرتكزات اقتصادية.

3 - مرتكزات اجتماعية.

شكل (45)
العلاقة بين المرتكزات في التنمية المستدامة

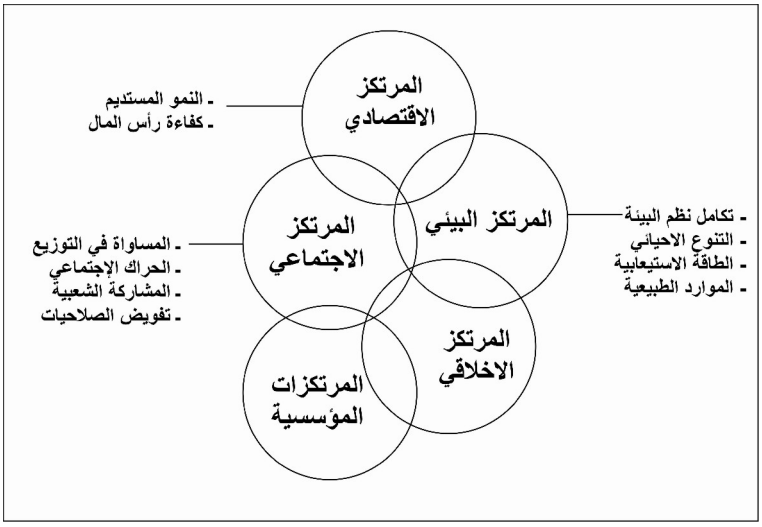

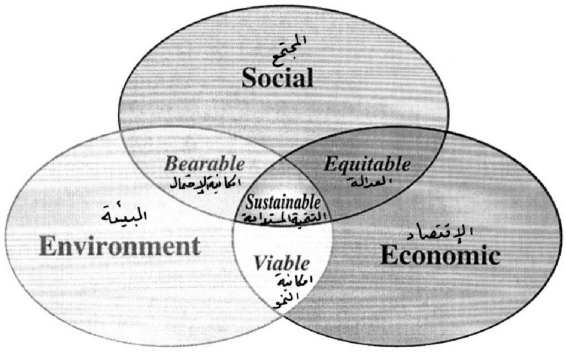

أولاً: منظومة المرتكزات البيئية في التنمية المستدامة

(Evironmental Dinension of Sustainability)

البيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينه ومستخدمه فيقال: البيئة الزراعية والبيئة الصناعية والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية وهكذا... وان الحديث عنها هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية والظروف التي تناسب حياة الكائنات.

ويعني البعد البيئي إدارة المصادر الطبيعية التي هي مرتكز التنمية المستدامة وعليه تحتاج هذه التنمية إلى نسق معرفي متقدم يساعد على وجودها بإدارة المصادر الطبيعية حاضراً ومستقبلاً، استثمارها وصيانتها في آن واحد والحيلولة دون الضغط عليها[137].

المرتكز الاجتماعي:

حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة يمارس أنشطة ويحصل على نصيب عادل من الثروات والخدمات ويستثمرها بما يحقق له احتياجاته الأساسية (ماء، طعام، مأوى، ملبس... الخ) إضافة للاحتياجات المكملة (عمل، ترفيه، وقود... الخ) دون تقليل فرص الأجيال المقبلة.

المرتكز الاقتصادي:

استثمار مكونات البيئة الطبيعية بشكل اقتصادي باعتبار البيئة كيان اقتصادي للموارد ينبغي الحفاظ عليها من التلوث وعدم استنزاف مواردها، ووضع الأسس لتحقيق الفائدة الاقتصادية دون الأضرار بالبيئة وبحصة الأجيال المقبلة.

المرتكز المؤسسي:

تمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة وهي

القادرة على تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث ان حكومة كل دولة تضع برامج لتنمية مواردها وان النجاح يتبع طبيعة تلك البرامج والقدرة على تطبيقها وصحة بنودها.

ان الدولة هي التي توفر الخدمات للمواطن اذاً بيدها ناصية الموارد وسبيل استثمارها وهي القادرة على دفع الناس والارتقاء بهم إلى مستوى الحياة المرفهة الصحيحة.

المرتكز الأخلاقي:

يعد هذا المرتكز أو البعد مهماً جداً في قيام تنمية مستدامة في دول العالم الثالث وحتى في أوربا وأمريكا وكل الدول المتقدمة اذ بدونه لا تقوم اية تنمية مستدامة أو غير ذلك.

أن إفساد البيئة يتنافى مع القيم الإنسانية والقيم الخلقية، ولا حتى الأديان التي تحث على عمارة الأرض والحفاظ على مواردها، واذا ما خطط لاقامة تنمية مستدامة ثم جرى تنفيذ ما خطط وفشلت التنمية فإن ذلك مرده إلى القيم الأخلاقية السيئة وذلك على اعتبار ان السياسات التي تغلب عليها الأنانية والكذب والاختلاس وتضارب المصالح واستنزاف القوي وتخريب البيئة للكسب الحرام، فان تنمية بهذا المنحى لا تقوم، فلتراجع دول العالم الثالث أخلاقها وتعطى هذا المرتكز أهمية كبرى قبل أي شيء قبل الاهتمام بالمرتكزات الأخرى كرأس المال الاقتصادي ورأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي بلا أخلاق لا تؤدي مرتكزات التنمية الأخرى عملها وكل التخلف متسبب بسوء الأخلاق فإذا وجدت دولة غنية بثرواتها وسكانها فقراء اقتصادياً لا تبحث عن الخطط والتكنولوجيا والاقتصاد بل ابحث عن الأخلاق.

ان التنمية المستدامة تحتاج عمل مضني يتم منه تغيير في قيم السكان

واتجاهاتهم وأخلاقهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم الاستهلاكي وهذا التفسير ليس فقط يشمل السكان بل يشمل السلطة السياسية.

وهنا يقال كما قال محمد الرميحي في محاضرة بعنوان = التنمية الشاملة والتنمية السياسية (على الانترنيت) حيث شخص مشكلة التنمية في البلاد العربية وذكر أنها تقع في مثلث من ثلاثة نقاط هي:

1 - إننا نعلم أبنائنا التلقين ونعتمد مناهج تكريس الخضوع والطاعة ولا نسوغ نقد المسلمات الاجتماعية والسياسية والتراثية، وبذلك تكبل ملكة التفكير لدى الجيل، وبذلك غدا الجيل هذا لا يستسيغ سماع الرأي الآخر وهو أمام رقابة داخلية وخارجية، شخصية واجتماعية.

2 - انقسام وعي الناس بين (القديم والحديث) فهم من جهة يريدون الإخلاص للأفكار الموروثة ومن جهة أخرى تأسرهم الحداثة العلمية (التكنولوجيا) التي قد تتناقض مع الموروث اليقيني فيظهر الاختلاف ما بين الحداثة والتراث بين الحداثة وثوابت الأمة، هذا الأمر لا يساعد على التقدم والاندفاع نحو تنمية حقيقية.

3 - انقسام المطالبين بالتنمية ما بين (القومي) و(الإقليمي) و(المحلي) تركز البعض على القومي وأحيانا الإقليمي، دون الاندفاع لإصلاح الجزء وهو الأهم من إصلاح الكل فالتنمية المحلية هي أساس ظهور تنمية إقليمية ودون ذلك يظل العاملون في التنمية يراوحون في محلهم.

من الأخلاق أو ضرورات الأخلاق الابتعاد عن الجدل والأخذ بسبل التنمية الصحيحة وتستفيد من تجارب الآخرين، ومن الأخلاق ان يعي الناس ذلك ومن الأخلاق ان تتحمل القيادة السياسية.

علاقة التنمية المستديمة بأطرها اللازمة:

ترتكز التنمية المستدامة على نوعية العلاقات الجيدة والمنتظمة بين كل عناصرها وبالبيئة، وعليه يكون من الأفضل إقامة علاقات متميزة بين الإنسان والإنسان بما يكفل التعاون والتآزر لخلق الموارد والحفاظ عليها لتعم المنافع والسعي لعدم الأضرار بالبيئة، وان هذه العلاقة تطور كذلك علاقة الإنسان ببقية الكائنات الحية في داخل بيئتها وهي مسخرة لمنافعه، هذا الجانب من العلاقات يؤدي إلى نوعية من الحياة الجيدة.

كذلك يكون للإطار الأخلاقي شأن في رسوخ التنمية واستهدافها إذ أن الأخلاق تدعو إلى المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال الأخرى القادمة، الأمر الذي يفضي إلى الاستخدام العقلاني أو المعتدل والوسطي للموارد الطبيعية. شكل (46).

المؤشرات في قياس التنمية المستدامة

ان المؤشرات (Indicators) تستخدم لقياس مدى التقدم والانجاز في التنمية المستدامة، والمؤشر من المقيد جداً أعداده بصورة يمكن قياسه بعملية رياضية، اما الدولة المستخدمة (Indices) فهي مقياس تركيبي من مؤشرات عدة وبطريقة إحصائية يستخرج الدليل، ولكن ما أهمية المؤشرات وأعدادها ولأي غرض تهيأ أنها تحتسب للأغراض الآتية[144]:

1 - تقييم ما بذل من جهد لتحقيق الأهداف.

2 - تحديد المعوقات التي تقف أمام العملية التنموية لتجاوزها مستقبلاً.

3 - التقيد بالزمن المحدد لتحقيق الأهداف ومدى سرعة حركة التنمية.

4 - مقارنة الأوضاع التنموية بين مختلف المناطق والقطاعات.

شكل (46)

علاقة التنمية المستديمة بإطرها اللازمة لتحقيق نوعية حياة جيدة

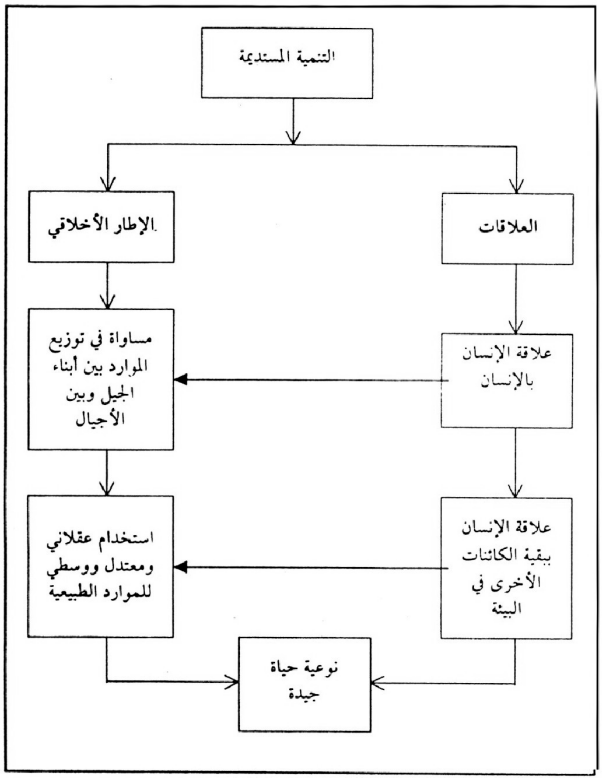

المصدر: عثمان محمد غنيم، ود. ماجدا يوزنط، التنمية المستديمة، 2010م، دار صفاء للنشر، عمان.

5 - استنشاق مؤشرات جديدة من خلال عملية التنمية للاستفادة منها حاضراً ام مستقبلاً.

وإن المؤشرات ينبغي لها ان تكون متصفة بصفات تؤهلها للاختبار وهذه الصفات هي:

1 - قابليتها على القياس.

2 - واضحة ودقيقة.

3 - تعكس شيئاً من جوانب المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة.

4 - تساعد على التنبؤ والتوقع.

5 - ذات مرجعية وذات قيمة.

6 - لها بيانات متاحه يمكن جمعها.

7 - يمكن التحكم بها.

8 - حساسة للزمن وعبر المكان.

9 - تساعد على المقارنة.

أن المؤشرات المذكورة في الجدول (9) هي أمثلة منتقاة من الكم الهائل للمؤشرات التي كل منها يتعلق بالمرتكز الذي يخصه، وان من الملائم جداً قياس التنمية المستدامة ان كانت حادثة فعلاً أم لا بمؤشرات ذات قياس كمي ونوعي فليس من مشروع إنتاجي يعمل في البيئة ومن طاقتها ومواردها يسير باتجاه التنمية المستدامة إلا ويقاس بمؤشرات التنمية المستدامة نفسها.

وان أعداد قائمة تضم كل المؤشرات أمر صعب لكثرتها، سوى أن الباحث يستطيع أن يتحسب أنواعا يختارها تتوافق مع شكل الظاهرة التنموية.

وان التنمية المستدامة النظيفة تقتضي أنواعا من مؤشرات الجودة، ليكون ضبطها صحيحاً، وانه بالرغم من ذكر مجموعة من المعايير والمؤشرات في الجدول (10) إلا انه حتى الآن لا توجد معايير متفق عليها دولياً لقياس التنمية المستدامة، وعليه ينبغي اعتماد ما هو معتقد بصحته، فالمؤشرات البيئية الرئيسة قد تصل إلى (20) مؤشراً ولكن الفرعي منها قد يصل عدده إلى (68) مؤشراً، علماً يوجد فوق بين الكلمات فالمرتكز أو البعد مثلاً البيئة (مرتكز) التربة (معيار الخصوبة مؤثر) نسبة الأرض الخصبة إلى مجموع الأرض الزراعية (مقياس للمؤشر).

جدول (10)
معايير التنمية المستدامة ومؤشراتها

المرتكز	المعيار	المؤشر	طريقة القياس	
			كمية	نوعية
الاجتماعي	المساواة الاجتماعية	- المساواة في توزيع الحصص - المساواة في توزيع الموارد. - المساواة في الحصول على عمل. - المساواة في توزيع الخدمات	* نسبة الفقر إلى السكان. * نسبة العاطلين إلى العاملين . * نسبة العاملات إلى العاملين..الخ.	+ خصائص الظاهرة. + احتجاج العاطلين. + شكوى الفقراء. + محدودية الغذاء.
	الصحة العامة	- الحصول على المياه. - غذاء صحي. - رعاية صحية.	* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صحية. * معدل وفيات الاطفال تحت خمس سنوات. * نسبة الحصول على الخدمات الصحية. * نسبة التطعيم	+ امراض التغذية + موت الاطفال وامراض الدم + قلة المؤسسات الصحية
	التعليم	- الحصول على التعليم - معدلات الامية - النوعية - التدريب	* نسبة الاطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي * نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.	+ الجهل + قلة الوعي
	السكن	- توفر السكن المناسب	* نسبة المساحة المبنية لكل شخص	+ شكوى الناس من عدم وجود سكن + زيادة في عدد المؤجرين للمساكن

	السكان	- زيادة السكان تعني زيادة الاستهلاك ويعني الضغط على الموارد وتعطل التنمية الستدامة. - قلة السكان نقص في الايدي العاملة.	* النسبة المؤية للنمو السكاني	+ الازحام وشدة الكثافة + قلة الايدي العاملة + زيادة عدد العاطلين
	الامن	- حماية الناس من الجرائم	* عدد الجرائم لكل... الف من السكان أو لسكان الدولة	+ الاضطراب + الخوف + الشكوى من الحوادث
	الاطار القانوني	- التنظيم - حقوق الملكية	* قيمة العائدات * توزيع مساحة الارض	+ مجمل القواعد الرئيسة وحقوق الملكية.
الاقتصادية	النمو	- الناتج المحلي الاجمالي	* الناتج المحلي الاجمالي	+ الرفاه أو عدمه
	التوظيف	- استثمار اجنبي - العمال الوطنيون المشتغلون	* التكاليف المالية	
الاقتصادي	الاستثمار	- فرص العمل	*نسبة العاملين الوطنيين. * نسبة رأس المال الوطني	+ التكاليف المالية
	التنمية القطاعية	- التكاليف - التدفقات المالية - النشاطات بالقطاعات المختلفة	* نسبة التكاليف * نسبة التكاليف لكل قطاع * نسبة المردود الاقتصادي من القطاع	+ نشاط الزراعة + نشاط الصناعة + نشاط القطاعات الاخرى + الخمول الاقتصادي + التطور الاقتصادي
	التكنولوجيا	- ادراك التكنولوجيا	* نسبة استخدامها * نسبة مستخدميها	+ وعي الناس للتكنولوجيا + طلبها

	البنية الاقتصادية	- الاداء الاقتصادي - التجارة الحالة المادية	* معدل الدخل القومي للفرد * معدل الاستثمار في الدخل القومي * الميزان التجاري ما بين السلع أو الخدمات * قيمة الدين مقابل الناتج القومي * نسبة المساعدات الخارجية للناتج القومي	+ حركة سريعة ونشطة للتجارة + الوفرات المالية
	انماط الانتاج والاستهلاك	- انتاج غير مستدام - احداث تغير في سياسات الانتاج - الحفاظ على الموارد	* مدى كثافة استخدام المادة (الموارد) في الانتاج * طريقة استخدام الطاقة لكل فرد * نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك * كثافة استخدام الطاقة * نسبة انتاج النفايات الصناعية والمنزلية * نسبة انتاج النفايات الصناعية والمنزلية. * نسبة انتاج النفايات الخطرة * نسبة المسافة التي يقطعها الفرد سنوياً. * نوع المواصلات	
البيئي	التغير المناخي	- انبعاث غازات دفيئة	* مستوى انبعاث الغازات الدفيئة * نسبة اختلاف كميتها من سنة لأخرى	+ الشعور بأحداث التغير

			* نسبة استهلاك المواد المستنزفة لمادة الاوزون * نسبة انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون	
	المياه	- الانهار البحيرات الري - مياه الشرب	* نسبة الاوكسجين في المياه العذبة * نسبة كمية المياه السطحية * نسبة المياه الجوفية *نسبة استنزاف المياه العذبة سنوياً	+ شكوى الناس من رداءة المياه + شكوى الناس من قلة مياه الشرب
	التربة	- تعرضها للملوثات - التربة الخصبة الصالحة للزراعة	* مساحة الاراضي الزراعية لمجموع الاراضي * نسبة استخدام المخصبات والمبيدات * نسبة الارض المتصخرة سنوياً * نسبة الاراضي المستخدمة لبناء المدن أو المستوطنات الاخرى	+ هجرة الفلاحين + قلة أو زيادة الانتاج
	التنوع الاحيائي	- حماية الحيوانات البرية وانشاء المحطات - استدامة عناصر الغلاف الحيوي - حماية وصيانة الموارد المتجددة	* نسبة المناطق المحمية للمساحة الكلية ومساحة الانظمة البيئة الحساسة * نسبة الكائنات المهددة بالانقراض	

المؤسساتي			* استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة * تطبيق الاتفاقات المالية المصادق عليها * عدد مستخدمي الانترنيت لكل (1000) مواطن * عدد خطوط الهاتف لكل (1000) مواطن * عدد اجهزة التلفزة والراديو * نسبة الانفاق على البحث العلمي والتنمية من اجمالي الناتج المحلي * الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.	

المصادر: المصدر رقم (143).

تطوير نماذج مؤشرات النمو المستمر

نموذج رد الضغط الرسمي

مؤشرات الأداء البيئي تزود a اختبار لإنجاز الاستمرارية البيئية وبالامتداد تنجز الاختبارات تطلبت من الاستمرارية القوية، على اية حال لان يمهلوا اعتبارات اجتماعية اقتصادية، مثل هذه المؤشرات يمكن فقط ان تعرض a ضروري بدلاً من a اختبار كافي من تفسير التحديث البيئي للنمو المستمر، لهذا السبب يحاول تطوير مؤشرات النمو المستمر مستندة على a نموذج التأثيرات البيئية، يمثل a واصل مصدر التشويش، وبرغم من هذا، مؤشرات بيئية تعرض a نقطة بداية للعديد من المحاولات لتطوير مؤشرات مناسبة للمفاهيم الأوسع للنمو المستمر، وa مراجعة قصيرة مثل

هذه التطورات تزود a مقدمة مساعدة إلى methodological العامة تصدر معقدة.

أنموذج أساسي من المؤشرات البيئية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1994)

شكل (47)

افضل الهياكل التي تستخدم مؤشرات بيئية

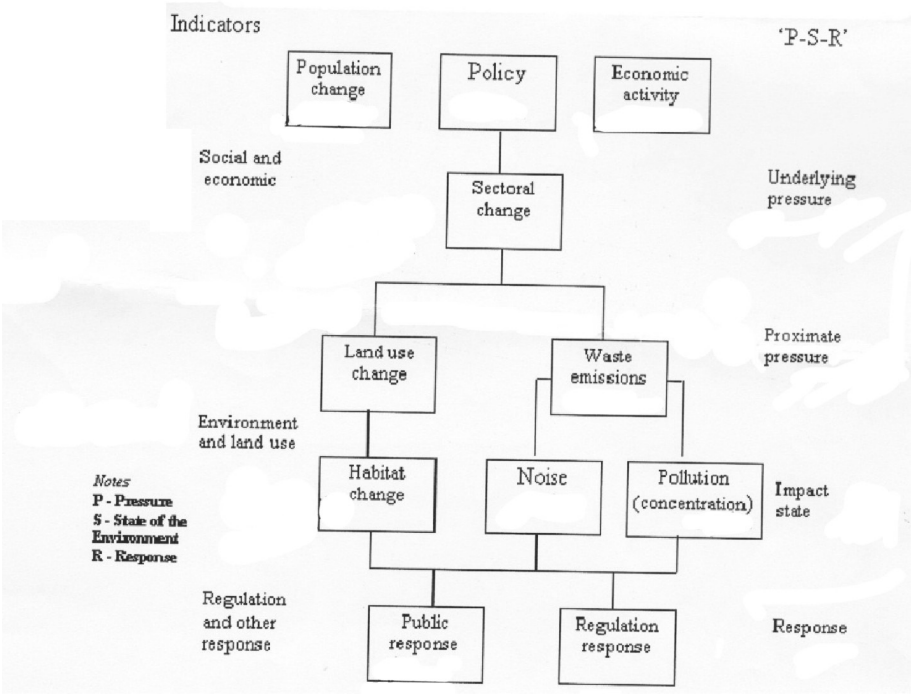

إن الشكل أعلاه هو إحدى أفضل الهياكل methodological المعروفة التي تستعمل مؤشرات بيئية طورت بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1994، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1998) اعتقد 2,3 يصور "رد ضغط رسمي" نموذج ابتكر بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اختيار المؤشرات قادر على مراقبة كل

هذه العناصر مستند على a تسجيل الخصائص المرغوبة للمؤشرات البيئية أعادت أنتاج كمنضدة 2,2، التي قد تقارن بقائمة اندرسن في منضدة 2,1، ان السمة الرئيسية هذه المعايير مسألة الصلابة التحليلية هو ليس واضح الذي استعمال "رد ضغط الرسمي" نموذج قابل للتطبيق إلى تفسير التحديث البيئي للنمو المستمر، كما يعتقد 2,3، يقترح النموذج يسند نظرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقاد تماماً بالاعتبارات البيئية، تدخل العناصر الاقتصادية الاجتماعية فقط كمصادر الضغط على، أو ردود تنظيمية وأخرى إلى ولايات بيئية.

ترابط أنواع التنمية ضمن المرتكزات

في التنمية المستدامة

تتعدد أنواع التنمية بحسب وجهتها لكنها تتداخل ضمن المرتكزات (المجتمع، البيئة، الاقتصاد) لتصل بالإنسان إلى حياة رغدة سليمة داخل بيئته مطمئناً على واقعه وعلى مستقبل أجياله. لاحظ الشكل (37).

يظهر الشكل الإنسان في الإطار الأول كونه موجد التنمية أو المنتفع منها وعليه يشمل على نوعين من التنمية هما التنمية الروحية والتنمية البشرية.

وفي إطار المرتكز الاجتماعي للتنمية تدخل في دائرته المرتكزات الثلاثة الأخرى هي المجتمع المدني والحضارة والنظام (الحكومة) والاقتصاد، فمن المجتمع تنبثق التنمية الاجتماعية، ومن المجتمع المدني والحضارة تنبثق التنمية الحضارية ومن الحكومة ونظامها تنبثق السياسة ومن الاقتصاد تنبثق التنمية الاقتصادية، فإذا كان الانسان يؤطر دائرة التداخل التنموي من أعلاها فإن البيئة

شكل (48)

اشكال التنميةوارتباطها بالانسان والدولةوالطبيعة والنشاطات

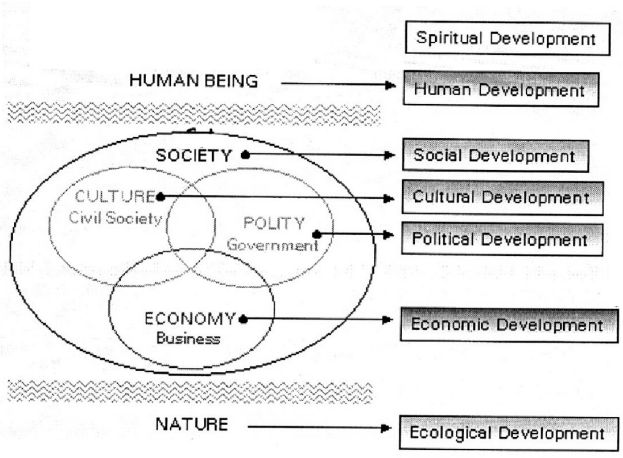

تؤطر أدناها وتنبثق منها التنمية البيئية وهناك يتوجب التعرف على أنواع التنمية المتداخلة مع بعضها واحدة تلو الأخرى حيث إن ترابطها يؤدي إلى تنمية مستدامة، لاحظ الأشكال (49)، (50)، (51).

شكل (49)

التنمية المستدامة

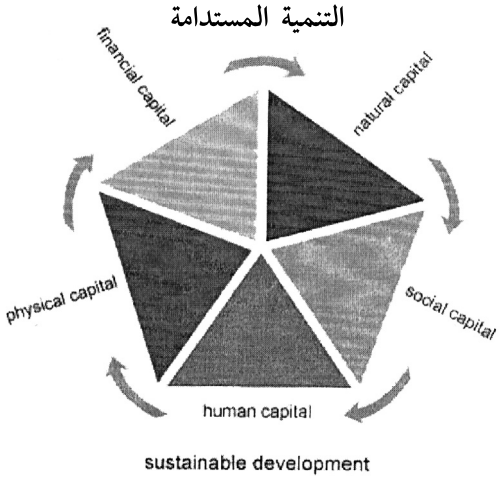

شكل (50)
ارتباط اشكال التنمية ومؤشراتها

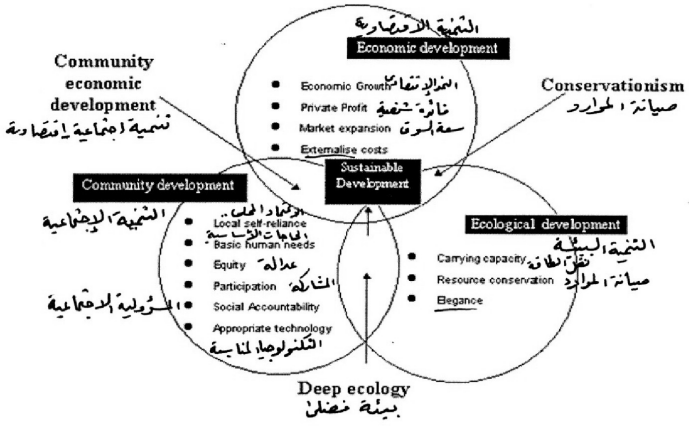

شكل (51)
دائرة ارتباط اشكال التنمية

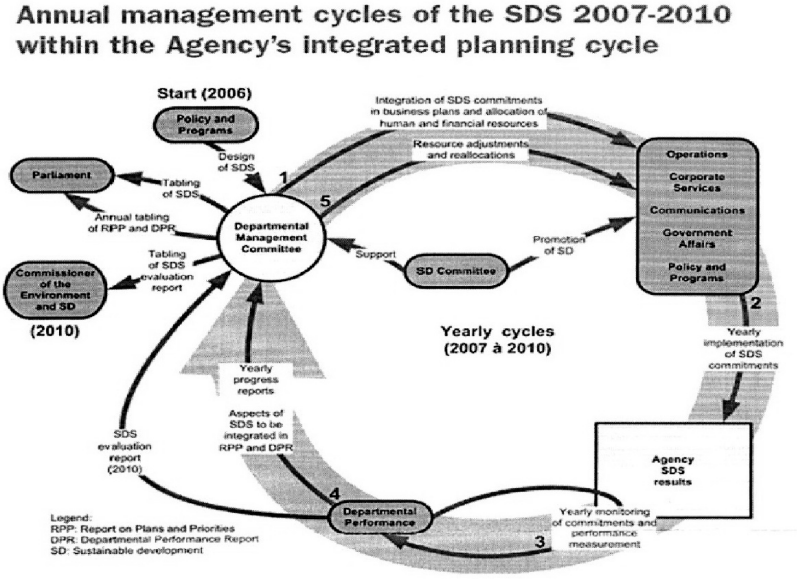

الطاقة لأغراض التنمية المستدامة:

الطاقة عنصر جوهري يلبي الاحتياجات الإنسانية كما أنها تضطلع بدور مهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعد مجالاً مهماً من المجالات الخمسة المهمة في تحقيقات التنمية المستدامة وهي المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي.

وقد أكدت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (csd - 9) التي انعقدت في الفترة من 16 - 27 نيسان ابريل 2001 على أهمية الطاقة ودورها الحاسم في التنمية المستدامة والتي ركزت على الطاقة، والنقل، والغلاف الجوي.

وقد حددت من اجل ذلك خمسة قضايا رئيسية تتعلق بالطاقة من اجل التنمية هي:

1 - زيادة قدرة الوصول إلى الخدمات المتطورة للطاقة.

2 - تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة.

3 - تطور استخدامات موارد الطاقة المتجددة.

4 - تطوير تكنولوجيات أكثر نظافة للوقود الاحفوري.

5 - الطاقة في مجال النقل.

وقطاع الطاقة في البلاد العربية يحتوي على إمكانات تمكن من إقامة تنمية مستدامة ولكن توجد معوقات هي:

1 - أن القطاع ما زال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في أنتاج واستهلاك الطاقة وبخاصة فيما يتصل بالاستخدام النهائي.

2 - ان خدمات الطاقة بكافة أشكالها لا تصل إلى كامل السكان.

وان التنمية الاقتصادية وبخاصة في المناطق الريفية تعتمد على الطاقة

لرفع الإنتاجية وزيادة الدخل من خلال تحسين التنمية الزراعية، وتوفير فرص عمل خارج قطاع الزراعة وان عدم وجود خدمات ومصادر وقود حديثه يصبح توفر فرص العمل وزيادة الإنتاج والفرص الاقتصادية بين المحدود وغير المتاح، وان توفير الخدمات يساعد على إنشاء المشروعات الصغيرة والقيام بأنشطة معيشية.

ان تأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة وبخاصة غير السليم منها تؤدي إلى عواقب مثل التصحر والتحمض وتلوث الهواء، والتغير المناخي، وان استخدام الوقود الاحفوري غير السليم يؤدي إلى تلوث الهواء المدمر للصحة وانبعاث الغازات الدفيئة، وان انبعاث الجزيئات الدقيقة الناشئة عن احراق خشب الفحم ووقود الديزل والجازولين يتسبب في حدوث مشاكل كثيرة في الجهاز التنفسي والإصابة بمرض السرطان، واستخدام وقود الكتلة الحيوية يؤدي إلى تلوث الهواء الهبائي في المنازل الريفية لما يحتويه من مواد سامة لذا يؤثر على الصحة، كما ان الاستخدام غير الصحيح للطاقة الذرية في صنع الكهرباء في بلدان كثيرة من العالم غير آمن على الصحة والسلامة البيئية.

أولاً: تنمية الطاقة

الطاقة المتجددة وعامة للتنمية المستدامة[133]:

تتوافر إمكانات واحتمالات مستقبلية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة لتسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة ودعم تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم تطوير وابتكار تكنولوجيات متعددة للطاقة المتجددة خلال العقدين الماضيين وتم اختبار بعضها ميدانياً وتم تطويرها على مستوى التطبيق بخاصة في مجال القدرات الصغيرة والمتوسطة في الأماكن النائية حيث أثبتت الطاقة المتجددة فاعلية اقتصادية ولو ان

الاستخدام لم يكن على نطاق واسع لصعوبة التكاليف برغم تطور التقنيات لتوليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح، واستخدام الطاقة الشمسية الحرارية، الأمر يحتاج إلى نضج ووصول إلى الاستخدام بالمستوى التجاري والاقتصادي مع ملاحظة عنصري الزمان والمكان لان الرياح وحرارة الشمس تختلف من فصل إلى آخر ومن مكان إلى آخر.

شكل (52)

ارتباطات الطاقة مع المجالات الأخرى للتنمية المستدامة

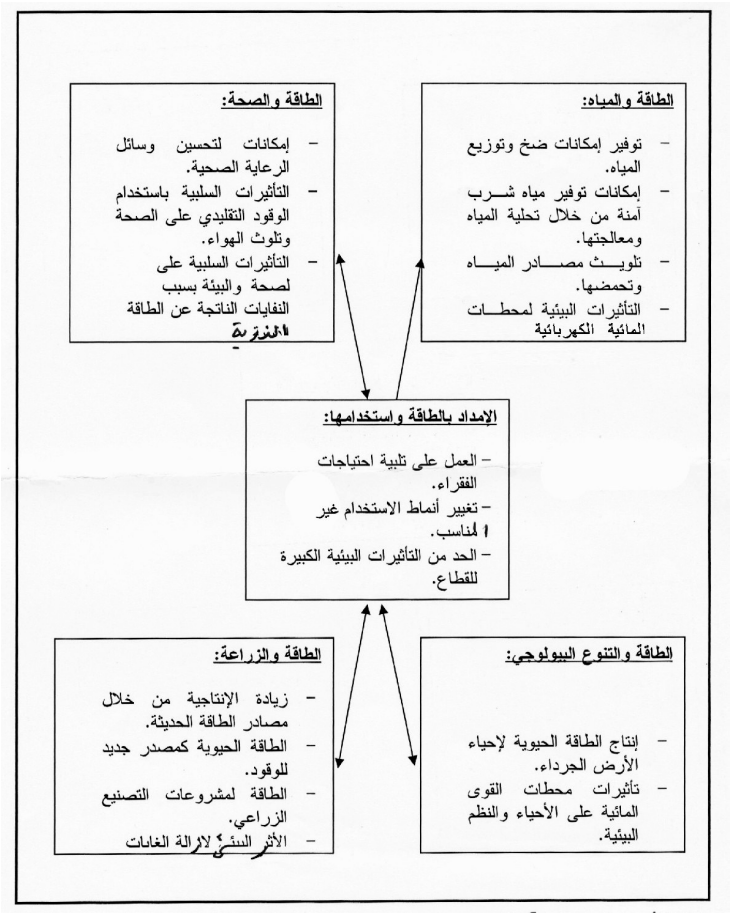

المصدر: رقم (133)

إذا أخذنا في الاعتبار ان الوقود الاحفوري سيظل مسيطراً على خليط الطاقة خلال العقود القادمة فان التحدي يتمثل عندئذ في الاستخدام الكفء في تقليص التأثيرات البيئية على المستويات المحلية العلمية والإقليمية وعليه يتطلب تكنولوجيات متطورة أكثر نظافة للوقود الاحفوري فتقل بذلك الآثار على البيئة.

الاستراتيجيات والسياسات الخاصة باستخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

لقد وضع مؤتمر القمة العالمي استراتيجيات وسياسات عدة في شأن استثمار الطاقة لأغراض التنمية المستدامة هي الآتي[133]:

1 – الاستراتيجيات والسياسات:

أ – العمل على تكامل السياسات بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة داخل إطار برامج التنمية الوطنية، خاصة تلك التي لها صلة بالتخفيف من وطأة الفقر، وبتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة.

ب – زيادة قدرة الوصول لإمدادات وخدمات الطاقة في المناطق الريفية وذلك تلبية لاحتياجات الطاقة للاستخدامات المنزلية، والإغراض الزراعية وأغراض التصنيع الزراعي، من خلال اختيار خليط مناسب لمصادر الطاقة، وبرامج استيعاب وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

جـ – اعتماد خليط متوازن لمصادر الطاقة من كل من المصادر التقليدية والمتجددة المتاحة في كل دولة، ومثل هذا الخليط يجب ان يكون مناسباً لتلبية الطلب المتزايد لخدمات الطاقة لكل السكان وعلى المدى البعيد وبشكل مستدام.

د – زيادة نسبة مشاركة الوقود الاحفوري الأكثر نظافة، والطاقة المتجددة،

ونظم الطاقة عالية الكفاءة في خليط الطاقة، كلما كان ذلك ممكناً وميسراً، ومقبولاً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالشكل الذي يناسب ظروف وأحوال كل دولة.

هـ - تطوير ودعم مؤسسات البحوث والتطبيق الوطنية المعنية بالقضايا ذات الصلة بالطاقة لأغراض التنمية المستدامة شاملاً الدعم المالي والمؤسسي، وذلك من اجل تقوية وتدعيم الأوضاع المؤسسية والاقتصادية لزيادة إمكانات الوصول لخدمات الطاقة، لجميع المواطنين خاصة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة.

و - مراجعة سياسات تسعير الطاقة وذلك بمراعاة الإدارة الاقتصادية للقطاع، وزيادة الفرص المتاحة أمام رفع كفاءة الطاقة واعتماد استخدام الوقود الاحفوري النظيف، وذلك في ظل الظروف الوطنية السائدة في الدول النامية.

ز - تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي من خلال الطاقة عبر الحدود، خاصة من خلال ربط الشبكات الكهربائية، وشبكات الغاز الإقليمية، هذا بالإضافة إلى دراسة إمكانية زيادة الشراكات بين القطاع العام والخاص في مشروعات الطاقة.

ح - تدعيم الجهود الرامية إلى توفير الشفافية في مجال المعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة في كل من جانبي العرض والطلب، وذلك من اجل تحقيق توازن تلك الأسواق وضمان ان الخدمات تصل إلى المستهلك بشروط ميسرة ومقبولة بيئياً واجتماعياً.

ط - تحقيق استدامة قطاع النقل، وتقليل انبعاث غازات الدفيئة منه، من خلال زيادة استخدام أنواع وقود أكثر نظافة، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة في مجال السيارات، وإدارة سليمة لنظم المرور، واستخدام اوسع لوسائل النقل العام والجماعي.

ي - توفير بيئة مواتية لتطوير تكنولوجيات طاقة مستدامة وتطبيقها عملياً،

خاصة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، والوقود الأكثر نظافة، والطاقة المتجددة، ويتطلب ذلك، بطبيعة الحال، جهوداً مركزة، وشراكة طويلة الأمد بين الحكومات والقطاع الخاص ومراكز البحث من اجل تحقيق نتائج أفضل.

ك - إنشاء آليات تمويل جديدة بحيث تساعد الأسر وأصحاب الأعمال الصغيرة في الحصول على تسهيلات انتمائية تمكنهم من شراء أجهزة وآلات جيدة ذات استهلاك مرتفع الكفاءة للطاقة، كما تساعدهم على أنشاء مشروعات صغيرة في مجال تصنيع وصيانة مثل هذه الأجهزة والآلات.

ل - توفير الفرص أمام المرأة للحصول على تكنولوجيات الطاقة المستدامة بتكاليف ميسرة، مما يدعم تطوير المجتمعات الريفية.

2 - نقل التكنولوجيا والتوعية ببناء القدرات:

أ - تطوير شراكات ومصادر استثمار مناسبة لمساعدة الدول النامية في تعزيز نظم مستدامة للنقل، تعتمد على الاستخدام الكفء للطاقة، وعلى أنواع وقود أكثر نظافة، ووسائل متعددة بما في ذلك النقل العام والجماعي.

ب - تعجيل ودفع الجهود نحو: (1)- نقل تكنولوجيات الطاقة عالية الكفاءة والسليمة بيئياً إلى الدول النامية؛ (2)- بناء قدرات وطنية مرتبطة بتكنولوجيات الطاقة المستدامة من خلال برامج تدريب، وتسهيلات تمويل، وتسعير مقبولة؛ (3)- دعم المؤسسات الوطنية المتخصصة في المجال وزيارة الإسهام الوطني في تمويل نظم الطاقة المستدامة.

جـ - تطوير مناهج التعليم، وفرص التدريب، وبرامج التوعية العامة على كافة المستويات في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، خاصة

ما يتعلق بالوقود الاحفوري الأكثر نظافة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وذلك بالإضافة إلى تنظيم ندوات وحلقات دراسية فيما بين منتجي ومستهلكي الطاقة بغرض تسهيل تبادل المعلومات والمعرفة وذلك على المستويين الوطني والإقليمي.

د - تشجيع الصناعات الوطنية، وتعزيز قدراتها على القيام بعمليات إنتاجية أكثر نظافة من خلال زيادة استخدام تكنولوجيات طاقة مستدامة ميسرة، ونقل التكنولوجيات عن طريق التعاون الدولي والإقليمي، وكذا تطور وإنقاذ المواصفات ذات الصلة بالموضوع .

هـ - تعزيز قدرات المناطق الريفية في الحصول على تكنولوجيات طاقة مستدامة، وفي أقامة مشروعات أعمال صغيرة في مجالات التصنيع والتسويق والتركيب والصيانة لها.

ثانياً: تنمية الموارد البشرية:

يعد الناس من خلال المفهوم الاقتصادي مورداً اقتصادياً، وان تنمية الموارد البشرية تركز على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية عملهِ ومن هنا جرى الاهتمام بصحة الإنسان وتعليمه وكل أنشطته الأخرى، هكذا برز مفهوم تنمية الموارد البشرية بعد ان كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته(134).

إدارة الموارد البشرية:

أن إدارة الموارد البشرية يقصد بها النشاط الإداري الذي يعني بالجانب البشري أو العنصر الإنساني في التنظيم، انها الوظيفة التي تتعلق بالحصول على الافراد اللازمين للعمل بالمشروع وتدريبهم وتطوير قدراتهم وتحفيزهم ثم المحافظة عليهم(135).

خلال العقود الثلاثة الماضية أخذت الحكومات تتدخل لوضع ضوابط

لاستخدام العاملين وتنظيم العلاقة بينهم وأصحاب العمل، حيث إن الوظائف قد تعددت وتعقدت وأصبح أكثرها يتطلب مهارات عالية.

إضافة إلى الضرورات التي اقتضت بالتخصص في مجال العمل يضاف إلى ذلك وجود مختصين في مجال أدارة الموارد البشرية من الذين تتوافر لديهم خبرات متعددة في علم النفس والتنظيم والاجتماع وتصميم العمل والقانون.

عليه استحضرت أساليب علمية للتعرف على العاملين الذين يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الأداء الفعال للعمل، استخدام حوافز للعمل للحث على زيادة الإنتاج[135].

ثم جرى الاهتمام في الوقت الحاضر بإشراك العاملين في اتخاذ القرارات والعمل على قياس مستوى الرضا الوظيفي بأسلوب من الفلسفة الإدارية.

مفهوم التنمية الروحية:

تنطلق الرؤيا التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف وفلسفته في العلاقة بين الإنسان والكون وخالق الكون وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويعلي من شأن النفس الإنسانية، وان إشباع متطلبات الجسد والرفاهية تكون ناقصة دون تحقيق متطلبات الروح والعقل.

ان الإنسان في دائرة المنظومة الروحية يعمل تحت مؤثرات هذه الدائرة، وهو يعمل مجاهداً مطبقاً لمبدأ (قد افلح من زكاها)، وان أهمل في جهاده الحياتي دخل ضمن مبدأ أو دائرة (وقد خاب من دساها)، ولا شك انه يقع في إطار السلبية والتراجع مستجيباً للمؤثرات المحبطة.

فلا بد للإنسان تنمية ذاته فبالإضافة إلى التنمية الروحية يتطلب منه الاعتناء بصحته وتعلمه وبذلك ينمو نمواً صالحاً.

وإذا كان الأفراد جميعاً على هذه الصورة من تهذيب النفس وحسن التصرف ومن التقوى وطاعة الله فأنهم حققوا تنمية روحية، لأن التنمية المادية بكل أصنافها لا تتحقق دون أخلاق حسنة، وصدق في القول والعمل.

مفهوم التنمية البشرية:

تعني تنمية الناس بالناس للناس وهي مفهوم مركب من جملة معطيات وعملية تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات.

وهي عملية ديناميكية متطورة ومستمرة تهدف إلى نمو الانسان معرفياً وجسدياً وروحانياً مع تنمية مهاراته والتعرف على مواطن الضعف والقوة لديه ومستويات إمكانياته.

أن إدارة الإنتاج تعتمد على الأداء البشري الذي ينمو بالتدريب والممارسة والحوافز وفقاً لمعادلة (**قوة الأداء = دالة (الحافر × القدرات)**.

القوة العاملة ليست وسيلة لتحقيق غاية بل هي قوة تكسب منظومة العمل في المصانع والمزارع الحيوية والقدرة والنمو المستمر.

التنمية البشرية المستدامة:

ان التنمية البشرية Human Development هي عملية إتاحة الفرص والخيارات وتوسيعها للناس وهي خيارات بلا حدود وتتغير عبر الزمان سوى انه توجد ثلاثة خيارات جوهرية هي:

1 - أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة.

2 - أن يحصل على معارف أو يحصل على الموارد الضرورية. لتوفير مستوى معيشة لائق، وإذا لم يحصل على هذه الخيارات فإن

كثيراً من الخيارات الأخرى تكون غير متاحة أمامه سوى أن الإنسان يستفيد من خيارات أخرى ترتبط بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلك التي تساعد على توفير فرص الخلق والإبداع واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[134].

الناس محور التنمية البشرية المستدامة وان النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ليحمي الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وأعد الباحث (هايبني ستيفن) جدولاً معتمداً على عدد من المصادر مبيناً فيه مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم للنمو الاقتصادي المتسارع.

جدول رقم (11)

أهم الآثار البيئية على مستوى العالم الناجمة عن تسارع النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين

النوع	الأثر البيئي
الأجناس النباتية	هناك 33000 نوع من الأجناس النباتية من بين 242000 نوع مهددة بالفناء والانقراض
الأجناس الحيوانية	11% من مجموع الأجناس الحيوانية التي يصل مجموعها إلى 9600 نوع مهددة بالانقراض
الغابات	فقد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نحو مليون هكتار من الغابات
التلوث	* ارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو 280 جزء في المليون إلى 363 جزء في المليون. * تجاوزت الانطلاقات الصناعية من الرصاص مستواها الطبيعي بسبعة وعشرين مرة.

المصدر: هايبني ستيفن، تغير المسار، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1993.

جدول رقم (12)
أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية
على مستوى العالم للنمو الاقتصادي المتسارع

نوع الأثر	الأثر	المصدر
اقتصادي زراعي	* انتج العالم عام 1985 نحو 500 كغم حبوب لكل فرد، ورغم ذلك فهناك 730 مليون إنسان ما زالوا لا يحصلون على الغذاء الكامل الكافي * هناك 30 مليون إنسان يموتون سنوياً من الجوع.	اللجنة العالمية، 1989، ص179. ثاراجوثا 1990، ص233.
اقتصادي / داخل	* هناك 1,3 بليون انسان يعيشون في فقر مدقع، وبدخل لا يتجاوز الدولار أو اقل يومياً ومعظمهم من سكان الارياف * هناك 1300 مليون إنسان يقل دخلهم عن 90 دولار سنوياً * منذ عام 1960، كلما اغتنى العالم الثالث بدولار، اغتنت الدول الصناعية بنحو 300 دولار، مما ادى إلى تزايد الفارق في الدخل بين هاتين المجموعتين من الدول خلال 1960 – 1990 إلى 25%، وعلى صعيد الآثار الاقتصادية والاجتماعية السالبة، فقد تم رصد العديد من هذه الآثار * يكاد الدخل القومي الياباني، يعادل الدخل القومي لجميع سكان الدول النامية البالغ عددهم 3,8 بليون نسمة، علماً بأن عدد سكان اليابان لا يتجاوز 120 مليون نسمة * يصل دخل الفرد في بعض الدول الصناعية إلى نحو 250 ضعف دخل الفرد في بعض الدول النامية.	هايني 1997. ص233، ثاراجوثا 1990، ص45، المنجزة 1991، ص430 هايني، 1997، ص117 . النجدي وأخرون، 2003 ص235.
اجتماعي/ تعليم	. هناك 800 مليون امي في العالم مع نهاية القرن العشرين	تاراجوثا، 1990، ص45.

جدول (13)

إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة

	* هناك 1500 مليون إنسان في العالم محرومون من الخدمات التعليمية * هناك 250 مليون إنسان محرومون من التعليم	ثاراجوثا، 1990، ص45 ثاراجوثا، 1990، ص45.
اقتصادي / طاقة	يستهلك المواطن الامريكي من الطاقة ما يماثل استهلاك (3) يابانيين أو (6) مكسيكيين أو (13) صينياً أو (35) هندياً و(153) بنغالياً أو (499) اثيوبياً.	النجدي وآجرون 2003، ص235.
اقتصادي/ ديون	بلغت ديون العالم النامي نحو 1,365 تريليون دولار مع نهاية القرن العشرين.	هاييتي، 1997، ص111
اقتصادي / استهلاك	يستهلك 6% من سكان العالم حوالي 35% من السلع الانتاجية.	النجدي وآجرون، ص235.
اقتصادي/ انفاق عسكري	. يبلغ ما ينفق على الجنود (70) ضعف ما ينفق على تعليم الاطفال * ينفق مليون دولار كل دقيقة على التسلح * يصل متوسط الانفاق السنوي على الجندي الواحد نحو 31480 دولار.	ثاراجوثا، 1990، ص46 . ثاراجوثا، 1990، ص46.
اجتماعي / صحي	. يبلغ متوسط الانفاق على الصحة لكل فرد على مستوى العالم حوالي 320 دولار سنوياً	مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2001، ص72.

التخطيط للاستهلاك والإنتاج المستدام

إن سبب تدهور البيئة في العالم هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام لا سيما في البلدان الصناعية وذلك لتفاقم المشكلة وعدم التوازن.

تحديد الأولويات:

الأولويات الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام هي: **الطاقة، المياه، المخلفات، تنمية الريف، الحد من الفقر، التعليم، انماط الحياة المستدامة، السياحة.**

الرؤيا:

الإنتاج المستدام يهدف إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدام باستخدام المنتجات الصديقة للبيئة، والحفاظ على المياه والطاقة ثم القضاء على الفقر وتعزيز أسلوب الحياة المستدامة.

الطاقة:

أولاً: المجالات ذات الأولوية بالتنفيذ:

تسخير الطاقة النفط والغاز اللذان يعدان في البلدان العربية وكثير من البلدان مصدراً للطاقة ومادة أولية للإنتاج.

الأهداف: هي:

1 - تحسين إمكانية الحصول على الطاقة.
2 - تحسين كفاءة الطاقة.
3 - دعم الاستخدام الأمثل النظيف لموارد النفط والغاز الطبيعي.
4 - زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الوقود.
5 - نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة لا سيما في المناطق الريفية.
6 - دعم مصارف الكربون من خلال التشجير.
7 - معالجة جودة الهواء في العديد من المدن العربية.

سياسات الطاقة:

- زيادة سبل الحصول على الطاقة لجميع المجتمعات المحلية وبصفة رئيسة في المناطق الريفية النائية.
- استعراض تعريفات الطاقة القائمة من اجل إدماج التكاليف البيئية والاجتماعية ودعم الإدارة الاقتصادية لقطاع الطاقة مع المحافظة على إعانات الفقراء.

- تشجيع الاستثمارات في مجال الإنتاج والتنقيب عن النفط والغاز واستخدام التكنولوجيا الأنظف واعتماد تدابير للحد من الآثار البيئية لهذا القطاع.
- تعزيز التجارة وإقامة شبكات الربط الكهربائي ومشروعات شبكات أنابيب الغاز الطبيعي.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مرافق الطاقة بما فيها محطات الطاقة وشبكات التوزيع.
- تحسين كفاءة الطاقة في مجال أنتاج الطاقة واستهلاكها ولا سيما الصناعات كثيفة الطاقة والنقل والسلطة.
- تشجيع التوسع في استخدام أنواع الوقود الأنظف.
- تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة واستخدامها على نطاق واسع.
- دعم تعزيز الإنتاج الأنظف في قطاع الطاقة.
- دعم إدارة جودة نوعية الهواء في المناطق الحضرية من خلال تحسين التخطيط واستخدام الأراضي وإنشاء الأنظمة والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية للتنقل المستدام واستخدام المركبات الأنظف.

ثالثاً: تنمية الموارد المائية:

إدارة الموارد المائية:

الأهداف:

- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها أحواض الأنهار ومستجمعات المياه، على أساس القانون الدولي والاتفاقات القائمة.
- حماية موارد المياه، بما في ذلك المياه السطحية والمياه الجوفية، والأراضي الرطبة والبحار الإقليمية من التلوث.

- دعم الجهود الرامية إلى تطوير الموارد المائية البديلة، وتطوير مصادر مستدامة للتكنولوجيا لتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير وإعادة الاستخدام الكفء لمياه الصرف المعالجة.
- تعزيز كفاءة استهلاك المياه في مختلف القطاعات المستهلكة.

سياسات المياه المقترحة:

سياسات لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام للموارد المائية التي تعتمد على عدد من أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتشمل ما يلي:

- اعتماد إدارة متكاملة لموارد المياه مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الإسهام في عملية التخطيط والتنفيذ التي تجمع أصحاب المصلحة لتحديد كيفية تلبية الاحتياجات طويلة الأجل للمياه مع المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية والفوائد الاقتصادية، وتدعو الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى وضع سياسة تمكين وإيجاد إطار مؤسسي واستخدام المزيج المناسب من أدوات السياسة والإدارة اللازمة وتشمل على سبيل المثال الأدوات الاقتصادية والتنظيمية.
- التنمية والتوسع في استخدام تكنولوجيات جديدة لتحلية المياه.
- إعادة تدوير وإعادة الاستخدام الكفء لمياه الصرف المعالجة.
- إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف من أجل تحقيق الفائض المنزلي والصناعي والزراعي لتحسين جودة المياه.
- رصد التغيرات المناخية في المنطقة العربية ومدى تأثيرها على المياه والأمن الغذائي.
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في ادارة موارد المياه لتحقيق الأمن الغذائي والمياه.

- إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام المياه في مختلف الصناعات المستهلكة من خلال الحد من أهدار المياه في مختلف القطاعات المستهلكة على سبيل المثال واستخدام تقنيات الري الحديثة في الزراعة وتحسين البنية التحتية لتوزيع مياه الشرب.
- اعتماد سياسات تشمل على الأدوات القائمة على السوق لاسترداد تكاليف المياه.
- تحقيق الإفادة القصوى من المياه الافتراضية لتلبية الطلب على الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.
- اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحسين كفاءة استخدام المياه في الممارسات الزراعية وأساليب الري لتوفير المياه في قطاع الزراعة.
- دعم الأنشطة التمكينية لضمان حقوق دول المنبع للمشاركة في موارد المياه السطحية.
- زيادة الوعي العام عن الاستهلاك والإنتاج المستديمين ونتائج الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- تنمية القدرات من اجل إدارة سليمة وآمنة للنفايات الخطرة.
- تشجيع عملية الفرز في الموقع والفصل بين مختلف أنواع النفايات.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير لتبادل الخبرات في مجال وإدارة النفايات البلدية الصلبة وإدارة النفايات الخطرة.

إدارة المخلفات:

إن النمو السكاني والاقتصادي، والمعدل السريع للتحضر، والتنمية الصناعية السريعة، وارتفاع مستويات المعيشة وتغيير أنماط الاستهلاك قد أسهمت جميعاً في زيادة كبيرة في توليد المخلفات الصلبة وتغير في مكوناتها وخصائصها في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن تتجاوز كمية

المخلفات البلدية الصلبة المتولدة في المنطقة العربية في عام (2020) بـ 200 مليون طن في السنة، وتظهر الإحصاءات المتوفرة عن المخلفات البلدية الصلبة في بعض الدول العربية أن هناك ارتباط واضح بين دخل الفرد ومعدل توليد المخلفات الصلبة أي أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى توليد مخلفات أكثر، وتشير نفس الأرقام إلى أن ما يقرب من 80% من إجمالي المخلفات الصلبة البلدية في المنطقة العربية قابلة للتحلل وإعادة التدوير كما أنها تعكس أنماط الاستهلاك وصورة صناعة التعبئة والتغليف وفي المتوسط يعد حوالي من 50 إلى 60% من النفايات البلدية الصلبة عضوية وحوالي 10% ورق، 7% بلاستيك، 4%، زجاج، 4% معادن، 4% منسوجات.

وفي كثير من البلدان يمكن أن يترك ما يقرب من 50% من النفايات المتولدة ممكن ان دون تجميع خاصة في المناطق النائية والريفية، ولا تزال الطرق البدائية للتخلص من تلك النفايات تمارس في بعض أنحاء المنطقة، بما فيها الحرق والكب والرمي المفتوح، وكذلك الخلط بين النفايات البلدية والنفايات الطبية والصناعية عند التخلص منها، وكثيراً ما تخلط النفايات الخطرة بالنفايات البلدية خلال معالجة النفايات والتخلص منها.

الاهداف:

- اعتماد إستراتيجية إدارة متكاملة للنفايات الصلبة (من المهد إلى اللحد)، وتأكيد عناصر المنع والوقاية التي يمكن من خلالها تحقيق خطة (من المهد إلى المهد)،
- حماية الصحة البشرية والبيئة من خلال تشجيع تجنب النفايات والحد منها وذلك بالاستفادة من النفايات كمورد كلما كان ذلك ممكناً.
- حماية الصحة البشرية والبيئة من النفايات الخطرة بما فيها النفايات الالكترونية.

سياسات المخلفات المقترحة:

- تشجيع أقرار الإدارة المستدامة المتكاملة للنفايات الصلبة مع التركيز على التسلسل الهرمي للوقاية والشفاء.
- وضع اطر سياسية وقانونية ومؤسسية داعمة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- وضع الأطر المالية لعكس حساب التكاليف الكاملة وتحقيق مبدأ أن المستخدم يدفع والملوث يدفع.
- استخدام حوافز السوق لتطوير سوق إعادة التدوير.
- تشجيع تجنب النفايات، والحد منها، وإعادة استخدامها وتدويرها عن طريق مولدات النفايات والمستهلكين.
- بناء القدرة المؤسسية للبلديات الخاصة بإدارة النفايات البلدية الصلبة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص والإشراف على أنشطة الإدارة المستدامة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- تشجيع ممارسات الإنتاج المستدام في الصناعة.

رابعاً: التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر:

التنمية الريفية هي عملية تهدف إلى إجراء تحسينات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية في المجتمعات الريفية، فهي تجمع المبادرات المحلية مع الجهود الرسمية للحكومات من اجل تحسين الموارد الطبيعية والتنمية البشرية وضمان التوزيع العادل للفوائد، ويغلب على معظم البلدان في المنطقة العربية الطابع الزراعي، لهذا السبب تشكل التنمية الزراعية مجالاً رئيسياً هاماً لأنشطة التنمية الريفية الموجهة نحو تحقيق تحسينات شاملة في الحياة الريفية.

وتعتبر الزراعة قطاعاً هاماً بالنسبة لكثير من البلدان العربية، فهي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي، وتسهم بشكل كبير في الدخل القومي، والعمالة، والصادرات والصناعة، وقد تحسن الإنتاج الزراعي العربي خلال العقد الماضي، ورغم أن الصادرات قد زادت في الفترة نفسها، فان زيادة الواردات قد أدت بشكل كبير إلى استمرار العجز التجاري في تجارة السلع الزراعية.

ولا تزال الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه العذبة في المنطقة فهي تستهلك أكثر من 80 في المائة من الموارد المتاحة، وتؤثر الزراعة أيضا على موارد الأرض بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، استهدفت السياسات الزراعية الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل من خلال التنمية الزراعية، وهي تهدف إلى الإصلاحات المؤسسية من خلال مثلاً جذب استثمارات القطاع الخاص، والتخلص التدريجي من الدعم الحكومي، وإعادة النظر في دور الحكومات في التركيز على دعم الخدمات مثل البحث والتطوير والإرشاد، وقد أدى هذا إلى توسيع الأراضي المزروعة، واعتماد الإنتاج المكثف.

الأهداف:

- ❖ تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان الريف.
- ❖ تضييق فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية.
- ❖ تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية المتمثلة في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.
- ❖ تخفيف حدة الفقر مع ايلاء دور المرأة الاعتبار الواجب.

سياسات التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر المقترحة:

- ❖ تحسين نظم البنية الأساسية الريفية.

- تعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدام الحديثة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، وذلك تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية لخفض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف.
- تحسين الوصول إلى المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية.
- توسيع خدمات التمويل الصغير الأخضر لسكان الريف.
- تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية في المناطق الريفية.
- تعزيز فعالية الاستثمارات العامة في الزراعة والتنمية الريفية.
- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي (مثل الزراعة العضوية).
- تحسين ممارسة الري المستدامة (مثل الري بالتنقيط).
- تحقيق التكاثر بين الجنسين في التنمية.
- تشجيع المحافظة على الموارد الطبيعية.
- دعم التراث الطبيعي والثقافي من خلال التنمية السياحية المستدامة.

خامساً: تنمية التعليم

التعليم وأساليب الحياة المستدامة:

اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر 2002، القرار 57/ 254 بشأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005 – 2014) ويهدف العقد إلى دمج القيم المتأصلة في التنمية المستدامة في جميع جوان التعلم لتشجيع التغيرات في السلوك الذي سيحقق مجتمع أكثر عدلاً وحيوية للجميع، وهو يعني أيضاً أن التعليم يجب أن يكون عالي الجودة، ويجب أن يجد مبدأ المستدامة مكانه في تعليم

الأطفال، والتعليم العالي، والتعليم غير الرسمي، ووسائل الأعلام، وأنشطة التعلم المعتمدة على المجتمع، وهذا يعني أن التعليم يجب ان يتغير كي يستطيع أن يتناول بالإضافة إلى اتجاهات سوق العمل، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

الأهداف:

- دعم وضع استراتيجيات وطنية وبرامج للتعليم ومحو الأمية كجزء من إستراتيجية التخفيف من حدة الفقر.
- تقديم قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام وأسلوب الحياة المستدامة في عمليات التعلم الرسمية مع تواصل مناسب بعمليات التعلم الغير رسمي.

سياسات التعليم وأساليب الحياة المستدامة المقترحة:

- دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التعليم، بما في ذلك تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.
- تشجيع العلامات الايكولوجية، ومعايير كفاءة الوقود ومعايير الكفاءة في استخدام الطاقة من أجل تحسين استخدام الموارد.
- دعم المشتريات العمومية الخضراء.
- تعزيز معايير المباني الصديقة للبيئة (بالتعاون مع مبادرة البناء والتشييد المستدامين).
- تطوير سياحة مستدامة من خلال التعليم ونشر الوعي.
- تطوير نظم مستدامة للنقل العام.
- استخدام الأدوات الاقتصادية لاستيعاب التكاليف البيئية في خطط التسعير للسلع والخدمات.

- إدخال مفاهيم الآثار الايكولوجية في التعليم النظامي وغير النظامي والأنشطة الموازية للمناهج الدراسية.
- تشجيع الكفاءة الايكولوجية لتصميم منتجات وخدمات بموارد طبيعية اقل ونفايات اقل.
- استخدام سلطة وسائل الأعلام، والإعلانات، والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين في تعزيز حفظ الموارد الطبيعية البيئية وكفاءة المنتجات والخدمات من خلال التسويق الاجتماعي والبيئي.
- تمكين واشتراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب في التعليم العام، وتسهيل تغيير السلوك، وتحسين البيئة ومحو الأمية.
- وضع وإنفاذ قوانين حماية المستهلك، وتشجيع منظمات حماية المستهلك.
- مكافحة مفاهيم الاستهلاك الجديدة التي غزت المنطقة وذلك عن طريق إحياء الممارسات المستدامة التي يتضمنها التراث العربي والإسلامي.

سادساً: تنمية السياحة المستدامة:

تمثل السياحة حوالي 10% من النشاط الاقتصادي العالمي، وأصبحت واحدة من المولدات الرئيسية لفرص العمل، ويتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة WTTC، أن يوفر قطاع السياحة 10,5 مليون فرصة عمل (10,1% من مجموع القوى العاملة) في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك في عام 2009م، وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن السياحة الدولية سوف تواصل النمو بمتوسط معدل سنوي قدره 4% بحلول عام 2020، وهناك أيضاً تقدير متزايد للدور المحتمل للسياحة في مواجهة الفقر في العالم، عن طريق جلب مصادر للدخل إلى قلب بعض أفقر المجتمعات، وفي بعض المجتمعات المحلية، تعد السياحة هي المصدر

الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فالسياحة يمكن أن تسهم إسهاما كبيراً في التنمية الريفية، والتمكين الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للمرأة.

وباعتبارها واحدة من اكبر الصناعات في العالم، فان السياحة، يقع عليها مسؤولية أخذ زمام القيادة في تحقيق الاستدامة، ولحسن الحظ، فإن ربحية وديمومة السياحة تعتمد في معظم الأحوال على الأصول الطبيعية، مثل البيئة النظيفة والظروف الآمنة في البلد المقصود، وهي كلها عناصر للاستدامة، فالسياحة غير المستدامة لها آثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية مثل النمو العشوائي والتدهور البيئي وفقدان مؤل الحياة البرية والتنوع البيولوجي، والإضرار بالتكامل الثقافي للمجتمعات المضيفة، وحيث ان السياحة دوراً متزايد الأهمية في بعض الاقتصاديات العربية، وحيث ان معدل نموها في المنطقة أكثر من المعدل العالمي فقد تم اختيار السياحة كأحد المجالات الإقليمية ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج المستدام وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، فإن السياحة المستدامة هي التي تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بالطريقة التي يمكن من خلالها تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على التكامل الثقافي، والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ونظم دعم الحياة، المنتجات، وتعد السياحة هي فلسفة تقوم عليها جميع الأنشطة السياحية أكثر من كونها منتج، وبناء عليه تعد السياحة جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب التنمية والإدارة السياحية من كونها عنصر إضافي.

في عام 1996 انضمت ثلاث منظمات دولية هي المجلس العالمي للسفر والسياحة، ومنظمة السياحة العالمية ومجلس الأرض، معاً لإطلاق خطة عمل بعنوان "جدول أعمال القرن (الأجندة) 21 لصناعة السياحة والسفر: نحو التنمية المستدامة بيئياً - برنامج قطاعي للتنمية المستدامة استناداً إلى نتائج قمة الأرض، فبالنسبة لشركات السفر والسياحة، فان

الهدف الرئيسي هو وضع نظم وإجراءات لإدراج قضايا التنمية المستدامة كجزء من المهام الأساسية للإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لوضع السياحة المستدامة في حيز الوجود، وفيما يلي المجالات العشر ذات الأولوية للعمل:

- تقليل من النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها.
- كفاءة الطاقة وحفظها وإدارتها.
- إدارة موارد المياه العذبة.
- إدارة مياه الصرف.
- المواد الخطرة.
- النقل.
- تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها.
- إشراك الموظفين والعملاء، والمجتمعات المحلية في القضايا البيئية.
- الإعداد لتحقيق الاستدامة.
- الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

وقد حثت الدورة السابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة الحكومات على تعزيز تنمية السياحة المستدامة، كما تم التأكيد أيضا على أهمية السياحة واستدامتها في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت عام 2002.

وجدير بالذكر أن هناك ثلاثة من أهم هذه المجالات ذات الأولوية قد تم تحديدها بوصفها مجالات ذات أولوية للعمل في هذه الإستراتيجية الإقليمية العربية، كما أن دور السياحة في التخفيف من حدة الفقر من شأنه أيضا أن يتقابل مع الأولويات الإقليمية العربية للتخفيف من حدة الفقر والتنمية الريفية.

الأهداف:

من اجل تحقيق الأهداف الاثنى عشر للسياحة المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية، وهي:

1 - لضمان القدرة التنافسية للمقاصد والمنشآت السياحية.
2 - تعظيم مساهمة السياحة في الازدهار الاقتصادي للجهات المضيفة.
3 - تعزيز عدد ونوعية فرص العمل المحلية التي تدعمها السياحة.
4 - السعي إلى نشر وتوزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من السياحة بشكل عادل.
5 - توفير بيئة آمنة ومرضية لجميع الزوار.
6 - إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في التخطيط واتخاذ القرار بالتشاور مع الجهات المعنية الأخرى.
7 - صون وتعزيز نوعية الحياة في المجتمعات المحلية.
8 - احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية وتقاليد وتفرد المجتمعات المضيفة.
9 - صيانة وتعزيز نوعية المناظر الطبيعية، وتفادي التدهور المادي والتخيلي للبيئة.
10 - دعم حفظ المناطق الطبيعية والموئل والحياة البرية.
11 - الحد من استخدام الموارد الشحيحة وغير المتجددة في تطوير وتشغيل المرافق والخدمات السياحية.
12 - تقليل تلوث الهواء والمياه والأرض وتوليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزائرين.

السياسات الموصى بها:

1 - يتعين على الحكومات خلق بيئة تمكن القطاع الخاص أو تؤثر عليه للعمل بشكل أكثر استدامة، والتأثير على أنماط تدفقات وسلوكيات الزوار وذلك لتعظيم الفوائد وتقليل التأثيرات السلبية للسياحة.

2 - سياسات لتشجيع الاعتماد على المصادر المحلية من اللوازم، والمشروعات المملوكة محلياً وتوظيف العمالة المحلية خاصة من الفقراء.

3 - ضمان المشاركة المناسبة وتمكين المجتمعات المحلية لا سيما معتقدات وتقاليد السكان الأصليون.

4 - تعزيز الاستخدام المتبادل للمرافق والخدمات من قبل المقيمين والسياح.

5 - حملة توعية عامة للتأثير في سلوك السياح نحو المجتمعات المحلية.

6 - ضمان إدارة فعالة لمواقع التراث الثقافي والتاريخي والحفاظ عليها.

7 - التقليل من التأثيرات الطبيعية والبيئية للأنشطة السياحية.

8 - العمل مع المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع السياحة.

9 - ضمان الاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة من خلال الأنشطة السياحية.

10 - الترويج لخفض وإعادة استخدام الطاقة وإعادة تدويرها لتقليل توليد النفايات.

11 - تشجيع استخدام وسائل النقل الأكثر استدامة في الأنشطة السياحية للحد من تلوث الهواء.

العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الانتاجية للتنمية المستدامة:

إن البحث في مجال العلوم التطبيقية وبخاصة الصناعية يوجد تنمية مستدامة، وتدفع الضرورة إلى خلق مزاوجة بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي وصولاً إلى الكفاءة والجودة.

والدول عليها صرف الأموال في المجالات البحثية العلمية التطبيقية في شأن النشاط الإنتاجي وان تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز البحث الجامعية ومؤسسات الإنتاج يساعد على ايجاد ركيزة لتنمية مستدامة وأبحاث تكنولوجية متطورة[131].

وعليه يتطلب من الدولة زيادة الانفاق على البحث العلمي وان نسبة الأنفاق على البحث يتراوح ما بين 1% إلى 1,5% من الإنتاج القومي في البلدان النامية هي نسبة ضعيفة، بينما الولايات المتحدة تخصص 3% من نتاجها القومي إلى البحث العلمية واليابان تخصص 2,9% وبريطانيا 2,8% والمانيا 3,1% والدول النامية والمتخلفة 0,7 والدول العربية 0،9% من الناتج القومي[131].

أن المؤسسات التعليمية والبحثية لها دور مهم في التنمية وخدمة المجتمع "وتعتمد عليها شركات إنتاجية بحسب الشكل (53أ) حيث تبدو العلاقة وبحسب الدول.

شكل (53) أ
نسبة الشركات التي تقيم اتفاقيات تعاون
مع معاهد بحوث حكومية Eu، 94-1996م

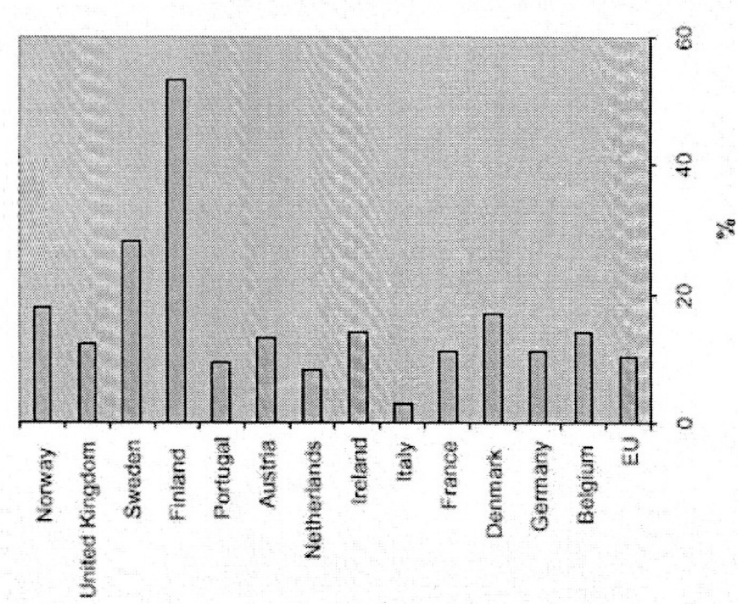

المصدر: سالم علي الهاشمي وآخرون، العلاقة بين التنمية الصناعية المستدامة، وبرنامج الدراسات العليا، مكتبة الهندسة، سبها، (الانترنيت).

أن الدول التي طورت نفسها في هذا المجال حاولت ربط مؤسساتها التعليمية بالمؤسسات الإنتاجية على أنموذج معد هو:

1 - المناهج التكنولوجية.
2 - البحث والتطوير.
3 - تأسيس علاقات ومشاركات قوية مع المؤسسات العامة والخاصة وإقامة فرص التعليم التكنولوجي سواء من خلال الدراسات العليا أو برامج التعليم المستمر.
4 - دعم الأقسام العلمية وتحسين تطورها يكون ذلك بدعم مالي حكومي، ويضاف إلى ذلك الاعتماد على آلية السوق ووضوح

دور سياسة الحكومة وإعادة توجيه قوى السوق بما يحقق الفائدة القصوى، وتدريب العاملين واستيراد التكنولوجيا.

شكل (53) ب

نسبة الشركات التي تقيم تعاون مع جامعات الاعوام 1994-1996م

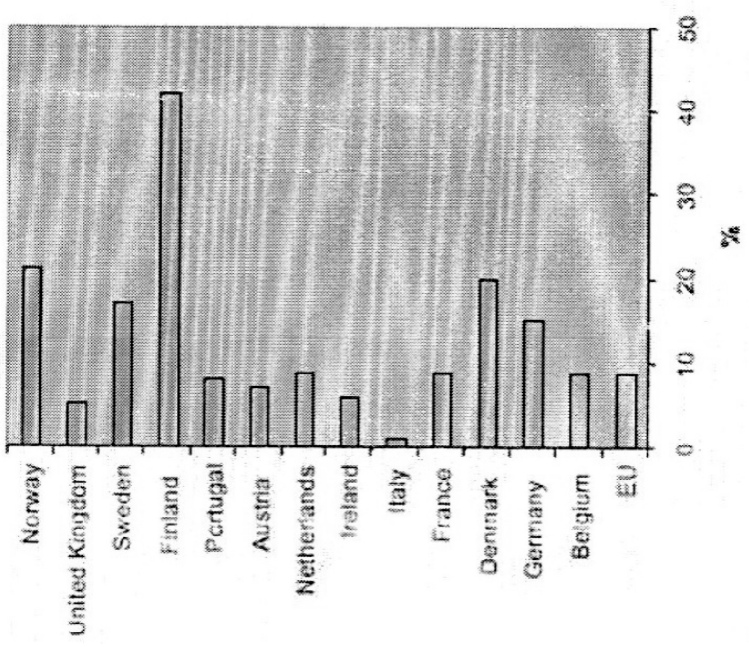

وانه يتطلب لإنجاح العلاقة بين المؤسسات التعليمية والبحثية وبين المؤسسات الإنتاجية، أبداء أساليب متلائمة مع ظروف الدولة المعنية والاستفادة من تجارب الآخرين، وإعطاء دور لمؤسسات البحث العلمي وعدم إهمالها، بل تمويلها لجعلها نافعة، ورفع تخصصاتها من الدخل القومي.

سابعاً: التنمية الاجتماعية

مفهوم التنمية الاجتماعية: Social Development:

عملية داعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته وإبداعه، وهي تقوم على مبدأ المشاركة الجماعية، وتقوم على أسس مدروسة لرفع مستوى الحياة، وأحداث تغيير في اطر التفكير والعمل والمعيشة في كل المجتمع ريفي وحضري، والاستفادة من إمكانات المجتمع وتوظيفها، وتعد التنمية الاجتماعية عملية تهدف إلى تغيير في[139]:

1 - التركيب السكاني للمجتمع.

2 - البناء الاجتماعي والطبقي.

3 - النظم الاجتماعية وأنماط العلاقات.

4 - القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وهي تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغيير الاجتماعي مثل:

1 - الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

2 - الإصلاح الزراعي.

3 - المشكلات العمالية.

4 - مشكلات الهجرة.

5 - مشكلات التغير السريع.

وعليه فالتنمية الاجتماعية تعني (عملية إرادية مخططة هادفة وبناءة تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المائية والبشرية واستنفار جهود الدولة وقطاعها العام والجماهير وقطاعها الخاص من اجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية كالنظم والمواقف والقيم والمعتقدات

دون إجمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعاشي أي رفع مستوى الإنسان المادي والروحي[140].

ويرى البعض ان التنمية الاجتماعية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1 - التغير البنيوي: ويقصد به التغير الذي يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة مختلفة عما هو قائم منها، وهذا التغير تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة.

2 - الدفعة القوية: تلك التي تحدث في المجال الاجتماعي بإحداث تغير يقلل التفاوت في الثروات والدخول بين الأفراد وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً.

3 - الإستراتيجية الملائمة: يقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي واختلاف تراكيب السكان عما هو عليه في المناطق الريفية.

4 - الاتجاه الايكولوجي: ويعني تفاعل الإنسان وبيئته الاجتماعية فان عدد سكان كبير في مساحة صغيرة وهذا يؤثر على بناء المدينة وتنظيم مؤسساتها الإدارية والاجتماعية وخلق نمط معيشة معقد وعلاقات اجتماعية معقدة تؤدي إلى نوع محدد من السلوك ومن خلال الفهم الايكولوجي يترتب فهم علاقة الإنسان وسلوكه مع بيئته المعينة ريف أو مدينة.

5 - الاتجاه السيكولوجي: ويكون هذا الاتجاه على أساس التركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي، ويرمي الاتجاه السيكولوجي في التنمية الحضرية اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة فهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية.

6 - الاتجاه التنظيمي: اذ ان المجتمع أكثر تعقيداً لتطور وسائل الاتصال والحضارة للربط بين كيانات اجتماعية متخصصة ومتمايزة مع تراكم التعقيدات مع تطور التكنولوجيا، يتطلب الأمر تنظيماً اجتماعياً أداريا للحياة المعقدة.

التنمية والحضارة العمرانية:

تعني تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلاً عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي، والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال المقبلة، مع الطموح إلى خلق التوازن بين الموارد والطاقة وكذلك المدخلات والمخرجات المالية التي تؤثر دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية)

وهي تعني أيضا تطوير المجتمعات الريفية وزيادة عدد السكان والتغيرات الموجهة لتنمية المدينة في مبانيها وشوارعها وكل منشآتها، وتتعلق ببرنامج تجديد المدن والمدن النموذجية ووضع برنامج تدريب السكان لمختلف الأعمال وهي تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجياً وتكتيكياً[158].

ولقد صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر هي[158]:

1 - الإنسان والجماعات.

2 - البيئة الطبيعية.

3 - البيئة التي صنعها الإنسان.

4 - النشاطات، إضافة إلى التكنولوجيا وتطور النقل والاتصال.

الاتجاهات النظرية الموجهة المفسرة للتنمية الحضرية:

توجد اتجاهات عدة هي:

1 - الاتجاه الثنائي: وهذا الاتجاه يحاول أبراز الفروق بين مجتمعي المدنية والقرية في مجال نوع الحياة والبناء والعلاقات الاجتماعية ونوع العمل ومستويات التقدم والمعرفة، وقد صنف (دوركايم)، المجتمع إلى ريفي يتصف ثقافته الاجتماعي بالميكانيكية لأن العلاقات تلقائية بينما المجتمع الحضري تميز بعلاقات عضوية.

2 - الاتجاه الثاني هو الاتجاه التاريخي الذي يؤكد على المجتمعات المحلية الحضرية وتحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية ونمو المدن.

3 - الاتجاه الاقتصادي: حيث تمثل الحضرية مرحلة متقدمة اقتصادياً أي تحول المدنية من الإنتاج الأولي إلى الإنتاج التحويلي والتكميلي كالصناعة والتجارة والإدارة والخدمات.

4 - الاتجاه الديموغرافي: حيث نمو سكان المدينة المتسارع ولكثافة السكان وازدحام المدينة بهم وما يترتب على ذلك من مشاكل يتطلب حلها.

ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية:

الطبيعة:

هذه الضوابط هي[123]:

1 - المحافظة على صحة النظم البيئية والعمليات الأساس والتي تعتمد عليها الأحياء (خصوبة التربة - تدوير عناصر الغذاء - نقاء الماء - نقاء الهواء).

2 - صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في كائنات العالم (الأنواع - السلالات من نبات وحيوان) واستنباط السلالات التي هي الأحسن.

3 - تأمين الاستخدام الأفضل والمتواصل للأنواع (الكائنات الحية والنظم البيئية)، رعاية النظام البيئي بحيث يصبح صحيحاً قادراً على العطاء والإنتاج وخلق الموازنة بين الإنسان وعدداً واستهلاكاً وبين طاقة النظم البيئية وقدرتها على التحمل.

ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للمحيط الاجتماعي:

تقوم تنمية البشر على أربعة عناصر هي:

أ - الإنتاجية (Productivity):

وهي تعني توفير الظروف للبشر من يتمكنوا من تحسين إنتاجيتهم وذلك بإشراكهم بعملية الانتاج.

ب - الانصاف والعدالة الاجتماعية (Social Equality):

تساوي البشر بالحصول على الفرص أي رفض المعوقات امام الناس للاشتراك في جميع الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

ج - الاستدامة: (Sustainability):

وتعني ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الاجيال المقبلة وذلك يكون برسم سياسات تنموية تساهم في ديمومة التنمية.

5 – التمكين (Empowerment):

وتعني ان التنمية من صنع البشر لا مصنوعة من اجلهم وهذا الأمر يتطلب مشاركتهم في القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها في حيز الواقع.

التخطيط التنموي الإقليمي المستدام:

لا بأس في أن تكون الإدارة التنموية مركزية، ولكن التخطيط والتنفيذ ينبغي لهما أن يكونا غير مركزين فالإقليم والقرية والمحلة هي التي تعطي القرار وتصنع الخطة بحسب احتياجاتها وما يتفق وبيئة المكان ومجتمع المكان، ويبقى دور السلطة المركزية في تنشيط مهام السلطة المحلية ومراقبتها، وبذلك يكون قد تم دمج السكان المحليين بمهام التخطيط التنموي.

إن من الضروري بمكان أخذ الخطط من الإدارة المركزية واللامركزية بعين الجد، وذلك لأهمية التغيير وان كثيراً من الوضع المتردي سببه في العالم الثالث يرتبط بتقصير الهيئات الإدارية المسئولة عن التنمية الإقليمية، فقد تكون الخطط التنموية ناجحة ولكن الإدارة القائمة على تنفيذها فاشلة، وعليه يتوجب تفعيل الإدارة ومراقبتها وحثها على الإشراف الصحيح.

إن الجهات المستهدفة في التنمية ينبغي لها أن تكون هي القائمة بعملية التنمية، وهذا الامر في التخطيط يعرف (بالتخطيط من الأسفل) (Planning From Below) وتقول "كونيز" (Conyers) تخطيط بالإقليم وليس للإقليم[148].

إن التخطيط من أسفل يعين على تحقيق تنمية مستدامة بعكس التخطيط من اعلي إلى أسفل الذي قد لا يحقق الأهداف التي رسمها، والتخطيط من أسفل كما يقول "توادر" Todaro يعزز احترام الذات والحرية[149]، أذا

يمنح سكان الإقليم حق التخطيط والإدارة والتنفيذ، ولا بأس في ان تقدم السلطة المركزية بتقييم المنجز.

اشكال التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد السائد:

اللاعبان في إية لعبة تقوم لعبتهم على مبدأ أن ما يربحه الطرف الاول يكون على حساب ما يخسره الطرف الثاني، يشكلان ما يدعى لاحقاً بـ(فكرة كمية الصفر) والتي ظهرت منها نظرية المباراة (Games Theory) والتي تؤكد على حكم سلوك العقل حين تتعارض المصالح التي تؤكد[147] على ان الخاسر ينبغي له العمل على ان يخرج بأقل خسارة.

يظهر في اللعبة الاقتصادية بطرفيها البشري والطبيعي ان هناك طرف خاسر وآخر رابح وينجم من خسارته آثار بيئية واقتصادية سلبية والإنسان يعمل بكل قدراته لتغيير الضوابط التي تحكم العلاقة مع الطبيعة ويأتي باستراتيجيات جديدة تقلل من الآثار البيئية - الاقتصادية السالبة.

ويتواصل العالم اليوم في مهام تغيير مفاهيم التنمية والتخطيط فأصبح يعرف بالتخطيط التنموي المستدام والتخطيط التنموي الإقليمي المستدام والتنمية المستدامة، ووضعت تعار يف وأسس لهذه التنمية وتحديدات وضعتها الأمم المتحدة.

لكن ما هي المشكلات المرتبطة بالتنمية المستدامة في الظروف الثقافية السائدة إذ سادت جملة اعتقادات أبرزها:

الاعتقاد بأن الموارد الطبيعية موجود ومتوفرة قد شجع على اعتبار الموارد بضائع مما أدى إلى نضوب بعضها ونهاية بعض آخر، كما ان الاعتقاد بأن الأكثر هو الأهم زاد من مغالاة المنتجين لرفع مستوى النمو الاقتصادي.

والاعتقاد بان لا حدود للنمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى استنزاف الموارد مع مشكلات بيئية خطيرة، والاعتقاد بأن النظام الاقتصادي متكامل ومغلق، وهذا يتنافى ما تفعله الشركات الرابحة من التخريب في البيئة الطبيعية والبشرية والتي تعود بحسب الموازنة خاسرة.

ثم الاعتقاد بأن العملية الصناعية هي عملية خطية تبدأ من (ص) وتنتهي إلى (س) متناسية الآثار الجانبية السلبية على البيئة والموارد والمجتمع.

التنمية والنمو مكانياً:

توجد دول في العالم الثالث لا تعرف التنمية قطعياً تعيش في وسط متخلف للغاية حكومات وشعوب وتوجد دول تعرف أوليات التنمية ولا تعرف التنمية المستدامة كلياً ودول أخرى تجري دراسات وتطبيقات للتنمية والتخطيط والتنمية المستدامة، بينما توجد دول متقدمة لا حاجة لها بالتنمية والتنمية المستدامة ولا بحاجة إلى تخطيط[157].

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين حصل الآتي:

1 - زيادة سكانية هائلة.

2 - ظهور مفهومات اقتصادية واجتماعية ذات الاثر على مجريات العملية الاقتصادية.

3 - ظهور شركات وحكومات مستنزفة للموارد.

4 - نمو اقتصادي وفق برامج تنموية غير رشيدة مع أشكال من التخطيط غير الملائم[150] أنقدت البيئة توازناتها.

5 - ظهور التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي دول أوروبا وأمريكا واليابان ودول أخرى تسارع فيها النمو الاقتصادي إلى حد التخمة أو

دول العالم الثالث سار النمو فيها سير السلحفاة فعاشت وما زالت شعوبها على هامش الحياة.

التخطيط التنموي هو حركة ضد الجوع، لكن الخطأ فيه تكريسه الجوع ونشر الخراب فالموسرون يهدرون الموارد لزيادة يسرهم والفقراء يستنزفون للتخلص من فقرهم والبيئة تعاني الممارسات الخاطئة.

التنمية حققت نمواً اقتصادياً وحققت في الوقت ذاته خسارة بيئية زاد الاستهلاك بزيادة الإنتاج والبيئة تتكامل، الحق انه لا بد من التغيير.

لقد لخص (هاييني) الآثار البيئية السالبة التي نجمت بفعل النمو الاقتصادي المتسارع في مجموعة من الجوانب البيئية.

ثامناً: (التنمية السياسية)

مفهوم التنمية السياسية

تهتم التنمية السياسية في الأخذ بنتائج العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وقد ارتكز مفهومها على مصطلحات عدة مثل الإصلاح والتحديث، والتحول الديمقراطي - والتعددية.

وتفهم التنمية السياسية على أنها مجريات التحديث في بنية الدولة وطبيعة المجتمع، وصولاً للاستقرار والسلم الاجتماعي.

ولما كانت الدولة هي مصدر القرار اعتمد عليها في توسيع المشاركة السياسة وتحفيز المواطنين لذلك.

تاسعاً: التنمية العمرانية

التخطيط العمراني المستدام[142]

حتى نبدأ بتخطيط عمراني مستدام ينبغي إيضاح امور عدة متعلقة به هي:

1 – الأخذ بمفهوم المقياس (Scale).

أن التخطيط العمراني معقد ومن اجله لا بد من الأخذ بدراسة جميع المقاييس الإقليمية والعمرانية وصولاً إلى التصميم المفرد للمباني، ويتطلب من اجل ذلك الاستفادة بالتنسيق مع المخططين والمصممين والإنشائيين ومهندسي المواقع والبنائين ومهندسي الطرق عامة والطرق السريعة خاصة لتحقيق منشآت عمرانية مستدامة[137]، ووضع المخططات على مستوى مختلف المقاييس الإقليمية والعمرانية والسكنية المجاورة مع ملاحظة نمط الأبنية ونوعيتها وفق مناهج التنمية.

وقد تؤخذ الخطط على مستوى مقياس الإقليم أو المدينة أو على مستوى التجمعات السكنية أو المباني الانفرادية.

2 – المخطط التنظيمي:

من اجل جعل التخطيط العمراني مستدام ينبغي تحديث المخططات التنظيمية وتحديد المناطق الخاصة بالبيئة التنظيمية ثم الأخذ بثلاثة أبعاد لكل من المباني والسكان (اجتماعي واقتصادي وبيئي فضلاً عن العمراني) مع الأخذ بتطوير التصميم ليكون التخطيط شاملاً لشروط الاستدامة البيئية وينال رضا المجتمع المحلي.

أهمية المناخ المحلي[137]:

العلاقة بين المناخ المحلي والمباني علاقة مهمة في التنمية المستقبلية التي تأخذ بجوانب الاستدامة، وعلى أساس المناخ الإقليمي أو المناخ

المحلي، وقد كانت المباني قديماً قد صممت على أسس الخبرة الجماعية والمناخ، ومواد البناء والمهارات والتكنولوجيا المتاحة، ولكن اليوم تؤدي احتياجات السكان المتزايدين وظروفهم المعقدة إلى ضرورة الأخذ بمفاهيم التخطيط الحديثة والتقنيات الضرورية والمتطورة لتحسين المباني بصورتها المستدامة، وعليه تحتم الضرورات الأخذ بطبيعة المناخ والتفاعل معه واعتماد أشكال عمرانية تتلائم مع طبيعة واستخدام مواد البناء التي لا تتأثر به.

المساحات المفتوحة (Open Space)

أن التصميم للمناطق المفتوحة لا يقل أهمية عن التصميم للمباني فالساحات والطرق والملاعب والمناطق الخضراء تسهم في الاستثمار الأمثل للتجمع السكني، وهذه المناطق المفتوحة تمنح فرص الراحة والمتعة تصمم لان تكون ملائمة لمختلف الفئات والأعمار بحيث تشكل نقاط جذب عمرانية.

النقل والربط الطرقي:

النقل والطرق عنصر مهم من عناصر وضع المخططات التنظيمية وذلك للوصول إلى التخطيط العمراني السليم المستدام، وانه يتطلب استخدام وسائط نقل عامة وخاصة صديقة البيئة كالحافلات الكهربائية والدراجات للتقليل من التلوث والازدحام الناجم عن السيارات الخاصة ويتطلب تخفيف مسافات التنقل بين المساكن والمراكز الخدمية وتأمين ممرات مشاة آمنة من خلال فصلها عن طرق السيارات.

تصميم المباني ومواد البناء:

وضع مباني مصممة بتقنيات حديثة توفر الطاقة كالزجاج من النوافذ، الأمر الذي يساعد على دخول الشمس واحتفاظ المبنى بدرجة حرارته أثناء الشتاء وبأساليب تمنع التلوث وتجعل المبنى مستديم وبمواد بناء صديقة

للبيئة توفر الطاقة، وانه كلما كانت الشوارع عريضة أصبح التركيب العمراني غير ملائم مناخياً، وأنها تكون بتصاميم مواجهة للشمس تساعد على تخفيف الرياح والضجيج[41].

الحساب من أجل الاستدامة[137]:

ان بدراسة البعد الاقتصادي تؤدي إلى التخطيط المستدام فضلاً عن البعد الاجتماعي فمتطلبات السكن المستدام تجر إلى كلف عالية ظاهرياً، ويعد التوفير في استهلاك الطاقة هو التوفير الوحيد اقتصاديا.

أن فائدة التصميم المستدام للمباني وفعاليته تنعكس على الكلف القليلة للطاقة، وكذلك على الكلف المنخفضة والمستمرة عبر وجوه عدة للأداء كالآتي:

1 - المباني المستدامة تكون فيها فعالية الطاقة اعلى ولديها كلف طاقة اقل.

2 - حجم وأنواع نظم خدمات المباني المشيدة عالياً اصغر واقل تعقيداً، وهذا ينتج رأسمالاً وكلف صيانة قليلين.

3 - تصميم المباني بطريقة الاستدامة وبالتركيز على الهيكل والمبنى يمكن ان يجعل المبنى أكثر نشاطاً بالأداء أو المرونة وبالاستخدام.

4 - التعميم الجيد للمباني يحقق مقاييس إنشائية عالية ومن ثم يتطلب البناء مع الزمن صيانة وتجديداً اقل.

وعليه ينبغي الأخذ بالحسبان عند التخطيط العمراني المستدام مفهوم المقياس، وتحديث المخططات التنظيمية بحيث تشتمل على منظور ثلاثي الأبعاد للمباني والسكان وضرورة تصميم الموقع للاستفادة من العوامل المناخية ووضع تصميمات للمساحات الفارغة كمناطق خضراء بالتزامن مع

تصميم المباني، واستخدام وسائط نقل صديقة للبيئة كما ينبغي استخدام مواد بناء صديقة للبيئة مع وضع إطار فكري عام لسياسة عمرانية شاملة.

البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة[136]

ان تدفق الأشخاص والماء والغذاء والمواد الخام والطاقة وغيرها من المناطق غير الحضرية إلى المناطق الحضرية له تداعيات مهمة بالنسبة لكل من مناطق المنشأ والمناطق المتلقية، كما ان التخلص من أو تأثير النفايات الحضرية (النفايات الصلبة وتلوث الهواء والماء)، في المناطق شبه الحضرية والريفية وما وراءها أمر غاية في الأهمية، أن الأطر الحالية للسياسات غالباً ما تكون غير كافية للتعامل مع هذه القضايا لأنها مفتتة قطاعياً ولا تتطابق مع الإطار الإقليمي الأوسع الذي يضم كلاً من المناطق الحضرية والريفية.

ولا بد من تناول مناقشة البعد الريفي للتنمية الحضرية المستدامة لثلاث تحديات هي:

1 - التحدي ألمفاهيمي لإنهاء الجدل حول الانفصال بين الحضر والريف المعرقل للإنتاجية، وتشجيع سياسات ينظر إلى المناطق الحضرية والريفية على أنها تحيا داخل اطرادية المستوطنات البشرية.

2 - التحدي الكامن في وضع السياسات العامة والخاصة الموضوعة للتقليل من النزوح من القرية إلى المدينة والاقتراب من سياسات داعمة بدرجة اكبر للعملية الحضرية والتركيز على الإدارة الحضرية الفعالة، وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية وإشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرارات وتدنيه "السمات الايكولوجية" للمدن، وإدماج أوجه الارتباط مع عملية التخطيط الوطنية.

3 - التحدي الاستثماري، أي التحدي الكامن في زيادة الإنفاق على

البيئات الاجتماعية والاقتصادية والمادية الضرورية لتحسين الإنتاج الريفي وولوج الأسواق .

إن أهم التوصيات التي ظهرت من خلال أعمال المؤتمرات لتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية الآتي:

التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية:

تؤكد خطة العمل الشاملة الواردة في جدول الأعمال المعدة على ضرورة اعتماد المناطق الحضرية والمناطق الريفية على بعضها البعض كما تؤكد على ضرورة التنمية المتوازنة بينهما، وقد تواجه المستوطنات البشرية مثل عدم كفاية البنية الأساسية والخدمات وعدم كفاية فرص العمالة والتي تؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية إلى المدن مما يتسبب في فقدان الطاقة البشرية اللازمة للمجتمعات الريفية.

ولذلك وضعت إجراءات كخطة عمل الآتي:

1 - تنشيط التنمية المستدامة للمستوطنات الريفية والحد من هجرة سكان الريف إلى الحضر.

2 - تنشيط استخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة وإتباع الأساليب التقليدية الملائمة في مجال تنمية المستوطنات الريفية.

3 - وضع السياسات للتنمية الإقليمية المستدامة وإدارتها.

4 - تدعيم التنمية المستدامة وفرص العمالة في المناطق الريفية الفقيرة.

5 - تنشيط التنمية الحضرية - الريفية المتوازنة التي تدعم كل منها الأخرى.

تم الوصول من خلال مختلف الدراسات إلى الدروس المتعلقة بالهجرة من الريف إلى الحضر:

أ - لم يتسن إيقاف أو حتى أبطاء سرعة عملية الحضرنة في البلدان النامية وهو ما يعني قبول المعدلات السريعة لها كشيء لابد منه، ولذا يتوجب تنشيط قدرات المدن وتدعيمها لاستيعاب الأعداد الإضافية من سكان الريف.

ب - توجيه الاهتمام لتصدي المشاكل التي تنشأ داخل المدن والمناطق الريفية جراء الهجرة.

ج - قد لا تكون للهجرة من الريف إلى المدن أية آثار سلبية على المناطق الريفية، بل تواجه المدن مشكلة استيعاب المهاجرين اليها لذلك يتوجب عدم إيقاف الهجرة لأنه بها ينخفض الفقر وينخفض الضغط على الأرض، ان حرية الحركة قد تكون اداة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والرخاء الاجتماعي.

د - من الضروري ألا تعتمد التنمية الريفية على فرضية تخفيف الهجرة الريفية إلى المدن بل تعتمد على ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المتبقين في المناطق الريفية وعلى ضرورة مساحة المناطق الريفية مساهمة مثلى نحو النمو الاقتصادي.

إن المجتمع الحضري يجمع سماته وتعقيداته يحتاج إلى تنمية لتحقيق أهداف إستراتيجية هي[159]:

1 - تنمية وتحديث المناطق الحضرية كوسائل النقل والمواصلات واصلاح الطرق وتوجيه الخدمات بأشكالها.

2 - تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.

3 - توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية تخلق مراكز جذب للأفراد.

4 - اتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الصغرى والقرى.

5 - الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.

6 - الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للأفراد سواء للعمل أو للإقامة.

التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

أن هذه التنمية تكون مستدامة إذا تهيأت لها ظروف إيكولوجية سليمة وقابلة للتطبيق اقتصادياً وعادلة اجتماعيا ومناسبة ثقافياً، وان تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل وهي تنمية تمتد لتشتمل على المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي، ومنذ مؤتمر ريو عندما حدد الفصل (14) الخاص بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في جدول أعمال القرن (21) لأول مرة البرنامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة ولذا فهي قد امتدت أيضا لتشمل على ما يرتبط بتنمية الغذاء كالغابات والمصائد، وتعزيز كل الظروف المرتبطة بهذه التنمية، وان هذه التنمية تقودها منظمات المجتمع المدني وتدعمها الحكومات وتسيرها منظمة الأغذية.

وان الحاجة إلى التنمية الزراعية والريفية تبدو المستدامة لتخفيف الفقر ومعالجة ضعف الموارد والقيود السياسية والاجتماعية إلى الحد من قدرات سكان الريف ولا سيما الجماعات المحرومة من تبادل المناهج الملائمة من الناحيتين البيئية والاجتماعية، وان بعد مؤتمر ريو تحقق تقدم كبير في وضع سياسات ومناهج وطرق وتكنولوجيات أكثر عدلاً وفعالية بشأن التنمية الزراعية والريفية المستدامة مما أدى إلى تحقيق تجارب ناجحة في المجتمعات الريفية.

وان متطلبات إقامة تنمية زراعية وريفية مستدامة الآتي:

1 - فريق تنسيق ومركز للموارد لخدمة المهام التالية:

- توفير التدريب (نظامي وغير نظامي) وتكنولوجيا المعلومات والطرق التشاركية، أو غير ذلك من الموارد.
- التدريج لتقاسم المعلومات من خلال التعلم وتبادل التدريب بين المجتمعات المحلية ومجموعات أصحاب الشأن والبرامج المدرسية والإذاعات الريفية والتلفزيون والنشرات الإخبارية.
- بناء قدرات الفقراء، لتنفيذ التنمية الزراعية المستدامة.
- تعزيز مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك عمليات التمثيل والتشاور والمفاوضات داخل منظماتها وتطوير الحوارات ما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز فرص الحصول المستدام على الموارد واستخدامها بواسطة الفئات المحرومة.

2 - تمويل الأموال الأساسية: وذلك لدعم صغار المزارعين والعمال الزراعيين والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

3 - أدوات دعم القرارات والخطوط التوجيهية والتدريب.

عاشراً: تنمية المرافق الصحية

تحسين المرافق الصحية المستدامة[1]

ذكر المتحدثون الرئيسيون في اجتماع تحالف مرافق الصرف الصحي المستدامة الذي نظمته اليونيسيف وأشوكا والوكالة الالمانية للتعاون التقني، أن الاستدامة أمر مهم بالنسبة لجميع جوانب تحسن المرافق الصحية بما في ذلك الاستدامة المالية والبيئية والسياسية.

(2) اليزابيث كيم، تحسين المرافق الصحية.

قال (جون لين) ان برامج تحسين مرافق الصرف الصحي في العقدين الماضيين كانت تعتبر بشكل رئيسي مشاريع بناء من القمة إلى القاعدة.

ان نجاح المرافق الصحية المستدامة اكثر شمولية بالطريقة التي يستطيع فيها الناس تحسين المرافق الصحية.

واليوم لا يوجد لدى 2,6 بليون شخص أكثر من 40% من سكان العالم، مراحيض آمنة وهو وضع يعرض صحة الملايين للخطر ويؤدي بحياة الصغار أكثر من أي مرض آخر عدا التدرن الرئوي، علاوة على ذلك فان المرافق الصحية غير الملائمة تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضر بالبيئة.

إن المعالجة ما زالت قاصرة ومختلفة الأمر الذي جعل إعلان الأمم المتحدة عام 2008م السنة الدولية للصرف الصحي أمر في غاية الأهمية.

إن معالجة الأمر هذا يتطلب المزيد من التمويل وان سد الفجوة يكلف (10) مليار دولار سنوياً، وان هذا المبلغ الكبير ينبغي ان يتشارك به جميع الأطراف بما فيهم الأسر نفسها بحفر مرحاض في منزلها.

المصادر

المصادر العربية والمترجمة:

1 - إبراهيم، د. عبد الباقي، التخطيط الحضري - الإقليمي والنمو الحضري، كتاب التخطيط والتنمية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983 ص197 - 205.

2 - أبو لقمة د. الهادي، مقومات تخطيط المدينة العربية والمعايير والقيم القياسية اللازمة لها، مجلة كلية الآداب الجامعة الليبية، 1972 ص229.

3 - الإمام، محمد محمود، التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص22 - 30.

4 - أبو عياش، د. عبد الإله، الجغرافية والتخطيط، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1983 ص23 - 223.

5 - بلو أودسون، أسس دراسة التقسيم الإقليمي الاقتصادي وتوزيع القرى المنتجة وتقسيمها (الإقليمي)، موسكو، 1976، ص78.

6 - توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص199 - 200.

7 - الجابري، رسول فرج، نماذج الجاذبية، واستخداماتها في التخطيط الإقليمي، برامج الحلقات التدريبية للأساليب التخطيطية، 1985، ص5.

8 - الجماهيرية الليبية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للسياحة، المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية للمدن 1999 - 2018، طرابلس 1998، ص17.

9 - الجماهيرية الليبية العظمى، ليبيا في 30 عاماً من الثورة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص289 - 300.

10 - الحداد د. عوض يوسف، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص99، ص50، ص105، ص155.

11 - حسين، د. عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، محاضرات غير مطبوعة (طبع رونبو)، ص180 .

12 - حمدان، د. جمال، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ، ص380 - 384، ص199 - 211.

13 - حمزة، مختار، وآخرون، التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية، مرسي اللبان، 1972، ص30.

14 - خوري، رياض، صناديق التنمية العربية في تمويل المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، في الاجتماع الإقليمي لتمويل وإدارة المستوطنات البشرية الأولى، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، حكومة الإمارات العربية (العين) نوفمبر، 1979، ص6.

15 - دومينجو، جارنيس - ج، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة د. محمد علي بهجت الفاضلي، والدكتور محمد عبد الحميد الحمادي، منشأة المعارف، الإسكندرية 1996، ص20 - 28.

16 - الزوكة، د. محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص30 - 34، ص26، ص43، ص187 - 188، ص195، ص321 - 334.

17 - الزوكة، محمد خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص321 - 322، ص326 - 327.

18 - زيني، د. عبد الحسين، وآخرون، الإحصاء السكاني، دار المعرفة، بغداد 1980، ص179.

19 - السعدي، د. سعدي محمد صالح، التخطيط الإقليمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص11، ص15، ص172، ص174 - 175.

20 - سيف، د. محمود محمد، المواقع الصناعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1990، ص369.

21 - الشامي، د. صلاح الدين علي، الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1990، ص240 - 254، ص272.

22 - شاهين، علي عبد الوهاب، بحوث في الجيمورفولوجيا الإسكندرية، 1977، ص205 - 215.

23 - شبر، سابا جورج، العلم وتنظيم المدينة العربية، الكويت، بلدية الكويت، مكتب العلاقات العامة إبريل، 1964، ص89 - 90.

24 - الشخاترة، محمد، التصحر في الوطن العربي، ندوات مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا، تونس، 1987، ص17 - 18.

25 - شقير، محمد لبيب، مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، الأهرام الاقتصادي يناير، 1964، ص24.

26 - الشيخ دره، إسماعيل إبراهيم، اقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، الكويت 1988، ص268، ص280 - 281.

27 - صالح، د. فؤاد حسن، ود. مصطفى محمد أبو قرين، تلوث البيئة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا 1992، ص11، ص27.

28 - الصقار، د. فؤاد محمد، دراسة في جغرافية الصناعة، القاهرة، 1969، ص320 - 323.

29 - الصقار، د. فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1994، ص139، ص140.

30 - صقر، عزت، "رأي جديد في الإسكان الريفي"، المجلة الزراعية، العدد العاشر، السنة الخامسة، القاهرة، 1963، ص165.

31 - طعماس، د. يوسف يحيى، التخطيط الإقليمي في العراق، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 21، سنة 16، الكويت، 1990، ص200 - 216.

32 - عبد المقصود، د. زين الدين، أسس الجغرافية الحياتية، منشأة المعارف، الاسكندرية.

33 - عبدة، د. حسن إبراهيم، دراسات التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص207، ص220، ص216 - 219.

34 - عريقات، د. حزمي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، 1993، عمان، ص141، ص148 - 151.

35 - عزيز، د. محمد الخزامي، نظم المعلومات الجغرافية، دور النهر الصناعي في تنمية المساحات الزراعية في ليبيا، منشأة المعارف بالإسكندرية 1998، ص312 - 319.

36 - علي، رجب مفتاح، التدهور البيئي في شمال غرب سهل الجفارة، رسالة ماجستير غير مطبوعة مقدمة إلى مركز البحوث والدراسات العليا في جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، 2000 ص216 - 220.

37 - علي، عبد الكريم ناصر، مدينة صنعاء تركيبها الداخلي وعلاقتها الإقليمية، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، جامعة بغداد، 1996.

38 - عمر، د. حسين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق، جدة 1978، ص87 - 103.

39 - غنيم، د. محمد عثمان وم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار صنعاء للنشر، عمان، ط1، 1999، ص71 - 81.

40 - فريمان، تي. و، قرن من التطور الجغرافي، تعريب الدكتور شاكر خصباك، مطبعة العاني، بغداد، 1976، ص177.

41 - كلايسون، جون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق، 1978، ترجمة الدكتور إميل جميل شمعان، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988، ص25 - 27، ص54 - 57.

42 - كمونة، د. حيدر، في مستويات التخطيط والتخطيط الإنمائي للمدن، مجلة النفط والتنمية، عدد 2، سنة 2، تشرين اول، 1977، ص76 - 96.

43 - لطفي، د. علي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة جامعة عين شمس، 1971، ص87 - 95.

44 - محي الدين، عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية القاهرة، 1976، ص481 - 490.

45 - مجموعة من الباحثين، ترجمة د. محمد عزيز، التخطيط الاقتصادي الشامل، ط1، 1987، جامعة قار يونس، الجماهيرية الليبية، ص166، ص195، ص288، ص279، ص436 - 439.

46 - مسعود، د. مجيد، العملية التخطيطية ودورة الخطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص8 - 11.

47 - المصري، د. علي محمود، التغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي المعاصر، دار المعارف القاهرة، 1990.

48 - المظفر، د. محسن عبد الصاحب، التحليل المكاني لأمراض مستوطنة في العراق، دراسة في الأسس الجغرافية للتخطيط الصحي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1990، ص200 - 216.

49 - المغيربي، الهادي بشير، الصناعة وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الزاوية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، الزاوية 1999، ص75 - 90.

50 - المنسي، د. وليد عبد الله، التخطيط الحضري والإقليمي، ذات السلالة للطبع والنشر، الكويت، 1985، ص110.

51 - متشل، روجر، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة، د. محمد السيد غلاب، ودولة أحمد صادق مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1983، ص110 - 111، ص112.

52 - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، مصادر البيانات السكانية في الدول العربية، برامج التربية السكانية، عمان، 1986، ص130.

53 - وهبة، د. عبد الفتاح محمد، جغرافية العمران، منشأة المعارف الاسكندرية، سلسلة الكتب الجغرافية 1975، ص38.

54 - هوفر، أدجار، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، تعريب الدكتور عزت عيسى غوراني، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1974، ص7 - 9.

55 - يوسف عمر الهاشمي، التحليل المكاني للصناعة في تأجوراه، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة السابع من أبريل، غير منشورة، الزاوية ليبيا، 2001، ص133 - 135.

56 - يوسف، د. توني، معجم المصطلحات الجغرافية، ص38.

57 - يونس، د. فضل أحمد، الجغرافية السياحية، دار النهضة، بيروت، 1993، ص40 - 41، ص42.

58 - يونس، د. محمود، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص15 - 21 ص(37 - 52).

59 - داود، د. محمود يونس. أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1992، ص506 - 507، ص512، ص532 .

60- Ackerman "E. where is research Fronter in the conceptual Revolution in Geography", edit, by pavis, W.K.D. univ. of London press, 1972, PP. 264 - 281.

61- Alexander. J.W., Economic Geography prentice, Hall, Engle wood, cliffs, 1963, pp. 624 - 625.

62- Balchin. N. Paul, Housing Improvement and Social Inequality - case study of an Inner city, London, Grower Publishing Limited, 1971, P. 8.

63- Baldein, G. p. Economic Planning Its Aims and Implications, university of Illionis 1962, P. 11.

64- Borrows, H. LT., "Geography as Human Ecology", A. An. G. Vol. 13, 1923, PP. 1 - 14.

65- Burgess, E.W., The Growth of city, An introduction to research project, Chicago, 1925, p. 132.

66- Culling Worth, J. B. (Housing needs and planning policy Rout - Ledge and kegan paul,1966, PP. 77 - 83.

67- D.J- "Geography and planning: The Need for an Applied interface" the professional geographers, vol. 29, May, 1977 p. 140.

68- Dickinson, R, E., "The Makers of Modern Geography" Rutledge and Kagan Poul, London, 1969, P. 36.

69- Glasson, John, An Introduction to Regional Planning, Hachinson, of London, 2nd, Edition Printion Printed in Great - Britain, 1975, P, 32.

70- Gould p. A., Note on Research into the Diffusion of development, Journal of Modern African Studies, 2, 1964, PP, 123, 125.

71- Haggett, H., Geography, A modern synthesis, 1975, p. 294.

72- Haggett (R) Meyer (1.) Geography: theory in pratcie, Books, Industry, Harper Row Ltd, London, 1981, p,8.

73- Hardog. E., Jorge and Soherth waite, Dabid, (shelter): Need and Response), New York, John Wiley and Sons, 1971, pp. 145 - 179.

74- Harrison, p. and R. Larsen, "Planning curricula in Departments of Geography, the Bulletin, vol. 14, 1976, pp. 1 - 5.

75- Harvey, perloft, S., Regions, the John Skins press, Baltimore, 18, 1960, p. 7.

76- Harvey, Richardson, Elements of Regional Economics, Harmond the penguin Book, 1970, p. 7, p. 110.

77- Hart shorne, R. "perspective the Nature of Geography" John, Marray, London, 1961, pp. 18 - 19, p. 20, p. 21.

78- Hoover, Edgar, M. Introduction to Regional Economic Town, - citys, and Regions, and Economic Growth, New York, Kheph, 1975, p. 120.
79- Hurst, M., E., Transportation Geography and Reading, N. Y., 1974, p. 407.
80- James, p., E., All possible words "History of Geographical Ideas", the Bobb, Herril Camp., Inc., Indianapolis, New York, 1972, p. 44.
81- John, Glasson. An Introduction to Regional Planning, Hachinson of London, 1954, P. 145.
82- John, Ardill, the Citizen to Town country planning, and Impression Making plans, Charles and company, Ltd. Printed in G. B. London, 1975. P. 273 - 274.
83 (a) Keeble, P.E., (1967) "Models of Economic Development" in Richard, J. Gorley and peter Haggett, ets. Models in Geog., London: Methum and Colted, p. 258., Fi. 8 - 4.
83 (b) Laosen, J., R., on Growth polesin Hansen, ed., 1972, Urdan studies, 6, 1969, PP. 20 - 49.
84 (a) Livingston, I, Economic policy for development, 1977, pp. 279 - 289.
84 (b) Losch, A., the Economics of Location, N. H. PP. 38 - 42.
85- Morphy, Remond, E., the American city, An Urban Geography, Hill Book co. New York, 1966, p215, p. 76.
86- Moynard, Hufschmidt, M., Regional planning, New York, Praeger. 1964, p. 505.
87- Myrdal, D., Economic Theory and underdevelopment Regions, (New york). 1975. pp 11 - 18.
88- Norris, Robert, E., and John D., Vitek Geography Introductory, perspective, charics. E., Merril publishing co, Ohio, 1982, p. 327 - 328.
89- P., Hall, Urban and Regional, London, 7, 1976, pp. 273 - 274.
90- Rawstokm, E,M., Three Principles of Industrial Location Transaction and Papers, IBG, (1950) No. 25, PP. 132 - 142.
91- Renner, G., T., Geography of Industrial Localization, Economic Geog. No. 23, (1947) pp. 167 - 184.
92- Stamp, D., Applied Geography, London, 1960, p37.
93- Taaffe, E., J., (ed), 1970 Geography, Englewood cliffs, N. J., prentice hall) pp. 5 - 6.
94- U. N., The United Nations Development Decade (21) (proposals for actions) New York, 1962.
95- United Nations, Environment programe Review of the priority subject Area, Human Settlement and HABITAT, Nairobi HABITAT, April, 1977, pp. 258 - 259.
96- Waterson, Development Planning, Lesson of experience, Boltimore, the John Hopkins 4th edition, 1971, p. 177.
97- Yeates, M. (1966), An Introduction to quantitative Analysis in Economic Geog. (New York) Me Grow Hill, p. 1.
98- Zahran, Mohson, Moharram, Challenges of Urban Environment, Beirut Arab university. Beirut, Lebanon, Bauheiry, 1973, pp. 57 - 61.

99- Wool drige, S. W. and East, W. G. Spirit Purpose of Geography, London, 1952, pp. 140 - 160.

100- W. Freemant., Geography and planning, dondn, 1968, pp. 12 - 13.

101 - ميمنة، الدكتورة سارة حسن، ضوابط الموارد والانتاج، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1996، ص195.

102 - د. فتحي محمد، التخطيط الإقليمي، ط2، مطابع جامعة المتوقية، 2003، ص87.

103- Knox, p., Urban Sociol Geograpy, Anqnraoduction, London, New York. 1982, p. 209.

104 - خورشيد، ماجد محمد وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، بغداد، 1988، ص5.

105- Richordson, W. Harry, Regional Growth Theory, Macmilan, London, 1973, pp. 32 - 34.

106 - د. علي احسان شوكت، اقتصاديات الاقاليم، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000، ص37 - 38.

107- Olasson, S., 1An introduction to planning, nacgorthill, London, 1974, p. 46. 93.

108- M. Gloughlin, T. Brion, "wrbanand Regional planning: Asystems approach" London, 1969, pp. 165 - 170.

109 - الحديثي، د. حسن محمود علي، سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني، مجلة الجميعة الجغرافية العراقية، مجلد 17، مطبعة العاني، بغداد 1986، ص182 - 183.

110- Glasson, J., "Introduction to Regional Planning" Mazgorhill, London, 1974, p. 102.

111 - شوكت، د. علي إحسان، اقتصاديات والاقاليم، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000م، ص133 - 134، ص100.

112- Berry, BJ. L. and Garrison, W. m., "Recent Derelopmet pf Centralplaces Theory, paper and procceding of Regional Science Association, Vol. 4, 1958.

113 - خيري، د. صفوح، البحث الجغرافي، مناهجه واساليبه، دار المريخ، الرياض 1990، ص170 - 171، ص174 - 177.

114- Smth, David M., Industrial Location: An Economic Geographical Analy Sis, John wily and Sons, Inc. New York, 1971, pp. 81 - 82.

115 - د. خالص، التخطيط الطبيعي ضرورة دائمة لتطوير مستوطناتنا البشرية، مجلة الجمعية العراقية مجلد الجمعية الجغرافية العراقية مجلد (10) تموز، 1978، مطبعة العاني، بغداد، ص172 - 173، ص176.

116 - عمورة، علي الميلودي، تطور المدن والتخطيط الإقليمي، دار الملتقى للطباعة والنشر، ط1، 1998، ص328.

117 - الجماهيرية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، المخطط الطبيعي الوطني

طويل المدى 1981 –2000، طرابلس 1985، ص26، ص15 ص4، ص113 – 114.

118 – د.عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط3، 2005م، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص25، ص28، ص50.

119 – مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي – مدخل إلى سيكولوجية الإنسان في المفهوم، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص20.

120 – إنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، بيروت، ص16، 25.

121 – الجماهيرية الليبية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط العمراني، مصلحة التخطيط العمراني، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى، 2000 – 2025، (ف)م، ص219 – 220.

122 – باتريك لافري، الترويج، ترجمة محباث الشرابي، دار الفكر العربي، 1987، ص277 – 299.

123- http:// islamonline. net. نصرت معارف

124- http:// www. Iraqstudent. Net. فلاح حسن شفيع

125 – انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، بيروت 1980، ص16.

126 – انطونيوس كرم، المصدر السابق، صفحات مختلفة.

127 – حرب الحنيطي، الجغرافية الاقتصادية، منشورات وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مسقط، 1998، ص23.

128 – نقلاً عن:

Dieter, Nohlen, Franz Nuscheler: Handbuchder Dritten welt, Band, Hoffman and campa. Hamburg. 5. 28.

129 – . . . ، المصدر السابق، ص20.

130 – سالم علي الهاشمي، وآخرون، العلاقة بين التنمية الصناعية المستدامة وبرنامج الدراسات العليا، كلية الهندسة، سبها، (الانترنيت).

131 – منظمة الإيسيكو، العالم الاسلامي وتحديات التنمية المستدامة. (الانترنيت)://:http . www. Isesco. Org. mal /pab/ ARABICI Tammoust / p5. Htm.

132 – الامم المتحدة، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، برنامج الامم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغربي آسيا، (الانترنيت).

133 – اسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية، المفهوم القياس، الدلالة، كراسات بحوث اقتصادية (1) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1994م ص12 – 13.

134 – حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، (المفاهيم – المؤشرات – الاوضاع)، ط1، سينا للنشر القاهرة، 1992م، ص43 – 50، ص9 – 14.

135 – جمال الدين محمد المرسي، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية، المدخل للقرن الحادي والعشرين، ط1، 2000م، ص9 – 50.

136 - انظر إلى:

أ - مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، 5 - 9 مايو 2003م، ص5 - 10.

ب - موئل الامم المتحدة، ادارة التنمية الدولية آب/ اغسطس، الحضرنة المستدامة تنفيذ جدول اعمال القرن 21.

ج - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، ريو دي جاينزو، 3 - 14 حزيران، 1992م، المجلد الاول (مطبوع الامم المتحدة) القرار الاول الملحق الثاني، الفقرة، 7 - 35.

د - تقرير الامم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول تركيا 3 - 14 حزيران 1996م الفصل الاول، القرار الاول، المرفق الثاني، الفصل الرابع، القسم ج.

137 - د. مهندس سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، عدد1، 2009م، (عن طريق الانترنيت).

138 - عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص93.

139 - نبيل السمالوطي، علم الاجتماع والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص119.

140 - د. صفوان العساف، الطاقة والفكر البيئي المستدام في تخطيط استعمالات الارض، 2002، ص28.

141 - ياسر دياب، التعميم المستدام والعمارة البيئية، مجلة العمران والتقنيات الحضرية، 2007م، ص17.

142 - مهندس ماهر عزيز (خبير الطاقة البيئية)، التعاضد بين مشروعات التنمية النظيفة والاوليات الوطنية للتنمية المستدامة، مصر، القاهرة، 2005م، ص22 - 26، (عن طريق الانترنيت).

143 - عثمان، عثمان، قياس التنمية البشرية مراجعة نقدية، في التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995م، ص159.

144 - يوسشيت، دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة 1997م، ص166.

145 - مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، مدينة العين، الامارات، 17 - 19 (2008م)، الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدام.

146 - د. عثمان محمد غنيم، وصباح فاضل الجميلي، التخطيط التنموي الإقليمي11، التخطيط العمراني، د. عاطف علي خرابشه، ود.عثمان، ج1، مكتبة المجتمع العربي، 2010م، ص174.

147- Kozlosikj, J. and Hill, G. towards planning for Sustainable Development - Aguide for The ultimate environmental threshold (UET) method, Ashgat publication, Sydncy, 1998, pp. 5 - 6.

148- Schley, S, and laur, Toe. The sustainability challenge, Pegasus Communications, Inc. Cambrideg. 1997, p. 6

149 - الحمد، رشيد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1969م، ص225.

150 - هاييني، ستيفن، تغير المسار، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996م، ص233، ص117، ص111.

151 - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب، الكويت، 1989م، ص179.

152 - تارا جوثا، فيد يركر، نظرة في مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة محمد مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة، 1990م، ص233، ص45، ص45، ص45، ص45، ص46.

153 - المنجرة، مهدي، الحرب الحضارية الاولى، عيون الدار، البيضاء 1991، ص430.

154 - النجدي، احمد وآخرون، الدراسات الاجتماعية ومواجهة قضايا البيئة، دار الناشر، القاهرة، 2003م، ص235؛ 235.

155 - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، هكذا يصنع المستقبل، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001م، ص72.

156 - د. عثمان محمد غنيم، ود. صباح فاضل الجميلي، التخطيط التنموي الإقليمي (تحرير)، اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، ط1، 2010م)، ص130 - 137.

157 - أ. عبد السلام آدم الذرعاني، التنمية الحضرية، (الانترنيت).

158 - انظر:

أ - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، السنة غير موجودة، ص95 - 98.

ب - محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002م، ص186.

ج - آمال رشاد السيد حسن، التنمية والمدن الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1993م، ص134 - 135.

159 - محمد الرمحي، التنمية الشاملة والتنمية السياسية، 2010م، (بحث منشور على الانترنيت).

فهرس الأشكال

شكل (1) : أنواع التخطيط 12
شكل (2) : هيكل تقسيم التخطيط بحسب الحالات 18
شكل (3) : تحديد الاقاليم الوظيفية (طريقة الأعداد الموزونة) 42
شكل (4) : اقاليم فاوست 47
شكل (5) : أقاليم التخطيط الاقتصادي (1975) 49
شكل (6) : أقاليم التخطيط في فرنسا 51
شكل (7) : المدن الام وأقاليمها الوظيفية في فرنسا 52
شكل (8) : المقاطعات في هولندا 55
شكل (9) : أقاليم المدن في هولندا 56
شكل (10) : الأقاليم التخطيطية ومراكز النمو المقترحة لأيرلندا
من قبل (بيرغانن) 58
شكل (11) : أقاليم العراق - مقترح زارمبا 60
شكل (12) : الاقاليم الصحية التخطيطية للعراق 61
شكل (13) : يوضح مراحل مشروع النهر الصناعي العظيم 68
شكل (14) : مناطق الجماهيرية الليبية الكبرى 70
شكل (15) : التقسيمات الادارية الجديدة على مستوى الشعبيا
للجماهيرية الليبية عام 2000 75
شكل (16) : الخريطة الإدارية لمصر 79
شكل (17) : الأقاليم التخطيطية في مصر 80
شكل (18) : التقسيمات الادارية (مستوى قضاء) 83
شكل (19) : علاقة التخطيط بالعلوم 113

شكل (20) : العوامل الجغرافية في اختيار الموقع الصناعي 130
شكل (21) : انموذج مخطط للأقليم الريفي واجزاءه 138
شكل (22) : نظام التجمعات المتفرقة 139
شكل (23) : نظام التجمعات المتفرقة 140
شكل (24) : مراحل اعداد خطةالتنمية السياحية على المستويين
الوطني والقومي 164
شكل (25) : انموذج لإقليم تتماسك أجزاؤه بشبكة من طرق النقل 171
شكل (26) : تحليل مشكلة حوادث الباصات بحسب أسلوب (تسوب) 178
شكل (27) : تحليل الأهداف في مشكلة حوادث الباصات بحسب
أسلوب (تسوب) 179
شكل (28) : المصيدة السكانية 193
شكل (29) : أنموذج الأسباب التراكمية لميردال 195
شكل (30) : التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية ومجالها المكاني
والسكاني 207
شكل (31) : نشوء نظام التسلسل الهرمي للمراكز البشرية
(عن غلاسون 1978) 209
شكل (32) : الاختبارات في النظام التسلسلي الهربي
(عن غلاسون 1978) 213
شكل (33) : المكان المركزي عند لوش والمكان المركزي
عند كرستالير 214
شكل (34) : العلاقة بين تكاليف النقل والمسافة 222
شكل (35) : العلاقة بين واسطة النقل وأسعار تكاليف الشحن 222
شكل (36) : أنماط الاستغلال الزراعي حسب نظرين فون تونن 223
شكل (37) : الموقع الصناعي الأمثل وفقاً لنموذج فيبر 225
شكل (38) : خطوط تكاليف النقل المتساوية (الإبزودابان)
وفق نظرية فيبر 225
شكل (39) : المثلث الموقعي لفيبر 226

شكل (40) : تحليل حدود مناطق نفوذ منشأتين في ضوء خطوط تكاليف النقل المتساوية وفق نظرية فيتر 227
شكل (41) : حدود مناطق السوق للمنتجين وفق نظرية هوفر 230
شكل (42) : دور إحلال العوامل في تحديد الموقع الأمثل للصناعة كما ورد في نظرية إيزارد **Isard** 233
شكل (43) : اتجاهات التقدم والتخلف 244
شكل (44) : الجوانب المختلفة للتخلف 246
شكل (45) : العلاقة بين المرتكزات في التنمية المستدامة 272
شكل (46) : علاقة التنمية المستديمة بإطرها اللازمة لتحقيق نوعية حياة جيدة 277
شكل (47) : افضل الهياكل التي تستخدم مؤشرات بيئية 284
شكل (48) : اشكال التنميةوارتباطها بالانسان والدولة والطبيعة والنشاطات 286
شكل (49) : التنمية المستدامة 286
شكل (50) : ارتباط اشكال التنمية ومؤشراتها 287
شكل (51) : دائرة ارتباط اشكال التنمية 287
شكل (52) : ارتباطات الطاقة مع المجالات الأخرى للتنمية المستدامة 290
شكل (53أ) : نسبة الشركات التي تقيم اتفاقيات تعاون مع معاهد بحوث حكومية **Eu**، 94-1996م 315
شكل (53ب): نسبة الشركات التي تقيم تعاون مع جامعات الاعوام 1994-1996م 316

فهرس الجداول

جدول (1) : التوزيع الجغرافي للحيز المساحي والمكاني وخصائص الموقع للمحافظات 78
جدول (2) : التسلسل الهرمي للاماكن المركزية وظهيرها السكاني والمكاني (عن كرستالر) 210
جدول (3) : التسلسل الهرمي 212
جدول (4) : اثر البعد عن السوق في الاسعار والنفقات والارباح لكل فدان وفق نظرية فون تونن 221
جدول (5) : التوجه المستقبلي للمدينة حتى سنة 2005 236
جدول (6) : التوجهات المستقبلية للصناعة 237
جدول (7) : حصة الفرد من الاستثمارات الإجمالية وكفاءة توزيعها الجغرافي في دولة (ما) خلال السنوات (2000-2004) 252
جدول (8) : معامل تباين الدخل الإقليمي في العراق لعام 1980 254
جدول (9) : تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 265
جدول (10) : معايير التنمية المستدامة ومؤشراتها 279
جدول (11) : أهم الآثار البيئية على مستوى العالم الناجمة عن تسارع النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين 297
جدول (12) : أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على مستوى العالم للنمو الاقتصادي المتسارع 298
جدول (13) : إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة 299

فهرس الموضوعات

المقدمـــة 5

الفصل الأول: أنواع التخطيط وتباياناته المكانية 7

الفصل الثاني: أنواع الاقاليم وتبايناتها المكانية 33

الفصل الثالث: علاقة التخطيط الإقليمي بالجغرافية والعلوم الأخرى 99

الفصل الرابع: أساسيات في التخطيط الإقليمي 115

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي 183

الفصل السادس: نظريات وأنموذجات ووحدات قياس
في التخطيط الإقليمي 191

الفصل السابع: التنمية والنمو والتنمية المستدامة
كمحصلة نهائية للتخطيط والتخطيط الإقليمي 239

المصـــادر 335